الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمـــي

جامعـــة أبي بكر بلقايد

كليـــة الآداب و اللّغـــــات

قســــــم اللّغة والأدب العربي

الجهود الصّوتيّة عند أبي حيان الأندلسي

-تفسير البحر المحيط أنموذجاً-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم

تخصص: الصّوتيات العربيّة بين التراث والمعاصرة

إعداد الطالبة:

رحمة كزولي

إشـــراف:

أ. د هشام خالدي

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. عبد الرحمن خربوش	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. هشام خالدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
د. فتيحة بن يحي	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة تلمسان	عضوا
د. إبراهيم بوشريحة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيارت	عضوا
د. رضا بابا أحمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة معسكر	عضوا
د. محمد هتهوت	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 02	عضوا

السنة الجامعية: 1439 - 1440هـ/2017 - 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـداء

أهدي ثمرة عملي:

إلى والديّ الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى رفيق دربي وسندي في الحياة.

إلى قرّتي عيني: "عماد الدّين و مريم".

الشكر

الحمد لله الّذي أعانني على إتمام هذا البحث، وإيماناً منّي بذوي الفضل، أتقدم بالشكر الجزيل، وخالص عبارات التّقدير والاحترام إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور: "هشام خالدي"، الّذي أنار لي الطريق بتوجيهاته القيّمة ونصائحه السّديدة، فكان نعم المشرف.

مقدمــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمّد وعلى آله وصحبه الغرّ الميامين، ومن اِتّبع نهجهم، ومشى على دربهم إلى يوم الدّين.

أمّا بعد:

فإنّ القرآن الكريم هو الكتاب الّذي أنزله الله على نبيّه المصطفى (صلى الله عليه وسلّم) بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، فأضفى على لغة العرب سحراً وجمالاً، واِستطاع أن يحوز إعجاب العرب بأساليبه الباهرة وبلاغته المعجزة، فأرغمهم على الخضوع له والإجماع عليه.

وقد أولى الأ ئمة والعلماء عناية كبيرة لدراسة القرآن الكريم، فانصبّت عليه جهود الدّارسين، فهو منذ نزوله محطّ أنظار العلماء ومناط أفكار الفضلاء، فتنوعّت هذه الدّراسات بين شرح ألفاظه، وتبسيط أحكامه، ومعرفة الغريب منها، وبيان إعرابه، فانبثقت كتب التفسير المختلفة المشارب؛ حيث اتّجه بعضها إلى التفسير بالمأثور، وبعضها إلى إعراب القرآن وبيان مشكله، فيما اِهتم بعضها بالقضايا الفقهيّة، وجمع بعضها الآخر بين قضايا متعددة.

وقد كان علم التفسير من أهم العلوم الّتي اِنصرفت إلى النظر في معاني القرآن ودلالاتها، وشرحها اِستناداً إلى المعارف اللّغويّة وما يتعلّق بها، ومن التفاسير الّتي بسطت القضايا اللّغويّة في مجال تفسير القرآن الكريم والوصول إلى معانيه "تفسير البحر المحيط" لأبي حيان الأندلسي؛ الّذي أجمع أهل العلم على أنّه غاية في الدّقة والتحرير وصحّة الرواية.

واِنطلاقاً من هذا المعطى اِرتأينا أن يكون موضوع بحثنا: **الجهود الصّوتيّة عند أبي حيان الأندلسي – تفسير البحر المحيط أنموذجاً –**؛ محاولين تتبّع المادة الصّوتيّة المبثوثة بين ثنايا هذا التفسير.

ونحن لا نُنْكر دور الأستاذ المشرف في تشجيعنا على ولوج هذا البحث، لعلمه بأهمية هذه الدّراسات في تنمية المهارات العلمية للباحث المتخصّص؛ ذلك أنّ التفاسير اللّغوية جاءت غنيّة بالمادة الصّوتيّة؛ الّتي شكّلت ظاهرة لا يمكن إغفالها.

ومن المفيد أيضاً أن نذكر أنّه حين اِخترنا هذا الموضوع لم يكن يدفعنا إلاّ الموضوع نفسه، ولم يكن نصب أعيننا غاية بذاتها نتوخّاها غير الغاية المجردة الّتي سينتهي إليها البحث الموضوعي وحده، إضافة إلى رغبتنا في الاغتراف من مشرب التفسير لغناه بالمادة اللّغويّة عامة.

وما ذكرناه لا يُنكر وجود دراساتٍ سابقةٍ اِهتمّت باستقراء المادة الصّوتيّة في تفسير البحر المحيط؛ وتتبّع منهجه في عرض المادّة الصّوتيّة، إذ يمكن أن نذكر من هذه الدّراسات "الدّراسات اللّغويّة وقيمتها في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (مجال الأصوات)"، لمحمد خان، و"دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية عند أبي حيان الأندلسي في تفسير البحر المحيط"، لجزاء محمد المصاروه، كما يمكن أن نضيف "أبو حيان ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه"، لأحمد خالد شكري.

وقد قادتنا القراءة في هذا الموضوع إلى جملةٍ من التساؤلات، يمكن حصر أهمّها في ما يلي:
هل كان أبو حيان الأندلسي سبّاقاً في اِستثمار المعلومات الصّوتيّة في تفسير القرآن الكريم؟ وما هو منهجه في اِستثمار هذه المادة وعرضها؟ وهل ترقى جهوده في هذا المجال إلى أن تؤسّس درسًا صوتيًّا مستقلاًّ له أسسه ومنهجه ومصطلحاته الخاصّة؟ كلّ هذه التساؤلات سنحاول الإجابة عنها في متن البحث بإذن الله.

وقد اِقتضت طبيعة الموضوع أن نعرضه في تمهيدٍ وثلاثة فصولٍ، اِستهللناه بمقدّمةٍ وذيّلناه بخاتمةٍ.

تناولنا في التمهيد علاقة علم التفسير بعلوم اللّغة، حاولنا فيه بيان مدى اِرتباط علوم اللّغة المختلفة من صرفٍ ونحوٍ وبلاغةٍ وغيرها بعلم التفسير.

أمّا الفصل الأوّل فوسمناه: أبو حيان الأندلسي وبوادر التفكير الصّوتيّ عند علماء المشرق والأندلس، قسّمناه إلى مبحثين: تعرضّنا في المبحث الأوّل لأصول الدّرس الصّوتيّ عند علماء المشرق والأندلس، أمّا المبحث الثاني فخصّصناه للتعريف بأبي حيان الأندلسي وتفسيره البحر المحيط، فتناولنا فيه التعريف بأبي حيان من حيث مولده وشخصيته وثقافته والمصادر الّتي اِعتمدها في تفسيره ومنهجه فيه، وكذا تطرقنا إلى الحديث عن تفسير البحر المحيط، فعرّفناه وبيّنا زمن تأليفه، مُشيدين بالقيمة العلمية لهذا التفسير اِستنادًا إلى ما ذكره العلماء وما قيل حوله. وقد ختمنا هذا الفصل بالحديث عن منهج أبي حيان في التفسير، وذلك من خلال ذكر طريقته في شرح مفردات القرآن الكريم والمنهج الّذي اِتّبعه في تفسير القرآن الكريم.

وجعلنا "الدّراسة الصّوتية للصوائت" عنواناً للفصل الثاني، وقد قسّمناه إلى سبعة مباحث؛ تناولنا فيها مختلفَ الظواهر الصّوتيّة الّتي توفّر عليها تفسير البحر المحيط من التناوب بين الصوائت وبين الصوائت والسكون، إضافة إلى المماثلة بين الصوائت؛ الّتي أخدت أشكالاً كثيرةً تمثّلت في ظواهر تتعلّق بالضبط الحركي، نحو الإتباع وتحريك الصّوت الحلقي بالفتحة وكسر حرف المضارعة، إضافة إلى الإمالة والمدّ والقصر في الصوائت، وكذا صائت التخلّص من التقاء الساكنين، وختمناه بالحديث عن الوقف ومذهب القرّاء فيه.

في حين خصّصنا الفصل الثالث لـــ "الدّراسة الصّوتيّة للصوامت"، قسّمناه إلى مباحث خمسة حسب ما توّفر من مادة في تفسير البحر المحيط، فكان المبحث الأوّل للإعلال؛ حاولنا فيه بيان أهمية علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال، وجعلنا المبحث الثاني للحديث عن تحقيق الهمز وتسهيله وعن الدّاعي إليه؛ ناسبين إياه إلى قبائله المعيّنة، أمّا المبحث الثالث فكان للإدغام وفي المبحث الّذي يليه اِنتقلنا إلى الحديث عن الإبدال، وختمنا الفصل بالحديث عن عناية أبي حيان بالدّلالة الصّوتيّة ؛ وذلك ببيان أهمية الأصوات في بنية الكلمة من خلال اِختلاف القراءات القرآنية.

أما الخاتمة فكانت حوصلة لأهمّ النتائج المتوصّل إليها في هذا البحث.

وجاءت فصول المذكّرة مندرجة في المنهج الوصفيّ والتحليليّ معًا؛ بخاصّةٍ أثناء عرض المادّة الصوتيّة الّتي اِستقرأناها من التفسير، وهذا ما تجلّى بخاصّة في الفصلين: الأول والثاني، مع الاستعانة بالمنهج التاريخيّ في بعض المسائل الّتي تطلّبت ذلك؛ بخاصة ما تعلّق بعرض آراء العلماء في مسألة أو ظاهرةٍ معيّنةٍ، وقد تخلّل هذا البحث المنهج المقارن؛ حيث وازنّا بين دراسة أبي حيان وما أقرّه الدّرس اللّسانيّ الحديث؛ و كان التحليل أداتّنا في ذلك كلّه.

وكانت عدّتنا في إنجاز هذا البحث جملة من المصادر والمراجع تنوّعت مشاربها بين لغة وقراءات قرآنية إضافة إلى المعاجم.

اِعتمدنا من كتب النّحو: الكتاب لسيبويه والخصائص لابن جني، وقد كانت هذه المؤلّفات غنيّة بالمادة الصّوتيّة بخاصّة ما تعلّق منها بالدّراسة الوظيفيّة.

وفي مجال القراءات والتفسير عُدنا إلى: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكّي بن أبي طالب، كما اِستفدنا من الحجّة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، إضافة إلى المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها لابن جنّي، دون أن ننسى ذكر حجّة القراءات لأبي زرعة والحجة في القراءات السبع لابن خالويه.

ومن التفاسير الّتي اعتمدناها نذكر تفسير البحر المحيط لأبي حيان الاندلسي؛ وهو محلّ الدّراسة إضافة إلى تفسيري: الدرّ المصون للسمين الحلبي والكشاف للزمخشري.

أمّا الصعاب الّتي واجهتنا فما كنّا لنذكرها لولا غنى البحر المحيط بالقراءات القرآنية؛ ممّا صعّب علينا أمر ترجيح أحدها دون الآخر وسط الروايات والشواهد الكثيرة والمتناقضة أحياناً، إضافة إلى ما يتطلّبه القرآن الكريم من حذرٍ في التعامل مع المادة المتعلّقة به.

وإقراراً بالفضل لأولى الفضل أتقدّم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل هشام خالدي؛ الّذي كانت توجيهاته تنير مسار بحثي دائماً وتبعده قدر الإمكان عن الزلل والخطأ.

تلمسان يوم: 22 ماي 2018م

الطالبة: رحمة كزولي.

تـــمهيد

علاقة علم التفسير بعلوم اللّغة

نزّل المولى جلّ وعلا القرآن الكريم بلسان العرب، فجعل اللّغة العربية وسيلة لمن يريد أن يفهمه ويعرف أحكامه من حلالٍ وحرامٍ، قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: 193–194–195]، فشرّف الله الأمّة العربية بذلك، فأقبلت عليه تلاوةً وحفظاً وتفسيراً وعملاً.

كما حثنا الله سبحانه وتعالى على تفسير القرآن الكريم قصد فهم آياته، وتدبّر معانيه، وذلك في أكثر من موضع في القرآن الكريم ، يقول الله عزّ وجلّ : ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 82]، وقوله عزّ وجلّ أيضاً: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: 29].

وفهم القرآن الكريم وتفسيره يحتاجان إلى فهم اللّغة الّتي نزل بها، وبما أنّه نزل بلسان العرب فاللّغة العربية مفتاحُ معانيه؛ لذا كان لزاماً على مفسّر القرآن الكريم أن يكون عالماً بلغة العرب؛ حتّى يتمكن من معرفة أغوارها، يقول الواحدي (ت468هـ): «وكيف يتأتّى لمن جهل لسان العرب أن يعرف تفسير كتاب جعل معجزة – في فصاحة ألفاظه، وبُعد أغراضه – لخاتم النبيين وسيّد المرسلين (صلعم) وعلى آله الطيبين، في زمان أهله يتحلّون بالفصاحة، ويتحدّون بحسن الخطاب، وشرف العبارة، وإن مثل من طلب ذلك مثل من شهد الهيجاء بلا سلاحٍ، ورام أن يصعد الهواء بلا جناحٍ»[1].

ما ورد في قول الواحدي يؤكّد لنا أنّ مفسّر القرآن الكريم لا بدّ له أن يتسلّح بعدّةٍ تمكّنه من ولوج باب التفسير، ومن لم يفعل ذلك سيكون كمن دخل حرباً بدون سلاحٍ، فسلاح المفسر على هذا هي معرفته وتَمكّنه من دقائق اللّغة.

[1]– محمد بن صالح الفوزان، البسيط للواحدي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، (د.ط)، (د.ت)، 219/1.

ويقول مجاهد: « لا يحلّ لأحدٍ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلّم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب»[1]. إذن من الإيمان أن لا يقدم مفسّر القرآن الكريم على تفسير كلام الله تعالى دون معرفته بلغات العرب؛ ذلك أنّ كثيراً من الألفاظ الّتي وردت في القرآن الكريم وافقت لغة العرب؛ لذلك فإنّ معرفة هذه اللّغات سبيل إلى الفهم الصحيح والدقيق لآي القرآن الكريم، فالخطأ في فهم مفردات القرآن الكريم سيؤدي إلى خطأ في فهم مقاصده وبالتالي أحكامه.

والمتتبّع لكتب التفسير يلاحظ أنّ الصحابة والتابعين كانوا إذا سُئلوا عن كلمةٍ غريبةٍ في القرآن الكريم رجعوا إلى أقوال العرب وشعرهم، وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّه قال: «الشعر ديوان العرب؛ فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الّذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه»[2].

وتفسير القرآن بالشعر ليس أمراً غريباً، لأنّه كان يمثل لغة العرب آنذاك، وخزانتها الّتي حفظت جزءاً كبيراً منها قبل تدوين اللّغة.

فالشعر إضافة إلى ما ذكرنا يمثّل مصدراً مهمّاً من مصادر اللّغة العربية؛ لذلك اِعتمده العلماء في تفسير القرآن الكريم، فقد سأل رجل عكرمة عن الزنيم، فقال: «هو ولد الزنا، وتمثّل ببيت شعر[3]:

زَنِيمٌ لَيْسَ يُعْرَفُ مَنْ أَبُوهُ ❁ بغيُّ الأُمّ ذو حسَبٍ لَئِيم[4]».

---

[1]- الزركشي، بدر الدّين محمّد بن عبد الله (ت794ه)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، 292/1.

[2]- السيوطي، جلال الدّين (ت911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تعليق: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 2003م، 55/2.

[3]- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد بن أبي سعيد (ت577هـ)، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، تحقيق: محي الدّين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق – سوريا، (د.ط)، 1971م، ص 64.

[4]- البيت ذكر في كتاب "إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ" دون نسبة، ص 64.

فلفظة زنيم فسّرها المفردات الّتي وردت في البيت الشعري، لذلك نبه العلماء إلى ضرورة الاستعانة بالشعر العربيّ في تفسير المفردات الّتي استعصى عليهم فهمها .

وروي عن ابن عباس أيضاً أنّه قال: «ما كنت أدري ما قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَـٰتِحِينَ﴾[الأعراف: 89]، حتّى سمعت ابنة ذي يزن الحميري وهي تقول: تعال أفاتحك، يعني أخاصمك»[1]. معنى هذا أنّ القرآن الكريم يفسّر بكلام العرب شعراً ونثراً.

وترجع أسباب الانحراف في تفسير القرآن الكريم إلى الجهل بلغة العرب، وهذا ما نبّه له كثير من العلماء، يقول الشافعي(ت204هـ): «عامّة من تزندق بالعراق لجهلهم بالعربية ولغات العرب»[2]. ذلك أنّ الإحاطة باللّغة العربية ولهجاتها يعين المرء في تبيّن دلالة الألفاظ ومقاصد الكلام، فأيّ انزياحٍ أو لبسٍ دلاليٍّ قد يؤدي إلى فهمٍ خاطئٍ للكلام، وهذا قد يمسّ الأحكام المترتبة عن ذلك، وهذا ما أكّده الشيخ ابن تيمية (ت728هـ) بقوله: «ولابد في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدلّ على مراد الله ورسوله من الألفاظ وكيف يفهم كلامه، فمعرفة العربية الّتي خوطبنا بها ممّا يعين على أن تفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني؛ فإنّ عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب؛ فإنّهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله على ما يدعون أنّه دال عليه ولا يكون الأمر كذلك»[3]. معنى هذا أنّ معرفة اللّغة والإحاطة بلهجاتها يحمي المرء من الزلل، ويعينه على الفهم الصحيح لكلام الله سبحانه وتعالى.

---

[1]- السيوطي، جلال الدّين (ت911هـ)، الدر المنثور، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، 1403هـ، 503/3 والإتقان في علوم القرآن، 05/2

[2]- البسيط للواحدي، 217/1.

[3]- ابن تيمية (ت728ه)، مجموع الفتاوى، جمع: عبد الرحمن بن محمد قاسم، المكتب التعليمي السعودي، المغرب، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب، (د.ط)، (د.ت)، 116/7.

وقد أدرك رجال المدرسة الأندلسية أهمية اللّغة العربية الّتي نشأوا عليها منذ نعومة أظافرهم، لذا حرصوا على تعلّمها وتعليمها يقول ابن خلدون (ت808هـ): «وأمّا أهل الأندلس فأفادهم التفنّن في التعليم وكثرة رواية الشعر والترسل ومدارسة العربية من أوّل العمر حصول ملكةٍ صاروا بها أعرف في اللّسان العربيّ»[1]. وخير دليل على هذا الكلام علماء الأندلس الّذين ذاع صيتهم وشاعت مؤلفاتهم في الغرب والمشرق، وكان أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) من هؤلاء، إذ يعدّ من مفسري المدرسة الأندلسية الّتي تميّزت بالاهتمام باللّغة والعناية بها في تفسير القرآن الكريم فقد كان كثير من أهل الأندلس علماء في اللّغة وعلماء في التفسير، وأكثرهم اهتماماً بذلك أبو حيان وابن عطية (ت541هـ)[2].

ويظهر اهتمام علماء الأندلس باللّغة في ردّهم التفاسير البعيدة عن مقاصد اللّغة، إذ جعلوا منهجهم في التفسير حمل ألفاظ القرآن الكريم على المعاني المعهودة عند العرب، ويظهر ذلك عند أبي حيان الأندلسي في ردّه تفاسير الباطنية الّتي تحمل القرآن على ما لا تقتضيه اللّغة العربية، يقول: «وربّما ألممت بشيءٍ من كلام الصوفية ممّا فيه بعض مناسبة لمدلول اللفظ، وتجنّبت كثيراً من أقاويلهم ومعانيهم الّتي يحمّلونها الألفاظ، وتركت أقوال الملحدين الباطنية المخرجين الألفاظ القريبة عن مدلولاتها في اللّغة إلى هذيان اِفتروه على الله تعالى»[3]. فقد كان أبو حيان الأندلسي حريصاً على ترك الأقوال والتفاسير الّتي لا تستند في شرحها إلى اللّغة العربية.

---

[1]- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمّد (ت808هـ)، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: عبد الله محمد درويش، دار البلخي، دمشق، سوريا، ط1، 2004م، 355/2.

[2]- فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، منهج المدرسة الأندلسية في التفسير صفاته وخصائصه، مكتبة التوبة، ط1، 1997م، ص 3738.

[3]- أبو حيان الأندلسي، محمّد بن يوسف الغرناطي (ت745هـ)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض بمشاركة زكريا عبد المجيد النوتي وأحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، 104/1.

والاهتمام باللّغة العربية يعني الاهتمام بعلومها المختلفة، والّتي أولاها المفسّرون وعلماء العربية عناية كبيرة؛ إذ يجب أن يكون مفسّر القرآن عالماً بحقائق اللّغة والعلوم الّتي تتعلّق بها، قال الزركشي(ت794هـ): «واعلم أنّه ليس لغير العالم بحقائق اللّغة وموضوعاتها تفسير شيء من كلام الله، ولا يكفي في حقّه تعلّم اليسير منها، فقد يكون اللّفظ مشتركاً، وهو يعلم أحد المعنيين، والمراد المعنى الآخر»[1]. معنى هذا أنّ معرفة اللّغة لوحدها غير كافٍ لتفسير القرآن الكريم إذ لا بدّ أن يكون المفسّر متمرّساً في اللّغة؛ أي محيطاً بجميع لغاتها، فدلالة اللفظ قد تختلف من لهجةٍ إلى أخرى.

وقد أشار المفسّرون في مقدّمات تفاسيرهم إلى العلوم الّتي ينبغي أن يمتلكها المفسّر؛ إضافة إلى العلوم اللّغوية والّتي جعلها ابن جزي(ت741هـ) اِثني عشرة علماً، يقول: «اِعلم أنّ الكلام على القرآن يستدعي الكلام في اِثني عشرة فنّاً من العلوم، وهي: التفسير والقراءات، والأحكام والنسخ، والحديث والقصص، والتصوّف وأصول الدّين وأصول الفقه، واللّغة والنّحو والبيان، فأمّا التفسير فهو المقصود بنفسه، وسائر هذه الفنون أدوات تُعين عليه أو تتعلّق به أو تتفرّع منه»[2].

وهذه العلوم تعدّ كالآلة للمفسّر؛ لهذا وجب عليه تحصيلها، كما أنّها ترتبط ببعضها بعض، لذا لا يمكن للمفسّر أن يمتلك بعضها دون بعضها الآخر؛ لأنّ كلّ علمٍ يكمّل غيره من العلوم، يقول السمين الحلبي(ت756هـ): « ورأيت أنّ هذه العلوم متجاذبة شديدة الاتصال بعضها ببعضٍ ، لا يحصل للناظر كبير فائدة بدون الاطّلاع على باقيها، فإنّ من عرف كون هذا فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ مثلاً ، ولم يعرف كيفيّة تصريفه ولا اِشتقاقه ولا كيفيّة موقعه من النظم، لم يحل بطائل، وكذا لو عرف موقعه من النظم ولم يعرف باقيها»[3]. فكلّ علمٍ يكمل الآخر في تفسير

---

[1]- البرهان في علوم القرآن، 295/1.

[2]- ابن جزي، محمّد بن أحمد الكلبي أبو القاسم (ت741هـ)، التسهيل لعلوم التنزيل، ضبط: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1995م، 09/1.

[3]- ينظر: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ط)، (د.ت)، 04/1.

كلام الله عزّ وجلّ؛ إذ لا يمكن تفسيره باعتماد أصول الفقه فقط، أو علوم اللّغة لوحدها، فكلّه ممّا يُحتاج له.

فيما جعل أبو حيان الأندلسي العلوم الّتي ينبغي على مفسّر القرآن الكريم أن يُحيط بها سبعة، يقول: «فهذه سبعة وجوه لا ينبغي أن يقدِم على تفسير كتاب الله إلاّ من أحاط بجملة غالبها من كلّ وجه منها، ومع ذلك فاعلم أنّه لا يرتقي من علم التفسير ذروته، ولا يمتطي منه صهوته، إلاّ من كان متبحّراً في علم اللّسان، مترقياً منه إلى رتبة الإحسان، قد جبل طبعه على إنشاء النثر والنظم دون اكتساب، وإبداء ما اِخترعته فكرته السليمة في أبدع صورة وأجمل جلباب، واستفرغ في ذلك زمانه النفيس، وهجر الأهل والولد والأنيس، ذلك الّذي له في رياضه أصفى مرتع، وفي حياضه أصفى مكرع»[1]. فتفسير القرآن الكريم لا يتأتّ إلّا لمن جعل علمه ووقته وحياته تحصيلاً للعلوم الّتي تخدم القرآن الكريم.

وقد بيّن أبو حيان الأندلسي علاقة علم التفسير بمختلف العلوم الأخرى، يقول: «فلنذكر ما يحتاج إليه علم التفسير من العلوم على الاختصار وننبّه على أحسن الموضوعات الّتي في تلك العلوم المحتاج إليها فيه، فنقول: النظر في تفسير كتاب الله تعالى يكون من وجوه[2]:

-الوجه الأول: علم اللّغة اِسماً وفعلاً وحرفاً، الحروف لقلّتها تكلّم على معانيها النحاة فيُؤخذ ذلك من كتبهم، وأمّا الأسماء والأفعال فيُؤخذ ذلك من كتب اللّغة.

-الوجه الثاني: معرفة الأحكام الّتي للكلم العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها ويُؤخذ ذلك من علم النّحو.

-الوجه الثالث: كون اللفظ أو التركيب أحسن وأفصح، ويُؤخذ ذلك من علم البيان والبديع، وقد صنّف الناس في ذلك تصانيف كثيرة.

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 105/1-109.

[2]- نفسه، 105/1.

-الوجع الرابع: تعيين مبهم، وتبيين مجمل، وسبب نزولٍ ونسخٍ، ويؤخذ ذلك من النقل الصحيح عن رسول الله (صلعم) وذلك من علم الحديث.

-الوجه الخامس: معرفة الإجمال والتبيين، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، ودلالة الأمر والنهي وما أشبه هذا، ويختصّ أكثر هذا الوجه بجزء الأحكام من القرآن، ويُؤخذ هنا من أصول الفقه، ومعظمه هو في الحقيقة راجع لعلم اللّغة، إذ هو شيء يتكلّم فيه على أوضاع العرب، ولكن تكلّم فيه غير اللّغويين أو النّحويين ومزجوه بأشياء من حجج العقول.

-الوجه السادس: الكلام فيما يجوز على الله تعالى وما يجب له وما يستحيل عليه، والنظر في النبوة ويختص هذا الوجه بالآيات الّتي تضمّنت النظر في الباري تعالى، وفي الأنبياء، وإعجاز القرآن، ويُؤخذ هذا من علم الكلام، وقد صنّف علماء الإسلام من سائر الطوائف في هذا كتباً كثيرةً، وهو علم صعب إذ المزلة فيه والعياذ بالله مُفضٍ إلى الخسران في الدنيا والآخرة، وقد سمعت منه مسائل تبحث على الشيخ شمس الدين الأصفهاني وغيره.

-الوجه السابع: اِختلاف الألفاظ بزيادةٍ أو نقصٍ، أو تغيير حركة أو إتيان بلفظ بدل لفظ، وذلك بتواتر وآحاد، ويُؤخذ هذا الوجه من علم القرآن[1]».

فبهذه الأوجه الّتي ذكرها وفصّل فيها أبو حيان يكون قد رسم لنا الطريق الّذي ينبغي على مفسّر القرآن الكريم أن يعتمده. كما أنّه في هذه الأوجه نبّه على الأمور الّتي ينبغي على المفسّر أن يحذرها ويبتعد عنها؛ لأنّ الأخذ بها سيجعله من الخاسرين.

أمّا علوم اللّغة الواجب التسلّح بها فأجملها العلماء في قواعد العربية، والّتي تعني "مجموع اللّسان العربيّ، وهي متن اللّغة، والتصريف، والنّحو، والاشتقاق، والغريب، والإعراب، والمعاني،

[1]- تفسير البحر المحيط، 1/105- 109.

والبيان، والبديع. ومن وراء ذلك اِستعمالات العرب في كلامها، ووجوه مخاطباتها[1]. فالعلم بأصول اللّغة العربيّة ومعرفة فروعها شرطٌ أساسٌ للمفسّر؛ لأنّ القرآن الكريم نزل بلسانٍ عربيٍّ، وفهمه متوقف على معرفة مدلولات الألفاظ.

وقد جعل العلماء أهمية معرفة لغة العرب بمعرفة قواعدها، والإعراب يمثّل أهمّ العلوم الّتي يجب أن يتسلّح بها مفسّر القرآن الكريم؛ يقول ابن فارس(ت395هـ): «إنّ علم اللّغة كالواجب على أهل العلم؛ لئلا يحيدوا في تأليفهم أو فُتياهم عن سنن الاستواء، وكذلك الحاجة إلى علم العربيّة، فإنّ الإعراب هو الفارق بين المعاني»[2]. فابن فارس في هذا الموضع يؤكّد على أهميّة الإعراب في فهم الكلام؛ لأنّه يفرّق لنا بين المعاني؛ حيث يبيّن لنا الفاعل من المفعول، ويميّز لنا بين مختلف الأسماء؛ لذا وجب على العلماء تعلّمه والأخذ به.

وقد أكّدت أقوال العلماء عناية المدرسة الأندلسيّة بالإعراب، من ذلك قول ابن عطية: «إعراب القرآن أصل في الشريعة، لأنّ بذلك تقوم معانيه الّتي هي الشرع»[3]، كما تحدّث أبو حيان عن النّحو وعدّه من العلوم الواجب توافرها في مفسّر القرآن الكريم، يقول: «معرفة الأحكام الّتي للكلم العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها و يؤخذ ذلك من علم النّحو»[4].

لقد اِشتهر أبو حيان الأندلسي بعنايته الشديدة بالنّحو والإعراب باعتباره نحويَّ عصره، حتّى قال عنه السيوطي (ت911هـ): «فالنّحوي تراه ليس له همّ إلاّ الإعراب وتكثير الأوجه المحتملة فيه

[1]- محفوظ بن أحمد الكلوذاني الحنبلي، التمهيد لأبي الخطاب، تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة، دار المدني، مصر، ط1، 1406هـ، 281/2.

[2]- ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن زكريا (ت395ه)، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ص 35.

[3]- ابن عطية أبو محمّد عبد الحق (ت541ه)، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري والسيّد عبد العال السيّد إبراهيم ومحمّد الشافعي الصادق العناني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، طبعة جديدة، 2007م، 20/1.

[4]- تفسير البحر المحيط، 1/ 106.

ونقل قواعد النّحو ومسائله وفروعه وخلافيّاته كالزجاج والواحدي في البسيط وأبي حيان في البحر والنهر[1]. يقصد في تفسيرَي: البحر المحيط والنهر المادّ من البحر المحيط.

فالنّحو يعين على تفسير كتاب الله تعالى، وقد ساعدت أعمال النحاة السابقين على تسهيل وتيسير ذلك، يقول إبراهيم عبد الله رفيدة: «وأثبت أنّ نحاتنا السابقون هم الّذين أبلوْا أحسن البلاء في توثيق نصّ القرآن الكريم بالاحتجاج للقراءات وبيان عللها ووجوهها واختلاف قرّائها، وأنّهم هم الّذين هيّأوا لعلماء التفسير الوسيلة الفعّالة لفهم معانيه والاجتهاد في أحكامه وتفصيل آدابه، وكان ما قاموا به من أبحاثٍ في كتبهم النّحوية وكتب معاني القرآن والاحتجاج، وما غاصوا فيه من تحليلٍ لآياته؛ كان ذلك هو القبس الّذي أضاء للعلماء الطريق في تفسير الكتاب العزيز، ومكّنهم من تفسيره العقلي»[2]. فالنّحو على هذا بمثابة المصباح الّذي ينير طريق مفسّر القرآن الكريم.

فالإعراب يساعد على بيان المقصود من كلامه سبحانه وتعالى ولولاه ما كان ليتسنّى لنا أن نفهم معاني القرآن المبين، ولا أن نُدرك مواطن جماله ومحالّ بلاغته وإعجازه وسائر أوامره ونواهيه، ومصادر أحكامه في حلاله وحرامه، وآيات وعده ووعيده[3]. فالوصول إلى المعنى الصحيح لآي القرآن الكريم يكون بمعرفة الإعراب.

كما أنّ تحصيل معنى اللفظ لا يكون إلاّ بتفسير وجوه حركات الإعراب؛ إذ كان قد عُلم أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتّى يكون الإعراب هو الّذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها

[1]- السيد محمّد بن علوي المالكي الحسني، زبدة الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، (دط)، (دت)، ص187.

[2]- إبراهيم عبد الله رفيدة، النّحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ط3، 1990م، 09/1.

[3]- ينظر: سميح عاطف الزين، الإعراب في القرآن، دار الكتب اللبناني، بيروت، ط1، 1985م، ص15.

حتّى يكون هو المستخرج لها[1]. فالنّحو بمثابة المفتاح الّذي يفتح المعاني الغامضة ويستخرج دلالاتها ويبيّن مقاصدها.

كانت عناية المفسرين المشارقة بالبلاغة كبيرة مقارنة بها عند مفسّري المدرسة الأندلسية، وقد علّل ابن خلدون تفوّق المشارقة على المغاربة في هذه العناية بأنّ هذا العلم "كماليّ في العلوم اللّسانية، والصنائع الكمالية توجد في العمران. والمشرق أَوفر عمرانا من المغرب وإنّما اِختص بأهل المغرب من أصنافه علم البديع خاصّة وجعلوه من جملة علوم الأدب الشعرية، وإنّما حملهم على ذلك الولوعُ بتزيين الألفاظ، وأنّ علم البديع سهل المأخذ. وصعب عليهم مآخذ البلاغة والبيان لدقّة أنظارهما وغموض معانيهما فتجافوا عنهما[2]. فمفسّرو الأندلس اِهتمّوا بالتفسير اللّغوي للقرآن الكريم، إضافة إلى أنّهم اِهتموا في الجانب الأدبي بعلم البديع استغناءً منهم به عن علم البلاغة الّذي كان بالنسبة لهم صعب المأخذ.

وعناية مفسّري الأندلس بعلم النّحو لا يعني أبدا أنّهم لم يدركوا حاجة علم التفسير لعلم البلاغة، وإنّما كان ذلك للعلّة الّتي ذكرها ابن خلدون في القول الّذي تقدّم، أضف إلى ذلك أنّهم جعلوا البلاغة ضمن العدّة الّتي ينبغي أن يتسلّح بها من يلج علم التفسير والأقوال الّتي تقدّمت تثبت ذلك، وهذا ما يؤكّده أيضاً قول أبو حيان الأندلسي : «إنّ علم التفسير ليس متوقّفاً على علم النّحو فقط كما يظنّه بعض الناس، بل أكثر أئمة العربية هم بمعزلٍ عن التصرّف في الفصاحة والتفنّن في البلاغة، ولذلك قلّت تصانيفهم في علم التفسير، وقلَّ أن ترى نحويًّا بارعاً في النظم والنثر، كما قلّ أن ترى بارعاً في الفصاحة يتوغّل في علم النّحو، وقد رأينا من ينسب للإمامة في علم النّحو وهو لا يحسن أن ينطق بأبيات من أشعار العرب فضلاً عن أن يعرف مدلولها أو يتكلّم

1- الجرجاني، عبد القاهر علي بن محمد بن علي (ت471هـ)، دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1989م، ص28.

2- مقدمة ابن خلدون، 375/2.

على ما اِنطوت عليه من علم البلاغة والبيان فأنّى لمثل هذا أن يتعاطى علم التفسير[1]. إذن قول أبي حيان الأ ندلسي يفصّل في هذا الأمر حيث إنّ علماء الأندلس عنوا عناية كبيرة بعلم النّحو فكان من اِختصاصهم، وعلماء المشرق وجّهوا اهتمامهم لعلم البلاغة فبرعوا وتفوّقوا فيها. ولا يمكن لأيّ عالم مهما بلغ علمه ودرجته أن يجمع في براعته علوماً شتّى.

إنّ معرفة اللّغة وعلومها شرط أساس لكلّ طالب علمٍ؛ لأنّ العلوم على اِختلافها تكتب وتضبط باللّغة، لذا لم يكن تعلّمها قصراً على أهل اللّغة فقط، وهذا الخطأ وقع فيه بعض العلماء؛ حيث ظنّوا أنّه ليس واجباً عليهم معرفة دقائق اللّغة مادام اختصاصهم غير ذلك، وهذا ما نبّه إليه ابن فارس (ت395هـ) قائلاً: «أمّا الآن، فقد تجوّزوا حتّى إنّ المحدّث يحدّث فيلحن، والفقيه يؤلّف فيلحن، فإذا نُبّها قالا: ما ندري ما الإعراب، وإنّما نحن محدّثون وفقهاء، فهما يُسرِّان بما يُساء به اللبيب»[2]. فالعلوم تكمّل بعضها بعض، ولا يمكن لأيّ علمٍ أن يكتفي بذاته، وهذا ما أكّده الزركشي بقوله: «التفسير علم يُفهم به كتاب الله المنزّل على محمّد صلّى الله عليه وسلم، وبيان معانيه، وإستخراج أحكامه وحكمه، وإستمداد ذلك من علم اللّغة والنّحو والتصريف، وعلم البيان وأصول الفقه، والقراءات، ويحتاج إلى معرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ»[3].

معنى هذا أنّ اللّغة ليست الأداة الوحيدة الّتي ينبغي على مفسّر القرآن الكريم التزوّد بها، بل لابدّ للمفسّر من التسلّح بمصادر أخرى تمكّنه من بلوغ المقاصد الصحيحة والسليمة لآي القرآن الكريم.

إنّ التفسير اللّغوي للقرآن الكريم جزء كبير من علم التفسير ككلّ، ومع أن حيّزه كبير؛ إلاّ أنّه لا يستقلّ بتفسير القرآن[4] إذ كلّ العلوم في شرف خدمته، وما من علمٍ منها إلاّ وهو وسيلة

1- تفسير البحر المحيط، 111/1.

2- الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص 35.

3- البرهان في علوم القرآن، 13/1.

4- ينظر: مساعد بن سليمان ناصر الطيار، التفسير اللّغوي للقرآن الكريم، دار ابن الجوزي، (د.ط)، (د.ت)، ص 50.

من وسائل توضيح معانيه، وتجلية مقاصده ومراميه، فعلوم البلاغة وسيلة إلى الكشف عن بلاغة القرآن الكريم وسرّ إعجازه، وعلم الفقه وأصوله وسيلة إلى الكشف عن تشريعاته وأحكامه، وعلم النّحو والصرف كلاهما وسيلة إلى ضبط ألفاظه وفهم معانيه، وهكذا بقيّة العلوم، مهما كثرت وعلا شأنها كلّها مسخّرة لخدمة القرآن الكريم، فهو كتاب ربّ العالمين[1].

و أبو حيان الأندلسي في تفسيره: البحر المحيط لم يبتعد عمّا قدّمناه، فقد أكثر من الاستشهاد بالشعر العربيّ، والاحتكام إلى اللّغة العربية عند توجيه بعض المعاني، كما اِهتمّ كثيراً بالصناعة النّحوية، وكثيراً ما كان يتعرّض للقراءات المختلفة ويفسّر بعضها ببعضٍ[2] لما لها من اِتصالٍ وثيقٍ وقويٍّ بالتفسير، فبعض القراءات توضّح المعنى المراد، وبعضها يزيل الإشكال، وكثيراً ما تضيف القراءات القرآنية معاني جديدة للآيات.

وفيما يلي من بحثٍ، سنتبيّن كيف اِستثمر أبو حيان الأندلسي علم اللّغة في علم التفسير بعد أن نعرض بوادر الدّرس الصّوتيّ عند علماء المشرق والأندلس، ونسلّط الضوء على جوانب من حياته وشخصيّته العلمية؛ الّتي مكّنته من تأليف تفسير البحر المحيط.

1- محمّد حسين الذهبي، علم التفسير، دار المعارف، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص 09.

2- منهج المدرسة الأندلسية في التفسير صفاته وخصائصه، ص 15.

الفصل الأوّل

أبو حيان الأندلسي وبوادر الدّرس الصّوتيّ
عند علماء المشرق والأندلس

سنحاول في هذا الفصل دراسة البوادر الأولى للتفكير الصّوتيّ عند علماء المشرق والأندلس، وذلك تمهيداً لدراسة أبي حيان للأصوات؛ خاصّة وأنّه من لغويّي الأندلس الّذين استفادوا من المادّة اللّغويّة الّتي توفرت عند نحاة المشرق في خدمة بحوثهم اللّغويّة، وسنتناول أيضاً التعريف بأبي حيان الأندلسي وتفسيره البحر المحيط.

أولاً: بوادر الدّرس الصّوتيّ عند علماء المشرق والأندلس:

تعدّ اللّغة سلسلة من الأصوات المتتابعة، تؤديها أعضاء النطق في أشكال متناسقة وتراكيب منتظمة، وتعتبر وسيلة هامّة في التّواصل اللّغوي، وفي هذا يقول ابن جني (ت 392هـ) معرفاً إيّاها: «اللّغة أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم»[1].

يتّضح من قول ابن جني أهمية الأصوات؛ فهي أساس البناء اللّغوي، والذي يبنى عليه التواصل اللّغوي، وقد تنبّه علماؤنا القدامى إلى أهمية الأصوات في الدّراسات اللّغوية بنواحيها المتعدّدة: الصّرفية، والنّحوية، والدّلالية، والجانب الصّوتي يعدّ الأوّل والأهم، وهو المقدمة لدراسة باقي المستويات، وبخاصّة المستوى الصّرفي؛ الذي يعتمد اعتماداً يوشك أن يكون تامّاً على المعلومات الصّوتيّة، كذلك لعلم الأصوات تأثير واضح في الدّراسات النّحوية، وممّا يدلّ على هذا التأثير غنى المؤلفات النّحوية بالبحوث الصّوتيّة[2].

و لم يقتصر البحث في مجال الأصوات للّغويين وحدهم، وإنّما احتضنه جملة من العلماء على اختلاف تخصّصاتهم، وهذا للارتباط الوثيق بين العلوم وحاجة بعضها لبعضٍ.

ونشوء هذا العلم كان نتيجة لأسباب وعوامل عديدة، فرضتها ظروف خاصّة، سنحاول تبيّنها عند كلّ من اللّغويين المشارقة، وكذا نحاة ولغويّي الأندلس.

---

[1]- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمّد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د.ط)، 2006م، ص 67.

[2]- يُنظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النّحوي، دار غريب، القاهرة- مصر، (د.ط)، 2005م، ص 244 – 247.

1-بوادر الدّرس الصّوتيّ عند علماء المشرق:

كان من الطبيعي لنشأة أيّ دراسة من الدّراسات أن تكون مرفوقة بظروف ملائمة تساهم في نشأتها، " ونعني بالظروف العامّة البيئة الثقافية والاجتماعية والجغرافية وغيرها ممّا يهيئ لقيام هذا الدّرس أو ذاك، فإذا وجد هذا الجو الممهد لولادة الدّراسة الجديدة، ظهرت فيه الدوافع الفاصلة إلى هذه الدّراسة، تمت الولادة على أيدي المعنيين بهذا الجانب من المعرفة[1].

وهو ما حدث مع الدّراسات اللّغويّة العربية؛ إذ توافرت مجموعة من الظروف ساهمت في نشوء هذه الدّراسات فثراء العربية ونضجها، واختلاف اللّهجات فيها، وما يرفد به القرآن الكريم والشعر من مادّة أوّلية مهمّة، وما كان عليه أمر ولاة الأمر والدّارسون من استعداد عقلي ونفسي، ما يمثل التربة الخصبة الّتي تهيأت لكي ينبت فيها الدّرس اللّغوي يانعاً مزهراً، ثمّ توفرت الدوافع الخاصّة الّتي كانت خدمة القرآن وصون اللّغة من اللّحن أبرزها جميعاً، لهذا كلّه كانت نشأة الدّرس اللّغويّ حتمية[2]، والدّرس الصّوتيّ على وجه الخصوص، وذلك للصّلة التي تربطهما.

ويقول الشيخ ابن حامي (ت1318هـ) معلّلاً ذلك: «إنّ العلماء ما ألفوا تآليفهم، وسهروا ليلهم، واشتغلوا نهارهم بالتأليف في علم التّجويد وإتقان مخارج الحروف وصفاتها، واعتنائهم بذلك غاية الاعتناء، إلاّ خوفاً ممّا وقع له، وحذراً من استحكام الطبائع، وتغييرها للحروف عند مخالطة الأعاجم للعرب، فكيف لمن نشأ هو وأوائله، ومن تقدّمه بأرض العجم، الّتي لم يدخلها الإسلام ولا القرآن إلاّ بعد قرونٍ كثيرةٍ غاية، ولم تدخلها العربية إلاّ متغيرة»[3].

اهتمام العرب القدامى باللّغة العربية منذ فجر الإسلام كان دافعه الأساس الحفاظ على القرآن الكريم من اللّحن والتحريف، على الرغم من أنّ العرب كانوا يتكلّمون اللّغة العربية

---

[1]- محمّد حسين آل ياسين، الدّراسات اللّغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط1، 1980م، ص 84.

[2]- نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- ابن حامي، ابن ابراهيم بن سيدي أحمد (ت1318هـ)، ملاحن القراء، تحقيق: محمّد عبد الله بن عمر، دار الفكر، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص40.

بالسليقة من غير تلقين، لكن بعد الفتوحات الإسلامية ودخول أمم كثيرة في الإسلام اختلط اللّسان العربي، وتفشى اللّحن ووصل إلى القرآن الكريم، فمسّ أصوات اللّغة العربية كما مسّ نحوها وصرفها، واللّحن في أصوات اللّغة لم يكن واحداً، وإنّما غلب على كلّ ناحية من نواحي الأرض نوع من لحن الأصوات؛ ومسّ في الأغلب الأصوات التي لم تكن لها نظائر في لغة العجم الأصلية؛ إذ كان يثقل عليهم إخراج أصوات الحلق وأصوات الإطباق[1]. فافتقار لغات هذه الأمم لبعض أصوات اللّغة العربية صعّب عليهم تعلّمها، يقول الجاحظ في هذا الشأن: «السندي إذا جلب كبيراً فإنّه لا يستطيع إلاّ أن يجعل الجيم زاياً ولو أقام في عليا تميم أو في سفلى قيس أو بين عجز هوازن خمسين عاماً»[2].

وظهرت أولى بوادر للّحن في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، فقد روي أنّ النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يلحن في كلامه، فقال: (**أَرْشِدُوا أَخَاكُم فَقَدْ ضَلَّ**)[3]. ومع تفشي اللّحن ووصوله إلى قراءة القرآن الكريم، صار لزاماً على علماء اللّغة التصدي لهذا الخطر، خاصّة من علماء القراءات؛ إذ وجب عليهم الحفاظ على النطق السليم لأصوات العربية، وصون كتاب الله من الزلل، فقد روي أنّه قدم أعرابيّ في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: «من يقرئني شـيئا ممّا أنزل الله على محمّد صلى الله عليه وسلم، فأقرأه رجل سورة براءة، فقال: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ﴾ **[التوبة:03]** بالجرّ، فقال الأعرابي أوَ قد برئ الله من

---

[1]- ينظر: الخفاجي، ابن سنان أبو محمد عبد الله الحلبي (ت 466هـ)، سر الفصاحة، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، 1982م، ص 49، وملاحن القراء، ص 86-89.

[2]- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (255هـ)، البيان والتبيين، وضع حواشيه: موفق شهاب الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2003م، 57/1.

[3]- الخصائص، ص 313، والقرطبي، أبو القاسم عبد الوهاب بن محمد الأنصاري المغربي (ت461هـ)، الموضح في التجويد، ضبط: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 2006م، ص 13. ذكر الألباني أنّه حديث ضعيف؛ لأنّه روي عن سعد بن عبد الله بن سعد عن أبيه، ووالد سعد وهو الأيلي غير معروف، ولم يترجموا له، ولم يذكروا له رواية عن أبيه، ينظر: محمّد ناصر الدّين بن الحاج نوح الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة الموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1992م، 315/2.

رسوله! إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه»[1]. فكسر لام رسوله بدلاً من ضمها، نشأ عنه تغيّر في دلالة الآية الكريمة، وهذا الخطأ يعدّ لحنا صوتيّاً، وأمثلة اللّحن في القرآن الكريم وفي الكلام اليومي كثيرة، نحن في غنى عن ذكرها.

وبما أنّ العربية لغة معربة تتغيّر معانيها بتغيّر حركاتها، فقد اعتنى علماؤها ببيان الأسباب الموجبة لانتشار اللّحن وبيان أنواعه، "فقسّموه إلى لحنٍ خفيٍّ وآخر جليٍّ، فالأوّل هو عدم إعطاء الأصوات حقوقها في النطق، أمّا الآخر فهو المتعلّق بفساد الإعراب[2].

وبما أنّ الدافع لدراسة الأصوات كان دينياً، وهو الحفاظ على كتاب الله عزّ وجلّ وتحقيق لفظه وتجويد نطقه، فقد حارب علماء العربية اللّحن بمختلف أشكاله، فقد حاول أبو الأسود الدُّؤليّ (ت67هـ) مع أمثاله على وضع حلّ يجنّب القارئ الوقوع في مثل هذا الخطأ؛ الذي يغيّر معنى الآيات الكريمات، والّذي يؤدي في مواضع كثيرة إلى تغيير حكمه تعالى، فالخط العربي الذي كُتب به مصحف عثمان رضي الله عنه لا يعرف النقط ولا الشكل، ولهذا لم يكن هذا الخطّ بمأمن من التصحيف والتحريف، فرسم خطي مثل: "ضرب" يمكن أن يُقرأ على عدد من صور القراءة، مثل: "ضَرَبَ"- "ضُرِبَ"- "ضَرْب"- "ضِرْتُ"- "صِرْتَ"- "صِرْتِ"[3].

---

[1]- أبو الطيب اللّغوي، عبد الواحد بن علي (ت351هـ)، مراتب النّحويين، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، 2002، ص 19 والأنباري، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، 2003م، ص 17.

[2]- يُنظر: الموضح في التجويد، ص 11 وما بعدها، ويُنظر: الكلبي، ابن جزي أبو القاسم محمد بن أحمد الغرناطي الشهيد (ت488هـ)، المختصر البارع في قراءة نافع، تحقيق: محمد الطبراني، مراجعة: توفيق بن أحمد العبقري، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، (د.ط)، 2003م، ص 144- 145، ويُنظر: ابن الجزري، محمّد بن محمّد بن علي بن يوسف (ت 833هـ)، التمهيد في علم التجويد، خرّج أحاديثه: فارس بن فتحي بن إبراهيم، دار ابن الهيثم، (د.ط)، 2006م، ص 22، ويُنظر: لطيفة عبّو، اللحن الجليّ والخفي في علم التجويد، مجلة الأثر " مجلة جامعية محكمة"، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد: 8 ماي 2002م، ص77-81.

[3]- تمام حسان، الأصول "دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللّغوي العربي"، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (د.ط)، 1991م، ص 23.

ويتجلّى جهد أبي الأسود الدُّؤليّ في نقط المصحف الشريف؛ وهو دليل على أنّه كان له سبق التفكير في وضع موانع للحن، فاهتدى إلى نقط المصحف الشريف بالصوائت باعتبارها ضوابط دلالية أولية بنى عليها العلماء أعمالهم إلى أن نضجت، ويعدّ أوّل من استعان بالشفاه في نقط المصحف الشريف؛ إذ قال لكاتبه: «إذا رأيتني فتحت فمي بالحرف فانْقُط نقطه فوقه على أعلاه، وإن ضممت فمي فانْقُط النقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة نقطتين»[1]. فالمحافظة على لغة القرآن الكريم وأصوات العربية متّصلٌ اتصالاً كبيراً بالصوتيات، فنقط المصحف الشريف بالصوائت باعتبارها ضوابط دلالية أولية بنى عليها العلماء أعمالهم إلى أن نضجت عند من تبعهم.

إنّ الأساس الذي اعتمده أبو الأسود الدُّؤليّ في وضع هذه النقط، والمتمثل في الشفاه إنّما يدلّ على أنّ أبا الأسود لاحظ أثر الشفتين في نوعية الصّوت الذي يسميه المحدثون بالصائت vowel ، فحين سمّى الحركات القصيرة فتحة وضمة وكسرة اعتمد على شكل الشفتين ووضعيهما عند النطق، وفي هذا إشارة إلى خاصّةٍ مهمّةٍ من خواص الحركات، ثمّ إنّ هذا الأساس في التنقيط عضويّ فيزيولوجيّ يعتمده الدّرس الصّوتيّ الحديث[2].

أمّا عن السبب الّذي جعل أبا الأسود الدُّؤليّ يرمز للصوائت بنقط كنقط الإعجام، فهو أنّ الإعراب يتمّ بالتفريق بين الحركات، والإعجام يفرّق بين الحروف المتشابهة في الرسم، وكان النَّقط

[1]- ابن النديم، أبو الفرج محمّد بن أبي يعقوب إسحاق (ت380هـ)، الفهرست، ترجمة: يوسف علي طويل وأحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1997م، ص 63، والموضح في التجويد، ص 18، ونزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، ص 18.

[2]- يُنظر: عبد الفتاح المصري، الصّوتيات عند ابن جني في ضوء الدّراسات اللّغوية العربية المعاصرة، مجلة التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، العدد: 13– 14، ص 233، وكمال بشر، علم اللّغة العام، دار غريب للطباعة والنشر، (د.ط)، 2000م، ص 84.

يفرّق بين الحركات المختلفة في اللّفظ، فلمّا اشتركا في المعنى أُشرك بينهما في الصورة، وجُعل الإعجام بالسّواد والإعراب بمداد أحمر[1].

يتبيّن لنا ممّا تقدم أنّ ظهور اللّحن كان الدافع الأوَّل لظهور الصوائت رسماً؛ فنقط المصحف الشريف بالصوائت باعتبارها ضوابط دلالية أولية بنى عليها العلماء أعمالهم إلى أن نضجت، فالمحافظة على لغة القرآن الكريم وأصوات العربية متّصل اتصالاً كبيراً بالصّوتيات.

وممّا يضاف إلى هذا الصنيع، اختراع الخليل بن أحمد الفراهيدي لعلامات الضبط؛ التي ما نزال نستعملها إلى اليوم؛ إذ أخذ من حروف المدّ صورها المصغّرة للدلالة عليها، فالضمة واو صغيرة؛ لئلا تلتبس بالواو المكتوبة، وتكون في أعلى الحرف، والكسرة ياء متّصلة تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوقه[2].

نتبيّن ممّا سبق أنّ الصور المصغرة لحروف المد الّتي وضعها كلّ من أبي الأسود الدؤلي والخليل بن أحمد الفراهيدي لتكون رموزاً للصوائت القصيرة، إنّما يدلّ على إدراكهما الصلة بينهما، فالاختلاف يكمن في الكمية، فالصوائت القصيرة تستغرق في نطقها زمناً أقصر من الصوائت الطويلة، وهذا ما يؤكده الزجاجي (ت337هـ) بقوله: «وأمّا الحركات، فلمّا كانت بعض الحروف عُمِلت على صورها، فالضمة واو صغيرة على هذه الصورة: (ُ)، والفتحة ألف صغيرة ممتدّة على طول الحرف، ولو لم يكن كذلك لالتبست بالألف، وصورتها: (َ)، والكسرة ياء صغيرة؛ وجُعلت من أسفل الحرف؛ لأنّها قد يخل بها سرعة الخط؛ فتلتبس بالفتحة، وصورتها: (ـِ)»[3].

---

[1]- يُنظر: الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت444هـ)، المحكم في نقط المصحف، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق ــ سوريا، (د.ط)، 1960م، ص 43.

[2]- يُنظر: صلاح الدّين محمّد قناوي، التفكير الصّوتيّ عند العرب بين الأصالة والتحديث، دار الفكر، دمشق، سوريا، (د.ط)، 2008م، ص 11 وشوقي ضيف، المدارس النّحوية، دار المعارف، القاهرة- مصر، (دط)، (د.ت)، ص 33.

[3]- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد بن علي الإشبيلي (ت669هـ)، شرح جمل الزجاجي "الشرح الكبير"، تحقيق: صاحب أبو جناح، (د.ط)، 1982م، 2/ 355.

أمّا عن اتخاذ الصوائت لهذه المواضع فقد علّله أبو عمرو الداني (ت444هـ) تعليلاً صوتيّاً يعتمد على موضع هذه الصوائت في الفم، يقول: «فموضع الفتحة من الحرف أعلاه؛ لأنّ الفتح مستعل، وموضع الكسرة من أسفله؛ لأنّ الكسر مستفل، وموضع الضمة من وسطه أو أمامه؛ لأنّ الفتحة كما حصلت في أعلاه والكسرة في أسفله؛ لأجل استعلاء الفتح، وتسفّل الكسر، بقي وسطه؛ فصار موضعا للضّمة»[1].

لولا هذه الرموز التي اخترعها أبو الأسود الدُّؤليّ والخليل لضبط القرآن الكريم، لما كان لدى المسلمين بحوث علمية في اللّسان العربي، ولما تمكّنوا من ضبط المناهج الدقيقة التّي عرفت عنهم فيما بعد؛ إذ ما كانت لتتحقّق وتتّسع لولا هذه الفكرة الأساسية التي انطلقت منها[2].

وتميّزت دراسة العلماء القدامى للأصوات بعدم الاستقلالية؛ فجاءت في ثنايا دراساتهم النحوية والصرفية والمعجمية، فأصحاب المعاجم وعلى رأسهم الخليل والذي يعدّ أوّل من خاض في هذا العلم؛ إذ اعتمد عليه في إنشاء أوّل معجمٍ شاملٍ يحصر لغة العرب كلّها، لا تفلت منها كلمة، ولا يشدّ منها لفظ. وقد ضمّت مقدمة كتابه قضايا صوتيّة لم يسبق أن عالجها أحد من قبله، فدلّت على أصالة علم الأصوات عنده، يقول محققا كتاب العين: «في هذه المقدمة بواكير معلومات صوتيّة لم يدركها العلم فيما خلا العربية من اللّغات إلاّ بعد قرونٍ عدّة من عصر الخليل»[3].

وترتيب الخليل للأصوات في معجمه قام على الأخذ بمخارج الأصوات مخالفاً فيه التّرتيب الأبجدي الّذي نسب إلى السّاميين حيث تتشابه العربية مع العبرية في اثنين وعشرين حرفاً، فأضافوا

---

[1]- المحكم في نقط المصحف، ص 42.

[2]- يُنظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، موفم للنشر، الجزائر، (د.ط)، 2007م، ص54-55.

[3]- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، (د.ط)، (د.ت)، 10/1.

إليها الحروف الّتي تنفرد بها العربية عن اللّغات السامية الأخرى: ث، خ، ذ، ض، غ، ء[1]. يقول: « فلم يمكنه أن يبتدئ التأليف من أوّل أ ب ت ث، وهو الألف؛ لأن الألف حرف معتلّ؛ فلمّا فاته الحرف الأوّل كره أن يبتدئ بالثاني - وهو الباء - إلا بعد حجّة واستقصاء النَّظَر، فدبّر ونظر إلى الحروف كلّها، وذاقها، فصيَّر أولاها بالابتداء أدخلَ حرف منها في الحلق»[2].

فإدراك الخليل لقيمة الصّوت دفعه إلى الابتعاد عن الترتيب الألفبائي إلى الترتيب الصّوتيّ، على أساس المخارج، فكان ترتيبه لها كالآتي[3]:

ع	ح	ه	خ	غ	ق	ك	ج	ش	ض	ص	س	ز	ط	د	ت	ظ	ث	ذ	ر	ل	ن	ف	ب	م	و	ا	ي	ء

و لم يقف الخليل عند ترتيب الأصوات حسب مخارجها، بل بيّن خصائصها وصفاتها، فلاحظ أنّ بعض الحروف أسهل على اللّسان في نطقها، وهي ستة أحرف، ثلاثة منها مخرجها اللّسان، وهو طرفه، وهي الراء واللام والنون، وثلاثة أخرى مخرجها الشفتان، وهي الفاء والباء والميم، وكان يرى أنّ هذه الحروف هي أسهل الحروف وأيسرها لمرونة عضلة اللّسان والشفتين[4].

كما درس الخليل الأصوات داخل التركيب؛ فحاول بيان علاقتها حين تتآلف وتتجاور، وكان يقول: « إنّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما، إلاّ أن يشتق فعل مع جمع بين كلمتين مثل (حيّ على) كقول الشاعر:

أَلاَ رُبَّ طَيْفٍ بَاتَ مِنْكَ مُعَانِقِي ❁ إِلَى أَنْ دَعَا دَاعِي الفَلَاحِ فَحَيْعَلاَ»[5]

---

[1]- فخري محمد صالح، اللّغة العربية أداءً ونطقاً وكتابةً وإملاءً، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص19.

[2]- كتاب العين، 1/ 47.

[3]- نفسه، 1/ 48.

[4]- مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، دار الرائد العربي، (د.ط)، 1986م، ص 118 وعبقري من البصرة، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ص 38.

[5]- كتاب العين، 60/1.

كما تجلّت براعة الخليل في ابتكار الهمزة وتمثيلها برأس عين صغيرة (ء) وميّزها عن الألف، وجعل دائرة صغيرة لتمثيل علامة السكون، وميّز الحرف المضعّف بوضع سين صغيرة فوقها، كما ميّز بين همزة الوصل وهمزة القطع، وفي هذا يقول السيوطي: «أوّل من وضع الهمز والتشديد والروم والإشمام الخليل»[1]، وهذه المسائل كلّها ظواهر صوتيّة.

وقد كان أثر الخليل واضحاً في تلامذته فاستفادوا من بحوثه، وتوصّلوا إلى حقائق صوتيّة يعتدّ بها الدّرس الصّوتيّ الحديث، يأتي في مقدمتهم سيبويه (ت180هـ) فقد ضمن هذا الأخير كتابه دراسات صوتيّة أوفى وأكثر دقة، فجعلها مدخلاً لدراسة الإدغام، فاستهله بذكر عدد الحروف العربية، ومهموسها، ومجهورها، وأصولها وفروعها، وما إلى ذلك ممّا يدخل في تكوين النظام الصّوتيّ العربيّ، يقول سيبويه: «وإنّما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات؛ لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما تُبدله استثقالاً كما تدغم، وما تخفيه وهو بزنة المتحرّك»[2].

وقد سار معظم ا لنحاة على نهجه وقفو أثره في تخصيص جزء من كتبهم للدّراسات الصّوتيّة، فقدّموا دراسةً ووصفاً لمخارج الأصوات تمهيداً لدراسة الإدغام[3]. فغدا أساساً ومرجعاً لهم في هذا المجال، نذكر منها: المقتضب للمبرد (ت285هـ)، الجمهرة لابن دريد (ت 312هـ)، والأصول في النّحو لابن السراج (ت316هـ)، والجمل للزجاجي (ت340هـ)، والتهذيب للأزهري، (ت370هـ).

1- الإتقان في علوم القرآن، ص 171.

2- سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط2، 1982م، 4/ 436.

3- يُنظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ)، كتاب الجمل في النّحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1996م، ص 214 ويُنظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمّد بن عمرو (ت538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1999م، ص520.

واستمرت جهود الدّارسين في مجال الأصوات، وظلّت مبثوثة في ثنايا الكتب النحوية إلى أن جاء ابن جني وأفردها بمؤلَّفٍ خاصٍّ، أسماه: "سر صناعة الإعراب"[1]، وقد أدرك أنّ للصّوت وطريقة إصداره علاقة بفن الموسيقى، فقال: «أردنا بهذا التمثيل الإصابة والتقريب، وإن لم يكن هذا الفن ممّا لنا ولا لهذا الكتاب به تعلّق، ولكن هذا القبيل أعني علم الأصوات والحروف، له تعلّق ومشاركة للموسيقى، لما فيه من صنعة الأصوات والنّغم»[2].

وقد بيّن ابن جني هذه العلاقة حين قارن الأصوات بالموسيقى، وذلك عندما شبّه جهاز النطق بالناي؛ إذ يقول: «شبّه بعضهم الحلق والفم بالناي، فإنّ الصّوت يخرج فيه مستطيلاً أملس ساذجاً، كما يجري الصّوت في الألف غفلاً بغير صنعة، فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناي المنسوقة، وراوح بين عمله، اختلفت الأصوات، وسمع لكلّ خرقٍ منها صوت لا يشبه صاحبه»[3].

إضافةً إلى هذا، عدَّد ابن جني الأصوات ووصف مخارجها، وذكر فروعها؛ إذ جعل باباً خاصّاً في كتابه يتحدث فيه عن أسماء الحروف وأجناسها ومخارجها، ومدارجها وفروعها المستحسنة والمستقبحة، كما ذكر صفات الأصوات: من همس وجهر وشدة ورخاوة وإطباق واستعلاء وانحراف وتكرير إلى غيرها من الصفات الأخرى، كما تحدث عن تقارب الأصوات وائتلافها[4].

ولم يقتصر حديثه عن الأصوات في كتابه سر صناعة الإعراب، بل نجده في كتاب (الخصائص) أيضاً يتحدث عن أثر النّغم الصّوتيّ في التعبير والدّلالة، فقال: «وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح الإنسان والثناء عليه فتقول: "كان والله رجلا" فتزيد

---

[1]- ينظر: محمّد بلقاسم، الدّرس الصّوتيّ في سر صناعة الإعراب لابن جني، مجلة الأثر، مجلة دورية أكاديمية تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ورقلة، الجزائر، العدد:4، ماي 2005م، ص 73.

[2]- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2005م، 1/ 9.

[3]- سر صناعة الإعراب، 89/1.

[4]- نفسه، 41/1 وما بعدها.

في قوة اللّفظ بـــ (الله) هذه الكلمة وتتمكن من تمطيط اللام وإطالة الصّوت بها وعليها أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً ونحو ذلك»[1].

تمكّن اللّغويون القدامى من تقديم دراسة في علم الأصوات تضاهي دراسة المحدثين؛ فنظرية ابن جني في مجال الأصوات لا زالت تشدّ انتباه علماء الأصوات المحدثين، يقول حسام سعيد النعيمي في هذا الموضوع: «يبقى كلام ابن جني في الأصوات طرياً جديداً على تقادم العهد به، وله بذلك فضل السبق في إيراده وإن لم يكن قد عزاه لنفسه، أو جعله رأياً قائماً برأسه، وهكذا يتبيّن لنا أنّ الكلام الّذي أورده في النظرية الصّوتيّة كان قفزة زمنية يطلّ بها من خلف أكثر من ألف عامٍ على علماء اللّغة المحدثين لينقل لهم ومضة فكرٍ لم يجدوا في هذا العصر على تقادم الزمان إلاّ أن يروا رأياً أورده مع شيءٍ من التغيير الطفيف بما يناسب التقدم الحضاري، وأجهزة الدّراسات الصّوتيّة التي أمدّهم بها العلم الحديث»[2].

فعلماؤنا القدامى اعتمدوا الملاحظة والاستقراء فقط في دراسة الأصوات ومع ذلك توصلوا إلى نتائج أبهرت العالم في هذا المجال، وقد اعترفت العديد من الأمم بريادة العرب في ذلك، يقول براجشتراسر Bergastrasser: « لم يسبق الغربيين في هذا العلم، إلّا قومان من أقوام الشّرق، وهما: أهل الهند، والعرب»[3]. ويقول فيرث: «إنّ علم الأصوات قديماً نشأ في خدمة لغتين مقدستين، هما: السنسكريتية، والعربية»[4].

---

[1]- الخصائص، ص 551.

[2]- حسام سعيد النعيمي، الدّراسات اللّهجية والصّوتية عند ابن جني، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، (د.ط)، 1980م، ص 275.

[3]- برجشتراسر، التطور النّحوي للّغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1994م، ص11.

[4]- أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م، ص114.

ومع استقلال علم الصرف عن النّحو، وبعدما توضحت مجالاته وتحدّدت معالمه، وجمعت أبوابه في كتب مستقلة، توزعت الدّراسات الصّوتيّة ضمن المؤلفات الصرفيّة لما فيها من أبحاث في التغيّرات الّتي تعتري الكلمة كالإعلال والإبدال والإدغام والإمالة والوقف والتقاء الساكنين ونحوها من قواعد الأداء الصرفيّة الصّوتيّة[1].

وقد كان أبو عثمان المازني (ت249هـ) يعتمد على التّعليل الصّوتيّ في بيان التغيّرات التي تطرأ على الكلمة وأبنيتها من تغيّرات صرفيّة كالإعلال والإبدال والإدغام والقلب وغيرها، منها تعليله استثقال العرب اجتماع الهمزتين، نحو: (جاء) أصله (جائىء) على وزن (جاعع) فلابد من إبدال الثانية لاستثقالهم الهمزتين في كلمة واحدة، وقال المازني: «وكذلك إذا التقت الهمزتان في كلمةٍ واحدةٍ فلابد من إبدال الثانية على كلّ حالٍ، وكان الأصل: (جائىء) على وزن: (جاعع)؛ ففعلوا به ما قلت لك لا ستثقالهم الهمزتين في كلمةٍ واحدةٍ»[2].

وذكرنا فيما سبق أنّ الدافع لدراسة الأصوات هو صيانة القرآن الكريم من اللّحن، لذلك اهتم القراء وعلماء التجويد بدراسة الأصوات بعدما تبيّنوا أهميتها في ضبط القراءة وأصولها وابتغاءهم الدقة في تأدية كلمات القرآن الكريم قراءةً وتدويناً، وصار لزاماً على قارئ القرآن أن يكون على درايةٍ بالأصوات العربية ومخارجها، وكذا صفاتها ممّا يساعده على صحة الأداء، وهذا لا يتأتى إلاّ بالممارسة والتدريب، وفي ذلك يقول الحافظ ابن الجزري (ت 833هـ) في مقدمته[3]:

---

[1]- نيء كاملة نور بنت نيء عبد الغني، الظواهر الصّوتية في شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة: آل البيت، 2000م، ص14.

[2]- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، المنصف شرح كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999م، ص324.

[3]- ابن الجزري، محمّد بن محمّد بن علي بن يوسف (ت833هـ)، شرح متن الجزرية في معرفة تجويد الآيات القرآنية، شرح: عبد الفتاح القاضي، قصر الكتب، البليدة، (د.ط)، (د.ت)، ص 13 -14.

وَالأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لازِمٌ ❁ مَنْ لَمْ يُجَوِّدْ القُرْآن آثِمُ.

لِأَنَّهُ بِهِ الإِلَهُ أَنْـزَلَا ❁ وَهَكَذَا مِنْـهُ إِلَيْنَا وَصَلَا.

وَهُوَ أَيْضاً حِلْيَةُ التِّلاوَةِ ❁ وَزِينَةُ الأَداءِ والقِـراءَةِ.

وَهُوَ إِعْطاءُ الحُروفِ حَقَّها ❁ مِنْ صِفَةٍ لَهَا وَمُسْتَحَقَّها.

فأفاد القراء وعلماء التجويد من البحوث السابقة الي قدّمها النحاة، وتوسعوا فيها، فظهر علم التجويد، يقول برجشتراسر: «كان علم الأصوات في بدايته جزءاً من أجزاء النحو، ثمّ استعاره أهل الأداء والمقرئون، وزادوا فيه تفصيلاتٍ كثيرةٍ، مأخوذةٍ من القرآن الكريم»[1].

وعلم التجويد يمثل الجانب التّطبيقيّ الوظيفيّ لكلّ الدّراسات الصّوتيّة السابقة، وقد اقتصر في بداياته على المشافهة والتلقين دون الكتابة والتدوين، ثمّ ظهرت المؤلفات الّتي تعنى ببيان وجوه الأداء المختلفة مع ذكر الظواهر الصّوتيّة الّتي تعتري الكلم، لكن ظهورها تأخر مقارنة بعلوم اللّغة، يقول غانم قدوري الحمد: «لم يُعرف مصطلح (التجويد) بمعنى العلم الّذي يعنى بدراسة مخارج الحروف وصفاتها وما ينشأ لها من أحكامٍ عند تركيبها في الكلام المنطوق إلا في حدود القرن الرابع الهجري، كذلك لم يعرف كتاب ألف في هذا العلم قبل القرن الرابع الهجري، ومعنى هذا أنّ علم التجويد تأخر في الظهور علماً مستقلاً بالنسبة إلى كثيرٍ من علوم القرآن وعلوم العربية أكثر من قرنين من الزمان»[2]. وذكر ابن الجزري أنّ أوّل من صنّف في التجويد وإن لم يستعمل المصطلح

---

[1]- التطور النّحوي للّغة العربية، ص 11.

[2]- ينظر: غانم قدوري الحمد، الدّراسات الصّوتية عند علماء التجويد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2008م، ص15.

بعينه[1]، هو أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحي الخاقاني (ت325هـ)، صاحب القصيدة الرائية المشهورة بالقصيدة الخاقانية، والتي تضم واحداً وخمسين بيتاً في أداء القرآن الكريم[2].

وقد ظهرت أعظم مؤلفات علم التجويد في القرن الخامس الهجري، من أشهرها كتاب "الرعاية" لمكي بن أبي طالب (ت437هـ)، وكتاب "التمهيد" لأبي عمرو الداني[3].

أمّا كتب القراءات فيعزو المؤرخون أولها لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ)، والّذي جعل القراء خمسة وعشرين قارئاً[4]، وإن لم يصلنا، أمّا أول كتاب يصلنا في هذا الفن فهو كتاب السبعة لابن مجاهد (ت324هـ) والذي اقتصر على قراءات السبعة[5]، وتواصلت بعده كتب القراءة تتبع أثره، وتنهل من منهله على اختلاف القراء في كلّ منها.

وبقدر الاهتمام الّذي أولاه اللّغويون والقراء لعلم الأصوات، أولى الفلاسفة عنايتهم به أيضاً، لكن هذا الاهتمام باللّغة عامة والأصوات خاصّة لم يكن هدفهم ولا غايتهم، فقد بيّن أبو بكر الشهرستاني (ت548هـ) سبب عناية الفلاسفة باللّفظ والكلام في قوله: «لما كانت المخاطبات النظرية بألفاظٍ مسموعةٍ، والأفكار العقلية بأقوالٍ عقليّةٍ، فتلك المعاني التي في الذّهن؛ من حيث يتأدّى بها إلى غيرها كانت موضوعات المنطق، ومعرفة أحوال تلك المعاني مسائل علم المنطق،

[1]- استعمل الخاقاني مصطلح "الحسن" عوضا عن مصطلح "التجويد"، ينظر: غانم قدوري الحمد، الدّراسات الصّوتية عند علماء التجويد، ص 15.

[2]- ابن الجزري، محمّد بن محمّد بن علي بن يوسف (ت833هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، طبعة جديدة مصححة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006م، 2/279- 280.

[3]- ينظر: غانم قدوري الحمد، الدّراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 19.

[4]- ابن الجزري، محمّد بن محمّد بن علي بن يوسف (ت833هـ)، النشر في القراءات العشر، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، 1/34.

[5]- ينظر: نفسه، الصفحة نفسها.

وكان المنطق بالنسبة إلى المعقولات على مثال النّحو بالنسبة إلى الكلام، والعروض إلى الشعر، فوجب على المنطقيّ أن يتكلّم في الألفاظ من حيث تدلّ على المعاني»[1].

وبعد اطلاع الفلاسفة على الفكر والثقافة اليونانيّين، أخذوا منهما المنطق خدمة للّغة العربية، بما يتماشى وطبيعة قواعدها ، وذلك بعدما تبيّنوا العلاقة الوثيقة بين علم النحو وعلم المنطق، وهذا ما ذكره ابن حزم (ت456هـ) في قوله: «فأمّا علم النّحو واللّغة والخبر وتمييز حقّه من باطله، والشعر والبلاغة والعروض، فلها في جميع ذلك تصرّف شديد، وولوج لطيف، وتكرّر ونفع ظاهرين»[2].

وقد أدرك الفلاسفة المسلمون أهمية القرآن الكريم وقراءاته في بناء الدّراسات الصّوتيّة واللّغويّة، فقد انشعبت من ألفاظ القرآن الكريم علم اللّغة، ومن إعراب ألفاظه علم النّحو، ومن وجوه إعرابه علم القراءات، ومن كيفيّة التصويت بحروفه علم مخارج الحروف؛ إذ أوّل أجزاء المعاني الّتي منها يلتئم النطق هو الصوت[3].

وقد كان الفلاسفة المسلمون على اطلاعٍ بالقضايا الّتي كانت تثار حول القرآن الكريم، حتّى إنّنا نجد من أبدى رأيه في بعض القضايا الّتي كانت محلّ جدال ونقاش كابن تيمية (ت728هـ)؛ الذي أفتى في كثيرٍ منها، كما تحدّث عن الأصوات، وعن أحكامها داخل التركيب وخارجه، ومخالفة الأصوات في النطق على ما هي عليه في الخطّ، كذلك تحدث عن اختلاف القراء في مقادير المدّات والأصوات[4].

---

[1]- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر (ت548هـ)، الملل والنحل، تحقيق: أمير علي مهنا، وعلي حسن فاعور، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1997م، 2/ 492.

[2]- ابن حزم الأندلسي (ت456هـ)، رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، ط1، 1983م، ص 66.

[3]- يُنظر: الغزالي، أبو حامد (ت505هـ)، جواهر القرآن، تحقيق: محمد رشيد رضا الفياتي، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1986م، ص 36.

[4]- مجموع الفتاوى، 13/ 412- 413.

وقد تحدث الفلاسفة عن الأسباب المؤدية إلى حدوث الصوت، فحدّدوا خصائصه، وكيفية انتقاله، وقد صنّفوا فيها أكثر من مصنف، وتعدّ رسالة اللثغة للكندي (ت256هـ) من الرسائل الّتي اهتمت بعلم الأصوات وبفرعٍ هام من فروعه، وهو ما يعرف بأمراض الكلام، وتقع الرسالة في ثمانية أبوابٍ: تحدث الكندي في الباب الأول عن أعضاء النطق عند الإنسان، وفي الباب الثاني في صلة النطق بالحرف، وعرف اللثغة في الباب الثالث بقوله: «تغيير اللّسان عن الحال الجاري المجرى الطبيعي»، وأنّ ذلك عائد لأمرين هما: التشنج والاسترخاء، وقال: «فأمّا التشنج فهو أن تأتي بألفاظٍ خارجةٍ عن الجاري المجرى الطبيعي على غير نظام»[1].

ووصف في الباب الرابع أصوات العربية فالدال في رأيه تحتاج إلى نغمةٍ مع همزةٍ بطرف اللّسان على طرف الحنك ومقاديم الأسنان وفتحة ثمّ عطفة إلى داخل الحنك[2]، وظلّ الكندي على وفق هذا المنهج يعالج أصوات العربية بإعجابٍ فائقٍ، إذ لا توجد لغة أفصح ولا أعذب ولا أخف من اللّغة العربية على رأيه.

وخصّص الكندي الباب الخامس للأصوات الّتي تصيبها اللثغة عند العرب، وأورد منها عشرة عند الشيوخ هي: الغين والسين والشين والكاف والضاد والجيم والحاء والزاي والقاف والراء، أمّا عند الأطفال فهي أكثر من ذلك لأنّ الطفل "إذا قلت بين يديه مرة ومرتين خبراً، حكى قولك في ذلك وهو لا يعلم أين ينبغي له أن يضع لسانه من الأماكن الواجبة النطق" وهي ملاحظة سديدة لا تحتاج إلى فضل بيانٍ[3].

ويشير الكندي في الباب السادس إلى أسماء عيوب النطق، ويعدّد مظاهر اللثغة ويسمي مراحلها... وفي الباب السابع محاولة لمعالجة الألكن والأخن باعتبار أنّ الألكن من غلط في آلة

---

[1]- خليل إبراهيم العطية، في الدّرس الصّوتيّ عند العرب، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، (د.ط)، 1973م، ص94-95.

[2]- نفسه، الصفحات نفسها.

[3]- نفسه، ص 95.

النطق - يعني اللّسان - لأنّ (العضل المحركة لهذا العضو لا تطبق حمله وتحركه وتنقله عن الأماكن الواجبة للنطق) " أمّا علّة الأخن فإنّ النفس يسبق الخياشيم".

ويعود الكندي في الباب الثامن من رسالته، فيعرض وجوهها الثلاثة: وجهين متعلقين بما سمّاه (النفس الناطقة) في حالتي قوتها وضعفها، وثالث الوجهين ويكون إمّا لزيادة آلة النطق وإمّا لنقصانه[1].

كما نزعت دراسة الفلاسفة المسلمين نحو فيزيائية الصّوت أو ما يعرف في علم الأصوات الحديث بعلم الأصوات السمعي Phonétique Acoustique، فاهتموا بالصّوت، وبيّنوا ماهيته، وحدّدوا الفرق بينه وبين الحرف، كما تحدثوا عن أسباب حدوثه، وحدّدوا خصائصه، وكيفية انتقاله وبكلّ ما له علاقة بالصّوت، فالفارابي بحث في العديد من الظواهر المتعلّقة بعلم الأصوات؛ فحوى كتابه الموسيقى الكبير على الكثير منها: من ذلك كلامه على حدوث الصّوت والنّغم، وربطه بين المبدأ الطبيعي لحدوث الصّوت مع تحديد أسباب ذلك، وكذا كيفية حدوث الكلام؛ فقد ذكر أنّ الصّوت ناتج عن "مماسة الجسم الصلب جسماً آخر صلباً مزاحم له عند حركته[2].

كما تحدث عن كيفية انتقال الصّوت في الهواء، فقال: «أمّا كيف يتأدّى إلى السمع فإنّ الهواء الذي ينبو من المقروع هو الذي يحمل الصّوت فيحرّك مثل حركته الجزء الذي يليه فينتقل الصّوت الذي كان قبله الأول ويحرّك الثاني ثالثاً فيقيل ما قبله الثاني، والثالث رابعاً يليه، فلا يزال هذا التداول من واحد إلى واحد حتى يكون آخر ما يتأدى إليه من أجزاء الهواء هو الهواء الموجود في الصماخين، وهواء الصماخ ملاقٍ للعضو الّذي فيه القوة التي بها يسمع ويتأدى ذلك إلى القوة السامعة فيسمعه الإنسان»[3]، يشير الفارابي إلى الموجات الصّوتية الّتي ينتقل بها الصوت؛ إذ تحرّك

---

[1]- في الدّرس الصّوتيّ عند العرب، ص 96.

[2]- الفارابي، أبو نصر (ت339هـ)، الموسيقى الكبير، تحقيق وشرح: غطاس عبد الملك خشب، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، (د.ط)، (د.ت)، ص 213.

[3]- نفسه، ص 316.

الموجة الأولى الموجة الثانية التي تلامسها.

كما شرح كيفية حدوث الأصوات بشكلٍ مفصّلٍ أكثر في كتابه الحروف؛ إذ يقول: «وظاهر أنّ تلك التّصويتات، إنّما تكون من القرع بهواء النَّفَس لجزء أو أجزاء من حلقه، أو بشيء من أجزاء ما فيه، وباطن أنفه أو شفتيه، فإنّ هذه هي الأعضاء المقروعة بهواء النفس، والقارع أوّلاً هي القوة التي تسرّب هواء النفس من الرئة وتجويف الحلق أوّلاً فأوّلاً إلى طرف الحلق؛ الّذي يلي الفم من أجزاء باطن الفم، وإلى جزء من أجزاء أصول الأسنان، وإلى الأسنان، فيقرع به ذلك الجزء؛ فيحدث من كلّ جزء يضغطه اللّسان عليه ويقرعه به تصويت محدود، وينقله اللّسان بالهواء من جزء إلى جزء من أجزاء أصل الفم، فتحدث تصويتات متوالية، كثيرة، محدودة»[1].

كما اعتنى الفارابي بدراسة بعض الظواهر فوق التشكيلية فانفرد بدراسة المقطع الصّوتيّ، الّذي لم يعن النحاة بدراسته[2].

كما وضع "إخوان الصفا" رسالة اشتملت على فصلٍ في أصوات اللّغة من حيث عددها ومخارجها، كما بحثوا في أسباب حدوث الصّوت، فاعتبروا القرع أحدها، فقالوا: «ولربّما احتك بعض الأحجار ببعض فيحدث من بينهما قرع في الهواء، والصّوت قرع يحدث من الهواء إذا صدمت الأجسام بعضها بعضاً فتحدث بين ذينك الجسمين حركة عرضية تسمى صوتاً، بأيّ حركةٍ تحرّكت، ولأيّ جسمٍ صدمت ومن أيّ شيءٍ كانت، وهذه الأصوات تنقسم قسمين حيوانية وغير حيوانية ... وجميع هذه طبيعية وصناعية لا يحدث فيها صوت ولا يسمع لها حركة إلاّ من تصادم بعضها ببعضٍ وامتزاج بعضها ببعضٍ، فإنّه لولا أنّ الزامر ينفخ في النادي والمغنى يحرّك الوتر، والناقر ينقر الحجر، لم يوجد لذلك صوت ولا يسمع له حسّ»[3]. وهذا يبيّن مدى

[1]- الفارابي، كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان (د.ط)، 1970م، ص 135 – 136.

[2]- يُنظر: فاطمة بورحلة، الظواهر الصّوتيّة والأدائية عند ابن سينا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الصوتيات العربية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2008 – 2009م، ص 15.

[3]- إخوان الصفا وخلان الوفا، الرسائل، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، 392/1.

فهم إخوان الصفا للأصوات ومصادرها وأنواعها، كما ذكروا أنّ الصّوت يتميّز بعدم الانتقال المستمر، " فالأصوات لا تمكث في الهواء إلاّ ريثما تأخذ المسامع حظها، ثمّ تضمحل ... [1].

وقد اعتمد الفلاسفة المسلمون على البحوث السابقة الّتي قدّمها النحاة واللّغويون العرب؛ فنجد أبو العلاء المعري (ت449هـ) استفاد منها استفادة كبيرة؛ إذ "أكثر من الاستشهاد بأقوال النحاة واللّغويين العرب، وحتّى إنّه عرض الاختلاف بين القراء، بل أكثر من ذلك، فقد كان مطّلعاً على الاختلافات اللّغويّة بين مذهبي: الكوفة والبصرة، وعلى اختلاف لهجة الحجاز عن لهجة تميم[2].

كما نجده تناول بالدّراسة بعض القضايا الصّوتيّة الّتي نجدها مبثوتة في مؤلفاته الأدبية والشعرية، منها ظاهرة الإدغام؛ فقد بيّن ماهيته، وذكر شروطه، كما بيّن الأصوات التي تدغم والأصوات التي لا تدغم، يقول: «الحرف المدغم لقيه الحرف الآخر، فانقلب الأوّل إلى حال الثاني، ألا ترى أنّك لما أردت أن تدغم الخاء في الغين جعلت الخاء غيناً، فقلت: اسلغّ غّنمك، فجعلت الخاء من اسلخ غيناً؛ لمكان إدغامها في غين غنمك»[3]، كما تحدث عن ظواهر أخرى: كالإبدال والهمز[4].

وعالج أبو العلاء المعري الصوائت وظيفيّاً في أثناء نقده اللّغوي للشعر كما فعل في رسالة الغفران[5].

-1 الرسائل، 49/3.

-2 يُنظر: المعري، أبو العلاء (ت449هـ)، رسالة الصاهل والشاحج، تحقيق: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1984م، ص 254 – 270- 271 -447.

-3 نفسه، ص 484- 485-496-649.

-4 ينظر: نفسه، ص 124 –125 -305 -351.

-5 يُنظر: المعري، رسالة الغفران، وضع حواشيه: علي حسين فاغور، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، (د.ط)، 2001م، ص 56- 71- 85- 122.

وجاء ابن سينا (ت427هـ) في بداية القرن الخامس الهجري، برسالته "أسباب حدوث الحروف"، والّتي عالج فيها أصوات اللّغة على نحو فريدٍ لا نكاد نجد لها نظيراً في عصره؛ فقد أفاد من دراساته الطبيّة ودراساته الطبيعيّة؛ حيث قدّم وصفاً تشريحيّاً فسيولوجيّاً لبعض أعضاء النطق قبل أن يعرض لمخارجها وصفاتها، وكتب كلّ ذلك بدقّةٍ علميّةٍ لم تُعهد في زمانه[1].

فتناول بالدّراسة الصوت بدءاً من الطبيعة وأصواتها إلى الصّوت اللّغويّ، كما نجده يفرّق بين الصّوت والصياح بقوله: «الصياح لجميع من له حنجرة ورئة»[2]، فالصياح إذن يشترك فيه الإنسان والحيوان، بينما الكلام ينفرد به الإنسان، وهذا ما يوضّحه بقوله: «الّذي يولد من النّاس أصمّاً فله صياح وليس له كلام، أمّا الكلام فهو للإنسان خاصّة، وله تقطيع الحروف الصامتة باللّسان وإرسال المصوّتة عن الرئة»[3].

وهذا ينطبق مع ما توصل إليه علم الأصوات الحديث؛ إذ عرّف السعران الصّوت اللّغويّ بأنّه: «أصوات يحدثها جهاز النطق الإنساني وتدركها الأذن، وهذه الأصوات تؤلف بطرائق اصطلاحية بكلمات ذات دلالات اصطلاحية»[4].

واجتهادات ابن رشد (ت595هـ) هي الأخرى قريبة من الدّرس الصّوتيّ الحديث؛ إذ يعدّ أوّل من أشار إلى التقسيم المقطعيّ، فاستخدم ابن رشد المقطع بدلالته العلمية الحديثة، وقسّمه إلى قصيرٍ وطويلٍ وربطه بمواطن النبر والتنغيم، يقول: «العرب يستعملون النبرات بالنغم عند المقاطع الممدودة فلا يستعملون فيها النبرات والنغم إذا كانت في أوساط الأقاويل وأمّا إذا كانت فتحة أردفوها بياء... وقد يمدّون المقاطع المقصورة في أوساط الأقاويل إذا كان بعض الفصول الكبار

[1]- ينظر: محمّد صالح الضالع، علم الأصوات عند ابن سينا، دار المعرفة الجامعية، مثير الإسكندرية، (د.ط)، (د.ت)، ص13.

[2]- ابن سينا، الحيوان، راجعه وقدمه: إبراهيم مدكور، تحقيق: عبد الحليم منتصر، سعيد زايد، عبد الله إسماعيل، (د.ط)، (د.ت)، ص 63.

[3]- ابن سينا، الحيوان، ص 63-64.

[4]- محمود السعران، علم اللّغة، مقدمة للقارئ العربي، مطبعة دار المعارف، مصر، ط1، 1962م، ص66.

ينتهي إلى مقاطع ممدودة مثل قوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ **[الأحزاب:10]** وبالجملة إنّما يمدون المقطع المقصور عند الوقف»[1].

كما اهتم فخر الدين الرازي (ت606هـ) بدراسة الصوائت العربية، فقد أولى الصوائت اهتماماً وعناية كبيرين، ونبّه على أنّ الدّارس والباحث في هذا المجال، لا بدّ أن يكون ملمّاً بكثير من الجوانب والعلوم، أهمها: علم التشريح[2].

خلصنا ممّا سبق إلى أنّ بدايات الدّرس الصّوتيّ العربيّ كان الدافع الأساس لها هو حماية القرآن الكريم من أيّ زللٍ يصيبه، وقد اهتم بهذا الدّرس علماء العربية على اختلاف تخصصاتهم، وبعد عرضنا لدوافع نشوء الدّرس الصّوتيّ عند علماء المشرق، سنتناول في المبحث التالي دوافعه في بلاد الأندلس.

2- بوادر الدّرس الصّوتيّ عند علماء الأندلس:

تعدّ خدمة القرآن الكريم وصيانته من اللّحن أهم دافع لنشوء الدّرس الصّوتيّ في المشرق العربيّ، وهي الغاية ذاتها الّتي دفعت علماء المغرب إلى الاهتمام بدراسة اللّغة، خاصّة بعد الفتح الإسلامي لبلاد الأندلس واختلاط اللّسان العربيّ بلسان العجم، وتفشي اللّحن فيه، فمع "الزمن أخذت تتفشّى الأخطاء في الكتابة، حتّى عند المدقّقين الّذين يتحرّون وجه الصواب وما ذلك إلاّ لأنّ العامية الأندلسية كانت تزاحم الفصحى مزاحمة شديدة[3]، لكن مع وصول اللّحن إلى القرآن الكريم، كان لابد من التصدي له قصد الحفاظ عليه وسلامة لغته من اللّحن.

---

[1]- ابن رشد، تلخيص الخطابة، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ودار القلم، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص 286-287.

[2]- الرازي، فخر الدّين محمّد بن عمرو بن الحسن بن الحسن ابن علي التميمي البكري (ت604هـ)، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، تحقيق: عماد زكي البارودي، المكتبة التوقيفية، مصر، (د.ط)، (د.ت)، 1/ 24.

[3]- ألبير حبيب مطلق، الحركة اللّغوية في الأندلس، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، 1967م، ص 285.

ففساد الألسن كان الدافع الأساس لتعلّم علوم اللّغة، وهذا ما أدّى إلى حدوث انقلاب فكريّ وثقافيّ ولغويّ واجتماعيّ[1].

وإذا أردنا تتبّع حركة الفكر اللّغويّ والنحويّ في الأندلس، نجد جموداً في هذه الحركة في السنوات الأولى الّتي أعقبت الفتح الإسلامي لبلاد الأندلس، وذلك راجع للأوضاع السياسيّة والاجتماعيّة السائدة؛ إذ شهدت نوعاً من الاضطراب والفوضى وفترات من الاستقرار، وعاش الأندلسيون "قرناً ونصف قرن في خضم الفوضى والغموض جعلت المغرب أحوج ما يكون إلى زعيم من طراز يوسف بن تاشفين الّذي ما لبث أن استكمل توحيد المغرب الأقصى[2].

وترجع أسباب ركود الحركة اللّغويّة في الأندلس إلى أنّ "الفاتحين المسلمين لم يكونوا أكثر من محاربين متحمّسين لعقيدتهم، و لم يُؤثَر عنهم انصراف إلى تفكير فلسفيّ، فاكتفوا بأن أخذوا عن أهل البلاد لغتهم وقانونهم الجاري بينهم وأطرافاً من أنظمتهم. ولهذا لم يظهر بينهم فلاسفة حتّى القرن الثالث الهجري[3].

إضافة إلى عناية أهل العلم بالفقه لارتباطه الوثيق بالدّين، يقول محمّد عبد المنعم خفاجة: « قراءة القرآن بالسبع ورواية الحديث عندهم رفيعة، وللفقه رونق ووجاهة، وسمة الفقيه عندهم جليلة؛ حتّى إنّ المسلمين كانوا يسمّون الأمير العظيم منهم، الّذي يريدون تنويهه بالفقيه»[4].
فالاهتمام بدراسة اللّغة لم يكن إلاّ للتعمق في الفقه خدمة للقرآن الكريم.

---

[1]- ينظر: محمّد عبد الرحمن مرحبا، من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية، "موسوعة فلسفية شاملة"، منشورات عويدات، بيروت، باريس، (د.ط)، 2000م، 230/1.

[2]- عبد العزيز عبد الله، تطور الفكر واللّغة في المغرب الحديث، دار لسان العرب، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1969م، ص21.

[3]- ينظر: آنخل خانثالث بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، نقله إلى العربية: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، (د.ط)، 2006م، ص 367.

[4]- محمّد عبد المنعم خفاجة، قصة الأدب في الأندلس، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1962م، ص 191.

وهذه العلاقة بين اللّغة والفقه أثبتتها كتب التراجم والفقه واللّغة[1]، من ذلك أن بِشرا المريس (ت219هـ) قال للفراء (ت207هـ): «يا أبا زكريا؟ أريد أن أسلك مسألة في الفقه، فقال: سَل، فقال: ما تقول في رجل سها في سجدتيْ السهو؟ قال: لا شيء عليه، قال: ومن أين ذلك؟ قال: قِستُه على مذاهبنا في العربيّة، وذلك أن المصغَّر لا يُصغَّر، وكذلك لا يلتفت إلى السهو في السهو، فسكت»[2].

وعرفت الحركة الفكرية والعلمية تطوّراً كبيراً في بلاد الأندلس، فظهرت الدّراسات اللّغويّة والنّحويّة، وذلك راجع لعدّة عوامل أهمّها ثقافة الملوك والأمراء وتشجيعهم لأهل العلم، "ولقد كان لهذه النزعة العلمية، الّتي غلبت على معظم الخلفاء أثر كبير... من رعاية للعلماء والمفكرين من كلّ ضربٍ، وحشدها لأعلام الكتّاب والمفكّرين حول البلاط الموحدي سواء في مراكش أو إشبيلية[3]، فكانت المدن المغربية والأندلسية مقصد الكثير من العلماء من أجل التحصيل العلمي.

إضافة إلى بناء المراكز الثقافية، الّتي تعدّدت بتعدد الدويلات[4]، ومن هذه المنشآت والمراكز جامع ابن يوسف بمراكش، الّذي بناه الأمير علي بن يوسف (ت537هـ) وغدا جامعة كبيرة[5].

إضافة إلى إنشاء الحكام لمكتبات كبيرةٍ في قصورهم تضمّ مختلف العلوم، وكان لعلوم اللّغة حظ كبير فيها، ومن أشهرها: مكتبة المنصور، والّتي "كان لها عامل مسؤول عن تصحيح ومقابلة كتب المنصور وابنه[6]، وقد دفع فعل الحكام هذا غيرهم إلى الاقتداء بهم حبّاً في المنافسة والتقليد،

---

[1]- عبد القادر رحيم الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النّحوي خلال القرن السابع الهجري، جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1993م، ص 25.

[2]- ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 93.

[3]- محمّد عبد الله عنان، عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 1964م، ص 647.

[4]- الحركة اللّغوية في الأندلس، ص 43-65.

[5]- عبد الرحمان علي الحجي، التاريخ الأندلسي الإسلامي حتى سقوط غرناطة، دار القلم، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص450.

[6]- الحركة اللّغوية في الأندلس، ص 102-103.

فعرفت المكتبات الخاصّة الّتي كان يقيمها العلماء وعلية القوم، ومنها مكتبة ابن فطيس الّتي كان يعمل فيها ستة من النساخين ولها أمين خاص[1].

ولقيت الدّراسات العربيّة إقبالاً كبيراً من أهل الأندلس، وتصدّرت مختلف مجالس العلم عندهم وذلك قصد مجابهة الخلل الذي أصاب لسانهم خاصّة مع وصوله للقرآن الكريم، وقد اعتمد علماء الأندلس في بداياتهم على العلوم المشرقيّة باعتبارها لها السبق في العلوم اللّغويّة، فراحوا يتدارسونها بينهم ويتعلّمونها، وقد "كان الأساس الأوّل للثقافة والأدب في المغرب والأندلس هو القرآن الكريم وعلوم الدّين واللّغة والأدب الجاهلي كما كان الأمر في المشرق[2].

لكن اهتمام الأندلسيين بتعلّم اللّغة العربيّة وكلّ ما تعلّق بها من علومٍ دفعهم إلى الهجرة للمشرق العربي، "إذ كانت العلوم الّتي وصلتهم عن طريق الرواية تتمثل في الفقه والحديث والأشعار أمّا علوم النّحو والصرف والبلاغة والعلوم اللّسانية فقد تأخر وصولها إليهم، نظراً لطبيعة المهاجرين الأوائل الّذين اختصّوا بعلومٍ دون غيرها[3]. ولأجل هذا وجّه الأندلسيون اهتمامهم إلى المشرق فكثرت رحلاتهم إليه باعتباره مهد اللّغة العربيّة والقرآن الكريم، وذلك قصد استكمال ما فاتهم من علوم، وبعد عودتهم ينشرون ما تعلّموه في مجالس الدّرس المختلفة، فكانت لهذه الرحلات فائدة كبيرة في تطوّر علوم اللّغة فيها.

وقد نبّه ابن خلدون إلى أهمية الرحلات في طلب العلم بقوله: «البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم وما ينتحلون به من المذاهب والفضائل: تارةً علماً وتعليماً وإلقاءً، وتارةً محاكاةً وتلقيناً بالمباشرة، إلّا أنّ حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشدّ استحكاماً وأقوى رسوخاً»[4].

---

[1]- الحركة اللّغوية في الأندلس، ص 86.

[2]- عبد الله شريط، تاريخ الثقافة والأدب في المشرق والمغرب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط3، 1983م، ص 146.

[3]- يحياوي حفيظة، إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدّرس النّحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين، منشورات مخبر الممارسات اللّغوية في الجزائر، تيزي وزو، الجزائر، 2011م، ص 23.

[4]- مقدمة ابن خلدون، 358/2.

وذلك كما فعل جودي بن عثمان[1] (ت198هـ)، الّذي رحل إلى المشرق، ودرس على يد علماء أجلاء كالكسائي والفراء وغيرهما، فكانت بداية النحو واللّغة على يده، يقول شوقي ضيف: «وأوّل نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق: جوديّ بن عثمان»[2].

وانتشرت العلوم اللّغويّة في بلاد الأندلس نظراً لشغف أهلها بالعلم والتعلّم، خاصّة مع وصول أهمّ كتب النّحو واللّغة إليها، ككتاب سيبويه الّذي جلبه الأفشتيق (ت307هـ)، يقول الزبيدي عن ذلك: «كان محمد بن موسى ابن هشام متصرّفاً في علم الأدب، رحل إلى المشرق، ولقي بمصر أبا جعفر الدينوري، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية»[3]، فدخل النّحو الكوفي والنّحو البصري إلى بلاد الأندلس فبدأوا ينشرون ما تعلّموه في مجالس الدّرس الّتي كانوا يدّرسون فيها.

وقد أثار كتاب سيبويه ثورة لدى نحاة الأندلس منذ وصوله، وذلك لاحتوائه على جميع أبواب النحو وقواعده، فاهتموا به اهتماماً واسعاً، يقول إبراهيم البنا في ذلك: «وعكفوا على كتاب سيبويه حتّى حفظه بعضهم، وكان حفظه مظهراً من مظاهر النبوغ في النّحو»[4]، رغم معارضة الكثير منهم لبعض آرائه.

كما ذاع كتاب الجمل للزجاجي الّذي حمله إلى الأندلس تلميذه أبو الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن بشر الأنطاكي المتوفى سنة (ت367هـ)، فاحتفل به الأندلسيون ودارت حوله شروح مطوّلات[5].

---

[1]- هو جودي بن عثمان، مولى لآل طلحة العنبسيين، من أهل مورور، رحل إلى المشرق، فلقي الكسائي والفراء وغيرهما، وهو أول من أدخل كتاب الكسائي، وله تأليف في النّحو، ينظر: الزبيدي أبو بكر محمّد بن الحسن، طبقات النّحويين واللّغويين، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، (د.ت)، ص 256.

[2]- المدارس النّحوية، ص 288-289.

[3]- طبقات النّحويين واللّغويين، ص 281-282.

[4]- محمّد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، جدة، ط1، 1985م، ص 15.

[5]- نفسه، الصفحة نفسها.

وقد سبق كتاب الجمل للزجاجي كتُب أبي عليّ الفارسي وابن جنّي بعد أن حملها إلى الأندلس علي بن إبراهيم التبريزي (ت736هـ)[1].

وقد حظي النّحو بمكانةٍ رفيعةٍ في بلاد الأندلس خاصّة مع دخول أهمّ كتب النحو إليها، فلاقى إقبالاً واسعاً من أهل العلم وتصدّر مجالسه، يقول سعيد الأفغاني: «كان رأس العلوم عند الأندلسيين: النّحو والشعر»[2].

وفي القرنين السادس والسابع الهجريين تطوّرت الدّراسات اللّغوية في بلاد الأندلس، حتّى وصل مستوى علمائها إلى مستوى علماء المشرق، " وبعدما كانت الرحلة إلى المشرق هدفاً لعلماء الأندلس من أجل تحصيل مختلف العلوم عن العلماء هناك، انعكس الأمر، وأصبح المشارقة يرحلون إليها من أجل التزوّد بمعارف علمائها، خاصّة بعد التدهور العلميّ الكبير، والركود المعرفي الّذي أصاب علماء المشرق، حيث أصبحوا يهتمون أكثر بتأليف الموسوعات وكتب الشروح والتعليقات، الّتي كانوا يعتمدون فيها على من سبقهم[3].

وواصلت الدّراسات اللّغويّة ازدهارها وتطورها في بلاد الأندلس إلى أن استقلوا ببحوثهم الخاصّة، فألّفوا تآليفهم في مختلف العلوم اللّغويّة والنّحويّة، ومن الدّراسات الّتي اهتموا بها نذكر:

– **الدّراسات المعجميّة:** والّتي كانت بدايات التأليف فيها منذ القرن الرابع الهجري، فنجد أبو علي القالي (ت356هـ) ألّف معجمه "البارع" والّذي "يعدّ أوّل معجم أندلسيّ، وإن لم يكن له من الأندلسيّة إلاّ مكان التأليف[4] ، ذلك أنّه نسخة عن كتاب العين للخليل، ولا غرابة في ذلك

[1]- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النّحوي، ص 26.

[2]- سعيد الأفغاني، من تاريخ النّحو، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص 97.

[3]- إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدّرس النّحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين، ص 29.

[4]- البحث اللّغوي عند العرب، ص 177.

فالمعاجم الّتي تلت العين اتبعت المنهج ذاته؛ إذ "تقوم بحوثها حوله استدراكاً ونقداً، ودفاعاً واختصاراً، ومن هذه الكتب معجمات لغويّة اتخذت من منهج العين منهجاً لها سارت عليه[1].

ونذكر معاجم أخرى منها "مختصر العين" للزبيدي (ت379هـ)، ومعجم "موعب اللّغة" لابن التياني (ت436هـ)، ومعجم ابن سيده (ت458هـ) "المخصّص" الّذي يعدّ أوفى وأشمل معجم من معاجم المعاني في تاريخ اللّغة العربيّة وقد استعان صاحبه في تأليفه بكلّ ما كتب قبله تقريباً من مؤلفات الغريب المصنّف، والصفات والألفاظ والمعاجم اللّغويّة، وكتب اللّغة المختلفة [2].

– **الدّراسات الفقهية:** والّتي تتمثل في التأليف في تفسير القرآن الكريم، وقد نالت هذه الدّراسات قدراً كبيراً من اهتمام العلماء وذلك للمكانة المرموقة الّتي حظي بها الفقهاء من قبل خلفاء الدولة المرابطية، "وامتزجت دراسة الفقه بعلم الأصول، وظهر الاشتغال بعلم الكلام...وعني كثير بعلم القراءات... وهو من فروع علم التفسير ونشط الاشتغال بعلم الحديث والرواية[3].

وقد سعى الفقهاء إلى الحفاظ على المترلة الّتي مُنحوا إياها، فألّفوا الكثير من المؤلفات في التفسير، نذكر من ذلك:

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (ت541هـ)، تفسير أحكام القرآن لابن العربي (ت543هـ)، البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، والّذي سنتحدث عنه بشكل مفصّلٍ ونبيّن منهجه في تفسيره.

---

[1]- الدّراسات اللّغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص 257.

[2]- البحث اللّغوي عند العرب، ص 254.

[3]- عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1975م، 79/1.

وظهر علماء كبار نذكر منهم: ابن حزم (ت465هـ) الّذي أولى النّحو مكانة مميّزة، وذلك للارتباط الوثيق بين علم النحو وفهم القرآن الكريم والحديث الشريف، ويَعدّ ابن حزم تعلّم النحو واجباً على كلّ من يريد أن يجلس ويفتي في الناس[1].

كما اهتم ابن حزم كغيره من الفلاسفة المسلمين بالقضايا اللّغويّة، خاصّة في رسالتيه: "مراتب العلوم" و"التقريب لحدود المنطق"، فقد ناقش نشأة اللّغة أهي توقيف أم اصطلاح؟، كما كانت له ملاحظات واضحة ودقيقة حول بنية اللّغة، فلم تخلُ رسائله من إشارات حول ماهيّة الأصوات اللّغويّة الّتي هي أساس الكلمات، ومن ذكرٍ لأعضاء النطق المسؤولة عن إنتاجها، فابن حزم استفاد استفادة من معارفه اللّغويّة المختلفة لتقريب المفاهيم الدينيّة والفلسفيّة والمنطقيّة [2].

كما اهتم بالجانب الفيزيائي لعلم الأصوات، فقد أدرك أهمية السمع في فهم المنطوق، فذكره بعد حديثه عن عملية النطق، يقول: «... وهيّأ لها الهواء المندفع بقرع اللّسان إلى صُمُخِ الآذان، فتوصل بذلك نفس المتكلّم مثل ما قد استبانته واستقر فيها نفس المخاطب، وتنقله إليها بصوتٍ مفهومٍ بقبول الطبع منها للغةٍ اتفقا عليها، فتستبين من ذلك ما قد استبانته نفس المتكلّم، ويستقرّ في نفس المخاطب، مثل ما قد استقر في نفس المتكلّم، ويخرج لها إليها بذلك مثل ما عندها، لطفاً من اللطيف الخبير»[3].

ومن النحاة الّذين ذاع صيتهم في بلاد الأندلس ابن السيّد البطليوسي (ت521هـ)؛ الّذي كان عالماً بعلوم اللّغة، وتآليفه المتعدّدة تدلّ على سعة علمه، فبرع في النحو والشعر واللّغة، قال عنه ابن خلكان: «وبالجملة فكلّ شيء يتكلّم فيه فهو غاية الجودة، وله نظم حسن فمن ذلك قوله:

---

[1]- ينظر: ابن حزم الأندلسي (ت456هـ)، رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدّراسات والنشر، القاهرة، مصر، ط1، 1983م، 4/ 66.

[2]- ينظر: فتيحة باريك، الجوانب اللّغوية في رسائل ابن حزم الأندلسي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللّغة العربية، تلمسان الجزائر، 2008-2009م، ص 95- 96.

[3]- رسائل ابن حزم الأندلسي، 4/ 96.

أَخُو العِلْمِ حَيٌّ خَالِــدٌ بَعْــدَ مَوْتِــهِ ✿ وَأَوْصَالُــهُ تَحْــتَ التُّرَابِ رَمِيــمُ

وَذُو الجَهْلِ مَيتٌ وَهُوَ مَاشٍ عَلَى الثَرَى ✿ يُظَنُّ مِنَ الأَحْيَــاءِ وَهُوَ عَدِيــمُ[1].

ومن أهمّ النحاة الّذين عُرفوا في الأندلس في القرن السادس الهجري، ابن الطراوة (ت528ه) ، فقد كان من نحاة الأندلس المتميّزين الذين قدّموا آراء جديدة، و لم يكتفوا بشرح ما جاء في كتب السابقين، وقد تتلمذ على الأعلم الشمنتري (ت476ه)، "وكان من أوائل الأندلسيين الّ ذين كتبوا في النحو كتابة متخصّصة، تقوم على فقه أسراره، وكشف غوامضه وتقوم أيضاً على تقديم الجديد المبتكر من الآراء[2]. إضافة إلى شيخ المقرئين: ابن شريح (ت539ه)؛ الّذي كان من القائمين بعلوم القرآن والاشتغال بالنّحو والعربية[3].

وقد أخذت الدّراسة الصّوتيّة حقّها من البحث والدّراسة في نهاية القرن السادس الهجري على يد ابن رشد (ت595ه)؛ الّذي نهج طريق النحاة في عرض المادّة الصّوتيّة، فكان حديثه عنها في باب الإعراب؛ عندما علّل سبب اختصاص كلّ صائت بمعنى معيّن فاستوفى الحديث عن الصوائت بكلّ أشكالها وأنواعها، وجعلها المدخل المؤسّس للجزء الثالث، من كتابه، وهو القول في الإعراب[4].

كما اهتم علماء الأندلس بالقراءات وعلم التجويد، فنالا قدراً كبيراً من الاهتمام، فألّفوا فيها مؤلفات عدّة، نذكر منها: مؤلفات مكي بن أبي طالب القيسي (ت437ه) المتمثلة في كتاب "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها"، والّذي يعدّ من أوائل المصنفات في هذا

[1]- ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1970م، 96/3 - 97.

[2]- محمّد إبراهيم البنا، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النّحو، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، ط1، 1980م، ص7.

[3]- بغية الوعاة، 03/2.

[4]- ينظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النّحو، تحقيق: منصور علي عبد السميع، تقديم: محمد إبراهيم عبادة، دار الفكر العربي، (دط)، 2008م، ص 55.

الفن ومن أجلّ الكتب في توجيه القراءات وتعليلها، و"كتاب الهداية إلى بلوغ النهاية في التفسير"، و"كتاب الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة"[1]، وقد حوت هذه الكتب العديد من المعلومات الصّوتيّة، كحديثه عن أعضاء النطق ومخارج الأصوات.

ومن علماء الأندلس المهتمين بعلم القراءات نجد أبو عمرو الداني (ت444ه)، والّذي تنوعت مؤلفاته في هذا العلم، منها: "الإدغام الكبير" و"الفتح والإمالة" و"المقنع في رسم المصحف"[2] و"التحديد في الاتقان والتجويد"، والّذي ذكر فيه أهمية تجويد القرآن، يقول: «تجويد القرآن هو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها ومراتبها، وردّ الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، وتمكين النطق به على حال صيغته وهيئته من غير إسرافٍ، ولا تعسّفٍ، ولا إفراطٍ، ولا تكلّفٍ، وليس بين التجويد وتركه إلاّ رياضة من تدبّره بفكّه»[3].

في ختام حديثنا عن بوادر الدّرس الصّوتيّ عند علماء المشرق والأندلس، نذكر أنّ الهدف الأسمى لظهوره هو الحفاظ على القرآن الكريم من أيّ خللٍ أو زللٍ يصيبه، ووضع قواعد وأسس لتلاوته، وسننتقل للحديث عن أبي حيان الأندلسي وتفسير البحر المحيط.

---

[1]- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت624ه)، أنباه الرواة على إنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، 318/3.

[2]- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993م، 124/12- 126 ونفح الطيب، 135/2.

[3]- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان (ت444ه)، التحديد في صنعة الإتقان والتجويد، تحقيق: فرغلي سيّد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، 2003م، ص 129 -131.

ثانياً: أبو حيان الأندلسي وتفسيره البحر المحيط:

سنقدم فيما يأتي ترجمة لأبي حيان الأندلسي ، صاحب البحر المحيط، الذّي اشتغل على تفسير آي القرآن الكريم.

أ-أبو حيان الأندلسي ومكانته العلميّة:

حصّل أبو حـيان الأندلسي قدراً وافراً من العلم فاحتل مكانة علمية مرموقة بين العلماء، وذلك نتيجة تأثره بالبيئة الّتي نشأ فيها.

1. اسمه وكنيته ولقبه:

هو أثير الدين، محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، الغرناطي، وقد اتفقت معظم كتب السير والتراجم على هذا اللقب والنسبة[1].

أمّا كنيته الّتي عرف واشتهر بها بين أهل العلم قديمًا وحديثًا فهي أبو حيان، وترجع إلى ولده حيان، فغلبت عليه ولازمته[2]، وأبو حيان ينفي أيّ كنية أخرى مع افتخاره بها، خاصّة وأنّه تفرّد بها ممّا زادته شهرة، يقول: «أشيعوا الكنى، ولا سيما إذا كانت الكنية غريبة لا يكاد يشترك فيه أحد مع من تكنى بها في عصره، فإنّه يطير بها ذكره في الآفاق وتتهادى أخباره الرفاق، كما جرى

[1]- السيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن (ت911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979م، 280/1 والدمشقي، شهاب الدين عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي (ت1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1986م، 251/8 والعسقلاني، شهاب الدّين أحمد بن علي محمّد ابن حجر (ت852هـ) والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، 302/4، والشافعي، تقي الدين ابن قاضي شهبة الأسدي، طبقات النّحاة واللّغويين، تحقيق: محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، (د.ط)، 1974م، ص 289، ومحمّد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، 225/1 والفيروز أبادي، مجد الدّين محمّد بن يعقوب، (ت817هـ) والبلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة، تحقيق: محمّد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 2000م، ص 250-251، نفح الطيب، 535/2.

[2]- الدرر الكامنة، 303/4 والتفسير والمفسرون، 225/1 والشافعي، طبقات النحاة واللّغويين، ص 289 والبلغة، ص 250 وصلاح الدين بن أيبك الصفدي، نكت الهميان في نكت العميان، وقف على طبعه: أحمد زكي بك، المطبعة الجمالية، القاهرة، مصر، 1911م، ص 280.

في كنيتي بأبي حيان، واسمي محمّد، فلو كانت كنيتي أبا عبد الله، أو أبا بكر ممّا يقع فيه الاشتراك لم أشتهر تلك الشهرة»[1].

2. مولده:

ولد الشيخ أبو حيان الأندلسي بمطخشارش[2] وهي حيّ من أحياء غرناطة، فلم يكن لها أثر في حياته ، ولم يعلق به اسمها، ممّا جعل بعض مترجميه يذكرون أنّ مولده بغرناطة، وهو ما ذكره الصفدي[3] ، ذلك أنّها كانت قاعدة بلاد الأندلس ومقر ملكها فارتبط اسمه بها إلى اليوم.

وكان مولده في أواخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة للهجرة[4]، وهو الأرجح لاتفاق معظم الّذين ترجموا له عليه، وكذا ما ذكره الصفدي في كتابه "الوافي بالوفيات" ما نصّه: «قاله وكتبه أبو حيان محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف، ومولدي بغرناطة في أخريات شوال سنة أربع وخمسين وستمائة »[5]، وهي توافق ست وخمسين ومائتين وألف ميلادية.

3. ارتحاله:

تلقى الشيخ أبو حيان الأندلسي علومه الأولى في مسقط رأسه غرناطة، ثمّ طوّف في بلاد الأندلس كثيراً يأخذ عن شيوخها وأعلامها، لكنّه لم يكتف بما أخذه في بلاده، فخرج سنة سبع وسبعين وستمائة من الأندلس باحثاً عن العلم والمعرفة، فيما ذكر الصفدي في نفح الطيب أنّه عندما خرج أبو حيان من الأندلس لم يكن يقصد مكاناً معيّناً يمكث فيه، بل ارتحل هنا وهنا وأخذ من كلّ مدينة يقصدها الكثير عن علمائها الأفذاذ[6].

---

[1]- البحر المحيط، 112/8.

[2]- طبقات النّحاة واللّغويين، ص289 وشذرات الذهب، 251/8 والبلغة، ص 252 وبغية الوعاة، 280/1 والتفسير والمفسرون، 1/ 225.

[3]- نفح الطيب، 559/2.

[4]- طبقات النّحاة واللّغويين، ص289 وشذرات الذهب، 8/ 251 والبلغة، 252 وبغية الوعاة، 280/1 والتفسير والمفسرون، 225/1.

[5]- شذرات الذهب، 251/8 وغاية النهاية، 249/2.

[6]- ينظر: نفح الطيب، 540/2.

وكان لترك أبي حيان بلاد الأندلس أسباب نذكر منها:

-الخلاف الّذي حدث بينه وبين شيوخه، وفي هذا قال المقري في نفح الطيب: «إنّ أبا حيان حملته حدّة الشبيبة على التعرض للأستاذ أبي جعفر بن الطباع [1]، وقد وقعت بينه وبين أستاذه أبي جعفر بن الزبير[2] وقعة، فنال منه، وتصدى للتأليف في الرد عليه وتكذيب روايته، فرفع أمره للسلطان، فامتعض له، ونفذ الأمر بتنكيله، فاختفى ثمّ أجاز البحر مختفيًّا، ولحق بالمشرق»[3]، ورافقه شيخه حازم بن محمّد القرطاجني[4].

- شعوره بحقد الناس وحسدهم له، واستهانة بعض العلماء به لصغر سنّه وعدم اقبالهم عليه، فاشتدت ثورة غضبه على أهل بلده الأندلس، ورأى أنّ المقام بين قوم ينكرون فضله متعذر[5]. وقد أشار أبو حيان إلى ذلك في شعره[6]:

سَدَدْتُ بَابَ القِرَا عَنْ كُلِّ مُلْتَمِسٍ ✿ إِنْ كُنْتُ أَسْكُنُ بَعْدَ العَامِ أَنْدَلُسَا

وَرُبَّ ذِي حَنَقٍ تَغْلِي مَرَاجِلُهُ ✿ نَاراً فَيَشْعِلُ مَنْ فِيهِ لَنَا قَبَسَا

بَلْ العُجَابُ مُقَامِي بَيْنَ ذِي وَحَرٍ ✿ وَحَاسِدٍ بِسِوَى الأَعْرَاضِ مَا نَبَسَا

ويذكر السيوطي أنّه رأى في كتاب أبي حيان (النّضار)، الّذي ألّفه في ذكر مبدئه واشتغاله وشيوخه ورحلته، أنّ ممّا قوى عزمه على الرحلة عن غرناطة أنّ أحد العلماء بالمنطق والفلسفة والرياضيات والطبيعي، قال للسلطان: «إني قد كبرت وأخاف أن أموت فأرى أن ترتب لي طلبة

---

[1]- ينظر تعريفه في الصفحة 56.

[2]- ينظر تعريفه في الصفحة 53.

[3]- نفح الطيب، 581/2 والدرر الكامنة، 304/4.

[4]- نفح الطيب، 583/2.

[5]- عبد العزيز علي مطلك الدليمي، الدّراسات النّحويّة واللّغويّة في البحر المحيط، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، بغداد- العراق، 1992م، ص 12، نقلاً عن: محمّد عبد المنعم الشافعي، أبو حيان المفسّر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، القاهرة، مصر، 1972م، ص 59- 60.

[6]- أبو حيان الأندلسي، الديوان، تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، بغداد- العراق، ط1، 1969م، ص237 وما بعدها.

أعلّمهم هذه العلوم لينفعوا السلطان من بعدي، قال أبو حيان: «فأشير إليّ أن أكون من أولئك ويرتب لي راتب جيد وكسا وإحسان، فتمنعت ورحلت مخافة أن أكره على ذلك»[1].

وكانت أوّل بلاد يقصدها المغرب فطاف في نواحيها، واجتمع بكثيرٍ من علمائها، فيذكرون أنّه سمع "بسبتة" و"بجاية" و"تونس"[2]. فسمع في تونس عن أبي محمّد عبد الدين هارون وغيره، وفي بجاية من أبي عبد الله بن محمّد بن صالح الكتاني [3].

وذكر السيوطي في بغية الوعاة أنّ من شيوخه أيضاً في تونس محمّد بن يوسف بن حبيش - بفتح الحاء - أبا بكر الأديب العالم البارع النحويّ من شيوخ أبي حيان. وقال: وكان حيّا بتونس سنة تسع وسبعين وستمائة[4].

وذكر أبو حيان نفسه في "تفسير البحر المحيط" أنّ من شيوخه بتونس أحمد بن علي خالص الإشبيلي، قال: « وكان المستنصر بالله أبو عبد الله محمّد بن الأمير أبي زكريا بن أبي محمّد بن حفص ملك إفريقية قد سأل أحد شيوخنا الّذين لقيناهم بتونس وهو الشيخ العابد المنقطع أبو العباس أحمد بن علي بن خالص الأشبيلي»[5].

وبعدما طاف أبو حيان في بلاد المغرب وأخذ عن علمائها قرّر السفر إلى بلاد المشرق، فعاد إلى سبتة وركب إلى الاسكندرية ثمّ وصل مصر ولقى اسماعيل بن هبة الله المليحي[6]، واتصل في القاهرة بجمع كبير من أئمة العلم ... ومنها قطع الصحراء الّتي بينها وبين السودان على البحر، ورحل إلى الحجاز ثمّ إلى جدة ومكّة شرفها الله والتقى بكثير من علماء المسلمين في موسم الحجّ،

---

[1]- بغية الوعاة، 280/1.

[2]- نفح الطيب، 560/2.

[3]- نفسه، 550/2-551.

[4]- بغية الوعاة، 276/1.

[5]- نفسه، الصفحة نفسها.

[6]- الدرر الكامنة، 303/4.

وقصد مدينة الرسول صلّى الله عليه وسلّم لزيارة مقامه الشريف. ثمّ اتّجه إلى ينبع ورحل إلى العراق ثمّ إلى الشام[1].

وبعد إجازته من علماء بلاد الحجاز والعراق والشام رحل إلى مصر واستقر بالقاهرة سنة 691هـ، وكانت مصر ملاذ العلماء والأدباء بعد سقوط بغداد بيد المغول سنة 656هـ وسقوط أكثر مدن الأندلس في أيدي النصارى، فانتقلت إليها العلوم وزخرت بالمدارس العظيمة أمثال: المدرسة الناصرية، والصلاحية، والكاملية، والفاضلية، والسلفية، كما كثرت فيها المكتبات، فانتشر العلم، ونشطت حركة التأليف وكان للدّراسات الإسلاميّة المنزلة الأولى والاهتمام الأكبر[2].

ومع استقرار أبي حيان في مصر، ابتدأ بطلب العلم عن علماءها الكبار، فلازم بها الشيخ بهاء الدّين ابن النحاس[3] فسمع عليه كثيراً من كتب الأدب[4]، وحضر مجلس الشيخ شمس الدّين الأصبهاني[5] ، وتلقى القراءات، ودرس علم الحديث والأدب والتاريخ[6]، وتمذهب للشافعي وقرأ شيئاً في المنطق والأصول[7].

ومع توفر البيئة العلميّة الجيّدة ألّف أبو حيان كتباً كثيرةً في الدّراسات القرآنيّة واللّغويّة والنّحويّة.

---

[1]- نفح الطيب، 540/2.

[2]- خديجة الحديثي، أبو حيان النّحوي، مكتبة النهضة، بغداد، العراق، ط1، 1966م، ص 37-40.

[3]- ينظر تعريفه في الصفحة 54.

[4]- التفسير والمفسرون، 225/1 والدرر الكامنة، 303/4.

[5]- الدرر الكامنة، 304/4 ونفح الطيب، 542/2.

[6]- بغية الوعاة، 280/1.

[7]- الدرر الكامنة، 308/4 ونفح الطيب، 541/2 ونكت الهميان في نكت العميان، ص281.

4. ثقافته ومكانته العلميّة:

تلقى الشيخ أبو حيان الأندلسي علومه الأولى في مسقط رأسه غرناطة على يد شيوخها وأسا تذتها، فابتدأ بدراسة القرآن والحديث وعلوم العربية، وكانت أوّل قراءاته سنة 670هـ[1]، ثمّ ارتحل إلى بلاد المشرق باحثاً عن العلماء الأجلاء ليتلقى عنهم مختلف العلوم، فحصّلها واشتغل بها وأصبح فيها إمام عصره، والّتي يمكن إجمالها في القراءات والتّفسير والحديث والتأريخ والنّحو والصرف والأدب واللّغات المنتشرة في عصره، كالتركية والفارسية والحبشية[2].

كما أثنى عليه الجلال السيوطي فقال أنّه: «نحويّ عصره ولغويّه ومفسّره ومحدّثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه»[3].

مكث أبو حيان بمصر يتلقى العلم عن أكابر علماء عصره فترة غير يسيرة، فكان دائم الاشتغال، يقول تلميذه الصفدي: «ولم أر في أشياخي أكثر اشتغالاً منه، لأنّي لم أره قط إلاّ يسمع، أو يشتغل أو يكتب، ولم أره غير ذلك، وهو ثبت فيما ينقله، محرّر لما يقوله، عارف باللّغة ضابط لألفاظها»[4]. فبلغ من العلم مكانة مرموقة أهّلته ليصبح مدّرساً، ولم يتقدّم لذلك إلاّ بعد وفاة شيخه ابن النحاس وذلك سنة 698هـ[5]، فازدحم طلبة العلم على مجلسه، وأخذوا عنه الكثير حتّى صاروا أئمة وأشياخ، قال عنه السبكي: «شيخ النحاة العلم الفرد، والبحر الّذي لم يعرف الجزر بل المدّ، كعبة علمٍ تحجّ ولا تحجّ، ويقصد من كلّ فجٍّ ... طلعت شمسه من مغربها، واقتعد مصر فكان نهاية مطلبها ... اتفق أهل العصر على تقديمه وإمامته، ونشأ أولادهم على حفظ

---

[1]- بغية الوعاة، 280/1 وغاية النهاية، 249/2.

[2]- ينظر: بغية الوعاة، 280/1 وشذرات الذهب، 252/8.

[3]- بغية الوعاة، 281/1.

[4]- نكت الهميان في نكت العميان، ص281 وبغية الوعاة، 281/1 ونفح الطيب، 540/2

[5]- طبقات النّحاة واللّغويين، ص 290.

مختصراته، وآباؤهم على النظر في مبسوطاته، وضربت الأمثال باسمه مع صدق اللّهجة وكثرة الإتقان والتحري»[1].

قال عنه ابن مرزوق (ت781هـ): «هو شيخ النحاة بالديار المصريّة، شيخ المحدّثين بالمدرسة المنصوريّة، انتهت إليه رياسة التبريز في علم العربيّة واللّغة والحديث»[2].

وعُرف أبو حيان بسعة علمه، فلم يقتصر تلقي النّاس عنه على علمٍ واحدٍ، بل نهلوا من علوم مختلفة كالشعر، يذكر الصفدي أنّه قرأ عليه الأشعار الستة[3]، قال: «وكان يحفظها، والمقامات الحريرية، وحضرها جماعة من أفاضل الديار المصريّة وسمعوها بقراءتي عليه، وكان بيده نسخة صحيحة يثق بها، وبيد الجماعة قريب من اثنتي عشرة نسخة وإحداهنّ بخط الحريري، ووقع منه ومن الجماعة أثناء القراءة فوائد ومباحث عديدة، وقال: «لم أر بعد ابن دقيق العيد أفصح من قراءتك»[4].

كما كان يحفظ العديد من الدواوين الشعريّة والكتب المختلفة، يقول الصفدي: «وقرأت عليه سقط الزند لأبي العلاء المعرّي، وبعض الحماسة لأبي تمام الطائي، ومقصورة ابن دريد، وسمعت من لفظه كتاب تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع لابن بلّيمة، وسمعت من لفظه خطبة كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب. وانتقيت ديوانه وكتبته وسمعته منه. وسمعت من لفظه ما اخترته من كتابه مجاني الهصر، وغير ذلك»[5]. كما انفرد برواية كتاب سيبويه، حيث قال: «رويت كتاب سيبويه عن الأساتيذ أبوي على: ابن الصائغ وابن أبي

---

[1]- السبكي، تاج الدّين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت771هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة- مصر، (د.ط)، (د.ت)، 276/9.

[2]- نفح الطيب، 536/2.

[3]- وهي دواوين مشاهير العرب الستة، وهم: امرؤ القيس، والنابغة، وعلقمة، وزهير، وطرفة، وعنترة.

[4]- نكت الهميان في نكت العميان، ص281.

[5]- نفسه، ص281-282.

الأحوص»[1] ، وأبي جعفر اللبلي عن أبي علي الشلوبين، ولا أعلم راويا له بمصر والشام والعراق واليمن والمشرق غيري[2].

أمّا في القراءات، فهو العالم المتقن، صاحب التصانيف العديدة وقد أخذ القراءات عن تسعة عشر كتاباً من كتب القراءات[3]، كما كان أبو حيان عالماً باللّغات، فألّف كتاباً في الفارسيّة وآخر في اللّغة التركيّة، والمصنفان موجودان إلى اليوم وهما عظيما القيمة، كما ألّف كتاباً في اللّغة الحبشيّة[4].

5. مناصبـــه:

احتل أبو حيان مكانة مرموقة في مصر بين علمائها وحكامها، فكانوا يقدّرونه ويجلونه كثيراً، حتى ذاع صيته، ممّا أهله إلى مناصب علميّة كثيرة منها:

تولي منصب الأستاذيّة بجامع ابن طولون بمصر بعد عشر سنوات من الدّرس والتجوال، واشتغل بالتدريس بالجامع الأقمر والمدرسة المنصورية وجامع ابن طولون سنة 696هـ، وفي سنة 698هـ قام بتدريس النحو في جامع ابن طولون بعد وفاة شيخه بهاء الدّين ابن النحاس، ودرّس النحو في جامع الحاكم سنة 703هـ واستمر حتّى سنة 710هـ حيث انتقل لتدريس التفسير بالقبة المنصورية وهو أهمّ مركز يصبوا إليه وآخر منصب شغله وظلّ به حتّى وفاته سنة 745هـ[5].

6. شيـــوخه:

يذكر أبو حيان الأندلسي أنّ التلقي هو المعلّم الأوّل للإنسان، فمن سنن العلم التلقي، ولأهمية ذلك نظم أبياتاً في التلقي عن الشيوخ، فقال[6]:

1- نفح الطيب، 561/2 والدرر الكامنة، 303/4.

2- نفح الطيب، 561/2.

3- نفسه، 560/2.

4- أحمد أمين، ظهر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، مصر، ط2، 1959م، 95/3.

5- بغية الوعاة، 282/1، والشافعي، طبقات النّحاة واللّغويين، ص 290.

6- نفح الطيب، 324/3.

أَمُدَّعِياً عِلْماً وَلَسْتَ بِـــقَارِئ ❁ كِتَاباً عَلَى شَيْخٍ بِهِ يَسْهُلُ الحَـــزْنُ

أَتَزْعُمُ أَنّ الذِهْنَ يُوضِحَ مُشْكِلاً ❁ بِلَا مُوضِحٍ؟ كَلاَّ لَقَدْ كَذَبَ الذِّهْنُ

وَإِنَّ الَّذِي يَبْتَغِيهِ دُونَ مُعَلِّـــمٍ ❁ كَمُوقِدِ مِصْبَاحٍ وَلَيْسَ لَهُ دِهْـــنُ

وأنشد أيضاً فقال:

يَظُنُّ العَجْزَ أَنَّ الكُتْبَ تُجْدِي ❁ أَخَا ذِهْنٍ لِإِدْرَاكِ العُلُـــومِ

وَمَا يَدْرِي الجَهُولُ بِأَنَّ فِيْهَـــا ❁ غَوَامِضَ حَيَّرَتْ عَقْلَ الفَهِيمِ

أخذ أبو حيان العلم عن عددٍ كبيرٍ من الشيوخ في مختلف العلوم ومن مختلف الأقطار، ويقدّر أبو حيان عدد الّذين سمع منهم بنحو من أربعمائة شخص وخمسين، أمّا الّذين أجازوه فعالم كثير جداً من أهل غرناطة ومالقة وسبتة وديار أفريقية وديار مصر والحجاز والعراق والشام[1]، ولكثرة شيوخه سأكتفي بذكر أهمّ من تأثر بهم مع ترتيبهم بحسب وفياتهم:

– أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمّد بن إبراهيم بن الزبير بن الحسن بن الحسين الثقفي العاصمي الجيّاني المولد الغرناطي المنشأ، تلقى عليه أبو حيان أصول الفقه، وأصول الدّين والنّحو والصرف والقراءات، وقرأ عليه كتاب الزمخشري في التفسير، وكتاب سيبويه في النّحو وكمّل له كتاب جامع الترمذي بين قراءة وسماع بغرناطة[2]، قال عنه أبو حيان في النضار: «كان محدثاً جليلاً ناقداً، نحويًّا، أصوليًّا، أديباً، فصيحاً، حسن الخطّ، مقرئاً مفسراً مؤرخاً، أقرأ القرآن والنّحو والحديث بمالطة وغرناطة وغيرهما، وكان كثير الإنصاف ناصحاً في الإقراء ... توفي يوم الثلاثاء ثامن ربيع الأوّل سنة ثمان وسبعمائة»[3].

1- نفح الطيب، 552/2.

2- بغية الوعاة، 291/1 والدرر الكامنة، 1/84-85.

3- شذرات الذهب، 31/8 وبغية الوعاة، 1/291-292 والدرر الكامنة، 89/1.

– الحسين بن عبد العزيز بن محمّد بن عبد العزيز بن محمّد الإمام أبو علي بن أبي الأحوص القرشي الفهري الغرناطي، يعرف بابن الناظر الحافظ النّحوي، توفي بغرناطة في الرابع عشر من جمادى الأول سنة تسع وسبعين وستمائة وقال ابن عبد الملك سنة ثمانين[1]. قرأ أبو حيان عليه بعض تفسير ابن عطية، وقرأ عليه السبعة إلى آخر سورة الحجر ببلدة مالقة، وروى عنه كتاب سيبويه[2].

قال أبو حيان في مقدمة التفسير: «ما كان في هذا الكتاب من تفسير "ابن عطية" فأخبرني به القاضي الإمام أبو علي الحسين بن عبد العزيز بن أبي الأحوص القرشي»[3].

– علي بن محمّد بن محمّد بن عبد الرّحيم الخشني الأبذي أبو الحسن، قال عنه أبو حيان في النضار: «كان أحفظ من رأيناه بعلم العربية وكان يقرئ كتاب سيبويه، قال: «قلت يوماً للفقيه أبي اسحاق إبراهيم بن زهير والأبذي وهو حاضر: ما حدّ النّحو؟ فقال: «هذا الشيخ هو حدّ النّحو» ، توفي في رجب سنة ثمانين وستمائة»[4]، أخذ عنه أبو حيان النّحو.

– محمّد بن إبراهيم بن محمّد بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدّين بن النّحاس الحلبي النّحوي شيخ الديار المصريّة في علم اللّسان، لازمه أبو حيان وأخذ عنه الأدب، وروى عنه كتاب سيبويه بسنده، توفي يوم الثلاثاء سابع جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين وستمائة[5].

– محمّد بن مصطفى بن زكريا بن خواجا بن حسن الدروكي فخر الدّين الحنفي النّحوي، قال أبو حيان في النضار: «كان عالماً بالعربية، أخذنا عنه وكان يعرف التركية والفارسية إفراداً وتركيباً ، وله قصيدة في قواعد لسان الترك، توفي سنة ثلاث عشرة وسبعمائة»[6].

-1 بغية الوعاة، 391/1-392 والدرر الكامنة، 89/1.

-2 طبقات النّحاة واللّغويين، ص 290 ونفح الطيب، 540/2 وبغية الوعاة، 535/1.

-3 تفسير البحر المحيط، 1/ 114.

-4 بغية الوعاة، 35/1 وغاية النهاية، 242/1.

-5 طبقات النّحاة واللّغويين، ص 290 وبغية الوعاة، 194/1 والدرر الكامنة، 303/4.

-6 بغية الوعاة، 247/1 ونكت الهميان، ص 163.

- اسماعيل بن هبة الله بن علي بن هبة الله أبو طاهر بن المليجي، قرأ عليه أبو حيان رواية ورش وعاصم بسنده، وسائر القراءات السبع[1].
- حازم بن محمّد بن حسن بن محمّد بن خلف بن حزم الأندلسي الأنصاري القرطاجني، هنيء الدّين النّحوي مقيم تونس، أخذ عنه البلاغة من كتاب منها ج البلغاء وسراج الأدباء، توفي سنة أربع وثمانين وستمائة[2].
- محمّد بن علي بن يوسف العلامة رضي الدّين أبو عبد الله الأنصاري الشاطبي اللّغويّ، قال الذهبي: « ولد ببلنسية سنة إحدى وستمائة، وكان عالي الإسناد في القرآن روى عنه أبو حيان وآخرون، مات بالقاهرة يوم الجمعة الثاني والعشرين من جمادى الأولى سنة أربع وثمانين وستمائة»[3].
- أبو علي عمر بن محمّد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي المعروف بالشلوبين، المتوفى سنة أربع وخمسين وستمائة، أخذ عنه شيخنا النحو بغرناطة[4].
- أبو عبد الله محمّد بن سليمان بن حسن بن حسين، جمال الدّين المقدسي عرف بابن النقيب، توفي سنة ثمان وتسعين وستمائة، روى عنه أبو حيان تفسيره التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير بالإجازة من جامعه[5].
- عبد الله بن محمّد بن هارون بن محمّد بن عبد العزيز بن اسماعيل الطائي القرطبي الأندلسي المالكي النّحوي أبو محمّد نزيل تونس، توفي سنة اثنين وسبعمائة روى عنه، وأخذ عنه علم النّحو[6].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 35/1 والدرر الكامنة، 303/4.

[2]- بغية الوعاة، 491/1.

[3]- بغية الوعاة، 194/1-195 وتفسير البحر المحيط، 33/1.

[4]- طبقات النّحاة واللّغويين، ص 289 وبغية الوعاة، 224/2.

[5]- نفح الطيب، 304/3.

[6]- بغية الوعاة، 60/2-61 وشذرات الذهب، 14/8.

- أحمد بن علي بن محمّد بن أحمد بن عيسى بن عياش أبو جعفر بن الطباع الرعيني الغرناطي إمام حاذق، قرأ عليه أبو حيان القراءات السبع وموطأ مالك بجزيرة الأندلس، توفي في ذي القعدة سنة ثمانين وستمائة[1].
- عبد الحق بن علي بن عبد الله بن محمّد بن عبد الملك أبو محمّد الغرناطي الخطيب والمقرئ بمطخشارش، انتفع منه أبو حيان، وقال: «قرأت عليه السبع في نحو من عشرين ختمة إفراداً وجمعاً ولازمته نحواً من سبعة أعوام وذلك في مدّة آخرها سنة تسع وستين وستمائة»[2].
- عبد النصير بن علي بن يحي بن اسماعيل بن مخلوف بن نزار بن مطروح أبو محمّد المريوطي الهمداني، أحد شيوخ الإقراء بالإسكندرية، تلا عليه بالثمان أبو حيان، وتوفي سنة ثمانين وستمائة[3].
- محمّد بن ابراهيم بن حازم المازني أبو عبد الله المصري، سمع عليه أبو حيان جامع الترمذي بسنده، توفي سنة اثنين وتسعين وستمائة[4].
- أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري أبو جعفر النحوي اللّغوي المقرئ، أخذ عن الشلوبين وعن أبي اسحاق البطليوسي وآخرون، وسمع الحديث من ابن خروف وأبي القاسم بن رحمون وغيرهم، صنف شرحين على الفصيح، توفي بتونس في محرّم سنة إحدى وتسعين وستمائة[5].
- أحمد بن محمّد بن منصور بن أبي القاسم بن مختار بن أبي بكر الجذامي الاسكندراني المالكي القاضي ناصر الدين أبو العباس بن المنير، سمع منه أبو حيان وغيره النّحو والأدب والتفسير وعلم

[1] غاية النهاية، 82/1 وبغية الوعاة، 280/1 الدرر الكامنة، 303/4.

[2] غاية النهاية، 325/1.

[3] طبقات النحاة واللّغويين، 289 وغاية النهاية، 421/1.

[4] نفح الطيب، 316/3.

[5] بغية الوعاة، 402/1-403.

البيان، صنف في التفسير الانتصاف من صاحب الكشاف، ومناسبات تراجم البخاري وغير ذلك، توفي يوم الجمعة مستهل ربيع الأوّل سنة ثلاث وثمانين وستمائة[1].

7. وفـــاته:

عمّر أبو حيان الأندلسي واحداً وتسعين عاماً قضاها في البحث والتأليف، حتّى أضرّ قبل موته بقليلٍ، فذكره الصفدي في كتابه: "نكت الهميان في نكت العميان"[2]، وقد اتفقت جلّ كتب السير والتراجم على أنّه توفي بعد العصر من يوم السبت، الثامن والعشرين من شهر صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة (الموافق للحادي عشر من تموز سنة خمس وأربعين وثلاث مئة وألف)[3].

وكانت وفاته بمنزله خارج باب البحر بالقاهرة، ودفن بمقبرة الصوفية خارج باب النّصر[4].

وصلّي عليه في دمشق صلاة الغائب، وذلك بعد وصول خبر وفاته إلى حماة في ربيع الآخر، قال ابن كثير: « وفي يوم الجمعة حادي عشر ربيع الأوّل صلّي بالجامع الأموي على الشيخ أثير الدين أبي حيان النّحوي، شيخ البلاد المصرية من مدة طويلة، وكانت وفاته عن تسعين سنة وخمسة أشهر»[5].

وقد اختلف بعضهم في تحديد يوم وفاته[6]، في حين ذكر بعض المغاربة أنّه توفي سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة، وذلك مردود، وقد ردّ المقري هذا القول بقوله: «وما وقع في كلام كثيرٍ من

---

[1]- بغية الوعاة، 384/1.

[2]- نكت الهميان في نكت العميان، ص 280- 286 ونفح الطيب، 538/2 والدرر الكامنة، 310/4.

[3]- طبقات النّحاة واللّغويين، ص292 والتفسير والمفسرون، 225/1 والدرر الكامنة، 310/4 ونفح الطيب، 538/2 ونكت الهميان في نكت العميان، ص 284.

[4]- طبقات النّحاة واللّغويين، ص292 والدرر الكامنة، 310/4 ونفح الطيب، 538/2.

[5]- نفح الطيب، 538/2.

[6]- ذكر ابن قاضي شهبة أنّه توفي يوم السابع والعشرين من صفر، ينظر: ابن قاضي شهبة الشافعي، طبقات النحاة واللّغويين، ص 292.

أهل المغرب أنّ أبا حيان توفي سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة غير ظاهر، لأنّ أهل المشرق أعرف بذلك، إذ توفي عندهم، فعلى كلام أهل المشرق في هذا المعوّل»[1].

وقد رثاه تلميذه الصفدي بقصيدةٍ بديعةٍ منها[2]:

مَاتَ أَثِيرُ الدِّينِ شَيْخُ الــوَرَى ❁ فَــاسْتَعَرَ البَــارِقُ وَاسْتَعْبَــرَا
وَرَقَّ مِنْ حُسْنِ نَسِيمِ الصَّبَــا ❁ وَاعْتَلَّ فِي الأَسْحَارِ لَمَّــا سَرَى
وَصَادِحَات الأَيْكِ فِي نَوْحِهَــا ❁ رَثَتْه فِي السَّجْعِ عَلَى حَرْفِ رَا
يَا عَيْنُ جُودِي بالدُّمُوعِ الَّتِــي ❁ يُرْوَى بِهَــا مَا ضَمَّهُ مِنْ ثَــرَى
وَاجْرِي دَماً فَا لخَطْبُ فِي شَأْنِهِ ❁ قَدِ اقْتَضَى أَكْثَرَ مِمَّــا جَــرَى
مَاتَ إِمَامٌ كَــانَ فِي عِلْمِــهِ ❁ يُــرَى إِمَاماً وَالــوَرَى مِنْ وَرَا
أَمْسَــى مُنَادىً لِلْبِلَــى مُفْرَداً ❁ فَضَمَّهُ القَبْرُ عَلَــى مَــا تَــرَى
يَا أَسَفَا كَــانَ هُدىً ظَاهِــراً ❁ فَعَــادَ فِــي تُرْبَتِــهِ مُضْمِــرَا
وَكَانَ جَمْعُ الفَضْلِ فِي عَصْرِهِ ❁ صَحَّ فَلَمَّا أَنْ قَضَــى كَسَّــرَا
وَعرَّفَ الفَضْــلُ بِــهِ بُرْهَــةً ❁ وَالآنَ لَمَّــا مَضَــى نُكِّــرَا
وَكَــانَ مَمْنُوعاً مِنْ الصَّرْفِ لَا ❁ يَطْرُقُ مَنْ وَافَــاهُ خَطْبٌ عَرَا
لاَ أَفْعَــلَ التَفْضِيــلِ مَا بَيْنَــهُ ❁ وَبَيْنَ مَــا أَعْرِفُهُ فِــي الوَرَى
لاَ بُدَّ لِــي عَنْ نَعْتِــهِ بِالتُّقَــى ❁ فَفِعْلُهُ كَــانَ لَــهُ مَصْــدَرَا

8. مصنفاته:

أسهم أبو حيان الأندلسي بنصيبٍ وافرٍ من المصنفات العلميّة البديعة، حتّى قال عنه الصفدي: «وله من التصانيف الّتي سارت وطارت، وانتشرت وما انتثرت، وقرئت ودريت ونسخت وما فسخت، أخملت كتب الأقدمين، وألهت المقيمين بمصر والقادمين»[3]، وقد أكبّ النّاس على كتبه الّتي لم تقتصر على النّحو فحسب بل تناولت علوم القرآن والتفسير والأدب، كما

---

[1]- نفح الطيب، 559/2.

[2]- نكت الهميان في نكت العميان، ص 280 ونفح الطيب، 539/2.

[3]- نكت الهميان في نكت العميان، ص280.

لم يترك فنًّا من الفنون الّتي عرفها عصره إلّا وأسهم فيه ولو بالقليل، فعرف بكثرة نظمه للأشعار والموشحات.

مع توافر عددٍ كبيرٍ من الشيوخ والعلماء لأبي حيان الّذين أخذ عنهم مختلف أنواع المعرفة، كان من الطبيعيّ أن ينتج مصنفاتٍ كثيرةٍ وصلت إلى ست وستين مصنفاً على ما أحصته الدكتورة خديجك الحديثي[1]، منها ما هو محقّق ومنها ما زال مخطوطاً ينتظر التحقيق، نذكر بعض هذه المصنفات مقسّمة بحسب نوعها:

أ) كتب التفسير:

- تفسير البحر المحيط[2]: وهو الّذي نحن بصدد دراسته وسنتكلم عنه بشيءٍ من التفصيل بحول الله.
- النهر الماد[3]: اختصره أبو حيان من البحر المحيط، وهو في جزأين كبيرين مطبوع على حاشية البحر المحيط.
- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب[4]: طبع هذا الكتاب ثلاث مرات:

* الأولى سنة 1936م في مطبعة الإخلاص بحماة في سوريا في 142 صفحة عليها تعليقات للشيخ محمّد سعيد بن مصطفى الوردي النعساني[5].

* الثانية بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي سنة 1977م ببغداد، طبعته وزارة الأوقاف بإدارة مطبعة إحياء التراث الإسلامي، ويقع في 400 صفحة.

* الثالثة: بتحقيق سمير المجذوب، طبعه المكتب الإسلامي سنة 1983م في 396 صفحة[6].

---

[1]- أبو حيان النّحوي، 101-161 وما بعدها.

[2]- بغية الوعاة، 282/1 والتفسير والمفسرون، 226/1 والبلغة، 251 والدرر الكامنة، 304/4.

[3]- بغية الوعاة، 282/1.

[4]- البلغة، ص 251.

[5]- ينظر: أبو حيان النّحوي، ص 161.

[6]- أحمد خالد شكري، أبو حيان ومنهجه في تفسير البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه، دار عمار للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ط1، 2006م، ص 96.

ب) كتب القراءات:

- عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي[1]: وهي منظومة في القراءات السبع، وتضم قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وهم القراء الّذين اختار قراءتهم ابن مجاهد[2].

ذكر أبو حيان أبياتاً منها في البحر المحيط كقوله: «أمال حمزة عشرة أفعالٍ ألفها منقلبة عن ياء إلاّ فعلاً واحداً ألفه منقلبة عن واو ووزنه فعل بفتح العين إلّا ذلك الفعل فإنّ وزنه فعل بكسر العين ، وقد جمعتها في بيتين في قصيدتي المسماة بعقد اللآلي في القراءات السبع العوالي وهما:

وَعَشْرَةُ أَفْعَالٍ تُمَالُ لِحَمْزَةٍ ✿ فَجَاءَ وَشَاءَ ضَاقَ رَانَ وَكَمَّلَا

بِزَادَ وَخَابَ طَابَ خَافَ مَعاً ✿ وَحَاقَ زَاغَ سِوَى الأَحْزَابِ مَعْ صَادِهَا فَلَا[3].

- الحلل الحالية في أسانيد القراءات العالية[4]: ألّف أبو حيان هذا الكتاب في القراءات، وقد سماه بعضهم " الحلل الحالية في أسانيد القرآن العالية"[5].
- الأثير في قراءة ابن كثير[6]: كتبه أبو حيان في قراءة ابن كثير، والّذي مدحه في تفسيره البحر المحيط، ويرى أنّ قراءته متواترة لا يمكن الطعن فيها[7].
- تقريب النائي في قراءة الكسائي[8]: ألّفه أبو حيان في قراءة علي بن حمزة الكسائي[9].

1- بغية الوعاة، 282/1 والبلغة، 251 والدرر الكامنة، 304/4.

2- ينظر: أبو حيان النّحوي، ص 250.

3- تفسير البحر المحيط، 189/1.

4- بغية الوعاة، 282/1 والبلغة، 251 والدرر الكامنة، 305/4.

5- أبو حيان النّحوي، ص 250.

6- نفسه، ص98.

7- تفسير البحر المحيط، 36/7.

8- الدرر الكامنة، 304/4.

9- ينظر: أبو حيان النّحوي، ص 247.

ت) كتب النحو:

- تقريب المقرّب[1]: وهو كتاب في النّحو اختصر فيه أبو حيان كتاب "المقرّب في النحو" لابن عصفور، حقّقه الدكتور عفيف عبد الرّحمن ونشرته دار المسيرة ببيروت سنة 1982م[2].
- التدريب في تمثيل التقريب[3]: ذكره أبو حيان في إجازة الصفدي، حقّقه الدكتور: نهاد فليح حسن ببغداد سنة 1987م، وقد حاول فيه أبو حيان أن يوضّح ما صعب فهمه من كتاب التقريب ليعين الطلاب المبتدئين على فهمه[4].
- المبدع الملخص من الممتع[5]: وهو تلخيص كتاب الممتع في التصريف لابن عصفور، حقّقه الدكتور عبد الحميد السيّد، ونشرته دار العروبة، بالكويت سنة 1982م، والكتاب بعنوان المبدع في التصريف[6].
- ارتشاف الضرب من لسان العرب[7]: يعدّ من الكتب القيّمة التي ألّفها أبو حيان، قال عنه الجلال السيوطي: « لم يؤلف في العربية أعظم منه»[8]، وهو مختصر لكتاب أبي حيان "التذييل والتكميل"، طبع بتحقيق الدكتور: مصطفى النماس، عن مطبعة النسر الذهبي، وله طبعة أخرى بتحقيق: الدكتور: رجب عثمان محمد، عن مكتبة الخانجي بالقاهرة[9].

---

[1]- بغية الوعاة، 282/1.

[2]- ينظر: أبو حيان الأندلسي، محمّد بن يوسف الغرناطي (ت745هـ)، تقريب المقرّب، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، لبنان، ط1، 1982م.

[3]- بغية الوعاة، 282/1.

[4]- الدّراسات النّحويّة واللّغويّة في البحر المحيط، ص 7.

[5]- بغية الوعاة، 282/1.

[6]- الدّراسات النّحويّة واللّغويّة في البحر المحيط، ص 7.

[7]- بغية الوعاة، 282/1 وغاية النهاية، 250/2 والبلغة، ص 251.

[8]- بغية الوعاة، 282/1.

[9]- ينظر: أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه، ص 103.

- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان[1]: هو شرح لكتابه غاية الإحسان في علم اللّسان، وهي مقدمة في النحو والصرف ضمنها أغلب أصول هذين العلمين، حقّقه الدكتور عبد الحسين الفتلي، وصدر عن مؤسسة الرسالة ببيروت سنة 1985م[2].
- تذكرة النحاة[3]: من الكتب القيّمة في النحو، وقد وصف أنّه يقع في أربع مجلدات كبار[4]، وقد طبع الجزء الثاني منه بتحقيق الدكتور: عفيف عبد الرحمن، وصدر عن مؤسسة الرسالة ببيروت سنة 1986م[5].
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل[6]: كان أبو حيان في البحر المحيط يحيل على كتابه "التكميل في شرح التسهيل" في بعض المسائل التي تحتاج إلى شرح أكثر هو في غنى عنه في البحر، كقوله: « والإدغام وجه من القياس ذكرناه في كتاب (التكميل لشرح التسهيل) من تأليفنا»[7].

ولهذا الكتاب قيمة كبيرة لأنّ أبا حيان أودعه آراءه اللّغويّة والنّحويّة والصرفيّة، وآراء النّحاة واللّغويين المتقدمين[8].

ومن كتبه الأخرى في القراءات نذكر:

- التنخيل الملخص من شرح التسهيل [9].

---

[1]- بغية الوعاة، 282/1.

[2]- ينظر: أبو حيان الأندلسي، محمّد بن يوسف الغرناطي (ت745هـ)، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م.

[3]- ينظر: البلغة، 251 وبغية الوعاة، 282/1 والدرر الكامنة، 304/4.

[4]- بغية الوعاة، 282/1.

[5]- ينظر: أبو حيان الأندلسي، محمّد بن يوسف الغرناطي (ت745هـ)، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1986م.

[6]- بغية الوعاة، 282/1 والبلغة، 251.

[7]- البحر المحيط، 377/2.

[8]- أبو حيان النّحوي، ص 121.

[9]-بغية الوعاة، 282/1.

- الشذا في أحكام كذا [1].
- نهاية الإعراب وخلاصة البيان [2].

ب- تفسير البحر المحيط مصادره ومنهجه:

سنحاول فيما يلي تعريف تفسير البحر المحيط وبيان قيمته العلمية.

1. تفسير البحر المحيط وقيمته العلميّة:

ذكر أبو حيان في مقدمة تفسيره أنّه لم يؤلّفه لأحد، إنّما ألّفه لوجه الله تعالى، يقول: «فما لمخلوقٍ بتأليفه قصدت ولا غير وجه الله به أردت»[3]، سمّاه أبو حيان بـــ (البحر المحيط) ويسميه أيضاً بـــ (الكتاب الكبير)[4].

ويعدّ تفسير البحر المحيط من أشهر كتب التفسير للقرآن الكريم، ولشهرته قال عنه ابن الجزري: «تفسير البحر المحيط لم يسبق إلى مثله»[5]، وهو كتابٌ ضخمٌ يقع في ثمان مجلداتٍ كبارٍ، ويعتبر المرجع الأوّل والأهمّ لمن يريد أن يقف على وجوه الإعراب لألفاظ القرآن الكريم[6]، فقد غلبت عليه الناحية النّحويّة باعتباره فارس النّحو في عصره إلاّ أنّه لم يهمل ما عداها من العلوم الّتي لها اتصال بالتفسير، "فنراه يتكلّم على المعاني اللّغويّة للمفردات، ويذكر أسباب الترول، والناسخ والمنسوخ والقراءات الواردة مع توجيهها، كما أنّه لا يغفل الناحية البلاغية في القرآن ولا يهمل الأحكام الفقهية عندما يمرّ بآيات الأحكام، مع ذكره لما جاء عن السلف ومن تقدمه من الخلف في ذلك ..."[7].

---

[1]- بغية الوعاة، 282/1 والبلغة، 251.

[2]- التفسير والمفسرون، 226/1.

[3]- تفسير البحر المحيط، 102/1.

[4]- أبو حيان النّحوي، ص 189.

[5]- غاية النهاية، 250/2.

[6]- التفسير والمفسرون، 226/1.

[7]- نفسه، الصفحة نفسها.

ألّفه أبو حيان وجمع فيه علوم التفسير، كونه لا يقتصر على تفسير الآيات وحسب، وإنّما يخوض في إعجاز القرآن الكريم، وعلم البيان بأنواعها: في النّحو والصرف والأصوات والدّلالة واللهجات.

وتفسير البحر المحيط كتاب مطبوع ومتداول بين أهل العلم، صدرت له عدّة طبعات، أولها سنة 1328هـ بمطبعة السعادة بمصر، على نفقة سلطان المغرب الأقصى: عبد الحفيظ ابن السلطان مولاي الحسن ابن السلطان سيدي محمّد، وطبع على حاشيته: كتاب "النهر الماد" لأبي حيان نفسه، وكتاب "الدر اللقيط من البحر المحيط" لتلميذه ابن مكتوم، اختصره من البحر المحيط يقتصر على مباحثه مع ابن عطية والزمخشري ورده عليهما، ووضع (ش) علامة الزمخشري و(ع) لابن عطية، و(ح) لأبي حيان [1].

والطبعة التي قمنا بالعمل عليها بتحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبد الجود والشيخ: علي محمد معوض، وشاركهما: د. زكريا عبد المجيد النوتي ود. أحمد عبد الغني النجولي الجمل، ونشرتها دار الكتب العلمية ببيروت عام 1413هـ/1993م.

2. زمن تأليف التفسير:

ذكر أبو حيان في مقدمة تفسيره أنّه كان يعتزم إذا بلغ ستين سنة أن يتفرغ لتفسير كتاب الله، إلاّ أنّه بعدما عيّن مدرساً للتفسير في قبة السلطان الملك المنصور في مصر سنة 710هـ، بدأ في تصنيفه وعمره آنذاك سبع وخمسون سنة، وفي ذلك يقول: «وما زال يختلج في ذكري، ويعتلج في فكري، أنّي إذا بلغت الأمد الّذي يتعضد فيه الأديم، ويتنغص برؤيتي النديم، وهو العقد الّذي يحلّ عرى الشباب، المقول فيه إذا بلغ الرجل الستين.

فَإِيَاهُ وَإِيَا الشَّوَابْ[2].

---

[1] أبو حيان التحوي، ص189-190و 235-236.

[2] الشواب: والشوب والشّياب: الخلط، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مؤسسة التاريخ العربي وإحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1993م. مادة شوب.

ألوذ بجناب الرحمن وأقتصر على النظر في تفسير القرآن، فأتاح الله لي ذلك قبل بلوغ ذلك العقد، وبلغني ما كنت أروم من ذلك القصد، وذلك بانتصابي مدّرساً في علم التفسير في قبة السلطان الملك المنصور قدّس الله مرقده، وبل بمزن الرحمة معهده، وذلك في دولة ولده السلطان القاهر، الملك الناصر، الّذي ردّ الله به الحق إلى أهله، وأسبغ على العالم وارف ظلّه، واستنفذ به الملك من غصابه، وأقره في منيف محلّه وشريف نصابه، وكان ذلك في أواخر سنة عشر وسبعمائة، وهي أوائل سنة سبع وخمسين من عمري فعكفت على تصنيف هذا الكتاب، وانتخاب الصفو واللباب»[1].

وإن كنا نعرف تاريخ بداية التأليف في البحر المحيط، فإنّنا لا نعرف تاريخ الفراغ منه، إلاّ أنّ أبا حيان ذكر وهو يفسّر سورة الجن أنّه بلغ من العمر ثلاثة وسبعين؛ إذ يقول في تفسيره لقوله تعالى:﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن:26]: «وأمّا مشاهدته أصحاب الإلهامات الصادقة، فلي من العمر ثلاث وسبعين سنة»[2].

يتّضح من هذا النّص أنّ أبا حيان بلغ من العمر عند تفسيره سورة الجن ثلاث وسبعين سنة، ونحن نعلم أنّه ابتدأ تأليف تفسيره وعمره سبع وخمسين سنة، ممّا يدلّ أنّه استغرق فيه ست عشرة أو سبع عشرة سنة، وذلك أنّه لم يكن متفرغاً لتأليف التفسير وحده؛ وذلك لانشغاله بتأليف كتب أخرى في هذه الفترة، منها:

- التدريب في تمثيل التقريب فرغ منه سنة (718هـ)[3].
- منهج السالك لم يكمله حتّى سنة (728هـ)[4].
- نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب (أرجوزة) لم تكمل حتّى سنة (728هـ)[5].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 1/99-100.

[2]- كشف الظنون، 2/1805.

[3]- نفسه، الصفحة نفسها.

[4]- نفسه، 2/1882.

[5]- نفسه، 2/ 1982.

– خلاصة البيان في علمي البديع والبيان (أرجوزة) لم تكمل حتّى سنة (728هـ)[1].

3. مصادر التفسير:

اعتمد أبو حيان في تفسيره على مجموعة من أمهات كتب التفسير والقراءات واللّغة والنّحو والحديث وغيرها، وقد ذكر أغلبها في مقدمة تفسيره، كما يذكر أثناء تفسيره كتباً لم يسبق ذكرها في المقدمة.

أ) **مصادر أبي حيان في علم التفسير:**

من أهمّ كتب التفسير الّتي تأثر بها الإمام أبو حيان، نذكر:

– التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير: لشيخه الإمام جمال الدين أبي عبد اللّه بن سليمان بن حسن المقدسي المعروف بابن النقيب (ت698هـ)، أشار أبو حيان في مقدمة البحر إلى هذا التفسير، بقوله: «واعتمدت في أكثر نقول كتابي هذا على كتاب "التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير"؛ إذ هو أكبر كتاب رأيناه صنف في علم التفسير، يبلغ في العدد مئة سفر أو يكاد إلاّ أنّه كثير التكرير، قليل التحرير وفرط الإسهاب»[2]، كما ذكر أبو حيان أنّ المؤلف كان في الغالب يعزو الأقوال إلى قائليها، وذكر أنّه يروي الكتاب بالإجازة من جامعه[3].

– المحرّر الوجيز: لأبي محمّد عبد الحق بن غالب بن عطية الغرناطي (ت541هـ)، أثنى أبو حيان على ابن عطية في مقدمة تفسيره، والمتصفح لهذا الأخير يلحظ مدى تأثر أبي حيان بكتاب "المحرّر الوجيز"؛ إذ لا تكاد تخلو صفحة من صفحاته من ذكره، وإن كان يختلف معه في بعض المسائل[4].

– الكشاف: لأبي القاسم محمود بن عمرو الخوارزمي الزمخشري (ت538هـ)، يعدّ إلى جانب "المحرّر الوجيز" من أجلّ الكتب الّتي صنفت في علم التفسير، وكان تأثر أبي حيان بهما

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 717/1.

[2]- نفسه، 114/1-115.

[3]- نفسه، الصفحات نفسها.

[4]- ينظر: نفسه، 184/1-513، 161/4، 169/4، 172/4، 515/8.

واضحاً؛ إذ أنّه أكثر من النقل والاعتماد عليهما[1]، وقد امتدحهما وقارن بينهما بقوله: «كتاب ابن عطية أنقل وأجمع وأخص، وكتاب الزمخشري ألخص وأغوص»[2].

وكان أبو حيان يردّ على آراء الزمخشري الاعتزالية ردوداً قويةً، مثال ذلك قوله: «وأبعد من ذهب إلى أنّ المعنى: خوفاً من الرد طمعاً في الإجابة ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الاعراف:56] قال الزمخشري: كقوله:﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾ [طه: 82] - يعني -: أنّ الرحمة مختصّة بالمحسن وهو (من تاب وآمن وعمل صالحاً)، وهذا كلّه حمل القرآن وإنّما على مذهبه من "الاعتزال"»[3].

وقد ألّف يحيى الشاوي الفاسي المغربي كتابه: "المحاكمة بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري" حاول فيه بيان الصواب في المناقشات بين المفسرين الثلاثة[4].

– جامع البيان في تفسير القرآن: لشيخ المفسرين محمّد بن جرير الطبري (ت310هـ)، من كتب التفسير بالمأثور، نقل عنه أبو حيان في مواضع قليلة من البحر، كقوله في تفسيره قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام:71] قال الطبري وغيره: «الردّ على العقب يستعمل فيمن أمّل أمراً فخاب»[5].

– التبيان في تفسير القرآن: لأبي جعفر محمّد بن الحسن بن علي الطوسي (ت460هـ)، نقل أبو حيان عن الطوسي نقولاً تتعلق باللّغة، كما في تفسيره قوله تعالى:﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 18/2.

[2]- ينظر: نفسه، 113/1.

[3]- نفسه، 314/4.

[4]- توجد نسخة من الكتاب في مكتبة الأزهر برقم 26641 تفسير وتقع في 318 ورقة، وفي معهد إحياء المخطوطات نسخة أخرى برقم 259 كتبت سنة 1079هـ، ينظر: أبو حيان النّحوي، ص 212.

[5]- ينظر: تفسير البحر المحيط، 161/4.

ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: 6] قال أبو جعفر الطوسي: «أهل الحجاز يؤنثون الصراط كالطريق والسبيل والزقاق والسوق، وبنو تميم يذكرون هذا كلّه ويجمع في الكثرة على سرط نحو كتاب كتب، وفي القلّة قياسه أسرطة نحو حمار أحمرة هذا إذا كان الصراط مذكراً، وأمّا إذا أنث فقياسه نحو ذراع وأذرع وشمال وأشمل»[1].

– حقائق التفسير: لمحمّد بن الحسين بن موسى أبي عبد الرحمن السلمي النيسابوري (ت412هـ)، كان نقل أبي حيان عنه قليلاً، منه ما جاء في تفسيره قوله تعالى:﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ عِندَ بَارِئِكُمۡ﴾ [البقرة: 54]، قال السلمي: «(فتوبوا إلى بارئكم) ارجعوا إليه بأسراركم وقلوبكم فاقتلوا أنفسكم بالتبري منها فإنّها لا تصلح لبساط الأنس»[2]. وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلۡعِجۡلَ﴾ [البقرة: 54]، قال: «قال السلمي: عجل كلّ واحد نفسه فمن أسقط مراده وخالف هواه فقد برئ من ظلمه»[3]، وكان أبو حيان يناقشه في بعض آراءه وفي بعض الأحيان يوردها دون مناقشة أو ردّ.

– التفسير الكبير: لأبي عبد اللّه محمّد بن عمر بن الحسين فخر الدين الرازي (ت606هـ)، وهو من التفاسير الّتي أكثر أبو حيان النقل عنها، رغم آراء الرازي الفلسفية والتّي كان يردّ عليها أبو حيان[4].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 143/1.

[2]- نفسه، 365/1.

[3]- نفسه، 365/1.

[4]- ينظر: نفسه، 147/1 و190/8 و362/2-363.

– معاني القرآن: ليحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، كان ينقل أبو حيان عنه توجيه القراءات[1].

– الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد اللّه محمّد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي المالكي (ت671هـ) ، اعتمد أبو حيان في نقله على هذا التفسير إلاّ أنّه لم يكثر من النقل عنه[2].

ب) مصادره في القراءات:

– الحجة للقراء السبعة: لأبي علي الفارسي (ت377هـ)، كان أبو حيان ينقل عنه في بعض مسائل اللّغة، وفي توجيه القراءات[3].

– كتاب المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، وهو كتاب قيّمٌ جليلٌ قام فيه أبو الفتح بتوجيه القراءات الشاذة، ونقول أبي حيان عنه كثيرة[4].

– الآلي في شرح أمالي القالي: للوزير أبي عبيد البكري (ت487هـ)، ذكره أبو حيان عند تفسيره قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾ **[البقرة:106]** قال: «وذكر أبو عبيد البكري في كتاب اللآلي ذلك - أي قراءة ننسها بفتح النون الأولى والسين - عن سعد بن أبي وقاص وأراه وهم، وكذا قال ابن عطية...»[5].

– المصباح في القراءات العشر: للمبارك بن الحسن بن أحمد أبي الكرم الشهرزوري (ت550هـ) ، وهو من المراجع الّتي اعتمدها أبو حيان في بحره، وقد ذكره في المقدمة كذلك[6].

[1] تفسير البحر المحيط، 4/4 و 361/2-364.
[2] ينظر: نفسه، 362/2.
[3] نفسه، 190/8 و 135/1 و 369/2.
[4] ينظر: نفسه، 368/4 و363/2-376.
[5] نفسه، 513/1.
[6] نفسه، 108/1-109.

– الإقناع في القراءات السبع: لأبي جعفر أحمد بن علي بن الباذش الأنصاري (ت542هـ)، ذكره أبو حيان في المقدمة كذلك[1]، ويعدّ من أهمّ المصادر الّتي اعتمدها.

– كتاب القراءات لأبي حاتم سهل بن محمّد السجستاني (ت255هـ): يعدّ من أقدم كتب القراءات، وقد نقل أبو حيان أقوال أبي حاتم في القراءات المتواترة والشاذة، مثال قوله: «قرأ الحسن وإبراهيم ﴿ فَتَفْشَلُواْ ﴾ **[الأنفال:46]** بكسر الشين، قال أبو حاتم: "وهذا غير معروف"، وقال غيره: هي لغة»[2].

– الجامع في القراءات: لأبي جعفر محمّد بن جرير الطبري (ت310هـ)، فيه نيف وعشرون قراءة[3]، وله التفسير الكبير (جامع البيان)، وقد كان أبو حيان ينقل عنه القراءات دون أن يبيّن من أيّ كتبه ينقل[4].

– السبعة في القراءات: لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت324هـ)، وكان نقل أبي حيان عنه قليلاً[5].

– مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ): له العديد من المؤلفات في القراءات، أشهرها "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها" و"التبصرة في القراءات" و"مشكل إعراب القرآن"، ومؤلفات مكي بن أبي طالب والّتي بلغت مئة[6] تدور جلّها حول القراءات، وكان نقل أبي حيان عنه قليلاً، ولا يعيّن اسم الكتاب الّذي ينقل عنه.

1- تفسير البحر المحيط، 1/108-109.

2- نفسه، 4/499.

3- النشر في القراءات العشر، 1/34.

4- ينظر: تفسير البحر المحيط، 4/161و 2/359-361-369.

5- نفسه، 1/144.

6- ينظر: مكي بن أبي طالب القيسي، أبو محمد (ت437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللّغة العربية، دمشق، سوريا، (د.ط)، 1974م، (مقدمة المحقق: الدكتور محي الدّين رمضان)، 1/23-29.

– المهدوي، أبو العباس أحمد بن عمار (ت440هـ): له كتابان في القراءات هما: "التيسير" و"الهداية"، وكان أبو حيان ينقل عنه دون ذكر من أيّ الكتابين نقل، كقوله: «ذكر المهدوي أنّ الآية نزلت في النضر بن الحارث قيل: وفي المستهزئين معه. لأنّه عارض القرآن بقوله: "والزارعات زرعاً والخابزات خبزاً والطابخات طبخاً والطاحنات طحناً واللاقمات لقماً" إلى غير ذلك من السخافات»[1].

– الروضة في القراءات الإحدى عشرة: لأبي علي الحسن بن محمّد البغدادي (ت438هـ)، نقل عنه أبو حيان قراءة شاذة، قال: "قرأ الجمهور﴿وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ **[الأنعام: 92]** على بالتوحيد والمراد به الجنس. وروى خلف عن "يحيى" عن "أبي بكر" (صلواتهم) بالجمع. ذكر ذلك أبو علي الحسن بن محمّد بن إبراهيم البغدادي في كتاب "الروضة" من تأليفه، وقال: تفرّد بذلك عن جميع النّاس[2].

– السجاوندي محمّد بن طيفور الغزنوي: له في القراءات كتاب "علل القراءات" في عدّة مجلّدات، و"عين المعاني في تفسير السبع المثاني"، نقل عنه أبو حيان في مواضع من "البحر المحيط" دون أن يذكر اسم الكتاب الّذي نقل عنه[3].

– الكشف والبيان عن تفسير القرآن: لأبي إسحاق أحمد بن محمّد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (ت427هـ)، نقل عنه أبو حيان قراءة شاذة في قوله تعالى:﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ عِندَ بَارِئِكُمۡ﴾ **[البقرة: 54]**، قال: «قال الثعلبي: قرأ قتادة (فاقتالوا أنفسكم)[4].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 183/4 و395/1.

[2]- نفسه، 183/4.

[3]- نفسه، 380/2.

[4]- نفسه، 368/1.

ت) مصادره في الحديث:

أدرج أبو حيان في تفسيره دواوين السنة والآثار، والّتي ذكرها في مقدمة تفسيره[1]:

- الجامع الصحيح (صحيح البخاري) ، لأبي عبد الله محمّد بن اسماعيل البخاري (ت256هـ).
- سنن ابن ماجة، لأبي عبد الله محمّد بن يوسف بن ماجة القزويني (ت273هـ).
- سنن الترمذي، لأبي عيسى محمّد بن سهل الترمذي (ت279هـ).
- سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب النسائي (ت303هـ).
- المسند الصحيح، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت261هـ).
- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الجارود بن الأشعت السجستاني (ت275هـ).
- سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت385هـ).
- مسند الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطياليسي (ت203هـ).
- المعجم الكبير والصغير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ).
- سنن الشافعي ومسنده، للإمام محمّد بن إدريس الشافعي (ت204هـ).
- مسند الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي السمرقندي (ت255هـ).
- مستخرج أبي نعيم، لأحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت430هـ).

ث) مصادره في اللّغة وعلومها:

–الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180هـ)، نقل عنه أبو حيان قليلاً في القراءات وتوجيهها، وقد ذكره في مقدمته بقوله: «معرفة الأحكام الّتي للكلم العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها ويؤخذ ذلك من علم النّحو، وأحسن وأجل كتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه»[2].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 107/1.

[2]- ينظر: نفسه، 106/1.

ويقول أيضاً: « جدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير، أن يعتكف على كتاب "سيبويه" ، فهو في هذا الفن المعوّل عليه، والمستند في حلّ المشكلات إليه»[1].

-المحكم والمحيط الأعظم: لعلي بن اسماعيل بن سيده (ت458هـ)، نقل عنه أبو حيان قراءة شاذة، قال: «ونقل ابن سيده في المحكم أنّ فرقة قرأت ﴿ وَخُفْيَةً ﴾ [الأعراف:55] من الخوف، أي: ادعوه باستكانة وخوف»[2].

-اللآلي في شرح أمالي القالي: للوزير أبي عبيد البكري (ت487هـ)، ذكره أبو حيان أثناء ذكره القراءات في قوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾ [البقرة:106] قال: «وذكر أبو عبيد البكري في كتاب اللآلي ذلك - أي قراءة ننسها بفتح النون الأولى والسين - عن سعد بن أبي وقاص، وأراه وهم، وكذا قال ابن عطية ...»[3].

– الممتع في التّصريف: لابن عصفور (ت669هـ)، نقل عنه أبو حيان وذكره في مقدمته بقوله: «وأحسن ما وضع في التصريف كتاب "الممتع" لأبي الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي رحمه الله»[4].

– منهاج البلغاء وسراج الأدباء: ذكره أبو حيان في تفسيره، فقال: «علم البيان والبديع وقد صنف الناس في ذلك تصانيف كثيرة - منها- ما وضعه شيخنا الأديب الحافظ المتبحر أبو الحسن حازم بن محمّد بن حازم الأندلسي الأنصاري القرطاجني (ت648هـ) مقيم تونس (منهاج البلغاء وسراج الأدباء)»[5].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 101/1.

[2]- نفسه، 311/4.

[3]- نفسه، 343/1.

[4]- نفسه، 106/1.

[5]- نفسه، 107/1.

– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: امتدحه أبو حيان بقوله: «وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات، وأجمعه للأحكام كتاب "تسهيل الفوائد" لأبي عبد الله محمّد بن مالك الجياني الطائي مقيم دمشق»[1].

– تهذيب اللّغة: لمحمّد بن أحمد الأزهر بن طلحة الأزهري أبي منصور اللّغوي (ت370هـ)، وصفه أبو حيان بأنّه من الكتب المطوّلة في علم اللّغة[2].

– الصّحاح في اللّغة: لإسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت393هـ)، ذكره أبو حيان في مقدمة تفسيره[3].

– مجمع البحرين: للحسن بن محمّد بن الحسن أبي الفضائل الصاغاني الحنفي (ت650هـ)[4].

– دواوين مشاهير العرب الستة: وهي مجموعة دواوين شعراء العرب، وقد ذكرها أبو حيان في تفسيره وذلك لقيمتها الكبيرة عند علماء العرب، وهي تشمل دواوين: امرئ القيس، والنابغة، وعلقمة، وزهير، وطرفة، وعنترة، وقد ذكر أنّه يحفظها عن ظهر قلب[5].

4. منهج أبي حيان في تفسيره:

حرص أبو حيان على تبيين المنهج الّذي سار عليه في تفسير البحر المحيط؛ إذ يقول في مقدمته: «وترتيبي في هذا الكتاب أنّي أبتدئ أوّلاً بالكلام على مفردات الآية الّتي أفسرها لفظة لفظة فيما يحتاج إليه من اللّغة والأحكام النّحويّة الّتي لتلك اللّفظة قبل التركيب، وإذا كان للكلمة معنيان أو معانٍ ذكرت ذلك في أوّل موضعٍ فيه تلك الكلمة لينظر ما يناسب لها من تلك المعاني في كلّ موضعٍ تقع فيه فيحمل فيه الكلمة، ثمّ أشرع في تفسير الآية ذاكراً سبب نزولها إذا كان لها سبب، ونسخها، ومناسباتها وارتباطها بما قبلها، حاشداً فيها القراءات، شاذها ومستعملها. ذاكراً

[1]- تفسير البحر المحيط، 106/1.
[2]- نفسه، 105/1.
[3]- ينظر: نفسه، الصفحة نفسها.
[4]- نفسه، 105/1.
[5]- نفسه، 105/1و 367/2 و371/2 و376/2.

توجيه ذلك في علم العربيّة، ناقلاً أقاويل السلف والخلف في فهم معانيها، متكلّماً على جليّها وخفيّها بحيث إنّي لا أغادر منها كلمة وإن اشتهرت حتّى أتكلّم عليها مبدياً ما فيها من غوامض الإعراب، ودقائق الآداب، من بديعٍ وبيانٍ، مجتهداً أنّي لا أكرّر الكلام في لفظٍ سبق ولا في جملةٍ تقدّم الكلام عليها ولا في آيةٍ فسّرت، بل أذكر في كثيرٍ منها الحوالة على الموضع الّذي تكلّم فيه على تلك اللفظة أو الجملة أو الآية، وإن عرض تكرير فبمزيد فائدة، ناقلاً أقاويل الفقهاء الأربعة وغيرهم من الأحكام الشرعية ممّا فيه تعلّق باللّفظ القرآني، محيلاً على الدّلائل الّتي في كتب الفقه، وكذلك ما تذكره من القواعد النّحويّة أحيل في تقررها والاستدلال عليها على كتب النّحو، وربّما أذكر الدّليل إذا كان الحكم غريباً أو خلاف مشهور ما قال معظم الناس، بادئاً بمقتضى الدّليل وما دلّ عليه ظاهر اللّفظ مرجحاً له لذلك ما لم يصد عن الظاهر ما يجب إخراجه به عنه، منكّباً في الإعراب عن الوجوه الّتي تنزه القرآن عنها، مبيّناً أنّها ممّا يجب أن يعدل عنه، وأنّه ينبغي أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب، إذ كلام الله تعالى أفصح الكلام، فلا يجوز فيه جميع ما يجوّزه النحاة في شعر الشمّاخ والطرمّاخ وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة، والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة[1].

ثمّ أختم الكلام في جملةٍ من الآيات الّتي فسرتها إفراداً وتركيباً بما ذكروا فيها من علم البيان والبديع ملخصاً، ثمّ أتبع آخر الآيات بكلامٍ منثورٍ أشرح به مضمون تلك الآيات على ما أختاره من تلك المعاني ملخصاً جملها في أحسن تلخيصٍ، وقد ينجز معها ذكر معانٍ لم تتقدم في التفسير، وصار ذلك أنموذجاً لمن يريد أن يسلك ذلك فيما بقي من سائر القرآن، وستقف على هذا المنهج الّذي سلكته إن شاء الله تعالى.

وربّما ألمت بشيءٍ من كلام الصوفية ممّا فيه بعض مناسبة لمدلول اللّفظ، وتجنبت كثيراً من أقاويلهم ومعانيهم الّتي يحملونها الألفاظ، وتركت أقوال الملحدين الباطنية المخرجين الألفاظ القريبة

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 103/1- 104.

عن مدلولاتها في اللّغة إلى هذيانٍ افتروه على الله تعالى، وعلى عليّ كرّم الله وجهه وعلى ذريته، ويسمونه علم التأويل»[1].

وفيما يلي سنذكر المنهج الّذي سار عليه أبو حيان في تفسيره، والّذي يمكن إجماله فيما يلي:

أ) شرح المفردات:

التزم أبو حيان في تفسيره بترتيبٍ واحدٍ، فكان قبل أن يعرض للآية أو الآيات الّتي يريد أن يفسّرها، يكتب النّص القرآني بين يدي تفسيره، ثمّ بعد ذلك يأخذ في تفسير هذه الآيات وفقا لما سأبيّنه، فكان يبدأ بشرح مفردات الآية، مثال ذلك قوله بعد أن ذكر الآيات من قوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران:92-101] .

النيل: «لحوق الشيء وإدراكه، الفعل منه نال ينال، قيل: والنيل: العطية، الوضع: الإلقاء، وضع الشيء: ألقاه، ووضعت ما في بطنها: ألقته والفعل: وضع يضع وضعاً وضعة، والموضع: محل إلقاء الشيء، وفلان يضع الحديث: أي يلقيه من قبل نفسه من غير نقلٍ يختلقه. (بكة): مرادف لمكة قاله مجاهد والزجاج، والعرب تعاقب بين الباء والميم... وقيل: اسم لبطن مكة قاله أبو عبيدة، وقيل: اسم لمكانٍ البيت قاله النخعي، وقيل: اسم للمسجد خاصّة قاله ابن شهاب، قيل: ويدلّ عليه أنّ البك هو دفع الناس بعضهم بعضاً وازدحامهم، وهذا إنّما يحصل في المسجد عند الطواف لا في سائر المواضع»[2].

وكان أبو حيان في تفسيره يتكلّم عن مفردات الآية الّتي يريد تفسيرها لفظة لفظة، وذلك بما يحتاج إليه من اللّغة والأحكام النّحويّة الّتي لتلك اللّفظة قبل التركيب، وإذا كان للكلمة معنيان أو

---

[1] تفسير البحر المحيط، 1/103- 104.

[2] نفسه، 1/546.

معانٍ ذكرت ذلك في أوّل موضعٍ فيه تلك الكلمة لينظر ما يناسب لها من تلك المعاني في كلّ موضعٍ تقع فيه فيحمل عليه[1].

فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ ﴾ **[البقرة:02]**.

قال أبو حيان: « الريب الشّك بتهمة، راب حقّق التهمة، وحقيقة الريب قلق في النفس (دَعْ مَا يُرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يُرِيبُكَ)[2]، فإنّ الشّك ريبة وإنّ الصدق طمأنينة ومنه أنّه مرّ بظبي خافق فقال لا يربه أحد بشيءٍ وريب الدّهر صرفه وخطبه»[3].

كما كان يعتمد أبو حيان على اللّغة في تفسيره للمفردات، يعتمد كذلك على تفسير مفردات القرآن بالقرآن، فقد فسّر (الدّين) في قوله تعالى:﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ **[الفاتحة: 04]**.

قال (الدّين) الجزاء، والحساب ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ۚ﴾ **[الروم: 30]** قاله ابن عباس، والقضاء ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ **[النور: 02]**، والملّة ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ﴾ **[المائدة: 03]** و﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ﴾ **[آل عمران: 19]**"[4].

كما يعتمد أبو حيان في شرحه للمفردات القرآنيّة على الحديث النبوي الشريف، فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾ **[الكوثر:01]**، قال أبو حيان: «وفي صحيح

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 103/1.

[2]- الترمذي، سنن الترمذي، تخريج وترقيم وضبط: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ط)، 2005م، رقم الحديث: 2526، ص 725.

[3]- تفسير البحر المحيط، 155/1، العين، 287/8- 288.

[4]- نفسه، 136/1.

مسلم واقتطعنا منه قال: «أتدرون ما الكوثر » قلنا الله ورسوله أعلم، قال نهر وعدنيه ربّي عليه خير كثير هو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة آنيته عدد النجوم»[1].

ويكتفي أبو حيان بتعريف اللّفظة في أوّل موضعٍ، ولا يكرّرها في موضعٍ آخر، كما قال في تفسيره لقوله تعالى:﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء:17]: تقدّم الكلام في إنّما، وفي دلالتها على الحصر، أهو من حيث الوضع، أو الاستعمال، أم لا دلالة لها عليه، وتقدّم الكلام في التوبة وشروطها، فأغنى ذلك عن إعادته[2].

وإذا اقتضى الحديث إضافة شيءٍ جديدٍ لم يسبق بيانه أو ذكره، قد يكرّر الحديث على بعض الألفاظ، كما قال عند تفسيره قوله تعالى: ﴿ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ۚ ﴾ [الأعراف:176]: «كصفة الكلب إن كان مطروداً لهث، وإن كان رابضاً لهث، قال ابن عباس، وقيل: تشبه المتهالك على الدنيا في قلقه، واضطرابه على تحصيلها ولزومه ذلك، بالكلب في حالته هذه الّتي هي ملازمة له، حالة تهيجه، وتركه، وهي كونه لا يزال لاهثاً - وهي أخس أحواله وأرذلها- كما أنّ المتهالك على الدنيا لا يزال تعباً، قلقاً في تحصيلها. وتقدّمت هذه المادة في: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ [المائدة:04] وكرّر أبو حيان الكلام في كلابٍ لزيادة فائدة»[3].

فاهتمام أبي حيان بتفسير المفردات القرآنيّة يوافق فيه أغلب المفسرين مع تفوقه عليهم بالتلخيص والاختصار في أكثر المسائل، ومع تقدم أبي حيان في تفسيره لآي القرآن يقلّ شرحه

[1] تفسير البحر المحيط، 520/8- 521.
[2] نفسه، 207/2.
[3] نفسه، 422/4.

للمفردات لأنّه يحيل إلى المواضع السابقة إلاّ أنّ في هذه العملية مشقة إذ يضطر القارئ للرجوع إلى المواضع السابقة والبحث فيها عن مكان إيراد تلك اللّفظة ومعناها.

ب) سبب النزول:

يعدّ من العلوم الهامّة للمفسّر الّتي يجب أن يتزود بها حتّى لا يقع في خطأ عظيمٍ، وكان أبو حيان عندما ينتهي من شرح مفردات الآية، ينتقل مباشرة إلى ذكر سبب النزول، فمن ذلك قوله في تفسير الآية: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ﴾ **[البقرة:189]**: قال: «نزلت على سؤال قومٍ من المسلمين النبي (ص) عن الهلال، وما فائدة محاقه، وكماله، ومخالفته لحال الشمس، قاله ابن عباس وقتادة والربيع وغيرهم، وروي أن من سأل هو "معاذ بن جبل" و"ثعلبة بن غنم الأنصاري" قالا: يا رسول الله ما بال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط، ثمّ يزيد حتّى يمتلئ، ثمّ لا يزال ينقص حتّى يعود كما بدأ لا يكون على حالةٍ واحدةٍ، فنزلت»[1].

وكان أبو حيان يكثر من ذكر أسباب النزول فلا يكاد يترك آية من القرآن نزلت على سببٍ إلاّ ويذكره، ويذكر للآية أحياناً أكثر من سببٍ، باذلاً الجهد في تتبع رواياتها، مرجحاً ما يقوم الدّليل على صحته.

وإذا تعدّدت أسباب نزول الآية ذكرها جميعاً، كما في قوله تعالى:﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ **[البقرة:75]**: قال: «ذكروا في سبب نزول هذه الآية أقاويل، أحدها: أنها نزلت في الأنصار، وكانوا حلفاء لليهود، وبينهم جوار ورضاعة، وكانوا يودون لو أسلموا، وقيل: كان النبي (ص) والمؤمنون يودون إسلام من بحضرتهم من أبناء اليهود، لأنّهم كانوا أهل كتاب وشريعة ... وقيل: نزلت فيمن بحضرة النبي (ص) من أبناء السبعين الّذين كانوا مع موسى عليه السلام في

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 69/2.

الطور فسمعوا كلام الله، فلم يمتثلوا أمره وحرّفوا القول في أخبارهم لقومهم... وقيل: نزلت في علماء اليهود الّذين يحرفون التوراة فيجعلون الحلال حراماً، والحرام حلالاً اتباعاً لأهوائهم، وقيل: إنّ النبيّ (ص) قال: (**لا يَدْخُلُ عَلَيْنَا قَصَبَةَ المَدِينَةِ إلاّ مُؤْمِنٌ**)[1]، قال كعب بن الأشرف ووهب بن يهوذا وأشباههما، اذهبوا وتجسسوا أخبار من آمن، وقولوا لهم آمنا، واكفروا إذا رجعتم، فترلت، وقيل: نزلت في قومٍ من اليهود قالوا لبعض المؤمنين: نحن نؤمن أنّه نبي لكن ليس إلينا وإنّما إليكم خاصّة... وقيل: نزلت في قوم من اليهود كانوا يسمعون الوحي، ثمّ يحرفونه من بعد ما عقلوه، وهذه الأقاويل كلّها لا تخرج عن أنّ الحديث في اليهود الّذين كانوا في زمان رسول الله (ص)، لأنّهم الّذين يصحّ فيهم الطمع أن يؤمنوا»[2].

وإذا جاء سبب الترول في قصةٍ طويلةٍ ، فإنّه يذكرها بطولها كما في قوله تعالى:﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَـٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ﴾ **[المائدة:106]**، قال: «روى البخاري وغيره عن ابن عباس قال: «كان تميم الداري وعدي يختلفان إلى مكة ...[3] وذكر القصة بطولها، وقد يلجأ إلى تلخيصه في العديد من المرات كما في قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَـٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمۡ ﴾ **[المائدة:87]**، قال: «ذكروا سبب نزولها في قصّةٍ طويلةٍ ملخصها: أنّ جماعة من الصحابة عزموا على التقشف المفرط والعبادة الدائمة من الصيام الدائـــم،

---

[1]- محمّد بن علي بن محمد الشوكاني (ت 125هـ)، فتح القدير، تحقيق: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط4، 2007م، ص69.

[2]- تفسير البحر المحيط، 438/1.

[3]- نفسه، 42/4.

وترك إتيان النساء واللحم والودك[1] والطيب وليس المسوح[2] والسياحة في الأرض وجبّ[3] المذاكير، فنهاهم الرسول عن ذلك، ونزلت»[4].

وإذا لم يجد للآية سبب نزولٍ، فإنّ أبا حيان يذكر ذلك أحياناً، كما في قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ **[البقرة:35]**، قال: «الآية لم يؤثر فيها سبب نزولٍ سمعيٍّ»[5]، وقد لا يشير إلى عدم ورود سبب نزول للآية.

ت) الناسخ والمنسوخ:

معرفة الناسخ والمنسوخ من العلوم الهامّة الّتي يجب أن يتحنك بها المفسّر وإلاّ تخبط تخبطاً يحطّ من شأنه وشأن المتكلّم فيه، ويذكر الدكتور عبد العزيز الدليمي[6]: «أنّ أبا حيان من المفسرين الّذين توسطوا في إيضاح الآيات المنسوخة وبيان ناسخها، فهو أحياناً يذكر الآية منسوخة ولا يبيّن ناسخها، ويذكر أقوال العلماء دون أن يعلّق عليها بشيءٍ يكشف عمّا يرتضيه من النسخ والأحكام. ونراه أحياناً يعرض أقوال العلماء ويناقشها مع توجيه كلّ قولٍ ويختار الأظهر منها، وقد يذكر الآيات الّتي تحتمل النسخ باعتبار وتحتمل الأحكام باعتبار آخر»[7]. وقد يرد القول بالنسخ ويرى في الآية تخصيصاً أو أنّها من قبيل العام الّذي أريد به خاص[8].

---

[1]- الودك: الدّسم، دسم اللحم ودهنه، ينظر: لسان العرب، مادة: ودك.

[2]- المسوح: ثياب الرهبان، ينظر: لسان العرب: مادة: مسح.

[3]- الجب: القطع، ينظر: إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، تركيا، ط2، 1982م، مادة: جب.

[4]- تفسير البحر المحيط، 10/4.

[5]- نفسه، 306/1.

[6]- الدّراسات النّحويّة واللّغويّة في البحر المحيط، ص 28- 29.

[7]- ينظر: تفسير البحر المحيط، 62/2 تفسير، الآية: 188 من سورة البقرة.

[8]- ينظر: نفسه، 262/4 تفسير، الآية: 161من سورة الأنعام.

ث) العناية بعلوم اللّغة:

أولى أبو حيان اللّغة والنّحو عناية فائقة في تفسيره، ذلك أنّ كثيراً من أخطاء المفسرين ناجمة عن عدم تعمقهم فيهما، وقد زخر البحر المحيط بمناقشاتٍ نحويّةٍ موسعةٍ حتّى أنّ المحدثين استخلصوا منه إعراباً متكاملاً للقرآن الكريم، وأبو حيان ركز على الجانب النّحويّ نظراً لأهميته لأنّ المعنى يتغيّر ويختلف باختلاف الإعراب.

وكان أبو حيان يختار من الإعراب ما يراه أقرب وأصوب، ويبتعد عن الإعراب المتكلّف مشيراً إلى أنّ كلام الله تعالى متزّه عنه، ففي قوله تعالى:﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ **[البقرة:109]** قال: «انتصاب حسداً على أنّه مفعول من أجله والعامل فيه (ودّ) أي الحامل لهم على ودادة ردّكم كفاراً هو الحسد، وجوزوا فيه أن يكون منصوباً على الحال، أي حاسدين ولم يجمع لأنّه مصدر، وهذا ضعيف لأنّ جعل المصدر حالاً لا ينقاس، وجوزوا أيضاً أن يكون نصبه على المصدر والعامل فيه فعل محذوف يدلّ عليه المعنى، التقدير: حسدوكم حسداً، والأظهر القول الأوّل لأنّه اجتمعت فيه شرائط المفعول من أجله»[1].

وإذا تشعبت بعض المسائل النّحويّة كان يحيل إلى كتب النّحو الموسعة، يقول: «ما نذكره من القواعد النّحويّة أحيل في تقررها والاستدلال عليها على كتب النّحو »[2]،وتتخذ الإحالة عند أبي حيان أشكالاً عدّة، فتارة يحيل إلى كتب النّحو والصرف بعامّةٍ كقوله: «ويبحث في تقرير هذا في النّحو»[3]، وقال في موضعٍ آخر: «... وينفرد هذا الاسم بأحكامٍ ذكرت في علم النّحو»[4]،

[1]- تفسير البحر المحيط، 348/1.

[2]- نفسه، 4/1.

[3]- نفسه، 21/1.

[4]- نفسه، 15/1.

وتارة يحيل إلى كتب الآخرين كقوله: «...و لم يذكره ابن مالك في التسهيل»[1]، وتارة يحيل إلى مؤلفاته، كقوله: «وذكرناها في كتاب "منهج السالك" من تأليفنا»[2]، وقوله: «وقد تكلّمنا على هذه المسألة في كتاب التكميل لشرح التسهيل من تأليفنا»[3].

ج) الترجيح بين الأقوال:

كان أبو حيان ينقل مختلف الأقوال في تفسير الآية، ويختار الأقرب والأولى، أو القول الّذي يرجحه، كما في تفسير قوله تعالى:﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِنَا فَقُلْ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ **[الأنعام:54]** قال: «الجمهور أنّها نزلت في الّذين نهى الله عن طردهم، فكان إذا رآهم بدأهم بالسلام وقال: الحمد لله الّذي جعل في أمتي من أبدؤهم بالسلام، وقيل: الّذين صوّبوا رأي أبي طالب في طرد الضعفة، وقال الفضيل بن عياض: قال قوم قد أصبنا ذنوباً فاستغفر لنا فأعرض عنهم فنزلت، وقيل: نزلت في عمر حين أشار بإجابة الكفرة و لم يعلم أنّها مفسدة، وعلى هذه الأسباب يكون تفسير (الّذين يؤمنون) فإن كان عنى بهم الستة الّذين نهى عن طردهم فيكون من باب العام أريد به الخاص، ويكون قوله: (سلام عليكم) أمراً بإكرامهم وتنبيهاً على خصوصية تشريفهم بهذا النّوع من الإكرام، وإن كان عنى عمر حين اعتذر واستغفر وقال: ما أردت بذلك إلاّ الخير، كان من إطلاق الجمع على الواحد المعظم، والظاهر أنّه يراد به المؤمنون من غير تخصيص لا بالستة ولا بغيرهم، وأنّها استئناف إخبارٍ من الله تعالى بعد تقصّي خبر أولئك الّذين نهى عن طردهم ولو كانوا إياهم لكان التركيب الأحسن: وإذا جاؤوك»[4].

وقد يورد الأقوال المتعدّدة في تفسير الآية، دون أن يرجح بينها، أو يعطي رأيه في القضية، كما في تفسير قوله تعالى:﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ﴾ **[البقرة:61]** قال:

[1]- تفسير البحر المحيط، 216/1.

[2]- نفسه، 277/1.

[3]- نفسه، 121/1.

[4]- نفسه، 139/4.

«وصف الطعام بواحدٍ وإن كان طعامين لأنّه المن والسلوى اللذان رزقوهما في التيه، لأنّهم أرادوا بالواحد ما لا يختلف ولا يتبدل ولو كان على مائدة الرجل ألوان عديدة يداوم عليها كلّ يومٍ لا يبدلها، قيل: لا يأكل فلان إلاّ طعاماً واحداً يراد بالوحدة نفي التبدل والاختلاف، ويجوز أن يريدوا أنّهما ضرب واحد لأنّهما معاً من طعام أهل التلذذ والسرف ونحن قوم فلاحة وأهل زراعات فما نريد إلاّ ما ألفناه وضرينا به من الأشياء المتفاوتة كالحبوب والبقول ونحوهما ذكر هذين الوجهين في معنى الواحد الزمخشري، وقيل: أعاد لفظ الطعام من حيث أنّه مفرد لا على معناه، وقيل: كانوا يأكلون المنّ والسلوى مختلطين فيصير بمنزلة اللّون الّذي يجمع أشياء ويسمي لوناً واحداً قاله ابن زيد، وقيل: كان طعامهم يأتيهم بصفة الوحدة نزل عليهم المنّ فأكلوا منه مدّة حتّى سئموه وملّوه ثمّ انقطع عنهم فأنزل عليهم السلوى فأكلوها مدة وحدها، وقيل: أرادوا بالطعام الواحد السلوى لأنّ المنّ كان شراباً أو شيئاً يتحلون به وما كانوا يعدّون طعاماً إلاّ السلوى، وقيل عبّر عنهما بالواحد كما عبّر بالاثنين عن الواحد نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن:22] ، وإنّما يخرج من أحدهما وهو الملح دون العذب، وقيل قالوا ذلك عند نزول أحدهما، وقيل معناه: لن نصبر على أنّنا كلنا أغنياء فلا يستعين بعضنا ببعض ويكون قد كنّى بالطعام الواحد عن كونهم نوعاً واحداً وهو كونهم ذوي غنى فلا يخدم بعضهم بعضاً وكذلك كانوا في التيه فلمّا خرجوا منه عادوا لما كانوا عليه من فقر بعض وغنى بعض، فهذه تسعة أقوال في معنى قوله: (على طعامٍ واحدٍ)»[1].

[1]- تفسير البحر المحيط، 394/1.

ح) عدم التكرار:

ذكر أبو حيان في مقدمة تفسيره أنّه "لا يكرر الكلام في لفظٍ سبق ولا في جملةٍ تقدم الكلام عليها ولا في آيةٍ فسّرت، بل أذكر في كثير منها الحوالة على الموضع الّذي تكلّمت فيه على تلك اللّفظة أو الجملة أو الآية وإن عرض تكرار فبمزيد فائدة[1].

فعند تفسيره لقوله جلّ وعلا: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ **[الفاتحة:03]** قال: «تقدم الكلام عليها في البسملة»[2].

وقد التزم أبو حيان في الغالب بعدم التكرار إلاّ في بعض المواضع لزيادة الفائدة،

خ) مناسبة الآية لما قبلها:

اهتم أبو حيان بالكشف عن المناسبات بين آيات القرآن و سوره وبيان الروابط الوثيقة بينها، ذلك أنّ بيان مناسبة الآيات وارتباطها بالسابقة واللاحقة من الأمور الّتي يجب أن يوليها المفسّر اهتمامه.

فأكثر من ذكر مناسبة الآية وارتباطها بما قبلها، ففي تفسيره قوله تعالى:﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَانًا﴾ **[البقرة:83]** قال: «هذه الآية مناسبة للآيات الواردة قبلها في ذكر توبيخ بني إسرائيل وتقريعهم، وتبيين ما أخذ عليهم من ميثاق العبادة لله، وإفراده تعالى بالعبادة، وما أمرهم به من مكارم الأخلاق من صلة الأرحام والإحسان إلى المساكين والمواظبة على ركني الإسلام البدني والمالي، ثمّ ذكر توليهم عن ذلك ونقضهم لذلك الميثاق على عادهم السابقة، وطريقتهم المألوفة لهم»[3].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 4/1.

[2]- نفسه، 132/1.

[3]- نفسه، 450/1.

وقد ينقل مناسبة الآية عن غيره ويصرّح بذلك، كما في تفسير قوله تعالى:﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ﴾ [المائدة:101]، قال: «ومناسبة هذه الآية لما قبلها هو أنّه لمـــّا قال:﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَـٰغُ﴾ [المائدة:99] صار كأنّه قيل: ما بلّغه الرسول فخذوه وكونوا منقادين له، ومالم يبلّغه فلا تسألوا عنه، ولا تخوضوا فيه، فربّما جاءكم بسبب الخوض الفاسد تكاليف تشق عليكم، قاله أبو عبد الله الرازي، وفيه بعض تلخيص»[1].

كما اهتم بذكر مناسبة الآيات لما بينها، اهتم كذلك بذكر مناسبة السورة لما قبلها، ففي أول سورة آل عمران قال: « ومناسبة هذه السورة لما قبلها واضحة، لأنّه ذكر آخر البقرة:﴿أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَـٰفِرِينَ﴾ [البقرة:286] ناسب أن يذكر نصره تعالى على الكافرين حيث ناظرهم رسول الله (ص) وردّ عليهم بالبراهين الساطعة والحجج القاطعة، فقصّ تعالى أحوالهم، وردّ عليهم في اعتقادهم وذكر تتريهه تعالى عما يقولون، وبداءة خلق مريم وابنها المسيح إلى آخر ما ردّ عليهم، ولما كان مفتتح آية آخر البقرة:﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة:285] فكان في ذلك الإيمان بالله وبالكتب ناسب ذكر أوصاف الله تعالى وذكر ما أنزل على رسوله وذكر المترل على غيره صلّى الله عليهم»[2].

كما بيّن تناسب أوائل السور بخواتمها، وهو ما ذكره في أواخر سورة البقرة والّتي يراها تتناسب مع فاتحة السورة؛ إذ قال: «ولّما كان مفتتح هذه السورة بذكر الكتاب المترّل، وأنّه هدى للمتقين الموصوفين بما وصفوا به ، من الإيمان بالغيب وبما أنزل إلى الرسول وإلى من قبله كان مختتمها أيضاً موافقاً لمفتتحها، وقد تتبعت أوائل السور المطوّلة فوجدهّا يناسبها أواخرها بحيث لا يكاد ينخرم منها شيء، وسأبيّن ذلك إن شاء الله في آخر كلّ سورة وذلك من أبدع الفصاحة

[1]- تفسير البحر المحيط، 35/4.

[2]-ينظر: نفسه، 378/2.

حيث يتلاقى آخر الكلام المفرط في الطول بأوله، وهي عادة للعرب في كثير من نظمهم، يكون أحدهم آخذاً في شيءٍ ثمّ يستطرد منه إلى شيءٍ آخر ثمّ إلى آخر هكذا طويلاً، ثمّ يعود إلى ما كان آخذا فيه أولاً»[1].

د) البلاغة:

كان أبو حيان يختتم تفسير بعض الآيات بجمع الأسرار البلاغية الّتي احتوها، والّتي سبق له بيانها أثناء تفسيره، ويعنون لذلك بما تضمنته الآيات من أنواع البلاغة والفصاحة، ويذكر عبد العزيز الدليمي أنّ أبا حيان يسلك في ذلك طرقا منها: أنّه يبيّن فيه الأنواع مجملة، أو يبيّن أنواع البلاغة والفصاحة ويبيّن ما خفى منها[2]، ويتطرق في موضعٍ آخر إلى المقابلة بين فصاحة القرآن وكلام العرب. ففي قوله تعالى:﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ **[البقرة:179]** قال أبو حيان: «وقالت العرب فيما يقرب من هذا المعنى "القتل أوقى للقتل" وقالوا "أنفى للقتل" وقالوا "أكف للقتل"، وذكر العلماء تفاوت ما بين الكلامين من البلاغة من وجوه ...»[3]. وقد أشار إلى ذلك في مقدمة التفسير بقوله: «ثمّ اختتم الكلام في جملة من الآيات الّتي فسرتها إفراداً وتركيباً بما ذكروا فيها من علم البيان والبديع ملخصا»[4]، واستمر على هذا السبيل إلى آخر سورة النساء جاعلاً فيما ذكره أنموذجاً ينسحب على سائر الآيات.

ذ) تلخيص مضمون الآيات:

ذكر أبو حيان أنّه يختتم بعض الآيات بإجمال المعاني الّتي قام بعرضها أثناء تفسيره، وربما يبيّن معنى جديداً لم يذكره من قبل، وقد يقوم بتلخيص المعاني مع التعليل، مع التماس أقوى الصّلات بين بداية الآيات وخواتمها، إذ قال: «أتبع آخر الآيات بكلامٍ منثورٍ، أشرح به مضمون تلك

[1]- تفسير البحر المحيط، 378/2.
[2]- ينظر: نفسه، 187/3 تفسير الآية: 10 من سورة النساء.
[3]- نفسه، 18/2.
[4]- نفسه، 103/1.

الآيات، على ما أختاره من تلك المعاني ملخصاً جملها في أحسن تلخيصٍ، وقد ينجر معها ذكر معانٍ لم تتقدم في التفسير»[1].

واستمر أبو حيان في منهجه هذا إلى الآية 252 من سورة البقرة، ثمّ توقف عنه ولعلّه أراد كما ذكر في المقدمة: «وصار ذلك أنموذجاً لمن يريد أن يسلك ذلك فيما بقي من سائر القرآن»[2].

ر) موقفه من الإسرائيليات:

كان أبو حيان شديد الحرص على عدم إيراد الأقوال والروايات الاسرائيلية في تفسيره، وإذا ذكر إحدى هذه الروايات فإنّه يصدرها بقوله: « روي أو قيل ليبيّن ضعفها وعدم صحتها».

فمن ذلك قوله في تفسير الآية:﴿ثُمَّ ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ **[البقرة:51]**، قال: «وقد نقل المفسرون عن ابن عباس والسدي وغيرهما قصصاً كثيراً مختلفاً في سبب اتخاذ العجل وكيفية اتخاذ ه، وانجر مع ذلك أخبار كثيرة الله أعلم بصحتها، إذ لم يشهد بصحتها كتاب ولا حديث صحيح فتركنا نقل ذلك على عادتنا في هذا الكتاب»[3].

وفي تفسير قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَطَعۡنَا دَابِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَاۖ وَمَا كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾ **[الأعراف:72]**، قال: «وذكر المفسرون هنا قصة هلاك عادٍ وذكروا فيها أشياء لا تعلّق لها بلفظ القرآن، ولا صحّت عن الرسول. فضربت عن ذكرها صفحاً، وأمّا ما له تعلق بلفظ القرآن فيأتي في موضعه - إن شاء الله تعالى- »[4].

وقد امتدح الكثير تفسير أبي حيان لابتعاده عن الإسرائيليات، ومن ذلك قول الشيخ محمّد أبي شهبة عنه: «وهو من التفاسير الّتي يقلّ فيها ذكر الإسرائيليات والموضوعات وقد عني بالتنبيه إلى الكثير منها، وبيان عدم صحتها، وتحذير القارئ من الاغترار بها، وكثيراً ما يضرب عن ذكرها

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 103/1.

[2]- نفسه، 103/1.

[3]- نفسه، 359/1.

[4]- نفسه، 330/4.

مشيراً إلى بطلانها، وقد يوجزها ثمّ يكر عليها بالإبطال والتزييف، ولا سيما فيما يدرك بطلانه وكذبه بالعقل والنظر، لا بنقد الأسانيد والتعديل والتجريح، لأنّه لم يكن من أئمة الحديث ونقاده المميزين بين صحيحه وضعيفه، وذلك مثل ما فعل في تزييف قصة هاروت وماروت...»

ولم يسلم تفسير أبي حيان من الإسرائيليات والروايات الموضوعة المكذوبة على النّبي (صلعم) أو على الصحابة وذلك مثل ما ذكره في حجر موسى وعلى أيّ هيئةٍ كان ... ومهما يكن من شيءٍ فتفسير أبي حيان من التفاسير المتحفظة والمقلّة في ذكر الإسرائيليات والموضوعات، فرحمه الله وأثابه[1].

ز) الالتزام بالتفسير النبوي:

ذكرنا فيما سبق أنّ أبا حيان كان يفسّر القرآن بالحديث وهي من أهمّ سمات منهجه، فإذا ما أورد حديثاً في تفسير آية فإنّه يوقف البحث ويلتزم به ولا يتعداه إلى غيره، وهو ما يؤكده عند تفسيره قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَـٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ **[البقرة:79]**، قال: «ولو صحّ في تفسير الويل شيء عن رسول الله (ص) لوجب المصير إليه»[2].

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ **[البقرة:143]**، قال: «ومعنى وسطاً: عدولاً، روي ذلك عن رسول الله (ص) وقد تظاهرت به عبارة المفسرين، وإذا صحّ ذلك عن رسول الله (ص) وجب المصير في تفسير الوسط إليه»[3].

وكان أبو حيان يعتمد في تفسيره على الأحاديث الواردة في كتب الحديث المعتمدة، كالواردة في الصحيحين، فمن ذلك تفسير آية الكرسي: "ثبت في صحيح مسلم من حديث أبيّ،

[1]- محمّد بن محمّد أبي شهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، مصر، 1982م، ص 198- 199.

[2]- تفسير البحر المحيط، 443/1.

[3]- نفسه، 595/1.

أنّها أعظم آية. وفي صحيح البخاري، من حديث أبي هريرة، أنّ قارئها إذا أوى إلى فراشه لن يزال عليه من الله حافظ، ولا يقربه شيطان حتّى يصبح، وورد أنّها تعدل ثلث القرآن ...[1].

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ **[الأنعام:17]**، قال[2]: «وفي حديث ابن عباس عن النبي (ص): (فَقَد جَفَّ القَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ، فَلَوْ أَنَّ الخَلْقَ كُلُّهُم جَمِيعاً أَرَادُوا أَنْ يَضُرُوكَ بِشَيءٍ لَمْ يَقْضِهِ الله عَلَيْكَ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ)»[3].

س) حمله على الصوفية والباطنية:

كان أبو حيان حريصاً على سلامة تفسيره من أقوال الملحدين من الصوفية والباطنية، فكان شديداً عنيفاً مع الصوفية، يردّ عليهم بقوةٍ، من ذلك قوله في تفسير الآية:﴿وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ **[الأنعام:86]**، قال: «فيه دلالة على أنّ الأنبياء أفضل من الأولياء خلافاً لبعض من ينتمي إلى الصوف في زعمهم أنّ الولي أفضل من النبي كمحمّد بن العربي الحاتمي صاحب كتاب: "الفتوح المكية" و"عنقاء مغرب" وغيرهما من كتب الضلال»[4].

وقد يورد أبو حيان بعض أقوال الصوفية، ويردّ عليهم في بعض الأحيان، ويمتنع أحياناً عن الردّ، كقوله في تفسير الآية:﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ **[الفاتحة:06]**، قال: «وروي عن المتصوفة في قوله تعالى: (اهدنا الصراط المستقيم) أقوال منها قول بعضهم: اهدنا الصراط المستقيم بالغيبوبة عن الصراط، لئلا يكون مربوطاً بالصراط، وقول "الجنيد" إنّ سؤال الهداية عند الحيرة من

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 286/2.

[2]- نفسه، 4/ 92.

[3]- أحمد بن حنبل، (ت241ه)، مسنده، حقّقه وخرج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط1، 1995م، رقم الحديث: 2803، ص 19.

[4]- تفسير البحر المحيط، 178/4.

إشهار الصفات الأزلية فسألوا الهداية إلى أوصاف العبودية لئلا يستغرقوا في الصفات الأزلية، وهذه الأقوال ينبوا عنها اللفظ، ولهم فيما يذكرون ذوق وإدراك لم نصل نحن إليه بعد، وقد شحنت التفاسير بأقوالهم، ونحن نلمّ بشيءٍ منها لئلا يظن أنا إنّما تركنا ذكرها لكوننا لم نطلع عليها»[1].

كما تجاوز أبو حيان في تفسيره أقوال الباطنية ممن يؤولون القرآن الكريم بما يخالف العربية الّتي نزل بها القرآن الكريم، فأمطرهم لعناته، من ذلك ما قاله في تفسيره لقوله تعالى: (وتركت أقوال الملحدين الباطنية المخرجين الألفاظ القريبة عن مدلولاتها في اللّغة إلى هذيانٍ افتروه على الله تعالى، وعلى عليّ كرّم الله وجهه، وعلى ذريته، ويسمونه علم التأويل)[2].

أنظر هذا في تفسيره قول الله تعالى:﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ﴾ **[التكوير:1-2]**، يقول: «وذهب قوم إلى أنّ هذه الأشياء المذكورة استعارات في كلّ ابن آدم وأحواله عند الموت فالشمس نفسه والنجوم عيناه وحواسه وهذا قول ذاهب إلى إثبات الرموز في كتاب الله تعالى. وهذا مذهب الباطنية ومذاهب من ينتمي إلى الإسلام من غلاة الصوفية. وقد أشرنا إليهم في خطبة هذا الكتاب وإنّما هؤلاء زنادقة تستروا بالانتماء إلى ملة الإسلام وكتاب الله جاء بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ لا رمز فيه ولا لغز ولا باطن وإيماء لشيء ممّا تنتحله الفلاسفة ولا أهل الطبائع[3].

بعدما أنهينا الحديث عن بوادر الدّرس الصّوتيّ عند علماء المشرق والأندلس وكذا حياة أبي حيان الأندلسي ومنهجه في تفسيره، ننتقل فيما يلي للحديث عن الدّراسة الصّوتيّة عند هذا العالم.

1- تفسير البحر المحيط، 1/ 146-147.

2- نفسه، 104/1.

3- نفسه، 424/8.

الفصل الثاني

الدّراسة الصّوتيّة للصوائت

أوّلاً: الدّراسة الأصواتية للصوائت:

نشير في بداية هذا الفصل إلى أنّ أبا حيان الأندلسي لم يعط للدّراسة الأصواتية اهتماماً كبيراً؛ إذ لم يفصّل الحديث في مخارج الأصوات وصفاتها، ذلك أنّ هذا الجانب من الدّرس الصّوتيّ قد أخذ حقّه من البحث عند العلماء الّذين سبقوه ولأنّ غايته لم تكن التنظير لهذا العلم، وإنّما كان هدفه هو استثمار هذه المعلومات في تفسير مفردات القرآن الكريم، فقلّة المعلومات الواردة في تفسيره لا تعني عدم الاهتمام بقدر ما تعني الهدف والغاية من دراسة الأصوات عند أبي حيان الأندلسي.

ثانياً: الدّراسة الوظيفيّة للصوائت:

تتطلب دراسة اللّغة صوتيًّا معرفةً وإلماماً بأنظمتها الصّوتيّة، من نظام أصواتيّ ونظام تشكيليّ وآخر مقطعي، وامتلاك النظام الأصواتيّ لوحده غير كافٍ؛ ذلك أنّ تجاور الأصوات في سياقٍ معيّنٍ قد يتطلّب في كثيرٍ من الأحيان الخروج أو العدول عن القواعد مادام السياق ذاته يأبى ذلك التجاور، ورأباً لذلك يستعين المستعمل للّغة بمجموعةٍ من الظواهر الصّوتيّة الّتي من شأنها أن تعدّل وتسقل التركيب. وفيما يلي سنحاول أن نتناول بالدّراسة والتّحليل مجموعة من الظواهر الصّوتيّة الّتي كانت نتيجة لتجاور الصوائت بأنواعها في سياقاتٍ مختلفةٍ، وطبعاً لن تخرج هذه الظواهر عمّا أورده أبو حيان الأندلسي في تفسيره.

1- التناوب بين الصوائت:

تتفاوت صوائت اللّغة العربية خفّةً وثقلاً باختلاف مخارجها؛ ونتيجة لهذا التفاوت لجأت العرب إلى المعاقبة بينها درأً للثقل واقتصاداً للجهد العضلي، وهذه المعاقبة اختلفت من قبيلةٍ إلى أخرى نظراً للطبيعة الجغرافية لكلٍّ منها، فبعضها كان الفتح أخفّ عليها، وبعض آخر وجد في الكسر مأونة، ومنها من عدل عن الإثنين إلى الضم، وقد عنى أبو حيان الأندلسي بإيراد كثيرٍ من هذه التناوبات بين الصوائت مع نِسبتها إلى بيئتها، ونحن فيما يأتي سنحاول أن نستقرئ بعض ما أورده أبو حيان الأندلسي في متن تفسيره .

أ- التناوب بين الفتح والكسر في الأسماء:

من الأمثلة الّتي أوردها أبو حيان عن تناوب الفتح والكسر في حركة الفاء في الأسماء، ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران: 97]، قرأ حمزة والكسائي وحفص: (حِجٌّ) بكسر الحاء، والباقون بفتحها[1]، ونسب ابن مجاهد في روايةٍ قراءة الكسر لعاصم[2]، وفي قوله تعالى: ﴿ وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ ﴾ [الحج: 27]، قرأ ابن أبي إسحاق (بالحِجِّ) بكسر الحاء والجمهور بفتحها[3].

وذكر أبو حيان أنّ القراءتين لهجتان، فنسب الكسر لنجدٍ، والفتح لأهل العالية[4]، وهذا له ما يبرر ه من الناحية الصّوتيّة، فالصوتان متقاربان مخرجاً، والفرق بينهما يكمن في وضع اللسان؛ حيث يكون اللسان مع الفتحة مستوياً - تقريباً - في قاع الفم، مع ارتفاع مؤخّره قليلاً، ومع الكسرة يرتفع مقدّمه تجاه الحنك الأعلى إلى أقصى درجة، فيكون النطق بالفتحة أسهل من النطق بالكسرة، حيث تحتاج الأخيرة إلى جهدٍ عضليٍّ أكبر[5].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 12/3 وأبو زرعة، عبد الرحمن بن محمّد بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط5، 1997م، ص 170 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 353/1 وابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، (د.ط)، 1972م، ص 214 والنشر في القراءات العشر، 241/2.

[2]- السبعة في القراءات، ص 214.

[3]- تفسير البحر المحيط، 338/6.

[4]- نفسه، 338/6.

[5]- إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، مطبعة نهضة مصر، (دط)، (د.ت)، ص 33- 34.

وينسب الكسر للقبائل البدوية، لأنّه يناسب السرعة التي يتوخّاها البدو في كلامهم، ففي الكسر اقتصاد في الجهد العضلي[1]، فيما كان ميل القبائل المتحضرة إلى الفتح لطلب الخفّة[2]، وإعطاء كلّ صوتٍ حقه في النطق.

ومن أمثلة التناوب بين الفتح والكسر أيضاً، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيۡءٍ﴾ **[الأنفال: 72]**؛ إذ قرأ حمزة: (وِلَايَتِهِم) بالكسر وباقي السبعة والجمهور بالفتح[3]، وذكر أبو حيان أنّهما لغتان[4].

وردّ أبو حيان على الأصمعي الّذي جعل قراءة الأخفش (ت215هـ) بكسر الواو خاطئة، بقوله: «ولحّن الأصمعي الأخفش في قراءته بالكسر، وأخطأ في ذلك، لأنّها قراءة متواترة»[5]. وقد وجّه القراءتين على أنّهما لهجتان دون أن ينسب أيّاً منهما إلى قبيلةٍ معيّنةٍ. في حين فرّق بعض القدماء بين اللهجتين على أساسٍ دلاليٍّ، فجعلوا قراءة الفتح بمعنى النصرة، وقراءة الكسر بمعنى الإمارة والسلطان[6]، كما لم يستبعدوا أن يكون المعنى واحد، وهذا ما نتبيّنه من قول القرطبي:

---

[1]- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، (د.ط)، 2003م، ص 96.

[2]- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط3، 1979م، ص155.

[3]- تفسير البحر المحيط، 518/4 والسبعة في القراءات، ص 309 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 497/1.

[4]- تفسير البحر المحيط، 518/4.

[5]- نفسه، الصفحة نفسها.

[6]- تفسير البحر المحيط، 518/4 والفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ)، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1983م، 418/1- 419 والحجة في القراءات السبع، ص 173، والقرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السّنة وآي الفرقان، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وشاركه محمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط1، 2006م، 86/10.

«وتطلق الوِلاية والوَلاية بمعنى الإمارة[1]، وهو ما يؤكده الفراء بقوله: «وقد سمعناهما بالفتح والكسر في معناهما جميعا»[2].

بالقراءة ذاتها قرئت كلمة: (الوتر) في قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّفۡعِ وَٱلۡوَتۡرِ﴾ **[الفجر: 03]**؛ إذ "قرأ الجمهور (والوَتْر) بفتح الواو وسكون التاء، وابن وثاب بخلاف عنه والأخوان[3] بكسر الواو"[4].

وقد فرّق أبو حيان بين القراءتين على أساس لهجي، فنسب قراءة الكسر لتميم، والفتح لقريش[5]، فيما أرجع بعض العلماء علّة التبادل الحركي إلى اختلاف الدّلالة، خاصّة عند من يرى أنّ الفتح للعدد، والكسر للذحل[6] فقط[7]، فيما يرى أكثر العلماء أنّ (الوتر) بمعنى العدد فيه لهجتان، فتح الواو وكسرها[8].

وذكر ابن خالويه (ت370ه) أنّ حجة من فتح: "أنّه طابق بين لفظ الشَفْعِ ولفظ الوَتْرِ[9]، وهذا ما يتماشى مع النظرية الحديثة والّتي تقول إنّه "أثناء نطق الصوت الأوّل يتم الاستعداد لنطق

[1]- الجامع لأحكام القرآن، 86/10.

[2]- الفراء، معاني القرآن، 418/1.

[3]- الأخوان: هما حمزة والكسائي.

[4]- تفسير البحر المحيط، 463/8 والفراء، معاني القرآن، 260/3 والسبعة في القراءات، ص 763 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 372/2.

[5]- الحجة في القراءات السبع، ص369 وتفسير البحر المحيط، 463/8 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 372/2 وابن السكيت (ت244ه)، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمّد شاكر وعبد السلام محمّد هارون، دار المعارف مصر، (د.ط)، (د.ت)، ص 30.

[6]- الذّحل: الثأر، وقيل: طلب مكافأة بجناية جنيت عليك أو عداوة أتيت إليك، الذّحل: الوِتْر وطلب المكافأة بجناية جنيت عليه من قتل أو جرح ونحو ذلك. ينظر: لسان العرب، مادة: ذحل.

[7]- إصلاح المنطق، ص 30.

[8]- الفراء، معاني القرآن، 260/3 والحجة في القراءات السبع، ص369- 370 وإصلاح المنطق، ص30 والجامع لأحكام القرآن، 261/22.

[9]- الحجة في القراءات السبع، ص 369.

الصوت الثاني، وهكذا الحال مع الأصوات اللاحقة[1] ، ممّا يعني تأثير الصوت الثاني في الأول، والحال نفسه مع الكلمة؛ إذ تؤثر الكلمة الثانية في نطق الأولى، وذكر ابن منظور أنّه إذا جمعت بين الضرّ والنفع فتحت الضاد، وإذا أفردت الضرّ ضممت الضاد[2].

ومثال هذا التناوب بين الفتح والكسر، ما أورده أبو حيان الأندلسي في تفسير قوله تعالى: ﴿لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾ **[البقرة: 233]**، قرأ وابن أبي عبلة بكسر الراء من الرِضَاعَة[3]. فيما اكتفى الفراء والزمخشري وفخر الدّين الرازي بإثبات القراءة بالكسر دون أن ينسبوها إلى أيّ قارئٍ[4].

وذكر أبو حيان الأندلسي أنّ القراءة بكسر الراء وفتحها لهجتان مختلفتان، ومثّل لها بالحَضارة والحِضارة[5]، فوافق بهذا السمين الحلبي[6]، فيما ذكر الفراء أنّ فتح الراء أكثر، ومَثّلُه الحِصاد والحَصاد[7]، وقد وردت في قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦ﴾ **[الأنعام: 141]**؛ إذ قرأ عاصم بفتح الحاء وكسَرها الباقون، وهما لغتان مشهورتان[8].

1- محمّد علي الخولي، الأصوات اللّغوية، مكتبة الخريجي، ط1، 1987م، ص 53.

2- لسان العرب، مادة: ضرر.

3- تفسير البحر المحيط، 223/2.

4- الفراء، معاني القرآن، 149/1 والزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت537هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض وشاركهم: فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، ط1، 1998م، 455/1 والرازي، فخر الدين محمد بن عمرو بن الحسن بن الحسن ابن علي التميمي البكري، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، تحقيق: عماد زكي البارودي، المكتبة التوقيفية، مصر، (د.ط)، (د.ت)، 128/6.

5- تفسير البحر المحيط، 223/2.

6- الدر المصون، 463/2.

7- الفراء، معاني القرآن، 149/1.

8- تفسير البحر المحيط، 237/4 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 456/1 وحجة القراءات، ص 275، الدر المصون، 189/5 والنشر في القراءات العشر، 266/2.

ووجّه أبو حيان القراءتين على أنّهما لهجتان مختلفتان، ونقل عن الفراء أنّ الكسر للحجاز والفتح لنجدٍ وتميمٍ[1].

والكسر عند سيبويه هو الأصل، وهو الاختيار؛ لأنّ أكثر القرّاء عليه؛ ذلك أنّه من المصادر الّتي تدلّ على انتهاء الزمان والّتي تكون على وزن فِعَال، يقول: «وجاؤوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فِعَال، وذلك الصِّرَام والجِزَاز، والجِذَاذ، والقِطَاع، والحِصَاد. وربما دخلت اللّغة في بعض هذا فكان فيه فِعَال وفَعَال»[2].

من أمثلة تناوب الفتح والكسر في عين الكلمة ما جاء في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطۡلِعَ ٱلشَّمۡسِ﴾ **[الكهف: 90]**؛ إذ قرأ الجمهور بكسر لام (مطلِع)، وقرأ ابن محيصن بفتح اللام، ورُويت عن ابن كثير وأهل مكّة، وهو القياس[3]، فيما نسب القرطبي القراءة بالفتح إلى ابن مجاهد[4].

وفي قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ **[القدر: 05]**، قرأ الجمهور: (مطلَع) بفتح اللام. والكسائي وأبو عمرو بخلاف عنه بكسرها[5].

وقد وجّه أبو حيان هاتين القراءتين على أنّهما لهجتان لتميم، فقال: «قيل: هما مصدران في لغة بني تميم. وقيل: المصدر بالفتح وموضع الطلوع بالكسر عند أهل الحجاز»[6]. ذلك أنّ المصدر الميمي واسمي المكان والزمان تبنى من الفعل الصحيح على وزن (مَفْعَل) إذا كان مضموم العين أو مفتوحها، وتبنى على وزن (مَفْعِل) إذا كانت من فعل مضارع مكسور العين[7].

---

[1]- لم أجده في معاني القرآن للفراء، ينظر: تفسير البحر المحيط، 237/4.

[2]- الكتاب، 12/4.

[3]- تفسير البحر المحيط، 153/6.

[4]- الجامع لأحكام القرآن، 374/13.

[5]- تفسير البحر المحيط، 493/8.

[6]- نفسه، الصفحة نفسها.

[7]- بدر الدين العتبي، شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبد الستار جواد، (د.ط)، (د.ت)، ص 132.

وكلمة (مطلع) من الفعل: طلَع يطلُع، فكان القياس أن يكون (مطلَع) بفتح اللام، وهو ما أكّده أبو زرعة بقوله: «وكلّ ما كان على (فعَل يفعُل) مثل: قتَل يقتُل وطلَع يطلُع فالمصدر والمكان على (مَفْعَل) بفتح العين نحو: المقْتَل، المدْخَل. وقد جاء مثل (المطلِع والمنبِت) على غير الفعل. وحجّة الكسائي أنّ (المطلَع) يكون الموضع الّذي تطلع فيه، ويكون بمعنى المصدر. قال الكسائي من كسر اللام فإنّه من طَلَع يطلِع، ومات (يطلِع). قال: وقد مات من لغات العرب كثير[1].

نفهم ممّا نقله أبو زرعة عن الكسائي أنّ الفتح في هذا الموضع بات مع مرّ الزمن أكثر شيوعاً واستعمالاً من الكسر، وهذا ما أكّده قول الكسائي: مات مطلِع.

وممّا تناوبت فيه الكسرة والفتحة ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ﴾ **[سبأ: 15]**، فقد قرأ الجمهور: في (مساكنهم) جمعاً. وحمزة وحفص مفرداً بفتح الكاف. والكسائي مفرداً بكسرها[2].

والفتح هو القياس، لأنّ الفعل متى ضُمَّت عين مضارعه أو فُتحت جاء المفعَل منه زماناً ومكاناً ومصدراً بالفتح، والكسر مسموع على غير قياسٍ[3]، وقال أبو الحسن: «كسر الكاف لغة فاشية، وهي لغة النّاس اليوم. والفتح لغة الحجاز، وهي اليوم قليلة». وقال الفراء: «هي لغة يمانية فصيحة»[4].

إن الأمثلة الّتي أوردها أبو حيان الأندلسي دليلاً على التناوب بين الصوائت تؤكد بوضوحٍ أنّ لهذه الأخيرة أهمية كبيرة في تغيير بنية اللّغة، وبالتالي تغيير دلالتها، فمع أنّ العرب لجأت إلى

---

[1]- حجة القراءات، ص 768.

[2]- تفسير البحر المحيط، 258/7 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 204/2 والسبعة في القراءات، ص28 والدر المصون، 169/9.

[3]- الدر المصون، 169/9- 170.

[4]- تفسير البحر المحيط، 258/7 والدر المصون، 169/9.

هذه المعاقبة طلباً للخفة، إلا أنّها خرجت عن هذا المقصد في كثير من المواضع، وهذا أمر مقبول؛ لأنّ السياق كما سبق وأشرنا هو الّذي يتطلّب هذه التغيّرات ويتحكم فيها.

ب- التناوب بين الفتح والكسر في الأفعال:

ممّا أورده أبو حيان الأندلسي دليلاً على المناوبة بين صائتي الكسر والفتح في الأفعال، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ **[الأحزاب: 33]**، "قرأ الجمهور: (وقِرْنَ) بكسر القاف[1]، وقرأ عاصم ونافع بفتح القاف[2]، وذكر أبو حيان أنّهما لغتان ولم ينسب أيًّا من القراءتين إلى قبيلةٍ معيّنةٍ. مع أنّ لكلّ قراءة حجة، فحجة من قرأ بالكسر: أنّه جعله من الوقار، أمّا من فتح فحجّته: أنّه جعله من الاستقرار[3]. وبين كلّ من الوقار والاستقرار نوعٌ من الاشتراك الدّلاليّ، لأنّ كلاهما يتضمن معنى الثبات.

وفي قوله تعالى: ﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾**[البقرة: 273]**، قال أبو حيان[4]: «قرأ عاصم وحمزة بفتح السين حيث وقع[5]، وهو القياس؛ لأنّ ماضيه على فعِل بكسر العين. وقرأ باقي السبعة بكسرها[6].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 258/7 والدر المصون، 169/9.

[2]- تفسير البحر المحيط، 223/7 والدر المصون، 120/9 والنشر في القراءات العشر، 348/2 وحجة القراءات، ص577، السبعة في القراءات، ص 521.

[3]- حجة القراءات، ص 290.

[4]- تفسير البحر المحيط، 342/2.

[5]- حجة القراءات، ص 148 والسبعة في القراءات، ص 192 وابن شريح، أبو عبد الله محمد (ت476هـ)، الكافي في القراءات، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ص89 وأبو علي الفارسي، الحسن بن عبد الغفار (ت377هـ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجالي، دار المأمون للتراث، دمشق- سوريا، (د.ط)، (د.ت)، 402/2 والنشر في القراءات العشر، 2/ 236 والدر المصون، 619/2.

[6]- السبعة في القراءات، ص 191 وحجة القراءات، ص148 والكافي في القراءات السبع، ص 89 والحجة للقراء السبعة، 402/2 والنشر في القراءات العشر، 236/2 والدر المصون، 619/2.

ورجّح أبو حيان القراءة بفتح السين في (يحسِب)، لأنّها جاءت على القياس؛ ذلك أنّ عين ماضيه مكسورة، فالأولى أن تأتي في المضارع مفتوحة، لكنّ ما حسّن قراءة الكسر هو مجيء السمع بها، وهو ما وافقه فيه أبو علي؛ إذ يقول: «القراءة بتحسَبُ بفتح السين أقيس، لأنّ الماضي إذا كان على فَعِلَ نحو حَسِبَ، كان المضارع على يفعل مثل: فَرِقَ يَفْرَقُ، وشَرِبَ يَشْرَبُ، وشذّ يَحْسِبُ فجاء على يَفْعِلُ في حروف أُخَر. والكسر حسنُ لمجيء السمع به، وإن كان شاذاً عن القياس»[1]، وعدّ العلماء مجيء المضارع بكسر السين أمراً نادر الحدوث وحصروه في أفعالٍ محدودةٍ، يقول ابن خالويه: «الحجة لمن كسر: أنّ العرب استعملت الكسر والفتح في مضارع أربعة: يحسب، وينعم، وييئس، وييبس، حتّى صار الكسر فيهن أفصح»[2]، فيما أضاف بعض العلماء ومنهم أبو حيان أفعالاً أخرى كعمِد يعمَد يعمِد[3]، وبئَس ييئِس[4].

فيما وجّه أبو حيان الأندلسي القراءتين على أنّهما لهجتان، فجعل الفتح لغة تميم، والكسر لغة الحجاز[5].

في كلام أبي على الفارسي وأبي حيان الأندلسي إشارة واضحة إلى أنّ التباين الحركي في هذا الموضع أدّى إلى تعارض السماع والقياس، ومع ذلك يبقى الكسر فيه أحسن وإن خرج عن القياس لشيوعه وكثرة السماع به.

وتفسير التبادل الحركي بين الكسر والفتح هو طلب الخفة، هذا ما نتبيّنه من قول السمين الحلبي: «فأمّا القراءة الأولى (أي قراءة الفتح) فجاءت على القياس، لأنّ قياس فَعِلَ بكسر العين يَفْعَل بفتحها لتتخالف الحركتان فيخفّ اللّفظ»[6].

-1 الحجة للقراء السبعة، 2/ 403.

-2 الحجة في القراءات السبع، ص 103.

-3 تفسير البحر المحيط، 342/2 والدر المصون، 619/2.

-4 الدر المصون، 619/2.

-5 تفسير البحر المحيط، 342/2.

-6 الدر المصون، 619/2.

إنّ الفتحة والكسرة صائتان متقاربان مخرجاً وهذا ما سهّل التبادل بينهما، فاللّسان مع الفتحة يستوي في قاع الفم كما في وضع الراحة، في حين يتكتل أوّله في مقدّم الفم مع الكسرة، وهذا فيه شيء من الثقل مقارنة مع وضع اللسان أثناء النطق بالفتحة، وهذا ما جعل سكّان تميم يميلون للفتح طلباً للخفّة والسهولة.

ت- التناوب بين الكسر والضم في الأسماء:

من الأسماء الّتي تناوبت فيها الضمة والكسرة، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ﴾ **[المدثر: 5]**، قرأ الجمهور: (والرِجْزَ) بكسر الراء[1]، وهي لغة قريش ومجاهد وحفص بضمها[2].

وعلّل بعض العلماء القراءتين بأنّ: الرُجز بضم الراء، يعني الصنم، والرِجز بالكسر، يعني العذاب أو المعصية[3]. فيما رأى ابن السكيت (ت244هـ)[4]، والزمخشري[5]، والفراء[6]. أنّ القراءتين تدلّان على معنى واحد في لهجتين مختلفتين.

ومن الأمثلة الّتي أوردها أبو حيان الأندلسي دليلاً على هذه المناوبة، قراءة قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرۡيَةٖ مِّنۡهُ﴾ **[هود: 17]**، تناوبت الكسرة والضمة على كلمة (مرية)، واتخذ أبو حيان اللهجة معياراً لتوجيه القراءة؛ إذ يقول: «قرأ الجمهور (في مِرْيَة) بكسر الميم وهي لغة الحجاز، وقرأ الحسن بضمها، وهي لغة أسد وتميم»[7].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 364/8 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 347/2، السبعة في القراءات، ص 659، الكافي في القراءات السبع، ص224، حجة القراءات، ص 733، الحجة للقراء السبعة، 338/6.

[2]- تفسير البحر المحيط، 364/8.

[3]- حجة القراءات، ص 733 والحجة للقراء السبعة، 338/6 والحجة في القراءات السبع، ص 355.

[4]- ينظر: إصلاح المنطق، ص 36.

[5]- ينظر: الكشاف، 253/6.

[6]- ينظر: الفراء، معاني القرآن، 201/3.

[7]- تفسير البحر المحيط، 212/5.

نفهم من هذا أنّ التباين الحركي في هذا الموضع كان نتيجة تباين بيئيّ؛ إذ لم ينتج عنه تغيّر في دلالة الآية الكريمة.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى﴾ **[آل عمران: 81]**، قُرئ بضم الهمزة وهي مرويّة عن عاصم فيحتمل أن يكون ذلك لغة في إصر، ويحتمل أن يكون جمعاً لإِصَار كإِزَار وأزر[1].

ما ذكره أبو حيان من احتمال أن يكون أُصُر بالضم جمعاً لإصار، طعن فيه الأزهري، فقد قال: «لا يعرّج على هذه الرواية لأنّ ضم (إصري) وَهْم والقراءة (إصري) بالكسر وهو العهد»[2]، في حين ذكر ابن جني أنّ "فِعلا وفُعلا قد اعتقبا على المعنى الواحد[3].

ويذكر محمّد جزاء المصاروه أنّ في الكلمة لهجتان، يقول: «وهذا كلّه يدفعنا إلى الاعتقاد أنّ في الكلمة لهجتين: إحداهما تكسر الهمزة، والثانية تضمّها، ونرجح أنّ الأصل هو النمط المكسور، وإنّما تحوّلت الكسرة ضمة؛ لأنّها جاورت صوتاً مفخماً وهو الصاد، والحروف المفخمة تؤثّر في الكسرة غالباً، فتقلبها ضمة»[4].

إذن حسب ما أورده محمد جزاء المصاوره، فإنّ علّة هذا التناوب هو حدوث مماثلة رجعية؛ حيث تأثّرت الكسرة بالصاد المفخّمة بعدها، وقلبت ضمة طلباً للتناسب. وهذا تفسير مقبول لأنّ الفتحة والضمة من الصوائت الموجبة للتفخيم.

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 536/2.

[2]- الأزهري، أبو منصور، القراءات وعلل النّحويين فيها، تحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، ط1، 1991م، 122/1.

[3]-الخصائص، ص 102.

[4]- جزاء محمّد المصاروه، دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية عند أبي حيان الأندلسي في تفسير البحر المحيط، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللّغة العربية وآدابها، جامعة: مؤتة، الأردن، 2000م، ص 24.

ث- التناوب بين الضم والكسر في الأفعال:

ورد في تفسير أبي حيان أمثلة كثيرة قرئت بضم وكسر فاء الفعل، نذكر منها ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿نَبْغِي هَـٰذِهِۦ بِضَـٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ **[يوسف: 65]**؛ إذ قرأ ويحيى بن وثاب (رِدَّت) بكسر الرا ء، نقل حركة الدال المدغمة إلى الراء بعد توهّم خلوّها من الضمة[1]، وقد عدّ أبو حيان القراءة بإخلاص الكسرة لهجة ونسبها إلى بني ضبّة[2]، فيما ذكر ابن جني أنّها من اللهجات العربية الأقل شيوعاً[3].

وقرئ: (رِدَّت) بالكسر بعد إدغام الدالين، على أنّ كسرة الدال المدغمة نقلت إلى الراء، يقول الزجاج: «تقرأ (رِدَّت) بكسر الراء، والأصل (رُدِدَتْ)، فأدغمت الدال الأولى في الثانية وبقيت الراء مضمومة. ومن كسر الراء جعل كسرتها منقولة من الدال، كما فعل ذلك في (قِيلَ وبِيعَ) لتدلّ أنّ أصل الدال الكسر»[4].

نفهم من هذا الكلام أنّ القراءة بالضم هي الأصل، والأكثر استعمالاً وأنّ حجة القراءة بالكسر هي الإشارة إلى حركة كانت موجودة بعد الدال الأولى من الكلمة وزالت لعلّة الإدغام.

1- تفسير البحر المحيط، 321/5 والجامع لأحكام القرآن، 397/11 وابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1994م، 345/1 والزجاج، أبو إسحاق إبراهيم السّري (ت311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، 118/3 والكشاف، 303/3.

2- تفسير البحر المحيط، 321/5.

3- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 345/1.

4- معاني القرآن وإعرابه، 118/3.

ومن ذلك أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ **[آل عمران، 157]**؛ إذ قرأ الابنان[1] والأبوان[2] بضم الميم في جميع القرآن، وحفص في هذين أو مُتم ولئن مُتم، وكسر الباقون[3].

وذكر أبو حيان أنّ القراءة بالكسر شاذّ وهو تابع في ذلك لأبي علي والمازني، يقول: «الضم أقيس وأشهر، والكسر مستعمل كثيراً وهو شاذ في القياس جعله المازني من فعل يفعل نظير دمت تدوم، وفضلت تفضل، وكذا أبو علي فحكما عليه بالشذوذ»[4].

ووجه أبو حيان القراءتين على أنّهما لهجتين مع نسبة كلا القراءتين لقبيلةٍ معيّنةٍ، يقول: «وقد نقل غيرهما (أي المازني وأبو علي) فيه لغتين: فمن قرأ بالكسر فعلى هذه اللّغة ولا شذوذ فيه وهي لغة الحجاز، يقولون مِتم من مات يموت، وسفلى مضر يقولون: مُتم بضم الميم، من مات يموت نقله الكوفيون»[5].

وقد علّل السمين الحلبي القراءتين بقوله: «فأمّا الضم فلأنّه فَعَل بفتح العين من ذوات الواو، وكلّ ما كان كذلك فقياسه إذا أسند إلى ياء المتكلّم وأخواتها أن تضم فاؤه: إمّا من أوّل وهلة، وإمّا بأن نبدلَ الفتحة ضمةً ثمّ ننقلها إلى الفاء على اختلاف بين التصريفيين، فيقال في قام وقال وطال: قُمت وقُمنا وقُمن وطُلت وطُلن وما أشبه، ولهذا جاء مضارعه على يَفْعُل نحو: يَمُوت.

---

[1]- الابنان: هما ابن كثير وابن عامر.

[2]- الأبوان: هما أبو عمرو وأبو بكر

[3]- تفسير البحر المحيط، 103/3 والنشر في القراءات العشر، 242/2- 243 والحجة للقراء السبعة، 92/3 والدر المصون، 458/3 والسبعة في القراءات، ص218.

[4]- تفسير البحر المحيط، 103/3.

[5]- نفسه، الصفحة نفسها.

وأمّا الكسر فالصحيح من قول أهل العربية أنّه من لغة من يقول: مات يمات كخاف يخاف، والأصل: مَوِت بكسر العين كخَوِف فجاء مضارعه على يَفْعَل بفتح العين. قال الشاعر[1]:

بُنَيَّتِي سَيِّدَةَ البَنَاتِ ✿ عِيشِي وَلَا يُؤْمَنُ أَن تَمَاتِي

فجاء بمضارعه على يَفْعَل بالفتح، فعلى هذه اللّغة يلزم أن يقال في الماضي المسند إلى التاء وإحدى أخواتها: (مِتُّ) بالكسر ليس إلاّ، وهو أنّا نقلنا حركة الواو إلى الفاء بعد سلب حركتها دلالةً على بنية الكلمة في الأصل. وهذا أولى من قول من يقول: إنّ (مِتَّ) بالكسر مأخوذٌ من لغة من يقول: (يَمُوت) بالضم في المضارع، وجعلوا ذلك شاذاً في القياس كثيراً في الاستعمال كالمازني وأبي علي الفارسي، ونقله بعضهم عن سيبويه صريحاً، وإذا ثبت ذلك لغةً فلا معنى إلى اِدّعاء الشذوذ فيه»[2].

ممّا تقدّم نفهم أنّ من ضمّ فاء الكلمة من مات فعلى الأخذ بالقياس؛ لأنّ أصل عينها واو، فلزم أن تضم فاؤها إذا أسندت اللفظة إلى المتكلّم وما جاء على مثاله، وقد أشار السمين الحلبي كذلك إلى أنّ ضم الفاء قد يكون مباشراً، كما يمكن أن يكون غير مباشرٍ عن طريق نقل الحركة بعد ضم عينها. وفي هذا خلاف بين الصرفيين، وعلى كلّ فإنّ ما أثبته الاستعمال لا سبيل إلى وصفه بالشذوذ.

تميل القبائل العربية عموماً إلى استعمال الكسر، هذا ما أقرّه سيبويه بقوله: «ذلك لأنّ الكسرة أخفّ عليهم من الضمة، ألا ترى أنّ فَعِلَ أكثر في الكلام من فَعُلَ»[3]، وقد مالت إليها القبائل الحضريّة بشكلٍ كبيرٍ، "ذلك أنّها حركة تتسم برقةٍ، ولطفٍ، وضعفٍ أكثر من الضمة،

---

[1]- لم أهتد إلى قائله، ينظر: لسان العرب: مادة: موت.

[2]- الدر المصون، 3/458-459.

[3]- الكتاب، 4/37.

ولذلك تتلاءم مع التحضّر، ورقة العيش، ولطفه[1]، بينما تميل القبائل البدويّة إلى الضم، "لأنّ ما يتسم به الضم من الفخامة، والغلظة، والخشونة، ينسجم مع ما عليه البدو من خشونة العيش، وشظفه، وغلظه[2]، ولا يعني هذا خلو كلامهم من الكسر، بل السمة الغالبة هي الضم.

ومن الأفعال الّتي تناوبت عليها الضمة والكسرة في عين الكلمة ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُونَ ١٣٧ وَجَٰوَزْنَا بِبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْاْ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾ **[الأعراف: 137-138]**، قال أبو حيان[3]: «قرأ ابن عامر وأبو بكر: (يعرُشون) بضم الراء[4]. وباقي السبعة والحسن ومجاهد بكسر الراء هنا وفي النحل»[5].

وقرأ الأخوان وأبو عمرو وفي رواية عبد الوارث (يَعْكِفُون) بكسر الكاف[6]، وباقي السبعة بضمها[7].

---

[1]- ينظر: في اللهجات العربية، ص 81 - 82 وأحمد علم الدّين الجندي، اللهجات العربية في التراث، القسم الأول، في النظامين: الصّوتي والصّرفي، الدار العربية للكتاب، طرابلس- ليبيا، طبعة جديدة، 1983م، 255/1- 256.

[2]- في اللهجات العربية، ص 81 82 وعبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، (د.ط)، 1996م ص 125.

[3]- تفسير البحر المحيط، 376/4- 377.

[4]- السبعة في القراءات، ص292 وحجة القراءات، ص 294 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 475/1 والحجة للقراء السبعة، 74/4 والدر المصون، 441/5.

[5]- المصادر نفسها، الصفحات نفسها.

[6]- السبعة في القراءات، ص 292 والحجة للقراء السبعة، 74/4.

[7]- السبعة في القراءات، ص 292 وحجة القراءات، ص 294 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها ، 475/1.

وعدّ أبو حيان القراءتين لهجتين ووصفهما بأنّهما فصيحتان[1]، مع نسبته الكسر لأهل الحجاز[2]، بينما لم ينسب قراءة الضم لقبيلةٍ معينةٍ، وروي عن الكسائي أنّه نسبها إلى قبيلة تميم[3]، وعدّ مكي بن أبي طالب (ت437هـ) القراءتين لغتين مشهورتين في الكلمتين[4]، شأنه في ذلك شأن أغلب العلماء كابن خلويه[5] والزمخشري[6] وأبي علي الفارسي[7]. فيما ذكر اليزيدي أنّ الكسر أفصح[8]. مع أنّه ليس قراءة السبعة.

علّل ابن خالويه اللهجتين بقوله: «(وما كانوا يعرشون) و(يعكفون)، يقرآن بضم عين الفعل وكسرها وهما لغتان، والحجة لذلك: أنّ كلّ فعلٍ انفتحت عين ماضيه جاز كسرها وضمها في المضارع إلاّ أن يمنع السماع من ذلك. وما كانت عين ماضيه مضمومة لزمت الضمة عين مضارعه إلاّ أن يشذ شيء من الباب، فلا حكم للشاذ»[9].

نتبيّن من كلام ابن خالويه أنّه لا مفاضلة بين هاتين القراءتين لأنّهما خضعتا لما يقرّه القياس من جواز كسر وضم عين الكلمة في المضارع إذا انفتحت في ماضيه، إضافة إلى أنّ السماع لم يتعارض مع هذه القاعدة.

1- تفسير البحر المحيط، 377/4.

2- نفسه، 376/4.

3- الجامع لأحكام القرآن، 317/9.

4- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 475/1.

5- الحجة في القراءات السبع، ص 162.

6- الكشاف، 499/2.

7- الحجة للقراء السبعة، 74/4.

8- تفسير البحر المحيط، 376/4 والكشاف، 499/2 والدر المصون، 441/5.

9- الحجة في القراءات السبع، ص 162.

يرى ابراهيم أنيس أنّ الصيغة المشتملة على الضم تنتمي إلى بيئةٍ بدويةٍ، وأنّ المشتملة على الكسر تنتمي إلى بيئةٍ حضريةٍ[1]. فالبيئة الجغرافية لها دخل في ميل القبائل إلى نوع معيّن من الصوائت، وصائت الضم يناسب البيئات البدوية؛ لأنّه مظهر من مظاهر الخشونة البدوية.

ج- التناوب بين الفتح والضم في الأسماء:

من أمثلة تناوب الفتح والضم في الأسماء ما جاء في قوله تعالى:﴿ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ **[النساء: 2]**؛ إذ "قرأ الجمهور بضم الحاء، والحسن بفتحها[2]، وهي لغة بني تميم[3]. ونسب القرطبي قراءة الضم إلى الحجاز[4].

علّل أبو حيان القراءتين بقوله: «الحوب بفتح الحاء المصدر، وبضمها الاسم»[5]. معنى هذا أنّ المعاقبة بين صائتي: الفتح والضم كان لغرضٍ دلاليٍّ، حيث يميّز الضم الاسم عن المصدر.

ومثال هذا التناوب كلمة (كسالى) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ **[النساء: 142]**؛ "إذ قرأ الجمهور: (كُسَالى) بضم الكاف[6]، وهي لغة الحجاز، وقرأ الأعرج: (كَسَالى) بفتح الكاف[7]، وهي لغة تميم وأسد[8].

نتبيّن من قول أبي حيان أنّه وجّه القراءتين على أنّهما لهجتان، فنسب قراءة الضم لأهل الحجاز، وقراءة الفتح إلى تميم وأسد.

1- في اللهجات العربية، ص 81.

2- الفراء، معاني القرآن، 253/1.

3- تفسير البحر المحيط، 169/3 والجامع لأحكام القرآن، 22/6.

4- الجامع لأحكام القرآن، 22/6.

5- تفسير البحر المحيط، 159/3.

6- تفسير البحر المحيط، 393/3 والدر المصون، 125/4.

7- المصادر نفسها، الصفحات نفسها.

8- تفسير البحر المحيط، 393/3.

والقبائل البدوية كتميم وأسد تميل إلى تحقيق الانسجام الصّوتيّ عن طريق المماثلة بين الفتحة الطويلة والضمة القصيرة، فانقلبت الضمة فتحة[1].

نفهم من هذا الكلام أن صوائت الكلمة نحت نحو التماثل، بأن أبدلت ضمة الكاف فتحة لتناسب فتحة السين بعدها.

من الأبنية الصرفية الّتي تناوبت فيها الفتحة والضمة على عين الكلمة بناءان، هما: (مَفْعَلَة) و(فُعُل)، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ **[البقرة: 280]**، قرأ نافع وحده: ميسُرة بضم السين، وقرأ الجمهور بفتح السين[2].

ووجّه أبو حيان القراءتين على أنّهما لهجتان، مع بيان الأشهر منها، يقول: «الضم لغة أهل الحجاز، وهو قليلٌ، كمَقْبُرَة ومَسْرُبَة، والكثير مَفْعَلة بفتح العين، والقراءة بفتح السين لغة أهل نجد، وهي اللّغة الكثيرة»[3]. ووافقه ابن خالويه في أنّ القراءة بضم السين وفتحها، هما لغتان، والفتح أفصح وأشهر[4]، وقد ذكر ابن السكيت بعض الأمثلة اللّغويّة الّتي تنطق بضم العين وفتحها، نحو المأدُبة والمأدَبة والمأرُبة والمأرَبة والمزرُعة والمزرَعة والمقبُرة والمقبَرة والمطبُخة والمطبَخة[5].

وقد نسب أبو حيان قراءة الضم إلى قبائل الحجاز، فيما نسبها مكي بن أبي طالب إلى هذيل[6]، وتعدّ هذه القبائل من القبائل المتحضرة، أمّا قراءة الفتح فنسبت إلى أهل نجد، والّتي تنتمي

---

[1]- ينظر: غالب فاضل المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، وزاة الثقافة والفنون، العراق، 1985م، ص 132.

[2]- تفسير البحر المحيط، 355/2 وحجة القراءات، ص149 والحجة في القراءات السبع، ص 103 والسبعة في القراءات، ص192 والدر المصون، 647/2.

[3]- تفسير البحر المحيط، 355/2 وحجة القراءات، ص 149 والحجة في القراءات السبع، ص 103 والسبعة في القراءات، ص 192 والدر المصون، 647/2.

[4]- الحجة في القراءات السبع، ص103.

[5]- إصلاح المنطق، ص118-119.

[6]- ينظر: الكشف عن وجوه القراءات، 319/1.

إلى قبائل البدو، الّتي عرف عنها الميل إلى الانسجام الصّوتيّ أكثر من القبائل المتحضرة[1]، لذا يناسبها النمط المفتوح لما فيه من انسجام صوتيّ: (مَيسَرَة)، فنحن نلاحظ الانسجام بين نوى المقاطع الثلاثة فجميعها فتحة قصيرة، أمّا في النمط المضموم (مَيسُرَة)، فتكون نواة المقطع الثاني ضمة، لذا من المحتمل أن تكون الفتحتان: السابقة واللاحقة قد أثرتا في الضمة فقلبتاها فتحة[2].

والبناء الصّرفي الثاني الأكثر عرضة لتناوب الفتح والضم صيغة (فُعُل)، كما جاء في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ﴾ **[الصافات:44]**، "قرأ الجمهور: على (سُرُر) بضم الراء. وأبو السمال بفتحها[3]، كما قرأ بفتح الراء في قوله تعالى من سورة الطور: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ سُرُرٍ مَّصْفُوفَةٍ﴾ **[الطور:20]**، وكذا في سورة الواقعة، في قوله سبحانه: ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ﴾ **[الواقعة:17]**، وذكر أبو حيان أنّ قراءة الفتح "هي لغة بعض تميم وكلب يفتحون ما كان جمعاً على فُعُل من المضعف إذا كان اسماً[4]، وذلك فراراً من توالي ضمتين مع التضعيف[5].

ويرجح بعض الدّارسين أنّ القراءة بالضم هي الأصل؛ "لأنّ الاسم إذا كان على وزن (فَعِيل)، وتشابه فيه الحرفان الثاني والرابع، يكون جمعه على وزن فُعُل[6]، والتحول إلى الفتح كان فراراً من توالي الضمتين في كلمةٍ واحدةٍ، وهو ما بيّنه أبو حيان، لذلك مالت هذه القبائل إلى قلب الضمة الثانية فتحة.

---

[1]- في اللهجات العربية، ص 81.

[2]- ينظر: دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية عند أبي حيان الأندلسي في تفسير البحر المحيط، ص 62.

[3]- تفسير البحر المحيط، 343/7.

[4]- نفسه، الصفحة نفسها.

[5]- نفسه، 146/8.

[6]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، 459/2.

ح- التناوب بين الفتح والضم في الأفعال:

تعاقبت الفتحة والضمة على عين الفعل المضارع، ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ **[الرحمن: 31]**، "قرأ الجمهور (سَنَفْرُغُ) بنون العظمة، وضم الراء[1]، وقرأ غيرهم بالنون، وفتح الراء[2].

اِتخذ أبو حيان اللهجة معياراً لتوجيه القراءتين؛ إذ وجّه قراءة الجمهور بالضم على أنّها مضارع الفعل (فرَغَ) بفتح الراء، وهي لغة الحجاز، بينما وجّه القراءة بفتح الراء على أنّها مضارع (فَرِغَ) بكسرها، وهي لتميم[3].

نلاحظ من قول أبي حيان أنّه اعتمد ذكرَ ماضي كلّ فعلٍ، ذلك أنّ الفعل (فرغ) لامه صوت حلقي، فالقياس في المضارع أن يكون مفتوح العين (يَفْرَغ)، لكن ذكر سيبويه أنّه "سمع من العرب أيضا يَفْرُغ[4].

علّة هذا التناسب بين الفتحة والصوت الحلقي راجع إلى وضع اللسان معهما فهو يستوي في قاع الفم، ولكن إن نحن اعتمدنا ما أقرّته الدّراسات الصّوتيّة الحديثة يكون صوت الغين طبقياً لا حلقياً، وبهذا لا تكون القراءة بضم الراء مخالفة للقاعدة الّتي توجب فتح عين الفعل في المضارع إذا كانت لامه صوتاً حلقياً مادام صوت الغين صوتاً طبقياً.

1- الدر المصون، 169/10،

2- تفسير البحر المحيط، 8/ 192 والدر المصون، 169/10.

3- تفسير البحر المحيط، 192/8.

4- الكتاب، 102/4.

أمّا ابن خالويه فعلّل قائلا: «ضم الراء وفتحها مع النون لغتان فصيحتان، فأمّا الضم فعلى الأصل، وأمّا الفتح، فلأجل الحرف الحلقي»[1]. ومن الممكن أن تكون بعض اللهجات العربية حافظت على أصل الفعل، بينما مال بعضها الآخر إلى مناسبة الصّوت الحلقيّ.

خ- التناوب بين الكسر والضم والفتح:

ذكر أبو حيان في تفسيره أمثلة كثيرة ممّا ورد فيها التعاقب بين الصوائت الثلاث، وسأكتفي بذكر بعض النماذج للتدليل على الظاهرة، مثال ذلك:

كلمة (عدوة) في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾ **[الأنفال: 42]**؛ إذ قرئت بالكسر والضم والفتح، "فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو (بالعِدْوَة) بكسر العين فيهما[2] وباقي السبعة بضمها[3] والحسن بالفتح[4].

ونشير إلى أنّ قراءتي الضم والكسر الأكثر ذكراً في كتب القراءات[5]، وقد اعتبرهما العلماء لغتين مع اختلافهم في أيّهما الأكثر استعمالاً؛ يقول مكي بن أبي طالب: «الكسر عند الأخفش أشهر. وقال أحمد بن يحيى: الضم أكثر اللّغتين، وهو الاختيار، لأنّ أكثر القراء عليه»[6].

---

[1]- الحجة في القراءات السبع، ص 339.

[2]- تفسير البحر المحيط، 495/4 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 491/1 والسبعة في القراءات، ص 306 وحجة القراءات، ص310- 311 والحجة للقراء السبعة، 128/4.

[3]- تفسير البحر المحيط، 495/4 وحجة القراءات، ص311 والسبعة في القراءات، ص306 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 491/1.

[4]- تفسير البحر المحيط، 495/4 والمحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 280/1.

[5]- السبعة في القراءات، ص 306 وحجة القراءات، ص 310- 311 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 491/1 والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996م، ص 116 والأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت215ه)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1990م، 350/1.

[6]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 491/1.

ونقل أبو حيان عن أبي عمرو أنّه أنكر قراءة الضم[1]، فإن كان النقل صحيحاً فلا حق له، ذلك أنّ قراءة الضم متواترة، ولا يجوز ردّها. كما نقل عن الأخفش أنّه لم يسمع من العرب إلاّ الكسر[2]، في حين ذكر في معانيه: «وقال بعضهم: (بالعُدْوَةِ)، وبها نقرأ، وهما لغتان»[3].

أمّا قراءة الفتح فاعتبرها الزمخشري لهجة[4]، فالعَدوة والعِدوة والعُدوة: كلّه شاطئ الوادي، حكى اللحياني هذه الأخيرة عن يونس[5]. وقد وردت أمثلة كثيرة شبيهة بكلمة (عدوة)، ممّا يدلّ على أنّها لهجة، منها: جُثوة وجَثوة وجِثوة وجُذوة وجَذوة وجِذوة ورُغوة ورَغوة ورِغوة ورُبوة ورَبوة ورِبوة وعُشوة وعَشوة وعِشوة وصُفوة وصَفوة وصِفوة[6]. فمادامت اللفظة محافظة على الدّلالة نفسها رغم اختلاف الحركات فهو اختلاف لهجيّ لا غير.

وجّه أبو حيان القراءات الثلاث على أساسٍ لهجيٍّ، دون أن ينسب أيّا من القراءات إلى قبيلةٍ بعينها، يقول: «فيحتمل أن تكون الثلاث لغى، ويحتمل أن يكون الفتح مصدراً سمي به، وقال اليزيدي: الكسر لغة الحجاز»[7]. وروي بالكسر والضم بيت أوس:

وَفَارِسٍ لَمْ يَحُلَّ اليَوْمَ عَدْوَتَهُ ❁ وَلَّوْا سِرَاعاً وَمَا هَمُّوا بِإِقْبَالِ [8]

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 495/4.

[2]- نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- الأخفش، معاني القرآن 350/1.

[4]- ينظر: الكشاف، 584/2.

[5]- لسان العرب، مادة: عدا.

[6]- إصلاح المنطق، ص116- 117.

[7]- تفسير البحر المحيط، 495/4.

[8]- البيت من البحر البسيط من قصيدته في رثاء فضالة بن كلدة الأسدي، ينظر: أوس بن حجر، الديوان، تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت- لبنان، 1967م، (د.ط)، (د.ت)، ص 104.

وفي قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق:06]؛ إذ قرئت كلمة (وجدكم) بالحركات الثلاث، يقول أبو حيان[1]: «قرأ الجمهور: (من وجدكم) بضم الواو[2]، وابن أبي عبلة بفتحها[3]، ويعقوب بكسرها».

وذكر أبو حيان أنّ القراءات الثلاث لهجات مختلفة، دون أن ينسب أيًّا من هذه اللهجات إلى متكلّميها، فيما ذكر الفراء قراءتا الضم والفتح وعزا القراءة الأخيرة لبني تميم[4]، ولم يشر إلى قراءة الكسر.

وقد علّل أبو حيان اختلاف القراءات بقوله: «هي لغات ثلاث بمعنى الوسع، والوَجد بالفتح يستعمل في الحزن والغضب والحب...، والوُجد: بالضم الغنى والقدرة، يقال: افتقر الرجل بعد وُجد»[5]، أي بعد غنى.

ويمكن تعليل استثقال القراءة بالضم؛ لكونها صائتاً خلفياً، لذا حوّل بعض المتكلّمين الضمة إلى فتحة في إحدى اللهجات وإلى كسرة في لهجة أخرى، لأنّ كلاهما صائت أمامي، وأخف نطقاً من الضمة.

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 281/8.

[2]- الفراء، معاني القرآن، 164/3 والدر المصون، 357/10.

[3]- الدر المصون، 357/10.

[4]- الفراء، معاني القرآن، 164/3.

[5]- تفسير البحر المحيط، 281/8.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلْيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾ [التوبة: 123]، يقول أبو حيان[1]: «قرأ الجمهور(غِلظة) بكسر الغين[2]، وأبان بن ثغلب والمفضل كلاهما عن عاصم بفتحها[3]، وأبو حيوة والسلمي وابن أبي عبلة والمفضل، وأبان أيضا بضمها[4]، وعن أبي عمرو الثلاث لغات»[5].

وقد لاحظنا أنّ كلًا من ابن خالويه وابن مجاهد ذكرا قراءتا الفتح والكسر، ولم يذكرا قراءة الضم، في حين ذكر الزمخشري القراءات الثلاث دون أن يعزوها لقارئٍ معيّنٍ أو قبيلةٍ، أمّا صاحب الدر المصون فقد وافق أبا حيان في ذكر القراءات الثلاث مع نسبتها إلى قارئيها وقبائلها.

ووجّه أبو حيان اختلاف القراءات الثلاث على أساس اللهجة، فنسب القراءة بكسر الغين إلى قبيلة أسد، وقراءة الفتح لأهل الحجاز، وقراءة الضم لقبيلة تميم[6].

تبيّن لنا ممّا تقدّم ذكره أنّ التباين بين الصوائت الثلاثة على اختلافها كان نتيجة التباين اللهجي بين القبائل العربية، خاصّة في المواضع الّتي حافظت فيها الألفاظ على دلالاتها، كما أنّه كان في مواضع أخرى نتيجة تباين دلاليّ يحدّده تفسير الآيات.

كما أنّه لا يمكن نسبة ميل حركيّ إلى بيئة معيّنة نسبة قاطعة؛ لأنّ القبيلة الّتي كانت تميل إلى الفتح مالت إلى الضم أيضاً في مواضع أخرى نحو الحجاز، والّتي كانت تميل في الغالب إلى الضم مالت إلى الـ فتح في بعض المواضع نحو ما مرّ معنا مع قبيلة تميم وأغلب القبائل البدوية.

1- تفسير البحر المحيط، 118/5.

2- تفسير البحر المحيط، 118/5 والحجة للقراء السبعة، 242/4 والسبعة في القراءات، ص 320 والكشاف، 109/3 والحجة في القراءات السبع، ص 179 والدر المصون، 140/6.

3- تفسير البحر المحيط، 118/5 والكشاف، 109/3 والسبعة في القراءات، ص 320 والحجة في القراءات السبع، ص179 والدر المصون، 140/6.

4- تفسير البحر المحيط، 118/5 والكشاف، 109/3 والدر المصون، 140/6.

5- تفسير البحر المحيط، 118/5.

6- نفسه، الصفحة نفسها.

وسننتقل فيما يأتي إلى عرض مجموعةٍ من الأمثلة التي أوردها أبو حيان الأندلسي وتضمنت مناوبة بين الصوائت والسكون.

2- الإســـكان:

عدّ اللّغويون والبلاغيون الاعتدال في صوائت اللفظة شرطاً من شروط الفصاحة، وهذا ما أقرّه فخر الدين الرازي بقوله : «فإذا توالت خمس حركات كان ذلك في غاية الخروج على الوزن، ولذلك كان الشعر لا يحتملها، وأمّا أربع حركات؛ فإنّها في غاية الثقل أيضاً، بل المعتدل توالي حركتين يعقبهما سكون، وإن كان لا بدّ، فتوالي حركات ثلاث»[1].

فأكثر ما تحتمله الصياغة العربية تتابع خمسة متحرّكات، وأكثر ما تستحسنه توالي ثلاثة متحرّكات. فالعرب تستثقل توالي المتحرّكات في كلامها، خاصّة في الشعر؛ لذلك تعمد إلى التخلّص من هذا الثقل بإسكان بعض الأصوات، إمّا عن طريق اسقاط الحركة أو عن طريق إقفال المقاطع ا لمفتوحة باللجوء إلى ظاهرة من الظواهر الصرفصوتية المعروفة نحو الهمز والإدغام وغيرهما. ونحن فيما يلي سنحاول تتبّع طريقة العرب في المناوبة بين الصوائت والسكون من خلال ما أثبته أبو حيّان الأندلسي في تفسيره.

أ- التسكين في المضموم الأصل:

من الأسماء التي قُرئت بضم عينها وسكونها، كلمة (الرعب) في قوله تعالى: ﴿سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ﴾ **[آل عمران: 151]**؛ "فقرأ ابن عامر والكسائي (الرُعُب) بضم العين، والباقون بسكونها[2]، فقيل: لغتان، وقيل: الأصل السكون، وضمّ اتباعاً، كالصُبْح والصُبُح،

---

[1]- التفسير الكبير، 691/2.

[2]- تفسير البحر المحيط، 83/3 وحجة القراءات، ص 176 والسبعة في القراءات، ص 217 والحجة في القراءات السبع، ص114 والكشاف، 639/1 والحجة للقراء السبعة، 85/3 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 360/1 والنشر في القراءات العشر، 216/2 والدر المصون، 434/3 ومعاني القراءات، 276/1.

وقيل: الأصل الضم، وسكن تخفيفاً كالرُسُل والرُسْل[1].

يتّضح من قول أبي حيان أنّه لم يجزم القول في كون القراءتين لهجتين معروفتين، ولا في أصلهما كما لم ينسبهما لأيٍّ قبيلةٍ، فيما يرى مكي بن أبي طالب أنّهما لغتان فاشيتان[2]. أمّا أبو زرعة فأبدى رأيه في القراءتين بقوله: «هما لغتان أجودهما السكون»[3].

وعلّلهما ابن خالويه بقوله: «فالحجة لمن أسكن: أنّ الأصل الضم فثقل عليه الجمع بين ضمتين متواليتين، فأسكن، والحجة لمن ضم: أنّ الأصل عنده الإسكان فأتبع الضم الضم، ليكون اللّفظ في موضعٍ واحدٍ. وكيف كان الأصل فهما لغتان»[4].

إذن استثقال الجمع بين ضمتين متواليتين دفعت إحدى اللهجتين إلى تسكين عين الكلمة ميلاً إلى الخفة وتسهيل النطق، فيما مالت اللهجة الأخرى إلى تحقيق الانسجام الصّوتيّ وذلك عن طريق إتباع حركة (صائت) العين لحركة الراء.

وفي قوله تعالى: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ **[الواقعة:37]**، "قرأ حمزة وأبو عمرو ونافع وعاصم (عُرْبًا) بسكون الراء[5]، ونسبها ابن الجزري إلى خلف[6]، و هي لغة تميم، وباقي السبعة بضمها[7].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 83/3 والدر المصون، 434/3.

[2]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 360/1.

[3]- حجة القراءات، ص176.

[4]- الحجة في القراءات السبع، ص114.

[5]- تفسير البحر المحيط، 207/8 والدر المصون، 207/10 والحجة في القراءات السبع، ص 340 والسبعة في القراءات، ص622 وحجة القراءات، ص 696 والحجة للقراء السبعة، 258/6 والنشر، 216/2 والدر المصون، 207/10 ومعاني القراءات، 50/3.

[6]- النشر في القراءات العشر، 216/2.

[7]- تفسير البحر المحيط، 207/8 وحجة القراءات، ص 696 والحجة للقراء السبعة، 258/6 ومعاني القراءات، 50/3.

وذكر أبو حيان أنّ القراءة بسكون الراء لهجة ونسبها إلى قبيلة تميم[1]، وهو ما يروى عن الفراء؛ إذ يقول: «كنت أسمعهم يقرؤون: "عُرْبًا أَتْرَابًا" بالتخفيف في لغة تميم وبكر[2]، وقال أبو عمرو بن العلاء: تميم تقولها ساكنة الراء»[3].

أمّا ابن خالويه، فأرجع القراءة بسكون الراء إلى "استثقال الجمع بين ضمتين متواليتين، فخفّف بإسكان إحداهما - أمّا - حجة من ضم، أنّه أتى بالكلمة على أصلها ووفاها ما أوجبه القياس لها، لأنّها جمع (عَرُوب)[4]، وكلّ اسمٍ على وزن فَعُول جمع على (فُعُل)، كرَسُول ورُسُل، وقد أجاز مكي الصقلي (ت501هـ) إسكان كلّ ما جاء على وزن (فُعُل)[5].

ويبقى طلب الخفة والاقتصاد في الجهد العضلي هو ما جعل بعض القبائل تميل إلى التسكين، وأغلبها القبائل البدوية الّتي تسعى إلى السرعة في كلامها.

ومثال هذا ما جاء في قراءة قول الله عزّ وجلّ:﴿إِنَّ هَـٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ﴾ **[الأعلى: 18]**؛ قرأ الجمهور: (الصُحُفِ) بضم الحاء[6]، فيما روي عن أبي عمرو بسكونها[7].

وعلّل أبو حيان هذه القراءة على أنّها لهجة ونسبها لقبيلة تميم[8]، أمّا التعليل الصّوتيّ لتسكين الحاء فهي طلب السهولة واليسر، ذلك أنّ المتكلّم يجد صعوبة في نطق صائتين متواليين، خاصّة إذا كان صائتاً خلفياً كالضمة، فيعمد إلى التخلّص من أحدهما بإسقاطه.

[1]- تفسير البحر المحيط، 207/8.
[2]- الفراء، معاني القرآن، 125/3.
[3]- السبعة في القراءات، ص 622.
[4]- الحجة في القراءات السبع، ص 340.
[5]- مكي الصقلي، تثقيف اللّسان وتنقيح الجنان، تحقيق: عبد العزيز مطر، القاهرة، 2004م، ص 246.
[6]- تفسير البحر المحيط، 455/8.
[7]- تفسير البحر المحيط، 455/8 والدر المصون، 764/10.
[8]- ينظر: تفسير البحر المحيط، 455/8.

ومثلما مسّ الإسكان الأسماء مسّ الأفعال أيضاً، خاصّة وأنّ الغرض منه هو التخلّص من توالي الصوائت ودرء الثقل الناتج عن تتابعها، فقد ذكر سيبويه في "باب ما يسكن استخفافاً" مجموعة من الألفاظ الّتي قالتها العرب بالسكون، يقول: «ذلك قولهم في فَخِذ: فَخْذ، وفي كَبِد: كَبْد، وفي عَضُد: عَضْد، وفي الرَّجُل: رَجْل، وفي كَرُمَ الرَجُلُ: كَرْمَ، وفي عَلِم: عَلْمَ، وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من تميم»[1]. وهذا يتوافق مع ما تقدّم من نسبة الإسكان للقبائل البدوية.

ومن أمثلة الإسكان في الأفعال ما جاء في قوله تعالى:﴿وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾[النساء: 69]؛ يقول أبو حيان[2]: «قرأ الجمهور: (حسُن) بضم السين[3]، وهي الأصل ولغة الحجاز، وقرأ أبو السمال: (حسْن) بسكون السين، وهي لغة تميم»[4].

وذكر السمين الحلبي أنّ سبب الإسكان هو التخفيف، هذا ما نتبيّنه من قوله: «قرأ أبو السمال بفتح الحاء وسكون السين تخفيفاً نحو (عَضْد) في (عَضُد) وهي لغة تميم»[5]، فيما وجه أبو حيان قراءة الإسكان على أنّها لهجة ونسبها إلى تميم[6]، ومالت قبيلة تميم إلى إسكان عين الفعل قصد التخلّص من توالي المقاطع المتحركة وذلك بحذف صائت المقطع الثاني طلبًا للسهولة في الكلام. إضافة إلى أنّ القبائل البدويّة وتميم منها تتميّز بالسرعة في الكلام.

وفي قوله سبحانه: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: 05]، قرئت: (كبْرت) بسكون الباء[7].

---

[1]- الكتاب، 113/4.
[2]- تفسير البحر المحيط، 301/3.
[3]- الدر المصون، 25/4.
[4]- تفسير البحر المحيط، 301/3.
[5]- الدر المصون، 25/4.
[6]- ينظر: تفسير البحر المحيط، 301/3.
[7]- تفسير البحر المحيط، 96/6 والكشاف، 565/3 والدر المصون، 441/7.

عدّ أبو حيان هذه القراءة لهجة ونسبها إلى تميم[1]، وميل قبيلة تميم إلى إسكان وسط الفعل قصد التخلّص من تتابع المقاطع القصيرة وتسهيل النطق.

ممّا تقدّ م من أمثلة نلاحظ أنّ قبيلة تميم مالت إلى إسقاط صائت الضمة لأمور، منها ثقله في النطق بما أنّه صائت قصير شفويّ، وأيضاً تأثير البيئة الجغرافية، فأهل البدو يعمدون إلى السرعة في كلامهم وهذا ما يجعلهم يسكنون.

ب- التسكين في المفتوح الأصل:

نجد في تفسير أبي حيان أمثلة لألفاظ عديدة قرئت بفتح حشوها وإسكانه؛ وقد جعلها جزاء محمد المصاروه على ثلاثة أنواع: الأوّل ما كان ساكناً وتحرّك بسبب صوت حلقي، والثاني ما كان ساكناً وحرّك ميلاً إلى الانسجام الصّوتيّ، والثالث: ما كان ساكناً وتحرّك خلاصاً من حركة مزدوجة صاعدة[2].

فمن أمثلة الألفاظ الّتي ورد عينها صوتاً حلقياً، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا حَيۡثُ شِئۡتُمَا﴾ **[البقرة: 35]**، يقول أبو حيان: «قرئت كلمة (رغداً) بفتح الغين، وقرأ يحيى بن وثاب بسكونها وهما لغتان»[3].

لم ينسب أبو حيان القراءة بالإسكان لقبيلةٍ معيّنةٍ، فيما عزاها السمين الحلبي لقبيلة تميم[4].

علّل علماء العربية قدامى ومحدثون الفتح والإسكان بوجود صوتٍ حلقيٍّ، فأصوات الحلق تؤثر الفتحة، مع أنّ بين القدامى خلاف؛ حيث يعدّ البصريون القراءتين لهجتين مختلفتين، فيما يرى الكوفيون أنّ الأصل السكون والفتح متفرّع عنه، يقول ابن جني: «مذهب أصحابنا في كلّ شيءٍ من هذا النحو ممّا فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح: أنّه لا يحرك إلاّ على أنّه لغة فيه،

[1]- ينظر: تفسير البحر المحيط، 96/6.

[2]- دور اللّهجة في توجيه القراءات عند أبي حيان الأندلسي في تفسير البحر المحيط، ص76.

[3]- تفسير البحر المحيط، 309/1.

[4]- الدر المصون، 281/1.

كالزهَرة والزهْرة، والنهَر والنهْر، والشعَر والشعْر، فهذه لغات عندهم كالنشَز والنشْز، والحلَب والحلْب، والطرَد والطرْد. ومذهب الكوفيين فيه أنّه يحرّك الثاني لكونه حرفاً حلقياً، فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه، كالبحَر والبحْر والصخَر والصخْر. وما أرى القول إلاّ معهم، والحقّ فيه إلاّ في أيديهم»[1].

ابن جني يتبنى رأي الكوفيين الّذي يجيز الفتح نظراً لوجود الصوت الحلقي، لكننا نجده يقول بعدها: «سمعت عامّة عقيل تقول ذاك»[2]، أي إنّه ينسب فتح الأصوات الحلقية لبني عقيل، ممّا يدلّ على أنّها لهجة.

أمّا المحدثون فهم أيضاً يرون أنّ الأصوات الحلقية تؤثر الفتح، "والسرّ في ذلك أنّ كلّ أصوات الحلق بعد صدورها من مخرجها الحلقي، تحتاج إلى اتساعٍ في مجراها بالفم، فليس هناك ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم، ولهذا ناسبها من الصوائت أكثرها اتساعاً، وتلك هي الفتحة[3]. ومنشأ هذا الاتساع في التجويف الفموي اِنتصاب واستواء اللسان في قاع الفم.

ومثال هذا أيضاً كلمة (ظعنكم) من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلْأَنْعَٰمِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾ **[النحل: 80]**، فقد قرأ الحرميان وأبو عمرو (ظَعَنِكُم) بفتح العين[4]، وذكر الأزهري أنّ يعقوب قرأ بفتح العين كذلك[5]، وباقي السبعة بسكونها[6].

---

[1]- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 84/1.

[2]- نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- في اللهجات العربية، ص 158 وابن جني، المنصف، محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د.ط)، 1999م، 115/1.

[4]- تفسير البحر المحيط، 507/5 والدر المصون، 273/7 والسبعة في القراءات، ص375 وحجة القراءات، ص 393 ومعاني القراءات، 82/2.

[5]- معاني القراءات، 82/2.

[6]- تفسير البحر المحيط، 507/5 والكشاف، 459/3 والدر المصون، 273/7 والسبعة في القراءات، ص 375 وحجة القراءات، ص393 ومعاني القراءات، 82/2.

وقد وجه أبو حيان القراءتين على أنّهما لهجتان دون أن يعزوهما إلى قبيلةٍ بعينها، يقول: «وهما لغتان، وليس السكون بتخفيف كما جاء في نحو الشَعَر والشَعْر لمكان حرف الحلق»[1].

فيما يرى علماء آخرون أنّ الأصل الفتح، والسكون تخفيف لأجل صوت الحلق كالشَعْر والشَعَر[2]، فالاسم إذا كانت عينه صوتاً حلقياً، نجد فيه لهجتان، الأولى تفتح الصوت والثانية تسكّنه.

أمّا النوع الثاني، والّذي تكون فيه عين الكلمة ساكنة وحرّكت ميلاً إلى الانسجام الصّوتيّ، فيرى معظم العلماء القدامى أنّ تسكين الصامت الثاني المفتوح أمر غير ملزم، وهو ما يؤكده ابن جني بقوله: «لا يجوز أن يكون (مرْض) مخفّفا من (مرَض)؛ لأنّ المفتوح لا يخفّف، وإنّما ذلك في المكسور والمضموم، وما جاء عنهم من ذلك في المفتوح فشاذّ لا يقاس عليه»[3]، ذلك أنّ الفتحة من أخفّ الصوائت العربية، بل عدّها أبو عمرو أخفّ من الإسكان، وهو ما نتبيّنه من قول ابن خلويه: «العرب تسكّن المضموم والمكسور، ولا تسكّن المفتوح، ألا ترى إلى حكاية "الأصمعي" عن "أبي عمرو" قال: قلت له: أنت تميل في قراءتك إلى التخفيف، فلِمَ لم تقرأ: "يدعوننا رغباً ورهباً" بالإسكان؟ فقال لي: ويلك! أجَمَل أخف أم جَمْل؟»[4].

إذن تحريك الميم بالفتحة أخف من التسكين عند أبي عمرو، ذلك أنّ تحريكها بالفتحة يخلق نوعاً من الانسجام الصّوتيّ بينها وبين صائت الصامت الأوّل.

و هذا يتجلى كذلك في الأمثلة التالية، ففي الآية الكريمة: ﴿عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ **[البقرة: 236]**، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وأبو بكر: (قدره) بسكون الدال في

1- تفسير البحر المحيط، 507/5.

2- الدر المصون، 273/7.

3- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 53/1.

4- الحجة في القراءات السبع، ص277.

الموضعين[1] وقرأ حمزة والكسائي وحفص[2] بفتح الدال فيهما[3]، وذكر ابن الجزري أنّ ابن ذكوان قرأوا: (قدَره) بفتح الدال كذلك[4].

ووجّه أبو حيان القراءتين على أنّهما لغتان فصيحتان[5]، وذهب أكثر أئمة العربية إلى أنّهما بمعنى واحد[6]، مع أنّ بعضهم يرى خلاف ذلك، فالسكون إشارة إلى كون اللفظة مصدراً، والتحريك دليل على أنّها اِسم كالعدّ والعدَد والمدّ والمدَد[7]. فللإسكان والتحريك في هذا الموضع غرض دلاليّ، وهو التفرقة بين الاِسم والمصدر.

و من أمثلة هذه المعاقبة بين الصائت والسكون قراءة الحرميان والعربيان[8]: (في الدرَك) بفتح الراء[9] في قوله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ **[النساء:145]**، وذكر الأزهري أنّ يعقوب قرأ بفتح الراء أيضاً[10]، وقرأ حمزة والكسائي بسكونها[11]، وأُختُلِف عن عاصم، فروي عنه الفتح والإسكان[12].

[1]- تفسير البحر المحيط، 2/ 243 والسبعة في القراءات، ص 184 والنشر في القراءات العشر، 228/2 والدر المصون، 488/2 والحجة للقراء السبعة، 338/2.

[2]- المصادر نفسها، الصفحات نفسها.

[3]- تفسير البحر المحيط، 243/2.

[4]- النشر في القراءات العشر، 2/ 228.

[5]- تفسير البحر المحيط، 2/ 243 والكشاف، 1/ 462 والحجة في القراءات السبع، ص 98.

[6]- تفسير البحر المحيط، 243/2 والدر المصون، 488/2.

[7]- تفسير البحر المحيط، 243/2 والحجة في القراءات السبع، ص 98 وحجة القراءات، ص 137والدر المصون، 488/2.

[8]- العربيان: هما أبو عمرو وابن عامر.

[9]- تفسير البحر المحيط، 396/3 وحجة القراءات، ص 218 والسبعة في القراءات، ص 239 والحجة للقراء السبعة، ص188.

[10]- معاني القراءات، 320/1.

[11]- تفسير البحر المحيط، 396/3 وحجة القراءات، ص 218 والسبعة في القراءات، ص239 والحجة للقراء السبعة، 188/3.

[12]- تفسير البحر المحيط، 396/3 والحجة في القراءات السبع، 3/ 188 والسبعة في القراءات، ص 240 ومعاني القراءات، 320/1.

وذكر أبو حيان نقلاً عن أبي علي الفارسي، أنّهما لغتان، كالشمْع والشمَع[1]، والفتح الأكثر استعمالاً والأشهر، وعلّل القراءتين بقوله: «واختار بعضهم الفتح لقولهم في الجمع: أدرَاك، كجمل وأجمَال[2]، يعني: أنّه ينقاس في فعَل أفعَال، ولا ينقاس في فعْل، وقال عاصم: لو كان بالفتح لقيل: السفلى، قال بعضهم: ذهب عاصم إلى أنّ الفتح إنّما هو على أنّه جمع دَرَكة كبَقَرَة وبَقَر»[3].

فيما علّل ابن خالويه القراءتين بقوله: «فالحجة لمن حرّك: أنّه أتى بالكلام على أصله، لأنّ التحريك فيه أيسر وأشهر[4]، والحجة لمن أسكن: أنّه أتى به على طريق التخفيف»[5].

إنّ الأمثلة السابقة تجتمع كلّها على أنّ التناوب بين الفتحة والسكون علّته في الغالب اختلاف اللهجات، وطلب الخفة.

أمّا النوع الثالث، والّذي يكون فيه الصامت الثاني ساكناً وحرّك تخلّصاً من الحركة المزدوجة، فيختص بجمع المؤنث السالم للأسماء الّتي تكون على وزن (فَعْلَة)، والّذي تكون عينه واوا أو ياء مثل: رَوْضَة وعَوْرَة، وذكر الفراء أنّ هذه الأسماء تجمع على وزن (فَعْلات) بسكون العين إلاّ في لهجة هذيل، فإنّهم يحرّكون العين بالفتح، فيما نسبها ابن خالويه لبني تميم[6].

ومن أمثلة ذلك، ما جاء في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ **[النور: 31]**، يقول أبو حيان: «قرأ الجمهور: (عَوْرَات) بسكون الواو وهي لغة أكثر العرب، وروي عن ابن عباس: تحريك واو (عَوَرَات) بالفتح»[7].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 396/3 والحجة في القراءات السبع، 188/3.

[2]- تفسير البحر المحيط، 396/3 والدر المصون، 131/4.

[3]- تفسير البحر المحيط، 396/3 والدر المصون، 131/4 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 401/1.

[4]- ينظر: الحجة في القراءات السبع، ص127.

[5]- الحجة في القراءات السبع، ص 127 والموضح في وجوه القراءات وعللها، 430/1.

[6]- ينظر: برجشتراسر، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه، دار الهجرة، (د.ط)، (د.ت)، ص 103.

[7]- تفسير البحر المحيط، 414/6 والدر المصون، 398/8.

نسب أبو حيّان القراءة بالفتح لبني هذيل، فيما علّل قراءة السكون بوجود حرف العلّة، يقول: «والمشهور في كتب النّحو أنّ تحريك الواو والياء في مثل هذا الجمع هو لغة هذيل بن مدركة[1]، وأكثر العرب لا يحرّكو ن الواو والياء في نحو هذا الجمع»[2].

وذكر ابن خالويه في كتاب شواذّ القراءات أنّ ابن أبي إسحق والأعمش قرآ: (عَوَرَات) بالفتح[3] قال: وسمعنا ابن مجاهد يقول: هو لحن، وإنّما جعله لحناً وخطأً من قبل الرواية، وإلاّ فله مذهب في العربية: بنو تميم يقولون: رَوَضَات وجَوَرَات وعَوَرَات. وسائر العرب: بالإسكان، وقال الفراء: العرب على تخفيف ذلك إلاّ هذيلاً فتثقل ما كان من هذا النوع من ذوات الياء والواو، وأنشدني بعضهم[4]:

أَبُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبُ ❁ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الـــمَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ [5].

أمّا التعليل الصّوتيّ للفتح، فيتمثل فيما أورده محمد جزاء المصاروه، يقول: «يبدو أنّ الأصل في هذه الأنماط وأشباهها هو سكون الواو أو الياء: (عوْرات) نلاحظ أنّ المقطع الأول في النمطين مقطع مغلق بحركة مزدوجة هابطة (عَوْ)، ولأنّ الحركات المزدوجة تمثّل نمطاً صوتيًّا صعب النطق، مالت هذه القبائل إلى فتح المقطع الأوّل، لتشكّل شبه الحركة (الواو) مقطعاً ثانياً مفتوحاً نواته الّتي هي أخفّ الحركات، أي أنّ ذلك كان فراراً من الحركة المزدوجة الهابطة إلى الحركة المزدوجة الصاعدة، وهي أخف منها: Awrat- awarat»[6]

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 414/6 والدر المصون، 398/8.

[2]- تفسير البحر المحيط، 414/6.

[3]- تفسير البحر المحيط، 414/6 والدر المصون، 398/8.

[4]- تفسير البحر المحيط، 414/6.

[5]- نسب البيت لأحد الهذليين، ولكنه غير موجود في ديوانهم، ينظر: تفسير البحر المحيط، 414/6 والمحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 58/1.

[6]- دور اللّهجة في توجيه القراءات القرآنية عند أبي حيان الأندلسي في تفسير البحر المحيط، ص 70.

أمّا إسكان المفتوح فيمكن تعليله بالتخفيف والاقتصاد في الجهد[1]؛ ذلك أنّ السكون يختصر المقاطع وبالتالي يوفّر المجهود.

إ ذن مالت بعض القبائل العربية إلى إسكان الصامت الثاني، فراراً من توالي المقاطع المتحرّكة، وذلك لما تسبّبه من صعوبة في النطق، فيما مالت قبائل أخرى كهذيل إلى تحريكه، يقول فوزي الشايب: «كما تكره العربية المقاطع القصيرة لما تسبّبه من توترٍ وإجهادٍ للناطق، فإنّها تكره تتابع المقاطع المتوسّطة المفتوحة؛ لأنّها تسم الصيغة بالضعف والوهن، ومن هنا قلّت الأبنية الّتي تتوالى فيها مثل هذه المقاطع»[2].

إذن تختلف اللهجات العربية في المقاطع الّتي تميل إليها، فبعضها يفرّ من المقاطع المفتوحة إلى المتوسطة، وبعض آخر يميل إلى العكس.

ت- التسكين في المكسور الأصل:

أسكنت العرب ما الأصل فيه الكسر مثلما أسكنت ما أصله الفتح، ولذلك أمثلة كثيرة في القرآن الكريم عنى أبو حيان الأندلسي بإيراد ها، نذكر منها ما ورد من قراءة قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ **[البقرة: 280]**، قرأ الجمهور: فَنَظِرَة على وزن نَبِقَة، وقرأ أبو رجاء ومجاهد والحسن[3] والضحاك وقتادة بسكون الظاء[4].

---

[1]- ينظر: اللّهجات العربية في التراث، 245/1.

[2]- فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللّغة العربية وآدابها، جامعة عين شمس، 1983م، ص 140.

[3]- تفسير البحر المحيط، 354/2 والدر المصون، 646/2.

[4]- تفسير البحر المحيط، 354/2.

وعدّ أبو حيان قراءة السكون لهجة ونسبها لتميم[1]. ووافق بهذه النسبة كلّا من ابن جني والقرطبي[2]، وما قلناه عن الفتحة يمكن قوله عن الكسرة؛ إذ أنّ ميل تميم إلى الإسكان كان طلباً للسهولة والخفّة، وكذا ما تتميّز به من سرعة في النطق.

وممّا قرأته تميم بالسكون ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ **[البقرة: 143]**؛ إذ قرأ ابن أبي إسحاق: (على عَقْبَيه) بسكون القاف[3].

ذكر أبو حيّان الأندلسي أنّ الإسكان لهجة في الكسر؛ إذ يقول: «وتسكين عين (فَعِل) اسماً كان أو فعلاً لغة تميمية[4]؛ أي أنّها لا تفرّق في إسقاط الصائت بين الأسماء والأفعال، وهذا دليلٌ على أنّ الغرض منه هو الاقتصاد في الجهد العضلي.

وفي قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِىٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾ **[فصلت:16]**، يقول أبو حيان[5]: «قرأ الحرميان، وأبو عمرو[6]: (نحْسات) بسكون الحاء، وقرأ الباقي بكسر الحاء»[7].

والتعليل الّذي قدّمه ابن خلويه للقراءتين، تمثّل في قوله: «الحجة لمن أسكن: أنّه أراد: جمع (نحْس) ودليله قوله تعالى: ﴿فِى يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾ **[القمر: 19]**. ويُحتمل أن يكون أراد كسر الحاء، فأسكنها تخفيفاً. والحجة لمن كسر: أنّه جعله جمعاً للصفة من قول العرب: هذا نحِس، وزن:

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 354/2.

[2]- ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 419/4 والمحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 143/1.

[3]- تفسير البحر المحيط، 598/1 والدر المصون، 155/2.

[4]- المصادر نفسها، الصفحات نفسها.

[5]- تفسير البحر المحيط، 470/7.

[6]- النشر في القراءات العشر، 366/2 والدر المصون، 518/9 والسبعة في القراءات، ص 576 ومعاني القراءات، 351/2.

[7]- تفسير البحر المحيط، 470/7 والنشر في القراءات العشر، 366/2 والدر المصون، 518/9 والسبعة في القراءات، ص576 ومعاني القراءات، 351/2.

هذا رجل هرِم»[1]. إذا كان الأمر على ما قدّمه ابن خالويه يمكن القول إنّ الإسكان تمّ لغرضٍ دلاليٍّ.

وقد أورد أبو حيان آراء العلماء المختلفة حول القراءة بالإسكان، كاحتمال أن يكون مخفّفاً من فعِل، أو أن يكون مصدراً وُصِف به، أو صفة مستقلة على فعْل بسكون العين، ثمّ أبدى رأيه في القراءتين، يقول: «تتبّعت ما ذكره التصريفيون ممّا جاء صفة من فَعِل اللازم فلم يذكروا فيه فَعْلاً بسكون العين، قالوا يأتي على فَعِل كفَرِح وهو فَرِح، وعلى أَفْعَل حور فهو أَحْوَر، وعلى فَعْلَان شبع فهو شَبْعَان. وقد يجيء على فاعل سلم فهو سَالم وبَلِي فهو بَالٍ. وقُرئ بكسر الحاء، وهو القياس. وفعله (نَحِس) على فَعِل بكسر العين»[2]. ويكون أبو حيان الأندلسي بهذا الرأي قد وافق ابن خالويه في أنّ القاعدة والقياس يقتضي تحريك الحاء بالكسر إذا كانت اللفظة صفة.

نخلص ممّا تقدّم إلى أنّ التناوب بين الصوائت والسكون كان طلباً للخفة والسهولة في النطق؛ إذا كانت الدّلالة لا تتعارض مع ذلك. وكما تبيّن معنا فإن الإسكان سمة وخاصّية من الخصائص البدويّة، بدليل أنّ أغلب العلماء نسبوه لتميم.

سنحاول فيما يأتي أن نعرض بعض الأمثلة الّتي نحت فيها صوائت الكلمة نحو التماثل، محاولين إدراج كلّ تماثل في الظاهرة الّتي ينتمي لها.

3- المماثلة بين الصوائت:

تتأثر أصوات اللّغة فيما بينها حال تجاورها سواء في الكلمة الواحدة أو في الكلمتين، فتتغيّر مخارج بعض الأصوات أو صفاتها لكي تتّفق في المخرج أو في الصفة مع الأصوات المجاورة لها، فيحدث عن ذلك نوع من التوافق والانسجام يعرف بالمماثلة[3]. وتتّخذ المماثلة بين الصوائت عدّة أشكال، نذكر منها ممّا أثبته أبو حيان الأندلسي في تفسيره:

---

[1]- الحجة في القراءات السبع، ص316.

[2]- تفسير البحر المحيط، 470/7.

[3]- حسام البهنساوي، علم الأصوات، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2004م، ص 22.

أ- الإتبـــاع:

يُعرّف الإتباع بأنّه مماثلة بين الصوائت المتتابعة في الكلام؛ لضربٍ من المشاكلة ورأباً لبعض التصدّعات الّتي تصيب أبنية اللّغة نتيجة تجاور صائتين مختلفين. وهذا لا ينكر أنّ بعض حالاته ظواهر لهجيّة[1]. ومصطلح الإتباع من المصطلحات الّتي اعتمدها علماء العربية القدامى وأخذ به كثير من المحدثين، ونجد إلى جانبه في الحديث مصطلحاً آخر يؤدّي الدّلالة نفسها هو مصطلح التوافق الحركي[2].

وبما أنّ الصوائت العربية ثلاثة، فكذلك للإتباع أنواع ثلاثة، إتباع الضم للضم، وإتباع الفتح للفتح، وكذلك إتباع الكسر للكسر.

1) الإتباع بالضم:

جاء مثل هذا الإتباع في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ **[الفاتحة:2]**، حيث قرأ إبراهيم بن أبي عبلة بإتباع لام الجر لضمة الدال[3]، فأتبع حركة آخر الكلمة المعرّبة حركة أول الكلمة بعدها، فأتبعوا الضمة ضمة أخرى طلباً للسهولة واليسر؛ إذ ثقل عليهم الانتقال من الضم إلى الكسر.

وهذا النوع من الإتباع يختصّ بما كان في لفظةٍ واحدةٍ، ولكن لمّا كثرت كلمة (الحمد لله) على ألسنة العرب صارت كالاسم الواحد، فاستثقلوا أن يجتمع في اسمٍ واحدٍ ضمة بعدها كسرة،

1- عبد الحميد السيد، دراسات في اللّسانيات العربية، دار الحامد، ط1، 2004م، ص 13.

2- ينظر: محمد داود، الصّوت والمعنى في العربية "دراسة دلاليّة ومعجم"، دار غريب، القاهرة، مصر، (د.ط)، 2001م، ص39.

3- تفسير البحر المحيط، 131/1 والمحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 37/1 والخصائص، 144/2 والكشاف، 41/1 ومكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، (د.ط)، (د.ت)، ص 75.

فلجأوا إلى التقريب بين الحركتين بجعلهما ضمتين، ليجري اللّسان على وتيرةٍ واحدةٍ[1]، والعلّة في ذلك "أنّهم أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الّذي تجتمع فيه الضمتان، مثل: الحلم[2].

وفي هذا المثال إتباع الحركة البنائية للحركة الإعرابية، وهو أمر مستحسن، بدليل تفضيل أبي حيّان له، هذا ما نتبيّنه من قوله: « وقراءة الرفع أمكن في المعنى، ولهذا أجمع عليها السبعة لأنّها تدلّ على ثبوت الحمد واستقراره لله تعالى»[3].

وقرأ الكسائي وحفص في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ [البقرة:208]، بضم الطاء في (خُطُوَاتِ) إتباعًا لضمة الخاء[4]، وقرأ الجمهور: (في الغُرُفَاتِ) ﴿وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: 37]، جمعًا مضموم الراء[5]، ويعلّل أبو حيان هذا الإتباع بقول صاحب الكتاب الموضح: «أبو عبد الله نصر[6] بن علي بن محمّد عرف (بابن مريم) إنّ ضم عين الكلمة في مثل هذا نحو: غرفة وغُرُفَات هو مذهب أهل الحجاز، وقال فيمن سكّن الطاء إنّهم لمّا جمعوا نووا الضمة في الطاء ثمّ أسكنوها استخفافًا»[7].

---

[1]- الفراء، معاني القرآن، 4/1 والمحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 37/1 والكشاف، 113/1.

[2]- الفراء، معاني القرآن، 4/1.

[3]- تفسير البحر المحيط، 131/1.

[4]- العكبري، أبو البقاء (ت616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، (د.ط)، 1976م، 139/1 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 273/1 والكشاف، 273/1.

[5]- تفسير البحر المحيط، 273/7.

[6]- نصر بن علي بن محمّد الشيرازي الفارسي اللّغوي أبو عبد الله المعروف بأبي مريم خطيب شيراز وعالمها وأديبها توفي سنة 565هـ، ينظر: غاية النهاية، 294/2.

[7]- تفسير البحر المحيط، 131/2- 132.

ويكون ذلك في جمع الأسماء، أمّا الصفات فلا إتباع فيها، نحو: حُلْوَة وحُلْوَات، يقول المبرد: «وأمّا النعوت فإنّها لا تكون إلاّ ساكنة، للفصل بين الاسم والنعت»[1].

إذن إتباع الضم للضم جائز ومقبول في الأسماء دون الصفات، القصد منه طلب الخفة، في حين يمتنع في الصفات، لأنّ السكون هو الّذي يفصل ويميّز بينهما.

ومثال هذا الإتباع جاء أيضًا في قوله تعالى: ﴿ٱلشَّهۡرُ ٱلۡحَرَامُ بِٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ وَٱلۡحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ﴾ **[البقرة: 194]**، فقرأ الحسن (والحُرُمَات) بالضم إتباعاً[2]، وفي قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلۡحُجُرَٰتِ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ **[الحجرات:04]**؛ إذ قرأ الجمهور: (الحُجُرَات) بضم الجيم إتباعًا لضمة الحاء قبلها[3]، والوجه في ذلك أن تضم الحاء والجيم وإن كان بعض العرب يقول الحجرات - بالفتح - إلاّ أنّ الفراء يرى أنّ الرفع أجود[4]. من المثالين نلاحظ أنّ صائت الصوت الثاني من الكلمتين تأثّر بصائت الصوت الّذي يتقدّمه إتباعاً له، وفي مماثلة تقدّمية متصلة بما أنّها حدثت بين صوائت الكلمة الواحدة.

ومن صور هذا الإتباع قراءة قوله عزّ وجلّ: ﴿وَكَيۡفَ أَخَافُ مَآ أَشۡرَكۡتُمۡ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ عَلَيۡكُمۡ سُلۡطَٰنٗاۚ﴾ **[الأنعام:81]** بضم اللام في

---

[1]- المبرّد، أبو العباس محمّد بن يزيد، (ت285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة- مصر، 1994م، 188/2.

[2]- تفسير البحر المحيط، 77/2.

[3]- نفسه، 108/8.

[4]- الفراء، معاني القرآن، 70/3.

(سُلُطَان)[1] - ويتساءل أبو حيان - هل ذلك لغة فيثبت به بناء فعلان بضم الفاء والعين أو هو إتباع فلا يثبت به[2].

فقد اِلتبس الأمر على أبي حيان الأندلسي، هل تحريك اللام بالضم مناوبة بين الحركة والسكون، أم أنّه إتباع لا غير. وقد أجاب سيبويه عن هذا التساؤل من قبل وعدّه إتباعاً[3].

يرى سيبويه أنّه ليس في كلام العرب اِسم على وزن فُعُلَان، فالضمة هنا للإتباع، في حين لم يمنع ابن السراج وجود هذا الوزن في كلام العرب، وعدّه أحد أوزان الأسماء، إذ قال: «ومن أبنية الاسم، فُعُلَان: سُلُطَان»[4].

نلاحظ ا ختلاف العلماء في حقيقة هذا التحريك، فالاستعمال أثبت الوجهين، كونه بناء وأيضاً إتباعاً.

وبمثّل هذا الإتباع قرأ عيسى بن عمر ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيۡنَآ أَلَّا نُؤۡمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأۡتِيَنَا بِقُرۡبَانٖ تَأۡكُلُهُ ٱلنَّارُۗ﴾ [آل عمران:183]، بضمّ الراء في (قرُبان)[5]؛ إذ أثّرت الضمة في الساكن بعدها، يقول ابن جني: «ينبغي أن يكون أصله: (قرْبان) ساكنة الراء والضمة فيها إتباع لتعذّر فُعُلان في الكلام»[6].

---

[1]- التبيان في إعراب القرآن، 514/1.

[2]- تفسير البحر المحيط، 175/4.

[3]- نفسه، 138/3.

[4]- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985م، 198/3.

[5]- تفسير البحر المحيط، 138/3.

[6]- المحتسب في تبيين شواذ القرات والإيضاح عنها، 178/1.

وقال ابن عطية: «(بقُربُان) بضم الراء إتباعًا لضمة القاف، وليس بلغةٍ، لأنّه ليس في الكلام فُعُلان، بضم الفاء والعين»[1].

وبضم الراء والميم قرأ يحيى بن وثاب كلمة: (رُمُزًا) في قوله سبحانه: ﴿قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمۡزًا﴾ [آل عمران: 41]، وذكر أبو حيان أنّه جمع رُمُوز كرُسُل ورَسُول، وعلى أنّه مصدر كرمز جاء على فعل، وأتبعت العين الفاء كاليسر واليسر[2].

فيما يقول ابن جني[3]: «ينبغي أن يكون هذا على قول من جعل واحدها (رُمْزَة) كما جاء عنهم ظُلْمَة وظُلُمَة وجُمْعَة وجُمُعَة. ويجوز أن يكون جمع رُمْزَة على رُمْز ثمّ أتبع الضم الضم، كما حكى أبو الحسن عن يونس أنّه قال: ما سمع في شيء فُعْل إلاّ سمع فيه فُعُل، وعليه قول طرفة:

وِرَاداً وشُقُر »[4]

يريد شقرا[5].

إذن البناء الّذي تحرّكت فاؤه بالضم وأُسكنت عينه قالته العرب على وجهين، الوجه الأوّل إبقاء البناء على أصله؛ أي تحريك فاء الكلمة وتسكين عينها، والوجه الثاني اتباع ضمة العين لضمة الفاء؛ طلباً للانسجام والتناسب.

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 138/3.

[2]- نفسه، 472/2.

[3]- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 161/1.

[4]-طرفة بن العبد، ديوانه، تحقيق: عبد الرحمن المصطفاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ص 52، والبيت بتمامه: أَيُّهَا الفِتْيَانُ فِي مَجْلِسِنَا ✿ جَرِّدُوا مِنْهَا وِرَاداً وَشُقُر.

والوراد: جمع ورد، وهو الجواد الذي يتراوح لونه بين الكميت والأشقر، ينظر: لسان العرب: مادة: ورد.

[5]- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 1/ 161- 162.

2) الإتباع للفتح:

ورد مثل هذا الإتباع في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، نحو قراءة قوله سبحانه وتعالى: ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ **[النساء: 143]**؛ إذ قرأ ابن عباس: (مذبذِبين) بكسر الذال الثانية، جعله اسم فاعل، وقرأ الحسن: (مَذَبذَبين) بفتح الميم والذالين وقرأ بها ابن عباس[1]. وقد ردّ ابن عطية هذه القراءة[2]، واحتج بأنّ الإتباع إنّما يكون إذا كانت الحركة قويّة كالضمة والكسرة، أمّا الفتحة فخفيفة لا تأثير لها[3].

وقد اعترض أبو حيان على رأي ابن عطية، وحجّته في ذلك أنّ "الحسن البصري من أفصح الناس يُحتج بكلامه، فلا ينبغي أن تُردّ قراءته، ولها وجه في العربية، وهو أنّه أتبع حركة الميم بحركة الذال، وإذا كانوا قد أتبعوا حركة الميم بحركة عين الكلمة، في مثل: مِنتن، وبينهما حاجز فلأن يتبعوا بغير حاجز أولى، وكذلك أتبعوا حركة عين منفعل بحركة اللام في حالة الرفع، فقالوا: منحدر، وهذا أولى لأنّ حركة الإعراب ليست ثابتة بخلاف حركة الذال، وهذا كلّه توجيه شذوذ، وعلى تقدير صحة النقل عن الحسن أنّه قرأ بفتح الميم[4].

غير أنّ كلام أبي حيان يوحي بشكٍّ في نسبة القراءة للحسن البصري، غير أنّ ما يرفع اللبس هو نسبة السمين الحلبي القراءة إليه[5]، كما أثبتها ابن عطية مع ردّه لها[6].

إذن يرى أبو حيان الأندلسي أنّ إتباع الفتح للفتح كما في المثال الّذي تقدّم مقبول غير مردود، مادام سُمع ممن يشهد لهم بالفصاحة نحو الحسن البصري، وردّ ابن عطية لهذا الإتباع كان

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 394/3.

[2]- نفسه، 394/3.

[3]- الدر المصون، 128/4.

[4]- تفسير البحر المحيط، 394/3.

[5]- الدر المصون، 127/4.

[6]- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 51/3.

لعلّة خفّة الفتحة. فهو يرى أنّ الإتباع يكون في الصوائت الثقيلة أو القوية كما وصفها هو نحو الضمة والكسرة.

و ورد إتباع الفتح للفتح أيضاً في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ **[النور: 31]**؛ إذ "رُوي عن ابن عباس: تحريك واو (عوَرات) بالفتح، ونقل ابن خالويه أنّ ابن أبي إسحاق والأعمش قرآ (عوَرات) بالفتح[1].

ونسب أبو حيان الظاهرة لهذيل، فيما عزاها كلّ من ابن خالويه وابن الأنباري لتميم، يقول أبو حيان: «المشهور في كتب النّحو أنّ تحريك الواو والياء في مثل هذا الجمع هو لغة هذيل بن مدركة - فيما ذكر - ابن خالويه وابن الأنباري أنّ بنو تميم يقولون: رَوَضَات وجَوَرَات وعَوَرَات، وسائر العرب بالإسكان»[2].

وقد أشار أبو حيان إلى أنّ ابن مجاهد عدّها خطأ من قِبل الرواية، وإلاّ فهي لغة ثابتة، ولها مذهبٌ في العربية، ذلك أنّ الإتباع ورد في جمع (فَعْلَة)؛ إذ تجمع على فَعَلَات، يقول سيبويه: «وأمّا ما كان على (فَعْلَةٍ) فإنّك إن أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحت العين، وذلك قولك: قَصْعَةٌ وقَصَعَاتٌ، وصَحْفَةٌ وصَحَفَاتٌ، وجَفْنَةٌ وجَفَنَاتٌ، وشَفْرَةٌ وشَفَرَاتٌ، وجَمْرَةٌ وجَمَرَاتٌ»[3].

وعدُّ ابن مجاهد الرواية خاطئة راجع لأنّ العرب تمنع جمع (فعْلَة) على (فَعَلَات)؛ إذا كان معتلّ العين، يقول ابن جني: «امتناعهم من تحريك العين في فَعْلَة إذا كانت حرف علّة، وذلك نحو جَوْزَات ولَوْزَات وبَيْضَات. ألا ترى أنّه لو حرّك فقال: جَوَزَات وبَيَضَات لوجب أن يعتذر من صحة العين مع حركتها وانفتاح ما قبلها بأن يقول: لو أعللت لوجب القلب: وأقول: جازات

[1]- تفسير البحر المحيط، 414/6.

[2]- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م، 2/ 592 والبحر المحيط، 414/6 ومختصر شواذ ابن خالويه، ص 104.

[3]- ينظر: الكتاب، 578/3 والمقتضب، 188/2 والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية،، الكويت، (د.ط)، 1400ه، 82/1.

وباضات؛ فيلتبس ذلك بما عينه في الواحد ألف منقلبة نحو قارة وقارات، وجارة وجارات»[1]. فعلّة الامتناع عن التحريك هو ما يترتّب عليه من إعلالات قد تصيب الكلمة وتغيّر من بنيتها.

وهذا الإتباع متعلّق بالاسم دون الصفة، يقول السيوطي: «ومحلّ هذه اللّغة في غير الصفة... فلا تتبعها هذيل كغيرها»[2]، وهو ما أكّده أبو حيان بقوله: «فإن كان الاسم الساكن العين الثلاثي في صفة غير مضعف ولا معتل نحو: ضَخْمَة، وجِلْفَة، وضُحْكَة، وجَوْنَة، وغَيْلَة فليس إلاّ السكون في جميع لغات العرب هذيل وغيرهم»[3].

وأضاف أبو حيان أنّ قطرب أجاز الفتح في جمع فَعْلَة نحو: صَعَبَات قياساً على ما سمع من كَهْلَة وكَهَلَات بالفتح، وكَهْلَات بالسكون أشهر[4].

رغم اعتراض ابن عطية على اتباع الفتح للفتح، بيّن لنا هذا المثال اختلاف الصرفيين في تعليله وتبريره، فمنهم من جعله قصراً على الأسماء دون الصفات.

قال أبو الحسن: «إنّما فعل هذا لما اضطر، أتبع الفتحة الفتحة»[5]. فالشاعر حرّك الميم بالفتح إتباعاً لفتحة الشين قبله؛ ليستقيم الوزن؛ أي إنّه كان ضرورة شعرية.

من الأمثلة الّتي تقدّمت نتبيّن أنّ رأي الصرفيين لم يستقر حول جواز إتباع الفتح للفتح تجويزاً مطلقاً، ففي كلّ موضعٍ أثبت فيه هذا الإتباع وردت آراء العلماء متباينة ومتفاوتة، وكلّ واحدٍ كان يحاول الانتصار لرأيه إمّا بما يقرّه القياس، أو بما يثبته السماع.

1- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 1/57- 58.

2- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 73/1.

3- ارتشاف الضرب من لسان العرب، 2/ 593.

4- نفسه، الصفحة نفسها.

5- أبو زيد الأنصاري، النوادر في اللّغة، تحقيق: محمّد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط1، 1981م، ص203.

3) الإتباع للكسر:

ورد إتباع الكسرة للكسرة في مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَـٰنُكُمْ﴾ **[البقرة:93]**، يقول أبو حيان: «قرأ الحسن ومسلم بن جندب بـــ (هو إيمانكم) بضم الهاء ووصلها بواو، وهي لغة والضم في الأصل، لكن كسرت في أكثر اللّغات لأجل كسرة الباء»[1]، ذلك أنّ الأصل في هاء الضمير الضم، يقول سيبويه: «اِعلم أنّ أصلها الضم وبعدها الواو؛ لأنّها في الكلام كلّه هكذا؛ إلاّ أن تدركها هذه العلّة الّتي أذكرها لك، وليس يمنعهم ما أذكر لك أيضاً من أن يخرجوها على الأصل. فالهاء تكسر إذا كان ما قبلها ياء أو كسرة»[2].

ولا يقتصر الإتباع على هاء الكناية الّتي تدلّ على الواحد المذكر الغائب، بل وما اختصّ بغيرها من الضمائر، يقول أبو زيد الأنصاري: «قال رجل من بكر بن وائل: أخذت هذا منه يا فتى ومنهما ومنهم، فكسر الاسم المضمر في الإدراج والوقف»[3]، فقد كسرت الهاء اتباعاً لكسرة الميم، مع أنّه قد فصل بين الصوتين صوت ساكن، والسكون كما هو معلوم حاجز غير حصين. والمماثلة الحاصلة في هذا الموضع هي مماثلة تقدّميّة؛ حيث أثّر الصوت الأوّل في الثاني.

ومن ذلك أيضاً قوله عزّ وجلّ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ **[الفاتحة:7]**؛ إذ يذكر أبو حيان أنّ اللّغويين حكوا في (عليهم) عشر لغات؛ منها كسر الهاء وإسكان الميم وهي قراءة الجمهور[4]. كما أضاف رمضان عبد التواب إلى ما سبق ضمير

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 477/1.

[2]- الكتاب، 195/4 والمحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 44/1- 45.

[3]- النوادر، ص 471 والحجة للقراء السبعة، 11/2 والمحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 71/1.

[4]- تفسير البحر المحيط، 145/1.

الغائبات (هنّ)؛ شريطة أن تُسبق هذه الضمائر بكسرةٍ أو ياءٍ[1]. وفي جميع هذه الأمثلة تكون المماثلة الحاصلة تقدّميّة، لأنّ وجود كسرة قبل ضمير الغائب يسوّغ كسر الهاء منه.

اِشترط بعض اللّغويين ألاّ يفصل بين الهاء والكسرة فاصلٌ، إلاّ أنّه في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ﴾ **[البقرة:33]**، رُوي عن ابن عباس: (أَنْبِئْهِم) بالهمز وكسر الهاء، وتوجيه ذلك أنّه أتبع حركة الهاء لحركة الباء، ولم يعتدَّ بالهمزة لأنّها ساكنة، والسكون كما تقدّم حاجزٌ غير حصينٍ[2].

وتُعرف هذه الظاهرة في الدّراسات الصّوتيّة قديمها وحديثها بالوهم، وقد وصف سيبويه الظاهرة بالرداءة ونسبها إلى قبيلة ربيعة، يقول: «اِعلم أنّ قوماً من ربيعة يقولون: مِنهِم أتبعوها الكسرة، ولم يكن المسكّن حاجزاً حصيناً عندهم. وهذه لغة رديئة»[3]، فيما نقل السيوطي عن الفراء أنّ الوهم لهجة قبيلة كلب، يكسرون هاء الضمير وإن لم يكن قبلها ياء أو كسرة، نحو قولهم: مِنهِم، وبَيْنَهِم، ووصفها بالرديئة بدليل ذكره لها في "باب معرفة الرديء المذموم من اللّغات"[4]، فالعربية تكسر الهاء من ضمير الغائب إذا سبق بكسرٍ أو ياءٍ مديّة كما في "بَيْنِهم"، ومعنى هذا أنّ الكسر لوحده ليس سبباً في حدوث هذه الظاهرة الصّوتيّة؛ لأنّ الياء المديّة ليست بكسرة وإن كانت تنتج من منطقتها.

وقد علّل ابن جني هذه الظاهرة بقوله: «يُبدِلون ضمة الهاء كسرة لخفاء الهاء ووقوع الكسرة والياء الساكنة قبلها، فيقولون: عليهِمو، وبهِمو، وإليهِمو، ثمّ إنّهم يستثقلون الخروج من كسر الهاء

---

[1]- رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، دار الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1980، ص 153 ورمضان عبد التواب، التطور اللّغوي مظاهره علّله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، 1990، ص 34.

[2]- تفسير البحر المحيط، 298/1.

[3]- نفسه، 196/4.

[4]- السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، شرح: محمّد أبو الفضل إبراهيم ومحمّد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، (د.ط)، 2004م، 180/1.

إلى ضم الميم، فيبدلون من ضمة الميم كسرة»[1]، فالاقتصاد في الجهد العضلي هو الّذي دفع هذه القبائل إلى الاتباع، وهو ما يؤكده عيد الطيب بقوله: «لعلّ اللّغة الّتي كسرت هاء الضمير بعد الياء الصامتة أو الكسرة أرادت التخفيف من الجهد العضلي الناجم عن الإنتقال من الكسر أو شبيهه إلى الضم، والكسر من مقدم اللّسان، والضم من مؤخّره، فيتردّد المتكلّم بين صوتين أشبه ما يكونان بالمتناقضين، فضلاً عمّا فيه من انسجام بين الصوائت المتشابهة، وكذلك الّذين كسروها مطلقاً فإنّهم لّما وجدوه يُكسر في حال اِتصاله وسبقه بياء صامتة أو كسرة تخففاً من الجهد العضلي؛ جعلوا هذه الصورة في جميع الحالات لتكون هاء الضمير وهي متصلة ذات صورة واحدة عمّا هي عليه في حال انفصالها واِنفرادها»[2].

إذن بناءً على ما تقدّم، يمكن القول إنّ طلب المناسبة بين صوائت الكلمة الواحدة أو ما هو منها إضافة إلى الاقتصاد في الجهد العضلي دعا بعض العرب إلى كسر هاء الضمير وكذا ميمِه إذا كانت مشبعة.

أمثلة اتباع الكسرة للكسرة كثيرة جداً، بحيث أثبتتها القراءات القرآنية، وقد عنى أبو حيان الأندلسي بالوقوف عليها في مواضعها، من ذلك قراءة ابن كثير وورش وحفص ﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: 271] بكسر النون والعين . ووجّه هذه القراءة على أنّها على لغة من يحرّك العين، يقول: «(نعم) ويتبع حركة النون بحركة العين، وتحريك العين هو الأصل، وهي لغة هذيل، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: فنَعِما فيها بفتح النون وكسر العين، وهو الأصل؛ لأنّ وزنه على فَعِلَ»[3]. ففي هذا الموضع كان الاتباع نتيجة مماثلة رجعية؛ حيث الأصل في النون الفتح؛ لأنّ أصل الفعل نَعِمَ، وقد تأثّرت بكسرة العين فكُسرت إتباعاً ومناسَبة لها.

---

[1]- سر صناعة الإعراب، 313/2- 397.

[2]- عيد محمّد الطيب، لهجات العرب وامتدادها إلى العصر الحاضر، القاهرة - مصر، 1994م، ص 210.

[3]- تفسير البحر المحيط، 337/2.

ذكر سيبويه أنّ صيغة (فعل) ممّا كانت فيه العين أحد أصوات الحلق سواء أكان فيه اِسم أم فعل أم صفة. فإنّ فيه أربع لغات: فَعِلٌ وفِعِلٌ وفَعْلٌ وفِعْلٌ[1]، ووجّه مكي بن أبي طالب هذه القراءة بقوله: «وحجة من قرأ بكسر النون والعين أنّ الأصل فيه (نَعِم) بفتح النون وكسر العين، لكن حرف الحلق إذا كان عند الفعل وهو مكسور أُتبِع بما قبله فكُسر لكسره يقولون: شَهِد وشِهِد، ولَعِب ولِعِب»[2].

ومن أمثلة هذا النّوع من الإتباع ما ورد في قراءة قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾ [النور:61]، يقول أبو حيان: «قُرئ بكسر الصاد اِتباعاً لحركة الدال، وهو ما حكاه حميد الخزاز»[3]، فقد كسرت الصاد في هذا الموضع إتباعاً لحركة الدال بعدها. وفي هذا أيضاً مماثلة رجعية.

ومثال إتباع الأوّل للثاني، ففي قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنفال:24]؛ قرأ ابن أبي إسحاق: (بين المرء) بكسر الميم إتباعاً لحركة الإعراب- أي - حركة الهمزة[4]، فقد نحت صوائت الكلمة نحو تماثلٍ رجعيٍّ؛ حيث كُسرت الميم تأثّراً واِتباعاً لكسرة الهمزة.

ما يمكن قوله عن ظاهرة الاتباع عامة، أنّها ظاهرة صوتيّة شاعت كثيراً في اللهجات العربية القديمة، وأثبتتها القراءات القرآنية على اختلافها. والاتباع قد يكون لحركة أصلية أو عارضة، كما يكون مقبلاً أو مدبراً، والأمثلة الّتي تقدّم ذكرها أثبتت ذلك.

---

[1]- الكتاب، 107/4 والمحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 356/1- 357.

[2]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 316/1 وينظر: النحاس، أبو جعفر أحمد ابن محمّد (ت338ه)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد- العراق، (د.ط)، 1977م، 247/1.

[3]- تفسير البحر المحيط، 435/6.

[4]- نفسه، الصفحة نفسها.

سننتقل فيما يأتي إلى الحديث عن نوعٍ آخر من التماثل يمسّ صائت الفتح عندما يختص بحرف المضارعة.

ب- كسر حروف المضارعة:

كسر حرف المضارعة من الظواهر الصّوتيّة الّتي عنى اللّغويون بذكرها وتفسيرها، فقد عقد سيبويه باباً لهذه الظاهرة أسماه: " هذا باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء، كما كسرت ثاني الحرف حيث قلت: فَعِلَ"[1]، قال: «وذلك في لغة جميع العرب إلاّ أهل الحجاز، وذلك قولهم: أنت تِعلم ذاك، وأنا إِعلم، وهي تِعلم، ونحن نِعلم ذاك، وكذلك كلّ شيءٍ فيه فَعِل من بنات الياء والواو الّتي الياء والواو فيهنّ لام أو عين، والمضاعف. وذلك قولك: شَقِيتَ فأنت تِشْقَى، وخَشِيتُ فأنا اخْشَى، وخِلنا فنحن نِخال، وعضِضتنّ فأنتنّ تِعْضَضْنَ وأنتِ تِعَضِّينَ»[2].

نلاحظ أنّ سيبويه عمّم هذه اللهجة على جميع العرب، واستثنى الحجاز فقط، ويُكسر أوّل حروف ما كان ماضيه على وزن فَعِل بكسر العين، ولا يُكسر ما كانت عينه مفتوحة، نحو "ضرَب"، و"ذهَب".

وذكر ابن جني أنّه من عادة العرب أن تكسر حرف المضارعة عدا الياء، وهذا يعرف بتلته بهراء، يقول: «وأما تلتلة بهراء فإنّهم يقولون: "تِعْلمون"، و"تِفْعلون"، و"تِصنعون"، بكسر أوائل الحروف»[3].

1) كسر نون المضارعة:

ومن الشواهد القرآنية الّتي أوردها أبو حيان عن كسر نون المضارعة ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ **[الفاتحة: 05]** ؛ إذ قرأ الجمهور بفتح نون (نستعين)، وهـــي

---

[1]- الكتاب، 110/4.

[2]- نفسه، 227/4.

[3]- الخصائص، ص 315.

لغة الحجاز وهي الفصحى. وقرأ يحي بن وثاب والنخعي والأعمش بكسرها[1].

وقد وجّه أبو حيان هذه القراءة على أنّها لهجة، ونسبها إلى قيس وتميم وأسد وربيعة، وكذلك حكم حرف المضارعة في هذا الفعل وما أشبهه، ونسبها أبو جعفر الطوسي إلى هذيل[2]. و(نستعين) فعل مضارع ماضيه مبدوء بهمزة وصل، وتنطبق عليه القاعدة الّتي نصّ عليها سيبويه بقوله: «اِعلم أنّ كلّ شيءٍ كانت ألفه موصولة (ممّا جاوز ثلاثة أحرف) في فَعَلَ فإنّك تكسر أوائل الأفعال المضارعة»[3]. فقد اِستوفى سيبويه بهذه القاعدة جملة كبيرة من الأفعال دون حاجة للتمثيل لها.

وفي قوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ **[الرحمن: 31]**، قرأ الجمهور: (سنفرُغ) بنون العظمة، وضمّ الراء، من فرَغ بفتح الراء، وهي لغة الحجاز، **وقتادة، والأعرج** بفتح النون، وفتح الراء، مضارع فرِغ بكسرها، وهي تميمية، وأبو السمال وعيسى بكسر النون وفتح الراء، قال أبو حاتم: هي لغة سفلى مضر[4]، وقرأ يحي بن وثاب ﴿وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ **[الحج: 05]** بكسر النون في (نِشاء)[5].

في المثال الّذي تقدّم كُسر حرف المضارعة مع أنّه ورد متّصلاً بالسين ولم يرد في أوّل الكلمة، وهذا يعني أنّ هذه الظاهرة لا تقتصر على كسر حرف المضارعة إذا ورد في أوّل الكلام.

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 141/1 الجامع لأحكام القرآن، 226/1 وإعراب القرآن، 123/1 والإبانة عن معاني القراءات، ص 76 والدر المصون، 60/1.

[2]- تفسير البحر المحيط، 141/1.

[3]- الكتاب، 112/4.

[4]- تفسير البحر المحيط، 192/8 والفراء، معاني القرآن، 116/3 والمحتسب في تبيين شواذ القراءت والإيضاح عنها، 304/2 وإعراب القرآن، 309/4 وشواذ ابن خلويه، ص 149.

[5]- تفسير البحر المحيط، 327/6.

2) كسر همزة المضارعة:

ذكر أبو حيان أمثلة عديدة لكسر همزة المضارعة، منها ما جاء في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَضۡطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [البقرة: 126]؛ إذ قرأ يحيى بن وثاب: ثمّ اِضطرّه بكسر الهمزة[1]، قال ابن عطية: «على لغة قريش في قولهم لا إِخال - يعني - بكسر الهمزة، وظاهر هذا النقل في أنّ ذلك - أعني - كسر الهمزة الّتي للمتكلّم في نحو أضطرّ، وهو ما أوّله همزة وصل، وفي نحو إخال وهو افعَل المفتوح العين من فعِل المكسور العين مخالفّ لما نقله النّحويون فإنّهم نقلوا عن الحجازيين فتح حرف المضارعة ممّا أوّله همزة وصل وممّا كان على وزن فعِل بكسر العين يفعل بفتحها أو ذا ياء مزيدة في أوّ له وذلك، نحو علم يعلم، وانطلق ينطلق، وتعلم يتعلم، إلاّ إن كان حرف المضارعة ياء فجمهور العرب من غير الحجازيين لا يكسر الياء بل يفتحها، وفي مثل يوجل بالياء مضارع وجل مذاهب تذكر في علم النّحو»[2].

ما ذكره ابن عطية عن قريش في (إِخال) مخالف لما نصّ عليه النحاة؛ ذلك أنّ لغتهم الفتح في مثل هذا، وهو ما يوضحه أبو حيان بقوله: « وإنّما المقصود هنا أنّ كلام ابن عطية مخالفٌ لما حكاه النحاة، إلاّ أن كان نقل أن إخال بخصوصيته في لغة قريش مكسور الهمزة دون نظائره؛ فيكونون قد تبعوا في ذلك لغة غيرهم من العرب، فيمكن أن يكون قول ابن عطية صحيحاً، وقد تقدّم أنّ الكسرة لغة قيس، وتميم، وأسد، وربيعة»[3].

فأبو حيان الأندلسي حاول أن يجد تخريجاً لرأي ابن عطية القائل بأنّ قريش تكسر الهمزة في إِخال. وما قدّمه مقبولٌ ومعقولٌ ، ولا ينفي أن يكون كسر حرف المضارعة من لغة بعض أهلها.

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 557/1 والكشاف، 320/1 والفراء، معاني القرآن، 78/1.

[2]- تفسير البحر المحيط، 557/1.

[3]- نفسه، الصفحة نفسها.

وعند قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف:93]، قرأ ابن وثّاب والأعمش: (إيسى) بكسر الهمزة[1]. فمادام حرف المضارعة همزة ممدودة بالفتح جُعلت كسرة ممدودة.

جنحت بعض القبائل العربية إلى ظاهرة كسر حروف المضارعة، فيما جاء من السالم، والمثال، والناقص، والأجوف من الثلاثي، وكذا ما وقعت في أوّله همزة وصل مكسورة من غير الثلاثي، نحو: اِنفتح، واِستغفر، أو ما كان ينبغي أن تكون في أوّله همزة وصل مكسورة، نحو: (تفعّل، وتفاعل، وتفعلل)[2]. وهذا لا يتنافى والأمثلة الّتي تقدّمت.

وهذا الجنوح إلى كسر حروف المضارعة ينسجم مع ما تميل إليه قبائل البادية، من سرعة الأداء عند التكلّم[3]، على عكس أهل الحضر الّذين يعطون كلّ صوت حقّه من الأداء. وعلى كلّ فالفتح أيضاً خفيف، وربّما ميل البدو إلى الكسرة دون الفتحة أنّ الإمالة كثُرت فيهم، على عكس أهل الحجاز الّذين مالوا إلى التفخيم، فيكون بذلك حفاظهم على فتح حروف المضارعة أمراً مقبولاً ؛ لأنّ الفتحة تناسب التفخيم والكسرة تناسب الإمالة.

3) كسر تاء المضارعة:

كُسرت التاء من الأفعال المضارعة في مواضع عديدة، منها ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: 35]، بكسر تاء المضارعة؛ يقول أبو

1- تفسير البحر المحيط، 349/4 والكشاف، 477/2.

2- ينظر: الكتاب، 110/4- 112 والأصول في النّحو، 156/3-157 وإعراب القرآن، 116/2- 117 وابن سيده، المخصص، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، 216/14.

3- ينظر: عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1966م، ص 33.

حيان: «قرئ: (ولا تِقْرَبا) بكسر التاء، وهي لغة غير الحجازيّين[1] في فَعَل يَفْعِل يكسرون حرف المضارعة التاء والهمزة والنون، وأكثرهم لا يكسرون الياء ومنهم من يكسرها»[2]. أي إنّ الياء هي أقل حروف المضارعة حظاً في هذه الظاهرة، فالقبائل العربية تكسر حروف المضارعة الثلاثة: (الهمزة، والنون، والتاء) ، وأكثر هذه القبائل تستثني كسر الياء، أمّا أهل الحجاز فلا يكسرون حروف المضارعة دون اِستثناء.

وقرأ يحيى بن وثاب قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ **[آل عمران: 106]** بكسر التاء في (تِبيض وتِسود)[3]، وهي لغة تميم[4]، والفعلان تبيض وتسود مضارعان، ماضيهما اِبيضّ واِسودّ وهما مبدوءان بهمزة وصل، فكُسرت حروف المضارعة للدّلالة على كسرة همزة الوصل في الماضي[5]. فالكسر مع أنّه لهجة إلاّ أنّ فيه إشارة إلى أصل الفعل في الماضي.

وقرأ أبي بن كعب: (تِئمنه) (آل عمران: 75) في الحرفين و(تِئمنا) (يوسف: 11) في يوسف بكسر التاء[6]. وقرأ ابن مسعود وابن وثاب: (تِيْمنه) بتاء مكسورة وياء ساكنة بعدها، قال الداني: وهي لغة تميم وأمّا إبدال الهمزة ياء في (تئمنه) فلكسرة ما قبلها كما أبدلوها في بئر، وقد ذكرنا الكلام على حروف المضارعة من فعل، ومن ما أوّله همزة وصل عند الكلام على قوله نستعين فأغنى عن إعادته، وقال ابن عطية حين ذكر قراءة أبي: وما أراها إلاّ لغة قرشية وهي كسر نون

---

[1]- لغة عن الحجازيين، وهو تصحيف ظاهر، فأبو حيان ذكر غير مرة في تفسيره أنّها لغة غير الحجازيين، وإلاّ لناقض أبو حيان نفسه، ينظر: تفسير البحر المحيط، 309/1.

[2]- تفسير البحر المحيط، 309/1

[3]- البحر الحيط، 25/3 والكشاف، 607/1 والدر المصون، 340/3 والجامع لأحكام القرآن، 254/5- 255.

[4]- الكشاف، 607/1 وتفسير البحر المحيط، 25/3 والجامع لأحكام القرآن، 254/5- 255 والدر المصون، 340/3.

[5]- ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 254/5- 255.

[6]- تفسير البحر المحيط، 523/2 والكشاف، 571/1 و 259/3.

الجماعة كنستعين، وألف المتكلّم كقول ابن عامر لا إخاله، وتاء المخاطب كهذه الآية، ولا يكسرون الياء في الغائب وبها قرأ أبي في (تئمنه)[1].

فكسر التاء في تَأمنه اِستدعى تسهيل الهمزة بعدها فاستحالت ياء، كما أنّ ابن عطية عدّ القراءة بكسر حرف المضارعة لهجة قرشية، وهو ما اعترض عليه أبو حيان، يقول: «وما ظنّه من أنّها لغة قرشية ليس كما ظنّ، وقد بيّنا ذلك في نستعين»[2].

هذا موضع آخر يتعارض فيه رأي ابن عطية وأبي حيان الأندلسي في نسبة كسر حرف المضارع ة إلى قريش، وعلى كلّ يبقى اِتّفاقهم على كسر الياء قائما مع قلّته.

4) كسر ياء المضارعة:

ذكرنا فيما سبق أنّ العرب تكسر حروف المضارعة (الهمزة والتاء والنون)، ولا تكسر الياء إلا قليلاً ، وهو ما أكدّه ابن عطية في المثال السابق؛ إذ ذكر أنّهم لا يكسرون ياء المضارعة، لكن نجد من العرب من يكسرها، وقد جاءت بعض الأمثلة للدّلالة على هذه الظاهرة، نذكر منها في الشعر قول الشاعر[3]:

قَعِيدَكَ أَنْ لَا تُسْمِعِينِي مَلَامَةً ✿ وَلَا تَنْكَئِي قَرْحَ الفُؤَادِ فَيِيجَعَا[4]

نلاحظ في هذا المثال أن ياء المضارعة في الفعل يَوجع كُسرت، وترتّب عن ذلك إعلال اللفظة بقلب الواو الساكنة بعدها ياء؛ حتّى تناسب كسرة الياء الأولى.

1- تفسير البحر المحيط، 523/2 - 524.

2- نفسه، 524/2.

3- البيت من البحر الطويل، وهو لمتمم بن نويرة ينظر: الضبي، المفضليات، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط3، 1964م، ص269 واللّسان، مادة: وجع.

4- قعيدك، من قولهم: قعدك الله إلا فعلت، وهو يمين للعرب، أي: نشدتك الله إلا فعلت، ونكأ القرحة: أزال قشرها قبل أن تبرأ، فنديت، ينظر: اللسان: مادة: نكأ.

ومثال هذا في القرآن الكريم، كسر ياء المضارعة في قراءة قوله تعالى: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: 49]؛ إذ قرأ أبيّ: (يختصمون) على الأصل، والحرميان وأبو عمرو وفرقة بكسر الياء اِتباعاً لكسرة الخاء وشدّ الصاد[1]. أي إنّ ياء المضارعة كسرت مناسبة للصوائت الّتي بعدها، وهذا نوع من المماثلة الرجعيّة.

وفي قوله عزّ وجلّ: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ﴾ [يونس: 88]، قرأ الكوفيون بضمّ الياء (لِيُضِلُّوا)، وقرأ الحرميان والعربيان، وأهل مكة بفتحها، وقرأ الشعبي بكسرها وإلى بين الكسرات الثلاث[2].

وبالقراءة ذاهّا قُرئ قوله سبحانه: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [البقرة:20]؛ إذ قرأ الحسن (يِخِطِّف) بكسر الثلاثة وتشديد الطاء[3].

والاتباع في كلّ الأمثلة الّتي تقدّمت كان مماثلة رجعية، حيث نحا الصائت الأوّل من الكلمة إلى مماثلة الصوائت الّتي بعده لضرب من التناسب والتشاكل.

وقرأ الجمهور: ﴿فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ﴾ [النساء: 104]، وقرأ ابن وثاب :(ييلمون) بكسر ياء المضارعة، وهي لغة[4]، وذكر ابن جني أنّ العرف في نحو هذا فتح الياء، وذلك اِستثقالا للكسرة على الياء[5]؛ لأنّ الكسرة جزء من الياء، فكأنّه اِجتمع المتماثلان[6].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 325/7 والسبعة في القراءات، ص 541 والحجة في القراءات السبع، ص 298 والكشاف، 182/5.

[2]- تفسير البحر المحيط، 185/5.

[3]- تفسير البحر المحيط، 227/1 والكشاف، 207/1.

[4]- تفسير البحر المحيط، 357/3 والكشاف، 145/2 والمحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 198/1.

[5]- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 198/1.

[6]- الأخفش، معاني القرآن، 603/2.

نلاحظ من هذا المثال أنّ كسر ياء المضارعة ترتّب عنه تسهيل وتليين الهمزة، وهو من قبيل اختلاف اللّ غات، مع أنّ المتعارف عليه ألاّ تكسر الياء، لأنّ العربية تنفر من التماثل، فالكسرة والياء من جنسٍ واحدٍ.

فيما نجد من برر الأمثلة القليلة الّتي كُسرت فيها الياء إلى طلب السهولة في الأداء، لأنّ الياء والكسرة من مخرجٍ واحدٍ، فيؤدي تلاقيهما إلى الإنسجام الصّوتيّ، وتيسير عملية النطق[1]. وهذا لا يمكن تعميمه وتطبيقه على جميع الأبنية، كما لا يُستساغ في جميع المواضع؛ فقبوله في حشو الكلمة لا يعني قبوله في أوّلها أو في آخرها.

سننتقل فيما يأتي إلى الحديث عن نوعٍ آخر من التماثل يتمثل في تحريك الحرف الحلقي بالفتح.

ت- التحريك لأجل أصوات الحلق:

تباينت العرب في تحريك الأصوات الحلقية - على حدّ تعبير القدامى - بين الفتح والتسكين في الإسم الثلاثي، "فذهب الكوفيون إلى جواز الفتح والسكون فيما كان ثانيه من هذه الحروف وعدّوا ذلك مقيساً، في حين رأى البصريون أنّ ذلك من باب اختلاف اللّغات وما ورد عنهم من ذلك يُحفظ ولا يقاس عليه[2]. أي إنّ للعلماء في تحريك الصوت الحلقي رأيان:

- الأوّل وجوب تحريكه بالفتح إذا وقع عيناً في الإسم الثلاثي.
- والآخر إن شئت حركت وإن شئت أسكنت دون قياسٍ.

---

[1]- صالحة راشد غنين آل غنيم، اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية، دار المدني للطباعة والنضر والتوزيع، جدة، السعودية، ط1، 1985م، ص 161.

[2]- ابن يعيش، موفق الدّين علي بن يعيش (ت643هـ)، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1، 1973م، ص 432.

فيما قصر أبو حيان ذلك على ما كان على (فَعْل) بفتح فسكون، أمّا ما كان على (فَعَل) بفتح العين فلا يجوز فيه التسكين، نحو: السّحر، فلا يقال فيه السّحْر[1].

والشواهد على ظاهرة تحريك صوت الحلق إذا كان ساكناً كثيرة ومتنوّعة، منها ما ورد في قوله عزّ وجلّ: ﴿لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ ۖ فَهَٰذَا يَوْمُ ٱلْبَعْثِ﴾ [الروم: 56]؛ إذ قرأ الحسن (البَعَث) بفتح العين فيهما[2].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل: 5]، وقرأ أبو الدرداء (مأَكول) بفتح الهمزة[3]. ففي (بعث) تحركت عين الكلمة بالفتحة لأجل الصوت الحلقيّ، وفي (مأكول) تحركت أيضاً الهمزة بالفتح لكونها - كما وصفها القدامى- صوت حلقّي، مع أنّها في الدّراسات الصّوتيّة الحديثة تعدّ صوتاً حنجريًّا ينتج بإقفال الوترين الصوتيين. فالأصوات الحلقيّة عند القدامى هي كالآتي: الهمزة والهاء والعين والحاء والخاء والغين. أي ستة أصوات، فلو أردنا توزيعها وفق ما أقرّته الدّراسات الحديثة لوجدناها تتوزّع على ثلاث مجموعات، هي: الأصوات الحنجرية للهمزة والهاء، والأصوات الحلقية للعين والحاء، والأصوات الطبقية للخاء والغين. فإذا اِعتمدنا مصطلح الأصوات الحلقية لهذه الظاهرة لوجب علينا إسقاط أربعة أصوات وإبقاء اِثنين فقط، هما العين والحاء.

ومن الشواهد الّتي وردت في كلام العرب ما ذكره ابن جني من قوله: «وسمعت الشجري يقول في بعض كلامه: أنا مَحموم، بفتح الحاء[4]، وقوله: "وسمعت جماعة منهم - وقد قيل لهم: قد

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 305/1.

[2]- تفسير البحر المحيط، 175/7 والدر المصون، 55/9.

[3]- تفسير البحر المحيط، 511/8.

[4]- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 167/1.

أقيمت لكم أنزالكم من الخبز - قالوا: فاللحَم، يريدون اللحم، بفتح الحاء»[1]. أي إنّ هذه الظاهرة لم يقتصر ورودها على القراءات القرآنية فقط، وإنّما ثبتت أيضاً في الكلام اليوميّ.

وممّا أورده أبو حيان في تفسيره من أمثلة عن هذه الظاهرة ما جاء من قراءة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: 55]؛ إذ قرأ ابن عباس جهَرة بفتح الهاء[2]، وزاد أبو حيان سهل بن شعيب وحميد بن قيس[3]. ففي هذا الموضع يمكن القول إنّ عين الكلمة تحرّك بالفتح لكونه صوتاً حنجريًّا.

وقد فرّق أبو حيان بين الكلمة في حالتي الفتح والسكون من حيث الدّلالة؛ إذ ذكر أنّ قراءة (جهرة) تحتمل وجهين[4]:

أحدهما: أن يكون جهْرة مصدراً كالغلبة؛ فتكون معناها ومعنى جهرة المسكنة الهاء سواء، ويجري فيها من الإعراب الوجوه الّتي سبقت في جهرة.

والثاني: أن يكون جمعاً لجاهر، كما تقول فاسق وفسقة.

فالتحريك بالفتح يفيد الدّلالة على الجمع، والإسكان يفيد الدّلالة على المصدريّة .

ومثال هذا التباين في تحريك الأصوات الحلقيّة وإسكانها قراءة قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ [البقرة: 249]؛ إذ قرأ الجمهور: (بنهَر) بفتح الهاء، وقرأ مجاهد وغيرهم بإسكان الهاء في جميع القرآن[5]. وفي هذا الموضع أيضاً تحركت عين الكلمة بالفتح لوجود الصوت الحنجريّ الهاء.

---

[1]- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 85/1.

[2]- تفسير البحر المحيط، 371/1 والجامع لأحكام القرآن، 115/2 والدر المصون، 368/1.

[3]- تفسير البحر المحيط، 371/1.

[4]- ينظر: نفسه، الصفحة نفسها.

[5]- تفسير البحر المحيط، 273/2 والدر المصون، 526/2.

ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ﴾ [طه: 131]؛ فقد قرأ الجمهور: (زهْرة) بسكون الهاء[1]، وقرأ الحسن وأبو حيوة[2] بفتحها، و(الزهْرة) و(الزهَرة) بمعنى واحد "كالجهْرة" و"الجهَرة"، وأجاز الزمخشري في زَهَرة المفتوح الهاء، أن يكون جمع "زاهر" نحو "كَافِر وكَفَرَة"[3]. وقال أبو منصور: الزَّهْرة والزَّهَرة واحد.

وأخبرني المنذري عن الحراني عن ابن السكيت قال: الزَّهَرة: زهرة النبت والزَهْرة - بسكون الهاء - زهرة الحياة الدنيا، وهي غضارتها وحسنها[4]. فالتحريك بالفتح نقل اللفظة عن بعض معنى ضيقٍ إلى معنى أوسع.

وممّا قُرئ في القرآن الكريم بتحريك صوت الحلق أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [البقرة: 35]؛ إذ قرئ: (رغْداً) بسكون الغين[5]. ونسب أبو حيان تسكين الغين لتميم[6]. أي يمكن أن يكون الإسكان لهجة أهل البدو بما أنّه نسبه إلى تميم، ففي المباحث السابقة وجدنا تميم تميل إلى المعاقبة بين الصوائت والسكون؛ لما عرف عنها من السرعة في النطق.

قدّم أبو حيان رأيه في ظاهرة تحريك الصوت الحلقي بالفتح بقوله: «زعم بعض الناس أنّ كلّ اِسم ثلاثي حلقيّ العين صحيحِ اللام يجوز فيه تحريك عينه وتسكينها، مثل بَحَر وبَحْر، ونَهْر ونَهَر، وليس كذلك بل ما وضع من ذلك على فعَل بفتح العين لا يجوز فيه التسكين نحو السَّحَر،

---

[1]- معاني القراءات، 161/2.
[2]- تفسير البحر المحيط، 269/6 والدر المصون، 124/8.
[3]- المصادر نفسها، الصفحات نفسها.
[4]- معاني القراءات، 161/2.
[5]- تفسير البحر المحيط، 305/1 والدر المصون، 281/1
[6]- تفسير البحر المحيط، 305/1.

لا يقال فيه السَّحْر»[1]. بمعنى أنّ تحريك عين الكلمة في الأسماء لا يكون إلاّ إذا كان هذا الإِسم ثلاثياً وصحيح الآخر.

أمّا ابن جني فقد أخذ في بادئ الأمر بمذهب البصريين بقوله: «مذهب أصحابنا في كلّ شيءٍ من هذا النّحو ممّا فيه حرف حلقيّ ساكن بعد حرف مفتوح: أنّه لا يحرك إلاّ على لغة فيه، كالزهْرة والزهَرة، والنهْر والنهَر، والشعْر والشعَر، فهذه لغات عندهم كالنشْز والنشَز، والحلْب والحلَب، والطّرْد والطّرَد»[2]. وعلى هذا يكون تحريك الصوت الحلقيّ ظاهرة لهجية لا قاعدة قياسية.

وعلّق ابن جني على من أرجع علّة الفتح إلى وجود الصوت الحلقيّ بقوله: «فحروف الحلق لا تحرِّك ساكناً ولا تُسكن متحرّكاً، بل لعمري إنّه يراد فيها الإتباع وتجانس الصّوت، فأمّا تسكين متحرّكٍ أو تحريك ساكنٍ فلا يجب لها»[3].

نفهم من هذا الكلام أنّ الصّوت الحلقيّ لم يكن السبب في تحريك عين هذه الألفاظ بالفتح، وإنّما كانت العلّة الميلَ إلى المجانسة بين صوائت اللفظة الواحدة بالإتباع، الّذي كان تقدّميًّا؛ حيث تأثرت عين الكلمة بفائها المحرّكة بالفتح، فكلّ الأمثلة الّتي ساقها اللّغويون دليلاً على هذه الظاهرة جاءت فاءاتها مفتوحة.

كما جعل ابن جني هذه الظاهرة الصّوتيّة لهجةً ونسبها لبني عقيل، يقول: «وسمعت أبا عبد الله غير دفعة يفتح الحرف الحلقيّ في نحو: (يعدو) و (هو محموم)، ولم أسمعها من غيره من عقيل، فقد كان يرِد علينا منهم من يُؤنس به ولا يبعد عن الأخذ بلغته. وما أظنّ الشجري إلاّ اِستهواه

[1]- تفسير البحر المحيط، 305/1.

[2]- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 84/1.

[3]- المنصف، 307/2.

كثرة ما جاء عنهم من تحريك الحرف الحلقيّ بالفتح إذا اِنفتح ما قبله في الاِسم على مذهب البغداديين، نحو قول كثيّر[1]:

لَهُ نَعْلٌ لَا تَطَّبِي الكَلْبَ رِيحُهَا ✽ وَإِنْ جُعِلَتْ وَسْطَ المَجَالِسِ شُمَّتِ.

وهذا قد قاسه الكوفيون وإن كنّا لا نراه قياساً. لكن مثل (يعدو وهو محموم) لم يرد عنهم فيما علمت فإياك أن تخلُد إلى كلّ ما تسمعه، بل تأمَّل حال مورِده وكيف موقعه من الفصاحة فاحكم عليه وله»[2]. وما جاء في هذا القول يؤكدّ أنّ وجود الصوت الحلقيّ لم يستدعِ تحريكه بالفتحة ولا ينبغي عدّه قاعدة يُقاس عليها.

إلاّ أنّ ابن جني عدَل عن رأيه هذا ليأخذ برأي الكوفيين؛ الّذين يرون أنّ الصوت الحلقيّ يؤثر الفتح، ولعلّ سبب ذلك هو اِطّراد هذه الظاهرة عند بني عقيل، يقول: «ومذهب الكوفيين فيه أنّه يحرّك الثاني، لكونه حرفاً حلقيًّا؛ فيُجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه كالبحْر، والبحَر، والصخْر، والصخَر. وما أرى القول من بعد إلاّ معهم، والحقّ فيه إلاّ في أيديهم. وذلك أنّني سمعت عامة عقيل تقول ذلك، ولا تقف فيه سائغاً غير مستكره، حتّى لسمعت الشجري يقول: أنا مَحموم بفتح الحاء. وليس أحد يدّعى أنّ في الكلام مفَعول بفتح الفاء»[3].

نلاحظ أنّ ابن جني جعل تحريك الصّوت الحلقيّ بالفتح لهجة عامة عقيل، في حين أورد في موضعٍ سابقٍ أنّه لم يسمعه عند بني عقيل إلّا من الشجري.

---

[1]- الخصائص، ص 314. ووردت في ديوان كثير:

إِذَا طَرَحْتَ لَمْ تَطَبِ الكَلْبَ رِيحُهَا ✽ وَإِنْ جُعِلَتْ فِي مَجْلِسِ القَوْمِ شُمَّتِ.

ينظر: كثير، الديوان، شرح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1972م، ص 324،

[2]- الخصائص، ص 314.

[3]- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 84/1.

ونجد اِبن عطية يأخذ بقول البغداديين أيضاً ويوافق ابِن جني في نسبة هذه اللهجة لبني عقيل؛ يقول: «وقد سمعت بني عقيل يقول: (نَحَوه)، بفتح الحاء، يريد: نحْوه، وسمعت غيره يقول: (أنا محَموم)»[1].

أمّا التعليل الصّوتيّ لجواز تحريك الصّوت الحلقيّ بالفتح فيرجعه السيوطي لاِستثقال هذه الأصوات[2]؛ ذلك أنّه " كلّما سفُل الحرف كان الفتح له ألزم والفتح من الألف، والألف أقرب إلى حروف الحلق من أختيها[3]، وهذا يتناسب مع التعليلات الصّوتيّة الحديثة، فوضع اللّسان مع أصوات الحلق هو الوضع الّذي يتخذه مع صوت الفتحة؛ وهو الاِستواء في قاع الفم، وعلى هذا فالألف هواء ممتد في الحلق، والفتحة بعض الألف، ومتى أشبعت الفتحة حدثت عنها الألف، لذلك فالأولى أن تُحرَّك الأصوات الحلقيّة بصائتٍ من جنسها؛ لأنّ ذلك أخفّ وأيسر في النطق[4]. فانجذاب اللّسان إلى الوراء واستواؤه في قاع الفم هو ما تشترك فيه الأصوات الحلقيّة والفتحة.

وعلّل إبراهيم أنيس التحريك بالتقاء الساكنين؛ وذلك حين تسقط الحركة الإعرابية وقبلها حرف ساكن، فيحرّك ذلك الصّوت كراهة اِلتقاء الساكنين، وأمّا علّة اِختيار الفتحة فلطبيعة الصّوت الحلقيّ الّذي يؤثر الفتحة على غيرها من الصوائت[5].

و قد وسّع أبو إسحاق هذه الظاهرة، وعمّمها مع جميع الأصوات؛ إذ لا فرق بين أصوات الحلق وغيرها في هذا وإنّما هذا مثل قدر وقدرة[6]. وإن كان الأمر كذلك أمكن إدراج هذه الظاهرة في المعاقبة بين الصوائت والسكون.

1- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 367/2.

2- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 31/6.

3- الأصول في النّحو، 102/3- 103.

4- ينظر: فرح ديدوح، الدّرس الصّوتيّ عند المفسرين في القرن السادس الهجري، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية أنموذجاً، رسالة مقدمة لنيل شهاد الدكتوراه في الصّوتيات، جامعة تلمسان، 2016م، ص 119.

5- إبراهيم أنيس، صيغ الاسم الثلاثي المجرد، مجلة مجمع اللّغة العربية، القاهرة، مصر، العدد: 10، ص 88.

6- إعراب القرآن، 218/3.

واستشهاداً لهذا الرأي يمكن التمثيل بقراءة قوله تعالى: ﴿إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٞ فَقَدۡ مَسَّ ٱلۡقَوۡمَ قَرۡحٞ مِّثۡلُهُۥۚ﴾ [آل عمران: 140]؛ إذ قرأ أبو السمال: (قَرَح) بفتح القاف والراء، وهي لغة كالطرْد والطرَد[1]؛ ونلاحظ أنّ عين الكلمة تحرّك بالفتح مع أنّ الصّوت الحلقيّ جاء لاماً للكلمة.

اِكتفى أبو حيان بتوجيه قراءة الفتح في عين كلمة (قرح) على أنّها لغة دون أن ينسبها لقبيلةٍ معيّنةٍ أو يُبيّن علّتها، في حين أرجع ابن جني السبب إلى وجود الصّوت الحلقيّ؛ يقول: «ثمّ لا أبعد من بعد أن تكون الحاء لكونها حرفاً حلقيًّا يفتح ما قبلها كما تفتح نفسها فما كان ساكناً من حروف الحلق، نحو قولهم في الصخْر: الصخَر، والنعْل: النعَل»[2]. أي إنّ الصوت الحلقيّ يؤثّر في نفسه، كما يمتدّ تأثيره إلى الأصوات المجاورة له.

فيما علّل سيبويه هذه القراءة بقوله: «وإنّما فتحوا هذه الحروف لأنّها سفلت في الحلق؛ فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما اِرتفع من الحروف؛ فجعلوا حركتها من الحرف الّذي في حيّزها وهو الألف»[3]. لقد جعل سيبويه العلاقة المخرجيّة بين الصّوتين - كما يقول - سبباً وعلّة في هذا التحريك.

كما ربط ابن جني الفتح في (قرَح) بالفتح في عين الفعل المضارع وذلك لمضارعة الأصوات الحلقيّة للألف يقول: «ويكون فتح الحاء من القرح لها ما قبلها كفتحها لها عين الفعل المضارع، نحو يسنَح ويسفَح ويسمَح. ويؤنس بذلك أنّ هذه الحروف حلقيّة، فضارعت بذلك الألف الّتي لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحاً، وهذا قدر ما يتعلّل به، إلاّ أنّ الاختيار أن تكون (القرح) لغة»[4]. فابن جني يرجح أن يكون تحريك عين الكلمة لهجة كغيره من اللهجات ولا دخل للصّوت الحلقيّ فيه.

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 68/3 والمحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 166/1 والدر المصون، 402/3.
[2]- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 167/1.
[3]- الكتاب، 101/4.
[4]- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 167/1.

فالصّوت الحلقيّ إذا كان ساكناً جاز فتحه؛ لكونه من موضع الألف، والفتحة بعض الألف، وإذا سكن ما قبله، جاز فتحه؛ لكونه من مخرج الألف الّتي يُفتح لها ما قبلها فكأنّ حروف الحلق لها أثر الألف الّتي تستدعي أن يسبقها بعضها وهي الفتحة[1]. يمكن قبول هذا التعليل لو كان الصّوتان حقيقة من مخرجٍ واحدٍ، وهذا أمر لا تقبله الدّراسات الصّوتيّة الحديثة؛ لأنّ الفتحة والأصوات الحلقيّة تشكّلان مجموعتين متمايزتين من الأصوات، لا علاقة بينهما إلاّ في وضع اللّسان مع كلّ منهما.

وفي قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلْأَنْعَـٰمِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾ **[النحل: 80]**؛ قرأ الحرميان وأبو عمرو: (ظعَنكم) بفتح العين، وباقي السبعة بسكونها[2].

وقد وجه أبو حيان قراءتي الفتح والإسكان على أنّهما لغتان دون أن ينسبهما لقبيلة بعينها، كما نفى أن تكون قراءة الإسكان تخفيفاً بسبب وجود صوتٍ حلقيٍّ؛ إذ يقول: «وهما لغتان، وليس السكون بتخفيفٍ كما جاء في نحو الشعْر والشعَر لمكان حرف الحلق»[3]، ووافقه في ذلك كلّ من الأزهري وأبو زرعة؛ إذ يقولان: «الظّعْن والظّعَن لغتان، مثل النّهْر والنّهَر»[4]. وهذا يقوّي أن يكون التحريك لهجة لا غير.

فيما جعل اِبن خالويه حجّة من حرّك العين في كونها من أصوات الحلق. وحجة من أسكن: أنّه أراد المصدر. ومثله: طعَنته بالرمح طعْنا[5]. وأضاف في موضعٍ آخر أنّه "يجوز أن يكون أصله

1- الدّراسات اللهجية والصّوتيّة عند ابن جني، ص 216.

2- تفسير البحر المحيط، 507/5 والسبعة في القراءات، ص375 والدر المصون، 273/7 وحجة القراءات، ص393 والحجة في القراءات، ص212 والكافي في القراءات السبع، ص 141 ومعاني القراءات، 82/2.

3- تفسير البحر المحيط، 507/5.

4- حجة القراءات، ص 393 ومعاني القراءات، 82/2.

5- الحجة في القراءات السبع، ص 212- 213.

الفتح فأسكن تخفيفاً، والعرب تستعمل ذلك فيما كان ثانيه حرفاً من حروف الحلق، مثل (النهر والمعز)[1].

ما ورد في قول اِبن خالويه يحيلنا إلى مسألة أخرى وهي قضيّة الأصل والفرع في حركة الصّوت الحلقيّ هل هو الفتح أم السكون، وهذا ما لم يغفل عنه أبو حيان، يقول: «وفي ذلك خلافٌ ذهب البصريون إلى أنّ فتح ما ورد في ذلك مقصور على السماع، وهو مع ذلك ممّا وضع على لغتين لا أنّ أحدهما أصل للآخر. وذهب الكوفيون إلى أنّ بعضه ذو لغتين وبعضه أصله التسكين ثمّ فتح»[2]. فيكون بهذا قد جوّز الاِحتمالين معاً.

وقد اِتخذ محمد أحمد خاطر مبدأ الكثرة والقلة معياراً يُعرف به الأصل من الفرع، يقول: « والسكون فيما قرّر علماء العربية بشواهد وقرائن كثيرة قويّة أخفّ من الحركات، ومنها الفتحة وهم يراعون ويعتمدون أن يجعلوا الأكثر أصلاً لما دونه في الكثرة والألفاظ الّتي جاءت على (فَعْل) بسكون العين أكثر كثيراً ممّا جاء على (فَعَل) بفتحها، فأن يكون السكون هو الأصل فيما جاء عنهم في عينه الحركة والسكون هو مقتضى الحمل على الأخفّ والأكثر قياسه»[3]. أي إنّ كثرة الاِستعمال هي الّتي فصلت لنا في هذا الخلاف، فبما أنّ هذه الألفاظ بالإسكان أكثر دوراناً منها بالفتح يكون السكون هو الأصل والفتح فرعٌ داخل عليه.

وعزى أبو حيان تحريك الصّوت الحلقيّ إضافة إلى بني بكر بن وائل إلى بني عقيل[4]، وذلك راجعٌ إلى تجاورهما ممّا سهل اِنتقال اللّغة من قبيلةٍ إلى أخرى.

ومهما يكن من أمرٍ فإنّ تحريك الصّوت الحلقيّ بالفتحة لا يعدو أن يكون لهجة من اللهجات العربية الشائعة والمطردة، حتّى إنّ بعضهم جعلها قاعدة يُقاس عليها، وهذا التحريك له

1- الحجة في القراءات السبع، ص 195.

2- تفسير البحر المحيط، 305/1.

3- محمد أحمد خاطر، اتباع الحركة في القراءات، مجلة كلية اللّغة العربية، جامعة الأزهر، العدد: 8، 1990م، ص 15.

4- تفسير البحر المحيط، 247/3.

ما يسوّغه من الناحية الصّوتيّة؛ حيث إنّ اللّسان مع كليهما لا يعمل في شيء نتيجة اِستوائه في قاع الفم كما في وضع الراحة، لهذا ناسب صائت الفتح الصّوت الحلقيّ.

والمبحث الموالي سنخصه بالحديث عن ضربٍ آخر من التماثل، وهو تماثل محدّد وخاص بصائتٍ واحدٍ، يتجلى في الإمالة.

4- الإمــالة:

يعرّف المحدثون الإمالة بأنّها: نطق الفتحة نطقاً أماميًّا؛ بحيث يقترب مخرجها من مخرج الكسرة[1] ، أي تقريب صوتيّ بين الصوائت؛ يعني الاِتجاه بالصائت قصيراً كان أو طويلاً إلى حالة اِرتكازيّة وُسطى بين صائتين اِثنين[2].

والإمالة ظاهرة صوتيّة عنى اللّغويون القدامى بدراستها وبيان مواضعها ودرجاتها، فعرّفوها بأنّها تقريب الألف من الياء والفتحة من الكسرة[3]، وهو التعريف نفسه تقريباً الّذي قدّمه أبو حيان الأندلسي، يقول: «الإمالة أن ينحى بالألف نحو الياء[4]، فيلزم من ذلك: أن ينحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة»[5].

1- جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، مركز الدّراسات والبحوث، تونس، (د.ط)، 1966م، ص 156 وفي اللهجات العربية، ص 57.

2- ينظر: عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللّغوية، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 1998م، ص 306 -307.

3- ينظر: في اللهجات العربية، ص 57 وابن جني، التصريف الملوكي، تحقيق: عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 2005م، ص 92 الفاكهي النحوي، عبد الله بن أحمد النحوي المكي (ت972هـ)، شرح كتاب الحدود في النّحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، (د.ط)، 1993م، ص 307 وعبد الحميد محمد عبد الحميد، فضل المقال في الوقف والإمالة وزيادة همزة الوصل والإبدال والإعلال، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، ط1، ص32.

4- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف الغرناطي، (ت745هـ)، سبك المنظوم في المختوم، تحقيق: عدنان محمد سلمان وفاخر جبر مطر، دار البحوث للدّراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط1، 2004م، ص 280.

5- ارتشاف الضرب من لسان العرب، 518/2.

أمّا العلّة الموجبة للإمالة فتذكر كتب اللّغة سببين أساسيين لها، هما: أن يكون أصل الألف ياء، أو أن يجاور الألف كسرة أو ياء[1].

ونسب أبو حيان الإمالة للقبائل البدوية؛ إذ يقول: «أصحاب الإمالة تميم، وقيس، وأسد، وعامّة أهل نجد، وأصحاب الفتح الحجازيون إلاّ في مواضع قليلة»[2]، وهو ما تكاد تُجمع عليه كتب اللّغة[3]، ويبدو أنّ السبب في ذلك يرجع إلى أنّ أهل البادية كانوا يميلون في كلامهم إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، والإمالة تحقّق ذلك بما فيها من اِنسجام بين الأصوات[4]. وهذه الظاهرة الصّوتيّة اِنعكست بوضوحٍ في القراءات القرآنية، وبها قرأ عددٌ كبيرٌ من القراء، منهم: حمزة والكسائي وهم من قراء البيئة العراقيّة الّتي كان أكثر سكّانها من شرق الجزيرة العربية ووسطها، أي من القبائل البدوية الّتي تؤثر الإمالة[5].

اِستعمل أبو حيان مصطلحات عديدة للدّلالة على النّحو بالفتحة نحو الكسرة، منها: "الإمالة"، والّذي يعدّ من أكثر المصطلحات اعتماداً من قبله؛ ويظهر ذلك من اِستعمالاته المختلفة للمصطلح مثل: "أمال"[6]، "الإمالة"[7]، "الممالة"[8].

كما نجد مصطلح "الكسر" وإن لم يوظّفه أبو حيان إلاّ في مواضع قليلة، كما نجده لم يهمل نسبة المصطلح إلى صاحبه، كما جاء في قوله: «وقرأ: النخعي بكسر السين من غير همز، يعني: بالكسر الإمالة»[9].

---

[1]- شرح المفصل، 55/9.

[2]- ارتشاف الضرب من لسان العرب، 518/2.

[3]- الكتاب، 120/4 وشرح المفصل، 53/9-54 والنشر، 30/2.

[4]- ينظر، عبده الراجحي، اللهجات العربية، ص 141 وشرح المفصل، 54/9، ودروس في علم أصوات العربية، ص160.

[5]- ينظر: في اللهجات العربية، ص 53 واللهجات العربية في التراث، 285/1.

[6]- تفسير البحر المحيط، 186/3.

[7]- نفسه، 281/5.

[8]- نفسه، 163/6.

[9]- نفسه، 37/4.

وقد عنى أبو حيان الأندلسي بذكر المواضع الّتي تفرّد كلّ قارئ بالإمالة فيها، من ذلك أنّ حمزة تفرّد بإمالة عشرة أفعال، يقول: «أمال حمزة عشرة أفعالٍ ألفها منقلبة عن ياء؛ إلاّ فعلاً واحداً ألفه منقلبة عن واوٍ، ووزنه فَعَلَ بفتح العين؛ إلّا ذلك الفعل فإنّ وزنه فَعِلَ بكسر العين. ووافق ابن ذكوان حمزة على إمالة "جاء وشاء" في القرآن، وعلى إمالة "زاد" في أوّل البقرة»[1].

وسنمثّل لذلك بفعلين، هما: (زادهم) في قوله سبحانه: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ **[البقرة:10]**، و(خافوا) من قوله: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ **[النساء:9]**.

أمال حمزة الألف نحو الياء، والفتحة الّتي قبلها نحو الكسرة، وحجّته كسر أوائل هذه الأفعال إذا أخبر المـُخبر عن نفسه، فقال: زِدت، وخِفت وما أشبه ذلك[2].

إذن لأجل الكسرة الّتي في ماضي هذه الأفعال أمالوها، وهو ما أكّده أبو حيان وهو يعلّل إمالة (خافوا)، يقول: "وأمال حمزة[3] خافوا للكسرة الّتي تعرض له في نحو: خِفت[4]، ذلك أنّ الفعل إذا أسند إلى ضمير المتكلّم أو المخاطب في الماضي كُسر أوّله نحو: (خِفت)، فالكسرة المقدّرة في أوّله أدّت إلى إمالته، وهو مذهب سيبويه، يقول: وممّا يميلون ألفه كلّ شيء كان من بنات الياء والواو ممّا هما فيه عين، إذا كان أوّل فعلت مكسوراً نَحَوْا نحوَ الكسر كما نَحَوْا نحوَ الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء، وذلك: خاف وطاب وهاب[5].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 189/1 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 174/1.

[2]- الحجة في القراءات السبع، ص 68 وحجة القراءات، ص 88 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، ص174.

[3]- حمزة بن حبيب بن عمارة إسماعيل الإمام الحبر أبو عمارة الكوفي التيمي مولاهم، وقيل: الزيات أحد القراء السبعة، ينظر: غاية النهاية، 236/1.

[4]- تفسير البحر المحيط، 186/3.

[5]- الكتاب، 120/4- 121.

وحدثت الإمالة في (خافوا) لأجل الكسرة الّتي في الماضي، بالرغم من وجود صوتٍ مستعلٍ وهو (الخاء)، وقد عُدّت حسنة، يقول أبو علي الفارسي: «أمّا الإمالة في (خافوا) فإنّها حسنة، وإن كان الخاء مستعليًّا، لأنّه يطلب الكسرة الّتي في : خفت، فينحو نحوها بالإمالة»[1]. فالإمالة في هذا الموضع كانت لعلّةٍ غير موجودةٍ حال نطق الصوت، وهي الكسرة المفترضة في ماضي الفعل، و لم يؤخذ بالعلّة الموجودة آن نطق الصّوت، وهي وجود صوت الاستعلاء: الخاء.

وتتفاوت هذه الأفعال من حيث قوة الإمالة، وقد فصّل مكي بن أبي طالب القول في ترتيب علل الإمالة في هذه الأفعال من حيث الدرجة والقوة بقوله: «وهذه الأفعال يفضل بعضها بعضاً في قوة الإمالة فيها، فأقواها في الإمالة "جاء وشاء"، وذلك أنّ فيها أربع عللٍ تقوى الإمالة بها: إحداها أنّ الأوّل ينكسر عند الإخبار، في قولك: "جِئت، وشِئت". والثانية أنّ الألف، الّتي هي عين الفعل المـُـمالة، أصلها الياء فيهما. والثالثة أنّ الهمزة في آخرها تُشبه الألف، لأنّها أختها في قرب المخرج، وفي أنّها تُبدل من الهمزة كثيراً، فصار كأنّ في آخرها ألفاً، فقويت الإمالة لذلك، والرابعة أنّ العين في المستقبل منها مكسورة، فأُميلت الألف في الماضي؛ لتدلّ على كسرة العين في المستقبل، كما أميل "خاف" لكسر الخاء في الإخبار، فهي إمالة لشيء مقدّر في الكلام فيهما»[2].

وللعلّة ذاتها أمال النخعي (سألها) في قوله تعالى: ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُواْ بِهَا كَٰفِرِينَ﴾ **[المائدة: 102]**، وهو ما يؤكده أبو حيان بقوله: «قرأ الجمهور: (سألها) بفتح السين والهمزة، وقرأ: النخعي بكسر السين من غير همز، يعني: بالكسر الإمالة ... وإمالة النخعي (سأل) مثل إمالة حمزة (خاف)»[3]، فالكسرة جوّزت الإمالة.

---

[1]- الحجة للقراء السبعة، 135/3.

[2]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 175/1.

[3]- تفسير البحر المحيط، 37/4.

اِنكسار الفعل عند الإخبار جوّز إمالته، ولكن أصل الفعل (سألها) عند الإخبار: سَألت بفتح أوّله وهمز عينه، إلاّ إ ذا كان يقصد كسر أوله في الإخبار بعد تخفيفه بتسهيل الهمزة وإبدالها ألفاً.

أمّا في قوله تعالى: ﴿مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗۗ﴾ **[آل عمران: 28]**، فقد أمال الكسائي: (تقاة) ووافقه حمزة - فيما - قرأ ورش بين اللّفظين وفتح الباقون[1]، وحجّة من أمال: "أنّه دلّ بالإمالة على أنّ أصل الألف ياء، لأنّها (تقية) فانقلبت الياء ألفاً لتحرّكها، واِنفتاح ما قبلها[2]. ففي هذا الموضع توفّرت اللفظة على العلّة الثانية من العلل المجوّزة للإمالة، وهي أنّ الألف؛ الّتي هي عين الفعل المــُمالة أصلها ياء.

أمّا من فتح وقرأ بغير إمالة فهو الأصل، "وحجّتهم أنّ فتحة القاف تغلب على الألف فتمنعها من الإمالة[3]، فلِمن لم يُمل حجّة أيضاً، وهي وجود صوت من أصوات الاِستعلاء المانعة للإمالة، وهو صوت القاف. ونلاحظ أيضاً أنّ أبا حيان الأندلسي اعتمد مصطلح الفتح مقابلاً لمصطلح الإمالة.

أمّا ما ذكره أبو حيان عن قراءة ورش: (بين اللّفظين) ، فالمقصود به بين الفتح والإمالة، ولعلّه يقصد به الإمالة المتوسطة أو الوسطى.

ومن أمثلة الإمالة الّتي ذكرها أبو حيان في تفسيره قراءة قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ﴾ **[يوسف:05]**، يقول: «قرأ الجمهور: (رؤياك)، والرؤيا حيث وقعت بالهمز من غير إمالةٍ، وقرأ الكسائي بالإمالة، وبغير الهمز، وهي لغة أهل الحجاز»[4].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 442/2.

[2]- الحجة في القراءات السبع، ص107 وحجة القراءات، ص159.

[3]- حجة القراءات، ص159.

[4]- تفسير البحر المحيط، 281/5.

نلاحظ أنّ أبا حيان بيّن موضع الإمالة في الآية الكريمة دون بيان سببها، لكن الظاهر أنّ علّة الإمالة هي التدليل على أنّ أصل الألف ياء، وهو ما أكّده مكي بن أبي طالب بقوله: «وأمال الكسائي: (رؤياك) (يوسف: 05)، و(رؤياي) (آل عمران: 102) ؛ لأنّ أصل ألفه بالياء»[1]، أمّا من الناحية الصّوتيّة فملاصقة الياء للألف إذ لم يحل بينهما حائل يجعل العمل من وجهٍ واحدٍ أخفّ، وذلك برفع اللّسان مرة واحدة في تأدية صوتين بأقصر زمنٍ ممكنٍ؛ ممّا يؤدي إلى الخفة المتوخّاة في تقريب الألف من الياء.

والظاهر أيضاً من قوله الّذي تقدّم أنّه لم ينسب ظاهرة الإمالة في هذا الموضع إلى قبيلةٍ بعينها.

فيما روى ابن مجاهد وابن عطية أنّ الكسائي لم يمل: (رُؤْيَاكَ) في هذا الموضع، وأمالها في سائر القرآن: (رؤياك، رؤياي، الرؤيا)[2]. وهذا الخلاف في نسبة الإمالة للكسائي حاول أبو عمرو الداني إيجاد تفسيرٍ له بقوله: «فأمّا علّة ما رواه أبو الحارث عنه من إخلاص الفتح في قوله تعالى: (رؤياك) خاصّة؛ فإنّه أراد بذلك الجمع بين اللّغتين لفشوّهما وفصاحتهما وصحّتهما في الأثر، فلذلك خصّ الأوّل منها بالفتح، إذ كان هو المتقدّم عليها كما أنّ الفتح هو المتقدّم على الإمالة، وخصّ ما عداه بالإمالة؛ لمجيئه بعده كما أنّ الإمالة بعد الفتح، إذ هو الأصل وهي فرع عنه؛ ليدلّ على هذا المعنى»[3]، كما أنّ تقريب الياء من الكسر ثقيل، ففتح الكسائي طلباً للتخفيف، خاصّة أنّ الياء تقدّمتها همزة؛ وهي ثقيلة.

---

[1]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 179/1.

[2]- ينظر: السبعة في القراءات، ص 344.

[3]- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان (ت444هـ)، الفتح والإمالة، تحقيق: أبو سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ط)، 2002م، ص 105 - 106.

إذن حسب ما قدّمه أبو عمرو الداني، فإنّ ما جعل الكسائي يفتح في هذا الموضع ويميل فيما عداه هو بيان الأصل؛ أي إنّ الفتح هو الأصل والإمالة فرع داخل عليه؛ لذلك فتح في أوّل موضعٍ، وأمال فيما جاء بعده.

ومن الآيات القرآنية الّتي وقعت فيها الإمالة قوله عزّ وجلّ: ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ﴾ **[هود:72]**، يقول أبو حيان: «أمال الألف من (يا ويلتا) عاصم وأبو عمرو والأعشى؛ إذ هي بدل من الياء. وقرأ الحسن (يا ويلتي) بالياء على الأصل»[1]. ذلك أنّ ألف (يا ويلتي) ياء إضافة، والإمالة حدثت في الآية الكريمة للدّلالة على أنّ أصلها الياء[2]. فكما تقدّم الفتح هو الأصل، والقراءة بالإمالة فرعٌ عنه.

وممّا أماله ابن ذكوان كلمة: (المحراب) إذا كان مخفوضاً، وذلك في قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ﴾ **[آل عمران: 39]**، يقول أبو حيان: «أمال راء (المحراب) ابن ذكوان؛ إذا كان (المحراب) مجرورا، ونسب ذلك أبو علي إلى ابن عامر ولم يقيّده بالجر»[3]. أي إنّ الإمالة في هذه اللفظة غير ثابتة؛ لأنّها محكومة بحركة الإعراب، فإن كانت مجرورة أُميلت، وإن كانت غير ذلك اِمتنعت.

وضعّف مكي بن أبي طالب القراءة بالإمالة في هذه الآية الكريمة بقوله: «أمالها للكسرة الّتي بعد الألف، وهو ضعيف من وجهين: أحدهما أنّ الراء إذا اِنفتحت قبل الألف تمنع الإمالة، والثاني - أنّ - إمالة "المحراب" تتقوى قليلاً للكسرة الّتي على الميم، وللكسرة على الباء، وكلاهما يوجب الإمالة، فلمّا اِجتمعتا قويت الإمالة بعض القوة»[4].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 244/5.

[2]- المهدوي، أحمد أبو العباس، شرح الهداية، تحقيق: حازم سعيد حيدر، دار الرشد، الرباط، ط1، 1995م، 109/1.

[3]- تفسير البحر المحيط، 465/2.

[4]- ينظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 172/1.

وعلّل مكي بن أبي طالب ضعف الإمالة في هذا الموضع وأرجعه لوجود الصّوت المكرر الراء، وهو من الأصوات المانعة للإمالة، إلا أنّ من جعلها مقبولة بعض الشيء وقوّاها هو اِجتماع الكسرتين: كسرة الميم وكسرة الباء الّتي هي حركة إعراب، وهذه الأخيرة لوحدها غير كافيةٍ لحدوث الإمالة، لأنّها حركة عارضة غير لازمة.

ومن أمثلة إمالة الألف لوقوع الراء المكسورة بعدها ما تفرّد بإمالته أبو عمرو الدّوري عن الكسائي في قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ **[آل عمران: 133]**، يقول أبو حيان: «أمال الدّوري في قراءة الكسائي: "وسارعوا" لكسرة الراء»[1].

حدثت الإمالة في الآية الكريمة بسبب كسرة الراء، يقول مكي بن أبي طالب: «أمال ذلك كلّه لوقوع الكسرة على الراء بعد الألف زائدة، وأجرى كسرة البناء مجرى كسرة الإعراب، والإمالة مع كسرة البناء أقوى، لأنّها كسرة لازمة لا تتغيّر، وكسرة الإعراب لا تلزم، إلاّ في حالة الخفض، فهي أضعف»[2].

وقد اِستحسنها أبو علي الفارسي إذ يقول: «ما رُوي عن الكسائي من إمالة الألف في: (وسارعوا) فالإمالة هنا في الألف حسنة لوقوع الراء المكسورة بعدها، وكما تمنع المفتوحة الإمالة فكذلك المكسورة تجلبها»[3].

نفهم من هذا الكلام أن صوت الراء المكرّر لوحده لا يمنع الإمالة كما لا يوجبها، وإنّما الحركة التابعة لها هي الّتي تتحكّم في ذلك؛ إذ أنّ الفتحة تدفع الإمالة والكسرة تجلبها.

وقد علّل السيرافي الظاهرة تعليلاً صوتيًّا بقوله: «الراء فيها تكرير إذا نُطق بها ومُدّ الصوت، والتكرير الّذي فيها يمنع الإمالة إذا كانت مضمومة أو مفتوحة أكثر من منع غيرها من الحروف

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 61/3.
[2]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 171/1.
[3]- الحجة للقراء السبعة، 78/3.

سوى الحروف المستعلية، وإذا كانت مكسورةً فهي تقوى على الإمالة أكثر من قوّة غيرها من الحروف المكسورة؛ لأنّها إذا كانت مضمومة أو مفتوحة فكأنّ الفتح أو الضمّ يتضاعفان فيها وهما يمنعان الإمالة، وإذا كانت مكسورة فكأنّ الكسر يتضاعف فيها وهو يقوّي الإمالة»[1]، فالتكرير الّذي تختصّ به الراء يمنحها تضعيفاً زائداً نتيجة طرق اللسان اللثة طرقات متعدّدة؛ وهذا يجعلها راءات وليس راء واحدة.

ومن أمثلة ما أميل للكسرة: إمالة الكسائي الألف في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ **[البقرة:15]**[2]، وفي قوله أيضاً: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ **[البقرة: 19]** فالكسائي كان يميل الألف نحو الياء للكسرة الّتي بعدها، ويميل الفتحة الّتي قبلها نحو الكسرة، ليعمل اللّسان عملاً واحداً[3]، والعمل من وجهٍ واحدٍ أخفّ وأسهل لتحقيق الانسجام بين الأصوات.

وممّا تفرّد بإمالته حمزة قوله تعالى: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ **[الأنعام:61]**، وأيضاً قوله سبحانه وتعالى: ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ﴾ **[الأنعام:71]**[4]؛ إذ قرأ الجمهور (استهوته الشياطين) بالتاء، غير حمزة فإنّه قرأ (استهويهُ) بالألف ويميلها، لأنّ أصل

---

[1]- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م، 3/5.

[2]- الحجة للقراء السبعة، 366/1 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 171/1 ومعاني القراءات، 138/1.

[3]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 171/1 والحجة في القراءات السبع، ص 70.

[4]- تفسير البحر المحيط، 162/4 والكافي في القراءات السبع، 109 ومعاني القراءات، 363/1 والحجة للقراء السبعة، 325/3.

الألف ياء[1]، وقد أكّد هذا الانفراد الأزهري بقوله: «قال أبو منصور: التاء والياء قريبان من السواء إذا تقدم فعل الجماعة، وقد مرّ مثله في (توفته وتوفيه)».

ومعنى اِستهوته الشياطين: اِستخفته حتى هوى؛ أي: أسرع إلى ما دعت إليه، وهذا من هَوِيَ يَهْوَى، لا من هوَى يهوَى [2]. إذن ما جعل حمزة يميل في الموضع الأول هو المعاقبة بين الياء والتاء مع فعل الجماعة فأمال لوجود الياء بعد الفتحة، أمّا في الموضع الثاني فالإمالة كانت لأنّ أصل الفعل يهوي بالياء وليس بالألف المقصورة. واِمتناع غيره عن الإمالة كان لجعله أصل اللفظتين بالألف.

ومن الشواهد القرآنية الّتي وقعت فيها الإمالة مع وجود ما يمنع ذلك، ما أماله الكسائي في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ **[البقرة:207]**[3]، وعلّة إمالته: (مرضات) على رأي مكي بن أبي طالب: "لتقرب الألف من أصلها أو حكمها، ولابد أن ينحى بالفتحة الّتي قبل الألف نحو الكسرة، فبذلك تتمكن إمالة الألف إلى نحو الياء في هذا وغيره[4].

أمّا من الناحية الصّوتيّة فنجد أنّ الإمالة وقعت رغم وجود أصوات الاستعلاء؛ والّتي تعدّ من موانع الإمالة، يقول سيبويه معلّلاً سبب المنع: «وإنّما مَنعت هذه الحروف الإمالة، لأنّها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها اِستعلت إلى الحنك الأعلى، فلمّا كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها، كما غلبت عليها في "مساجد" ونحوها، فلما

---

[1]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 186/1.

[2]- معاني القراءات، 363/1.

[3]- تفسير البحر المحيط، 128/2 والكافي في القراءات السبع، ص 86 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 179/1 وحجة القراءات، ص130.

[4]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 179/1.

كانت الحروف مستعلية، وكانت الألف تستعلي، وقربت من الألف، كان العمل من وجهٍ واحدٍ أخفّ عليهم»[1].

غير أنّ شريف سمير استيتية يقول أنّ ما ذكره سيبويه ليس صحيحاً من الناحية الصّوتيّة العلمية المعاصرة، فإنّ الألف ليس صوتاً مستعليًّا، ولا معنى لقوله: (والألف إذا خرجت من موضعها اِستعلت إلى الحنك الأعلى). فاللّسان عند نطق الفتحة ومدّها (وهو الألف) يترل إلى أقصى درجةٍ يترل إليها عند نطق حركة. وعكس ما ذكره سيبويه هو الصحيح، فإنّه يكون أسهل على اللّسان أن ينتقل من وضع الإستعلاء، عند نطق الصاد والضاد والطاء والظاء، إلى الوضع الّذي يؤول إليه، عند نطق الحركة المعيارية الأساسية الثانية، وهي الإمالة الكبرى في عرف القراء[2].

فالعمل من وجهٍ واحدٍ برفع اللّسان مرة واحدة لأداء صوتين بأقل جهدٍ عضليٍّ، هو مانع الإمالة، لكن هناك ما يسمح بالإمالة، وهو أنّ أصوات الاستعلاء تكون أقلّ تأثيراً إذا تقدّمت مرتبتها عن الألف.

ومن أمثلة الإمالة الّتي ذُكرت في القرآن الكريم إمالة فواتح السور، ونخصّ بالذكر الحروف الموجودة في أوائل السور، كقوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ **[مريم:01]**، يقول أبو حيان: «أمال نافع هاء وياء بين اللّفظين، وأظهر دال صاد عند ذاك... وعن حمزة فتح الهاء وكسر الياء... وهذه الترجمة كما ترجموا عن الفتحة المُمالة المقرّبة من الكسرة بكسرة لتقريب الألف بعدها من الياء»[3].

فيما ذكر آخرون أنّ أبا عمرو والكسائي أمالوا الهاء من (كهيعص) وفتحها الباقون، وأمال اِبن عامر الياء وأبو بكر وحمزة والكسائي وفتحها الباقون[4].

---

[1]- الكتاب، 244/4.

[2]- سمير شريف استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللّغوية: منهج لساني معاصر، عالم الكتب الحديث، اربد، المملكة الأردنية الهاشمية، 2005م، ص 227 – 228.

[3]- تفسير البحر المحيط، 163/6.

[4]- الكافي في القراءات السبع، ص152 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 187/1.

والعلّة الصّوتيّة وراء إمالة هذه الحروف هو إيثار الخروج من تسفّلٍ إلى تسفّلٍ؛ لخفّة ذلك، ومن أمال الياء أقوى ممّن أمال الهاء، لأنّ من أمال الياء خرج من تصعّدٍ إلى تسفّلٍ، وذلك حسن. ومن أمال الهاء خرج من تسفّلٍ إلى تصعّدٍ، وذلك صعب قبيح[1]. فاِنتقال اللّسان من وضعٍ مرتفعٍ إلى أسفل منه أسهل وأيسر؛ لأنّ فيه اِقترابًا ودنوًّا من وضع الراحة.

ومن فواتح السور المُمالة الّتي ذكرها أبو حيان قوله عزّ وجلّ: ﴿ طسٓمٓ ﴾ **[الشعراء:01]**، يقول: «وأمال فتحة الطاء حمزة والكسائي وأبو بكر، وباقي السبعة: بالفتح»[2].

وعلّة الإمالة في ذلك أنّ هذه الحروف ليست بحروف معانٍ نحو "ما، ولا"، إنّما هي أسماء لهذه الأصوات الدّالة على الحروف المحكيّة المقطّعة، والأسماء لا تمتنع إمالة ألفها ما لم تكن من الواو، وليست الألف فيها من الواو. ويدلّ على أنّها أسماء أنّك تخبر عنها فتعربها، فتقول، حاؤك حسنة، وصادك محكمة، وإذا عطفت بعضها على بعضٍ أعربتها كالعدد، فلمّا كانت أسماءً أمالها من أمالها، ليفرّق بالإمالة بينهما بين الحروف الّتي للمعاني، التي لا تجوز إمالتها، نحو: "ما، ولا، وإلاّ"، وإنّما لم تجز إمالة هذه الحروف، ليفرق بين الحرف والاسم. ولو سميت بهذه الحروف جازت إمالتها[3].

إذن حسب ما تقدّم نفهم أنّ علّة جواز إمالة الحروف الّتي في أوائل السور هي كونها أسماء لأصواتها بشرط ألاّ يكون أصل الألف فيها واوًا.

نتبيّن من دراستنا لظاهرة الإمالة أنّ أبا حيان لم يذكر في كلّ الأمثلة الّتي قدّمها القبائلَ الّتي تُميل، إلاّ في مثالٍ واحدٍ؛ حيث نسبها إلى تميم بقوله: «والإمالة لتميم والتفخيم للحجاز»[4]. مع

---

[1]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 187/1.

[2]- تفسير البحر المحيط، 5/7.

[3]- ينظر: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، ص 479- 480.

[4]- تفسير البحر المحيط، 189/1.

أنّه لا يمكننا تعميم هذه النسبة، لأنّ نسبته إياها إلى تميم في موضعٍ واحدٍ غير كافٍ للقول إنّ القبائل البدوية تميل في كلّ المواضع، وإنّ أهل الحجاز يفتحون مطلقاً.

بعد ذكر بعض أمثلة الإمالة التي وردت في تفسير البحر المحيط، سننتقل في المبحث الموالي للحديث عن ظاهرة المدّ والقصر في الصوائت.

5- المدّ والقصر في الصوائت:

تتعرّض الصوائت حال التركيب إلى تغييرٍ في كمّيتها، وهذا ما عبّر عنه الدّارسون بالمد والإشباع مقابل القصر والحذف، وقد اِلتزم أبو حيان بمصطلح المد والقصر؛ وهو يعبّر عن تغيير القرّاء في مقدار وكمية الصوائت على اِختلافها، وسنحاول فيما يأتي أن نتتبّع هذه الظاهرة فيما أورده أبو حيّان من قراءات، قصد تبيّن الأسباب الداعية لها.

أ- المدّ في الصوائت:

أورد أبو حيان أمثلة كثيرة للمدّ في الصوائت القصيرة، كما جاء في قوله تعالى: ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ **[الأعراف: 145]**؛ إذ قرأ الحسن: (سأوريكم) بواو ساكنة بعد الهمزة على ما يقتضيه رسم المصحف[1]. وقد قدّم أبو حيان وجهين اِثنين لهذه القراءة، يقول: «وجّهت هذه القراءة بوجهين، أحدهما: ما ذكره أبو الفتح: «وهو أنّه أشبع الضمة ومطّها فنشأ عنه الواو. قال: ويحسن اِحتمال الواو في هذا الموضع أنّه موضع وعيدٍ وإغلاظٍ فمكّن الصّوت فيه»[2]. فيكون كقوله: (أدنو فأنظور)؛ أي: فأنظر. وهذا التوجيه ضعيف؛ لأنّ الإشباع بابه ضرورة الشعر[3].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 388/4.

[2]- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، ص258- 259.

[3]- تفسير البحر المحيط، 388/4.

والثاني: ما ذكره الزمخشري؛ إذ قال: «وقرأ الحسن: (سأوريكم) وهي لغة فاشية بالحجاز. يقال: "أورني كذا وأوريته". فوجهه أن يكون من أوريت الزند كأنّ المعنى بيّنه لي وأنره لأستبينه»[1].

ما نتبيّنه من قول أبي حيان أنّ نظرة العلماء تختلف إلى ظاهرة الإشباع؛ إذ يرى بعضهم كابن جني أنّ الواو نشأت من مطل الضمة وإشباعها، واستحسنه هاهنا؛ لأنّه موضع تهديدٍ ووعيدٍ، فناسبه مطل الصّوت وتمديده[2]، لكنّ أبا حيان يجد هذا السبب ضعيفاً، لأنّ الإشباع من ضرورات الشعر حسب رأيه وهو ما أكّده مرة ثانية عند تفسيره لقوله سبحانه: ﴿فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم:37]، يقول: «قرأ هشام أفئدة بياء بعد الهمزة، نصّ عليه الحلواني عنه وخرج ذلك على الإشباع، ولمـّـا كان الإشباع لا يكون إلاّ في ضرورة الشعر حمل بعض العلماء هذه القراءة على أنّ هشاماً قرأ بتسهيل الهمزة، كالياء فعبّر الراوي عنها بالياء، فظنّ من أخطأ فهمه أنّها بياء بعد الهمزة، والمراد بياء عوضاً من الهمزة»[3]. وهذا هو الغالب، ثمّ إنّ إشباع الصوائت القصيرة ليس من ضرورات الشعر فقط، بل وردت أمثلة نثرية كثيرة في كتب اللّغة تثبت هذه الظاهرة.

في حين يرى بعضهم نحو الزمخشري أنّ الإشباع لغة أهل الحجاز، ووافقه في هذه النسبة أبو حيّان الأندلسي، منبّهاً إلى ضرورة التأكّد من هذه النسبة؛ إذ يقول: «وهي أيضاً في لغة أهل الأندلس. كأنّهم تلقّفوها من لغة الحجاز، وبقيت في لسانهم إلى الآن. وينبغي أن يُنظر في تحقّق هذه اللّغة أهي في لغة الحجاز أم لا؟»[4]، وقد أثبتت المأثورات اللّغويّة أنّها لغتها.

1- تفسير البحر المحيط، 388/4 والكشاف، 509/2.

2- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 258/1- 259.

3- تفسير البحر المحيط، 421/5.

4- نفسه، 388/4.

وقد وردت أمثلة في كلام العرب لظاهرة مطل الصوائت وإشباعها في النثر والشعر، فمن النثر ما حكاه الفراء عن العرب قولهم: "أكلت لحما شاة" أي: "لحم شاة"، فمطلت الفتحة، فنشأت عنها الألف[1]. فالألف في حقيقتها ما هي إلا امتداد لنطق الفتحة القصيرة.

أمّا من الشعر فمثَلُه قول عنترة[2]:

يَنْبَاعُ مِن ذفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ ✿ زَيَّافَةً مِثْلَ الفَنِيقِ الـــمُقْرِمِ

فإنّه يريد: ينبع، فأشبع فتحة الباء[3].

وورود الإشباع في القراءات القرآنية شاذّها ومتواترها وكذا في النثر والشعر، يدلّ على أنّه ليس ضرورة شعرية بل لغة مستعملة، يقول ابن الجزري متحدثاً ومعلّلاً قراءة (أفئيدة) بإشباع كسرة الهمزة: «فهو على لغة المشبعين من العرب الّذين يقولون: (الدّراهيم، والصياريف)، وليست ضرورة، بل لغة مستعملة، وقد ذكر أبو عبد الله ابن مالك في شواهد التوضيح: أنّ الإشباع من الحركات الثلاث لغة معروفة، وجعل من ذلك قولهم: (بينما زيد قائم جاء عمرو)، أي: بين أوقات قيام زيد، فأشبعت فتحة النون، فتولدّت الألف، وحكى الفراء أنّ من العرب من يقول: (أكلت لحما شاة)، أي: لحم شاة»[4].

كما ذكر أبو حيان أمثلة أخرى للمدّ في الصوائت كالمد في ضمير الغائب، ففي قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ **[الفاتحة:07]**، يقول: «حكى اللّغويون في (عليهم) عشر لغاتٍ: ضمّ الهاء وإسكان الميم وهي قراءة حمزة، وكسرها وإسكان الميم وهي قراءة الجمهور، وكسر الهاء والميم بعدها وهي قراءة الحسن، وزاد ابن مجاهد أنّها قراءة عمر بن فائد، وكذلك بغير ياء وهي

---

[1]- الخصائص، ص 714 والنشر في القراءات العشر، 225/2 والسيوطي، الأشباه والنظائر في النّحو، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د.ط)، (د.ت)، 196/1.

[2]- الخصائص، ص 713 و762.

[3]- نفسه، الصفحات نفسها.

[4]- النشر في القراءات العشر، 225/2.

قراءة عمرو بن فائد، وكسر الهاء وضم الميم وواو بعدها وهي قراءة ابن كثير وقالون بخلاف عنه، وكسر الهاء وضمّ الميم بغير واو وضمّ الهاء والميم وواو بعدها وهي قراءة الأعرج والخفاف عن أبي عمرو، وكذلك بدون واو وضم الهاء وكسر الميم بياء بعدها كذلك بغير ياء قرئ بهما»[1].

يلاحظ من قول أبي حيان اِختلاف القراء في إشباع ضمير الغائب (عليهم)، فمنهم من ضم الميم بإشباعٍ، ومنهم من كسرها بإشباعٍ، ولم يذكر أبو حيان توجيه هذه القراءات؛ إذ اكتفى بالقول بأنّ توجيها ذُكر في النّحو[2].

"فالأصل في (عليهم): (عليهمو) بضم الهاء والميم، والواو الّتي بعد الميم، والدليل على ذلك أنّ هذه الهاء للمذكر تُشمّ وتُشبع ضمّتها؛ فيتولد منها الواو، نحو: (ضربتُهُ)، وإذا فتحت كانت للمؤنث، نحو: (رأيتها) وهذه أيضاً وإن فتحت فأصلها الضم بدلالة قولك للاِثنين: (رأيتهما)، وللجماعة: (رأيتهنّ)، وعلامة الجمع في المذكر إلى هذه الهاء هي الميم المضمومة الّتي بعدها (واو) كما هي في قولكم: (ضربتكم) وأصله (ضربتكمو)، يتبيّن لك ذلك إذا اِتصل به مضمَر آخر تُردّ منه الواو، نحو: (ضربتكموه) ولا تقول (ضربتكُمْه). ومنه قول الله عزّ وجل: ﴿أَنُلۡزِمُكُمُوهَا﴾ **[هود:28]** فهذا ممّا يبيّن لك أنّ الأصل: (عليهُمُو) بضمتين وواو[3].

أمّا من كسر الميم بإشباعٍ فحجته أنّ "الهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة؛ لأنّها خفيّة، كما أنّ الياء خفيّة، وهي من حروف الزيادة، كما أنّ الياء من حروف الزيادة، وهي من موضع الألف، وهي أشبه الحروف بالياء. فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافاً، كذلك كسروا هذه الهاء وقلبوا الواو ياء؛ لأنّه لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة. وذلك قولك: مررت بهي، ولديهي مال، ومررت بدارهي قبل، وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبل، ولديهو مال، ويقرءون: (فخسفنا بهو وبدارهو الأرض) (القصص: 81)، فإن لحقت الهاء الميم في علامة الجمع كسرتها

[1]- تفسير البحر المحيط، 146/1.
[2]- نفسه، الصفحة نفسها.
[3]- حجة القراءات، ص 81.

كراهية الضمة بعد الكسرة. ألا ترى أنّهما لا تلزمان حرفا أبدا؟ - يعني أنّه ليس في الكلام مثل فِعلُ – فإذا كسرت الميم قلبت الواو ياء كما فعلت ذلك في الهاء. ومن قال: (وبدارهو الأرض) قال: عليهمو مال[1].

وحجة من قرأ (عليهُمْ) بضم الهاء وسكون الميم أنّ أصلها الضم؛ فأجري على أصل حركتها، وطلب الخفة بحذف الواو والضمة، فأتى بأصلٍ هو ضم الهاء وترك أصلاً هو إثبات الواو وضم الميم، وأمّا من قرأ (عليهِمُ) فإنّه اِستثقل ضمة الهاء بعد الياء فكسر الهاء؛ لتكون الهاء محمولة على الياء الّتي قبلها والميم مضمومة للواو الّتي بعدها، فحمل كلّ حرفٍ على ما يليه وهو أقرب إليه[2].

وحجّة من ضم الهاء والميم هي أنّ الميم لّما احتيج إلى تحريكها من أجل الساكن ردّ عليها الحركة التي كانت في الأصل وهي الضم، فلما اِنضمت الميم غلبت على الهاء وأخرجتها في حيّز ما قبلها من الكسر فرجعت الهاء إلى أصلها[3].

نتبيّن ممّا تقدّم أنّ من قرأ بضم الميم، فلأجل الاتيان بأصل الضمير محرّكاً بالضم، فكان إشباع الميم بالضم اِتباعاً لحركة الهاء المضمومة، بحيث تأثرت الميم بضمة الهاء قبلها، وفي هذا مماثلة تقدّمية. أمّا الّذين أشبعوا الميم بالكسر، فكان لكسرهم هاء الضمير اِتباعاً للكسرة أو الياء قبلها؛ طلباً للتناسب والتماثل بين أصوات الكلمة أو ما هو منها، واللسان بهذا يعمل عملاً واحداً، إضافة إلى أنّ الكسرة تكلّف جهداً عضليًّا أقل ممّا يتطلّبه صائت الضمّ؛ ذلك أنّ الكسرة صائت أمامي والضمة صائت خلفي. وفي هذا كلّه مماثلة تقدّمية أيضاً.

---

[1]- الحجة للقراء السبعة، 1/61-62.

[2]- حجة القراءات، ص 81.

[3]- نفسه، الصفحة نفسها.

ومن أمثلة إشباع ضمير الغائب ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: 7– 8].

قال أبو حيان: «قرأ أبان عن عاصم والكسائي: (يره) بضمها. وقرأ هشام وأبو بكر بسكون الهاء فيهما، وأبو عمرو بضمهما مشبعتين»[1]، وحجّتهم أنّ ما قبل الهاء متحرّك، فصارت الحركة بمنزلة (ضربهو يا فتى). فكما أنّ هذا يشبع عند الجميع فكذلك قوله: (يرهو)[2]. فيما قرأ باقي السبعة بإشباع الأولى وسكون الثانية[3]. فإشباع الهاء الأولى لوقوعها في وصل الكلام، أمّا إسكان الثانية فكان لمجيئها في آخر الكلام وهو محلّ وقفٍ.

وقد جعل أبو حاتم القراءة بسكون الهاء في الوصل خطأ، وهو ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: 07]، فيما عدّها أبو حيان لغة؛ إذ »[4]، ذلك أنّ الإسكان في الوصل لغة حكاها الأخفش ولم يحكها سيبويه، وحكاها الكسائي أيضاً عن بني كلاب وبني عقيل[5]. أي إنّ إسكان الهاء لا يعدّ خطأً بما أنّ الأخفش والكسائي نسباها إلى قبيلةٍ من القبائل العربية، فالإسكان على هذا لهجة حملتها وأقرّها القراءات القرآنية.

وقد علّل العلماء إشباع هاء الضمير بكون الهاء حرفاً خفيًّا ضعيفاً يخرج من أقصى الحلق، فناسبت همسها وخفائها حروف المد واللين[6]؛ ولذلك يستحسن وقوع الواو أو الياء بعدها، كما حدث في هذا الإشباع، لأنّ الواو تخرج من الشفتين، فإذا أشبعت الضمة نشأ من مطلها واو،

1- تفسير البحر المحيط، 498/8.
2- حجة القراءات، 769.
3- تفسير البحر المحيط، 498/8.
4- نفسه، 401/7.
5- نفسه، 498/8.
6- ينظر: شرح المفصل، 142/9.

فكان في ذلك إخراج للهاء من الخفاء إلى الإبانة[1]. وهذا تعليلٌ مقبولٌ من الناحية الصّوتيّة؛ إذ أنّ الهاء تنتج من الحنجرة بابتعاد الوترين الصّوتيين عن بعضهما بعض ممّا يؤدي إلى مرور الهواء دون حدوث أي اِهتزازٍ، فهي عبارة عن نفسٍ فقط، وهذا ما أكسبها ضعفاً وهتّاً وخفاءً، وكلّ هذه الصفات تطلّبت إشباع حركتها.

وكذلك الحال مع الياء، فإنّ نشأتَها من مطل الكسرة تقويةٌ للهاء، وإبانة لها من الخفاء، ولذلك ثبتت الياء في بعض القراءات[2]، فخفاء الهاء وضعفها جعل العرب يشبعونها قصد تقويتها وإبانتها.

إذن المدّ في الصوائت ظاهرة لهجية قديمة أقرّتها القراءات القرآنية على اِختلافها، وما أورده أبو حيان الأندلسي من أمثلة خير دليلٍ على ذلك، أضف إليه أنّ هذا الإشباع في حقيقته ما هو إلاّ اِمتدادٌ للصائت القصير نفسه، فهو لا يعني أبداً نشوء صوتٍ آخر طويلٍ كان الصائت الّذي من جنسه سبباً له؛ لأنّ الصامت لا يتحرك إلاّ بصائتٍ واحدٍ إمّا أن يكون قصيراً وإمّا أن يكون طويلاً.

ب- القصر في الصوائت:

من الشواهد الّتي جاء بها أبو حيان للدّلالة على ظاهرة القصر في الصوائت، ما ذكره في قوله تعالى: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ **[الكهف:64]**، يقول: «وقرئ: (نبغ) بغير ياء في الوصل وإثباتُها أحسن، وهي قراءة أبي عمرو والكسائي ونافع، وأمّا الوقف فالأكثر فيه طرح الياء إتباعاً لرسم المصحف، وأثبتها في الحالين اِبن كثير»[3].

---

[1]- ينظر: المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 301/1 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 43/1.

[2]- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 30/1.

[3]- تفسير البحر المحيط، 139/6 والكافي في القراءات السبع، 149 والكشاف، 598/3.

وعلّل الرازي هذا الحذف بقوله: «نبغِ أصله: نبغي، فحذفت الياء طلباً للتخفيف لدلالة الكسرة عليه، وكان القياس ألاّ تحذف؛ لأنّهم إنّما يحذفون الياء في الأسماء وهذا فعل، إلاّ أنّه قد يجوز على ضعف القياس حذفها؛ لأنّها تحذف مع الساكن الّذي يكون بعدها كقولك: "ما نبغي اليوم؟" فلمّا حذفت مع الساكن؛ حذفت أيضاً مع غير الساكن»[1].

ما نفهمه من قول الرازي أنّ الصائت الطويل إذا وليه ساكن يمكن قصره طلباً للتسهيل مع بقاء الكسرة للدّلالة عليه، ولما قصر مع الساكن قصر مع غير الساكن، وهذا الحذف يجوز في الأسماء دون الأفعال.

ومثال القصر أيضاً، ما جاء في قوله تعالى:﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [هود: **105**]، قرأ النحويان[2] ونافع: (يأتي) بإثبات الياء وصلاً، وحذفها وقفاً[3]، وابن كثير بإثباتها وصلاً ووقفاً[4]، وهي ثابتة في مصحف **أبيّ**، وقرأ باقي السبعة بحذفها وصلاً ووقفاً، وسقطت في مصحف الإمام عثمان[5].

وحذف الياء يرجعه بعضهم إلى كثرة الاِستعمال، أمّا أبو علي الفارسي فيرى أنّ من أثبتها في الوصل هو القياس البيّن، لأنّه لا شيء ها هنا يوجب حذف الياء إذا وصل، فأمّا حذفها في الوقف إذا قال: (يوم يأت) فلأنّها وإن لم تكن في فاصلة، أمكن أن تشبّهها بالفاصلة، ومن الحجة في حذفها في الوقف أنّ هذه الياء تشبه الحركات المحذوفة في الوصل، بدلالة أنّهم قد حذفوها كما حذفوا الحركة، فكما أن الحركة تحذف في الوقف، فكذلك ما أشبهها من هذه الحروف، فكان في

---

[1]- التفسير الكبير، 134/21- 135 والإتقان في علوم القرآن، 181/3.

[2]- النحويان: هما أبو عمرو والكسائي.

[3]- الكافي في القراءات السبع، 236/3 والداني، أبو عمرو بن سعيد بن عثمان (ت444هـ)، جامع البيان في القراءات السبع، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني ويحيى مراد، دار الحديث، مصر، (د.ط)، 2006م، 327/2 والبحر المحيط، 5/ 261 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 540/1 والحجة للقراء السبعة، 373/4.

[4]- تفسير البحر المحيط، 261/5 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 540/1 والكافي في القراءات السبع، ص130 والحجة للقراء السبعة، 373/4.

[5]- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 261/5 وتفسير البحر المحيط، 261/5،

حكمها[1]. ويوافقه الرأي كلّ من أبي حيان وابن عطية إذ يريان أنّ علّة حذفها في الوقف التشبيه بالفواصل، أما الحذف في الوصل الغرض منه التخفيف، واستشهدا لذلك بقول الشاعر[2]:

لاَ أَدْرِ وَلاَ أُبَالِ

قال الخليل: إنّ العرب تقول (لا أدر) فتحذف الياء وتجتزئ، إلاّ أنّهم يزعمون أنّ ذلك لكثرة الاستعمال والأجود في النّحو إثبات الياء[3]؛ أي إنّ حروف المدّ حذفت في هذه الأمثلة كما تحذف الحركات القصار، الغرض منه التيسير والتخفيف خاصّة فيما كثر اِستعماله.

أما عن نسبة ظاهرة القصر، فذكر الزمخشري أنّ الاِجتزاء بالكسرة عن الياء كثير في لغة هذيل[4]، ووافقه أبو حيان في هذه النسبة[5]. فعلى هذا يكون القصر خاصية من خصائص القبائل الحضرية.

تقدّم في الأمثلة السابقة ذكر لعلّة قصر الصائت الطويل أو حذفه كما عبر عنه أبو حيان الأندلسي وغيره من العلماء، وتتمثل هذه العلّة في تشبيههم الصوائت الطويلة بالصوائت القصيرة، مع أنّهما صوتيًّا شيء واحد لا فرق بينهما إلاّ في الكمية، وبما أنّ الصائت الطويل يُرسم ألفاً إذا كان فتحة، وواواً إذا كان ضمة، وياءً إذا كان كسرة، قالوا بأنّه حذف، والحذف في حقيقته وقع رسماً لا نطقاً، فمن الناحية الصّوتيّة اِنتقصنا من زمن نطق الصائت الطويل حتّى صار بمقدار صائتٍ قصيرٍ.

ولابد أن نشير إلى أنّ قصر الصوائت له مظهران آخران في اللّغة العربية، هما: الاختلاس والإشمام، وفيما يلي سنورد بعض الأمثلة الّتي جاءت في تفسير البحر المحيط.

---

[1]- الحجة للقراء السبعة، 376/4.

[2]- تفسير البحر المحيط، 261/5 والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 261/5 .

[3]- حجة القراءات، ص 348.

[4]- الكشاف، 236/3 وتفسير البحر المحيط، 261/5.

[5]- تذكرة النحاة، ص 32.

– الاختلاس:

عني علماؤنا القدامى بالحديث عن الاختلاس في الصوائت القصيرة، فبيّنوا مواضعه وعرّفوه ونسبوه كما أبانوا عن الغرض منه، وكان اِبن جني من اللّغويين الّذين أفاضوا الحديث عنه في غير موضعٍ، من ذلك قوله: «وخفّفوا على ألسنتهم بأن اختلسوا الحركات اختلاساً وأخفَوْها، فلم يمكّنوها في أماكن كثيرةٍ، ولم يشبعوها، ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: 11] مختلِساً لا محقّقاً، وكذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: 40]، مُخْفِي لا مُسْتَوْفِي، وكذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: 54] مُختلساً غير مُمَكّنٍ كسرة الهمزة، حتّى دعا ذلك من لطُف عليه تحصيل اللفظ إلى أن اِدّعى أنّ أبا عمرو كان يسكن الهمزة»[1].

نفهم من كلام اِبن جني أنّ اِختلاس الصوائت القصيرة مستحبّ وحسن في الكلام؛ القصد منه التخفيف وطلب الاِقتصاد في الجهد العضليّ المبذول. فالاختلاس نوعٌ من إخفاء الحركة يكون بالتقصير منها وإضعاف الصّوت بها لا بسلبها وإسكانها.

وُصف الاختلاس بـــ: الحركة الضعيفة المخفيّة، ومع ذلك فهي كغيرها من سائر المتحرّكات في ميزان العروض؛ الّذي هو حاكمٌ وعيارٌ على الساكن والمتحرّك[2]. فالصائت المختلَس صوت ضعيف مخفيّ، نتيجة إضعاف النفَس المندفع من الرئتين نحو الحنجرة[3] فكلّما ازدادت كمية الهواء المتسربة من الرئتين وطالت مدّة النطق بالصّوت اِزداد تمكّناً وقوّةً.

---

[1]- الخصائص، ص 52.

[2]- سر صناعة الإعراب، 70/1 71 وعبد البديع النيرباني، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق- سوريا، 2006م، ص 197.

[3]- سميرة رفاس، نظرية الأصالة والتفريع الصوتية في الآثار العربية، رسالة تقدمت بها الطالبة لنيل شهادة الدكتراه في الصوتيات، جامعة سيدي بلعباس، 2007، 2008م، ص 117.

ونحن لا نجد في كتب النّحاة أو علماء التّجويد ما يضبط لنا مقدار الصائت المختَلس بالنسبة إلى المصوّتات القصيرة، كما لا نجد له رمزاً يقيّده ويبيّن لنا موضعه[1].

وللاِختلاس أمثلة كثيرة في القراءات القرآنية ذكرها أبو حيان، من ذلك الاِختلاس في قراءة قوله عزّ وجلّ: ﴿مَّنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِدِينَارٖ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ إِلَّا مَا دُمۡتَ عَلَيۡهِ قَآئِمٗا﴾ **[آل عمران: 75]**؛ إذ قرأ الجمهور: (يؤدّه) بكسر الهاء ووصلها بياء، وقرأ قالون باختلاس الحركة، وقرأ أبو عمرو وأبو بكر وحمزة والأعمش بالسكون[2]. فيما ذكر أبو إسحاق أنّ أبا عمرو كان يختلس الكسرة[3].

نلاحظ أنّه قد اِجتمعت في القراءة روايتان، واحدة بالاختلاس والأخرى بالإسكان، وربما مردّ ذلك إلى قرب الصّوت المختلس من السكون بخاصّة إذا كان الصّوت الذاهب منه أكثر من المتبقي.

وبالاختلاس قرأ أبو عمرو: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾ **[البقرة: 54]**، وروى ذلك عنه سيبويه[4]، وقرأ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗۖ﴾ **[البقرة: 67]**، بالسكون والاِختلاس وإبدال الهمزة ألفاً[5]. وهذا لا يختلف عمّا تقدّم في المثال السابق.

والقراءة باختلاس كسرة الهاء وسكونها خطّأهما بعض القراء؛ إذ يقول أبو إسحاق: «وهذا الإسكان الّذي رُوي عن هؤلاء غلطٌ بيّنٌ، لأنّ الهاء لا ينبغي أن تُجزم وإذا لم تُجزم فلا يجوز أن

---

[1]- ينظر: محمد رشاد الحمزاوي، المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م، ص 47 ومكي درار، الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، السانية، جامعة وهران، 2003/2002م، ص 183.

[2]- تفسير البحر المحيط، 524/2 والحجة في القراءات السبع، ص111 وحجة القراءات، ص167 والكافي في القراءات السبع، ص94.

[3]- تفسير البحر المحيط، 524/2 وحجة القراءات، ص 97.

[4]- تفسير البحر المحيط، 365/1 والكافي في القراءات السبع، ص 78 والحجة في القراءات السبع، ص 78 وحجة القراءات، ص97 والحجة للقراء السبعة، 77/2.

[5]- تفسير البحر المحيط، 414/1 وحجة القراءات، ص 97 والكافي في القراءات السبع، ص 78 .

تُسكن في الوصل، وأمّا أبو عمرو فأراه كان يختلس الكسرة في: (يؤده) فغلط عليه كما غلط عليه في (بارئكم)، وقد حكى عنه سيبويه وهو ضابط لمثل هذا أنّه كان يكسر كسراً خفيفاً»[1].

إذن لم يجوّز أبو إسحاق اِختلاس الصائت في هذا الموضع؛ لأنّه موضع حركة إعراب، واِختلاسها أو إسكانها قد يغيّر من الحكم الإعرابي لها، فالحركات الإعرابية لها دلالة تختلف باختلاف السياق.

ردّ أبو حيان على أبي إسحاق بقوله: «ما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلطٌ ليس بشيءٍ، إذ هي قراءة في السبعة وهي متواترة، وكفى أنّها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء؛ فإنّه عربيٌّ صريحٌ وسامع لغةٍ وإمامٌ في النّحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا، وقد أجاز ذلك الفرّاء وهو إمامٌ في النّحو واللّغة، وحكي ذلك لغة لبعض العرب تجزم في الوصل والقطع، وقد روى الكسائي أنّ لغة عقيل وكلاب أنّهم يختلسون الحركة في الهاء إذا كانت بعد متحركٍ وأنّهم يسكنون أيضاً»[2]. فالقراءة المتواترة تعدّ دليلاً كافياً لثبوتها خاصّة وأنّه قد قرأ بها من تُنسب لهم الفصاحة، ودعّم ذلك ثبوتها في لهجة عقيل وكلاب.

والحجة في اِختلاس حركة الهاء أنّها تدلّ على الياء وتنوب عنها؛ إذ "أنّ الأصل عنده: (يؤديه إليك)، فزالت الياء للجزم، وبقيت الحركة مختلَسة على أصل ما كانت عليه[3]. فللاختلاس دلالة وهي الإشارة إلى الياء المحذوفة في الجزم، والإسكان ينفي هذه الدّلالة.

أمّا عن اختلاس أبي عمرو لكسرة الهمزة من (بارِئكم) ولضمة الراء من (يأمرُكم) فمردّه إلى كراهيّة توالي الحركات في الكلمة الواحدة، قال أبو علي الفارسي: «كان أبو عمرو يختلس الحركة

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 524/2.

[2]- نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- الحجة في القراءات السبع، ص 111 وحجة القراءات، ص 167.

من قوله تعالى: (بارئكم) و(يأمركم) وما أشبه ذلك، ممّا تتوالى فيه الحركات، فيري من يسمعه أنّه قد أسكن و لم يكن يسكن - ذلك أنّ أبا عمرو - كان يستعمل التخفيف في قراءته كثيرا»[1].

يفهم من كلام أبي علي أنّ اختلاس الصائت والإسراع في نطقه يجعل السامع يظن أنّ القارئ أسكن وذلك لضعف الصّوت وخفائه، "وهذا الاختلاس، وإن كان الصّوت فيه أضعف من التمطيط وأخفى، فالحرف المختلس حركته بزنة المتحرك، وعلى هذا المذهب حمل سيبويه قول أبي عمرو: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾ [البقرة: 54]، فذهب إلى أنّه اِختلس الحركة. و لم يشبعها[2].

ينضاف إلى ما تقدّم أنّ الغرض أيضاً من الإختلاس هو الفرار من توالي المتحرّكات؛ إذا زادت عن ثلاثة.

أمّا عن نسبة ظاهرة الاِختلاس لقبيلةٍ معيّنةٍ فنجد أبا حيان الأندلسي ينقل رواية الكسائي، والّتي تنسب الظاهرة لقبيلتي كلاب وعقيل؛ إذ يقول[3]: «سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون: ﴿لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ﴾ [العاديات: 06] بالجزم، و(لربّه لكنود) بغير تمامٍ، وغير عقيل وكلاب لا يوجد في كلامهم اِختلاس ولا سكون في له وشبهه إلاّ في ضرورة، نحو قوله:

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادِ

وقال[4]:

أَلاَ لِأَنّ عُيُونه سِيل وَادِيهَا »

إنّ الاِختلاس خاصيّة من خصائص قبيلة عقيل وكلاب؛ هذا ما نتبيّنه بدقةٍ من آخر قوله: « وغير عقيل وكلاب لا يوجد في كلامهم اِختلاس».

[1] الحجة للقراء السبعة، 77/2.
[2] نفسه، 2/ 83- 84.
[3] تفسير البحر المحيط، 524/2.
[4] نفسه، الصفحة نفسها.

بعدما ذكرنا الأمثلة الّتي أوردها أبو حيان عن اِختلاس الضمة والكسرة، نذكر بعض الأمثلة عن اِختلاس الفتحة، منها ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَـٰرَهُمۡۖ﴾ **[البقرة: 20]**؛ ذكر أبو حيان القراءات المختلفة لكلمة: (يخطف)، منها القراءة باختلاس فتحة الخاء؛ إذ يقول: «قرئ هذا الحرف عشر قراءات، منها قراءة بعض أهل المدينة: (يَخْطِّف) بفتح الياء وسكون الخاء وتشديد الطاء المكسورة. والتحقيق أنّه اِختلاس لفتحة الخاء لا إسكان»[1].

ويفهم من القول السابق أنّ فتحة الخاء أُختلست ولم تسكن، ذلك أنّه لا يمكن أن يتوالى ساكنان في حشو الكلمة، وهو ما يؤكده أبو حيان بقوله: «والتحقيق أنّه اِختلاس لفتحة الخاء لا إسكان؛ لأنّه يؤدي إلى اِلتقاء الساكنين على غير حدّ اِلتقائهما»[2]. فالساكن الأوّل هو الخاء والساكن الثاني هو أوّل الصّوتين المدغمين. وعليه فالقراءة كانت بالاختلاس لا الإسكان.

وذكر أبو علي الفارسي أنّ أبا عمرو قرأ قوله تعالى: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيۡحَةً وَٰحِدَةً تَأۡخُذُهُمۡ وَهُمۡ يَخِصِّمُونَ﴾ **[يس: 49]** باختلاس حركة الخاء[3]، وبفتح الياء والخا[4].

نلاحظ أنّ أبا عمرو اِختلس فتحة الخاء في هذا الموضع رغم خفتها؛ إذ لا يجوز أن تخفّف بالإسكان أو غيره، والاختلاس في حقيقته ضربٌ من التخفيف، وقد نسبه أبو حيان في هذه الآية لقالون، يقول: «قرأ أبي: (يختصمون) على الأصل والحرميان وأبو عمرو بإدغام التاء في الصاد ونقل حركتها إلى الخاء، وأبو عمرو أيضاً، وقالون يخالف بالاختلاس وتشديد الصاد»[5]، ويبقى الاختلاس من الناحية التركيبيّة مقبولاً؛ لأنّه لا يترتب عنه إسكان أو غير ذلك ممّا لا تقبله الصياغة العربيّة.

---

[1] ينظر: تفسير البحر المحيط، 227/1.

[2] نفسه، الصفحة نفسها.

[3] الحجة للقراء السبعة، 41/6 والكافي في القراءات السبع، ص 189.

[4] الحجة للقراء السبعة، 41/6 وحجة القراءات، ص 600.

[5] تفسير البحر المحيط، 325/7.

وإختلاف القراء بين الاختلاس والاسكان مردّه إلى أنّ الذين إختلسوا بالغوا في الإختلاس حتّى ظنّ من يسمعهم أنّهم ذهبوا بالحركة كلّها وحلّ محلّها السكون.

لاحظنا من كلّ ما تقدّم أنّ الاختلاس ظاهرةٌ صوتيّةٌ ارتبطت بالصوائت الثلاثة: الفتحة والضمة والكسرة، يتمّ بالانتقاص من زمن نطق الصائت، مع أنّ الفتحة من الصوائت الّتي نصّ العلماء على عدم تخفيفها؛ فهي صائت خفيف لا يتطلّب بذل أيّ مجهودٍ عضليٍّ؛ نظراً لطبيعتها المخرجيّة؛ حيث يستوي معها اللّسان في قاع الفم كما في وضع الراحة. وتبيّنا كذلك ممّا تقدّم أنّ الاختلاس لهجة فصيحة قالت بها بني عقيل وكلاب، وقد دعاهم إلى ذلك طلب الخفة والسهولة.

- الإشمـــام:

الإشمام هو إعمال الشفتين في المرفوع بغير صوت يُسمع، وهو للعين لا للأذن[1]، وعرّفه مكي بن أبي طالب بقوله: «الإشمام لا يكون إلاّ في المرفوع والمضموم، وهو إتيانك بضمّ شفتيك لا غير من غير صوتٍ، ولا يفهمه الأعمى بحسّه؛ لأنّه لرأي العين»[2]. نفهم من هذين القولين أنّ الإشمام يختصّ بصائت الضمة، ويكون من دون صوتٍ.

وعلّل العلماء اختصاص الإشمام بالضمة دون الفتحة والكسرة بما ذكره سيبويه في قوله: « وإنّما كان ذا في الرفع؛ لأنّ الضمّة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أيّ موضع من الحروف شئت ثم تضمّ شفتيك؛ لأنّ ضمك شفتيك كتحريكك بعض جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوت للأذن، ألا ترى أنّك لو قلت: "هذا مَعْن" فأشممت كانت عند الأعمى

---

[1]- الخصائص، ص 93.

[2]- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 122/1 وجامع البيان في القراءات السبع، 24/2 وابن الطحان، عبد العزيز الاشبيلي السماتي المقرئ (ت 561هـ)، شرح كتاب الإنباء في تجويد القرآن، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، 2009م، ص 102- 103.

بمترلتها إذا لم تُشمم، فأنت تقدر على أن تضع لسانك موضع الحرف قبل تزجية الصّوت ثم تضمّ شفتيك ولا تقدر على أن تفعل ذلك، ثم تحرّك موضع الألف والياء»[1].

إذن اِختص الإشمام بصائت الضم دون الفتحة والكسرة؛ لأنّه مع الضمة تستدير الشفتان فيُتمكن بذلك من رؤية حركتهما مادام الإشمام يكون من غير صوتٍ يسمع.

وذكر ابن جني أنّ الإشمام صائتٌ ضعيفٌ، وهو ما يتضح من قوله: «حركة الإشمام لضعفها غير معتدٍّ بها، والحرف الّذي فيه ساكنٌ أو كالساكن»[2]. ففي كلام ابن جني إشارة واضحة إلى أنّ الإشمام مصوّت يحتلّ زمناً في النطق أقلّ من زمن أو كمية صائت الروم، ولذلك قيِّد في الرسم بنقطة[3].

واختص الإشمام بالضم دون الفتح والكسر، لأنّه - كما تقدّم - مع الضمة تستدير الشفتان فيتمكن البصير من معرفة نوع الصائت، في حين يمتنع ذلك مع الفتحة والكسرة؛ لأنّ النظر لا يدرك مخرجيهما، وهو ما ذكره القرطبي في قوله: «اِختصاص الإشمام بالضمة دون غيرها؛ لأنّ الضم من الشفتين، وإذا أومأ بشفته نحوه أمكن ذلك وأدركه الرائي وإن اِنقطع الصوت؛ لأنّ الرائي يُدرك مخرج هذا الصائت ؛ وهو الشفتان؛ فأمكن أن يدركه، أمّا في المجرور والمكسور والمنصوب والمفتوح فإنّما يمتنع؛ لأنّ الكسر ليس من الشفة؛ وإنّما هو مخرج الياء وهو من شجر الفم، والنظر لا يدركه فلم يدرك حركته، وكذلك الفتح من الألف ولا آلة للألف يدركها النظر؛ لأنّ مخرجها من الحلق، والرائي لا يدركه ولا يدرك حركته، والصّوت ينقطع دون الشروع في هذا الجزء من الصائت ، فلم يبق للنظر ولا للسمع وصول إلى إدراكه فامتنع الإشمام فيه لذلك»[4]. إذن حركة الشفتين هي الّتي قوّت اعتماد الإشمام لها واختصاصه بها.

[1]- الكتاب، 171/4.

[2]- سر صناعة الإعراب، 74/1.

[3]- الكتاب، 169/4.

[4]- الموضح في التجويد، 282/4.

وللإشمام شقّان، شقٌّ مرئيٌّ؛ عندما يومئ المتكلّم بالعضو إليه في حالة الوقف على أواخر الكلم، وشقٌّ مسموعٌ، ويكون ذلك في الكلام المتّصل كما في إشمام "قيل" و"بيع"؛ إذ إنّ القراء يجعلون حركة الفاء في مثل هذه الأفعال بين الكسرة والضمة.

وأبو حيان الأندلسي جعل الإشمام حركة بين الضمة والكسرة، وهذا ما يتّضح من كلامه عن الفعل الأجوف المبني للمجهول؛ إذ ذكر فيه ثلاث لهجاتٍ، يقول: «الفعل الثلاثي الّذي اِنقلبت عين فعله ألفاً في الماضي؛ إذا بني للمفعول أخلص كسر أوله وسكنت عينه ياء في لغة قريش ومجاوريهم من بني كنانة، وضمّ أوّلها عند كثير من قيس وعقيل ومن جاورهم، وعامّة بني أسد، وفي ذلك لغة ثالثة، وهي إخلاص ضمّ فاء الكلمة وسكون عينه ولم يُقرأ بها، وهي لغة لهذيل وبني دبير»[1]. فالإشمام عند أبي حيان يكون بمخالطة صوت الضمة لصوت الكسرة، ويعني نطق الصّوت الأوّل من اللّفظة مكسوراً مع الإشارة إلى صائت الضم، القصد منه التّدليل على أنّ أصل العين فيها واو.

وقرأ الكسائي بالإشمام في: ﴿قِيلَ﴾ **[البقرة: 11]** و﴿وَغِيضَ﴾ **[هود: 44]** و﴿ وَحِيلَ﴾ **[سبأ: 54]** و﴿سِيٓءَ﴾ **[هود:77]**، و﴿سِيٓـَٔتۡ﴾ **[الملك:27]**، و﴿وَجِاْىٓءَ﴾ **[الزمر:69]**، و﴿وَسِيقَ﴾ **[الزمر: 73]**[2]، وقد وجّه أبو حيان هذه القراءة على أساسٍ لهجيٍّ، ونسبها إلى قيس وعقيل ومن جاورهم من بني كنانة[3]. وهذه النسبة تتفق مع ما ورد في النص السابق.

وأورد مكّي بن أبي طالب القراءات المختلفة في هذه الأفعال السّتّة؛ وبيّن حجّة كلّ قراءة، يقول: « وحجّة من قرأ بالإشمام في أوائل هذه الأفعال السّتّة، أصلها أن تكون مضمومة، لأنّها أفعالٌ لم يسمّ فاعلها، منها أربعة، أصل الثاني منها واو، وهي "سيء، وسيق، وحيل، وقيل"، ومنها

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 1/190- 191.

[2]- تفسير البحر المحيط، 1/190- 191 وجامع البيان في القراءات السبع، 1/306 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 1/230 وحجة القراءات، ص 89.

[3]- تفسير البحر المحيط، 1/190- 191.

فِعلان، أصل الثاني منها ياء، وهما: "غيض، وجيء"، وأصلها: "سوي، وقول، وحول، وسوق، وغيض، وجيء"، ثمّ ألقيت حركة الثاني منها على الأوّل فانكسر وحذفت ضمّته، وسكن الثاني منها، ورجعت الواو إلى الياء، لانكسار ما قبلها وسكونها. فمن أشمّ أوائلها الضم؛ أراد أن يبيّن أنّ أصل أوائلها الضمّ، ومن شأن العرب في كثيرٍ من كلامها المحافظة على بقاء ما يدلّ على الأصول، إضافة إلى أنّها أفعال بُنيت للمفعول، فمن أشمّ أراد أن يبقي في الفعل ما يدلّ على أنه مبني للمفعول لا الفاعل»[1].

فالإشمام هنا أن تَنطق الصائت بين الكسرة والضمة، وعن هذا يقول المرادي: «معنى الإشمام هنا شوب الكسرة شيئاً من صوت الضمة. فإن قلت: ما كيفية اللّفظ بهذا الإشمام؟ قلت: ظاهر كلام كثير من النّحويين والقراء أنّه يلفظ على فاء الكلمة بحركةٍ تامّةٍ ممتزجةٍ من حركتين: ضمة وكسرة على سبيل الشيوع. والأقرب ما حرّره بعض المتأخّرين، فقال: «كيفية اللّفظ أن يلفظ على فاء الكلمة بحركةٍ تامّةٍ مركبةٍ من حركتين إفراداً لا شيوعاً، جزء الضمة مقدّم وهو الأقلّ يليله جزء الكسرة وهو الأكثر، ومن ثمّ تمحضت الياء[2].

أي إنّ الإشمام في مثل هذه الأفعال يكون صائتاً ممتزجاً من صائتين، هما الضمة والكسرة. وهذا يخالف التعريف الّذي تقدّم ذكره أوّل المبحث.

أما حجّة من كسر فهي الإتيان بها على ما وجب لها من الاعتلال، وكلتا القراءتين لهجتان فاشيتان مشهورتان[3]. إذن القراءة بالإشمام وبدونه لهجتان مشهورتان أقرّهما النقل والسماع.

ومن القراءات الّتي وردت بالإشمام، ما جاء في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى ٱؤۡتُمِنَ﴾[البقرة: 283]، يقول: «وروى أبو بكر عن عاصم: (الذُي أؤتمن) برفع الألف ويشير بالضمة إلى الهمزة، قال ابن

---

[1] الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 230/1.

[2] المرادي، الحسن بن قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرّحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، ط1، 1975م، 25/2.

[3] نفسه، 285/1- 286.

مجاهد: وهذه الترجمة غلط، وروى سليم عن حمزة: إشمام الهمزة الضمّ، وفي الإشارة والإشمام المذكورين نظر»[1].

أورد أبو حيان تغليط ابن مجاهد لهذه القراءة؛ وذكر هذا الأخير أنّه لا يجوز إلاّ تسكين الهمزة[2]، ووافقه ابن عطية الرأي، حيث لم يكتف بتخطيء هذه القراءة، وإنّما صحّحها بقوله: «وقرأ الباقون بالذال مكسورة وبعدها همزة ساكنة بغير إشمامٍ، وهذا هو الصواب الّذي لا يجوز غيره»[3].

وتخطيء القراءة بالإشمام كان لعلّةٍ صرفيّةٍ، ذلك أنّ الهمزة من ﴿ٱؤْتُمِنَ﴾ ساكنة لا حظّ لها في الحركة، فهي على وزن اِفتعل من الأمان، وبذلك تكون الهمزة ساكنة كيفما تصرّفت الكلمة، والأصل في الإشمام أن يكون في الحرف المتحرّك وليس الساكن[4]. وبناءً على ما تقدّم يكون من الخطأ إشمام الضمّ لصوتٍ ساكنٍ.

إنّ ميل العرب إلى الإشمام إنّما كان حرصاً منها على البيان والإفصاح، يقول ابن جني: «لم يبق وراء ذلك شيء يُستدلّ به على عنايتهم بهذا الأمر، ألا ترى إلى مصارفتهم أنفسهم في الحركة على قلّتها ولطفها، حتّى يُخرجوها تارة مختلسة غير مشبعة، وأخرى مشمّة للعين لا للأذن»[5].

فحرص العرب على الإبانة في كلامها دعاها إلى الاجتِزاء من الصوائت القصيرة بانتقاص كميّتها، لتدلّ بذلك أنّ الإسكان ليس أصلاً في اللفظة.

1- تفسير البحر المحيط، 372/2.

2- السبعة في القراءات، ص 195.

3- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 130/2.

4- أبو علي الفارسي، الحسن بن عبد الغفار، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وأحمد عيسى حسن المعصراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2007م، 238/2.

5- الخصائص، ص 93.

سننتقل في المبحث الموالي إلى الحديث عن ظاهرة أخرى مسّت الصوائت بنوعيها، مقتصرين كما تقدّم على ما أورده أبو حيان دليلاً عليها في متن تفسيره.

6- صائت التخلّص من اِلتقاء الساكنين:

عدّت العربية اِلتقاء الساكنين مظهراً من مظاهر الثّقل فأنكرت اِجتماعهما في كلامها إلاّ في حالة الوقف، وجنحت إلى التخلّص منه، يقول ابن يعيش: «اِعلم أنّ اِلتقاء الساكنين لا يجوز بل هو غير ممكن، وذلك من قِبل أنّ الحرف الساكن كالموقوف عليه وما بعده كالمبدوء به ومحال الاِبتداء بساكنٍ فلذلك اِمتنع اِلتقاؤهما»[1].

وقد أشار علماء العربية ومنهم أبو العلاء المعري إلى أنّ العربية تُجيز الجمع بين الساكنين في آخر الأبيات، يقول: « واليونانية تجمع أشعارها بين الساكنين في غير آخر البيت، وكذلك غيرها من الأمم ما خلا العرب، فإنّ كلامها هذّب ونظامها خلص على أنّ شيئاً من ذلك قد جاء عنهم، فأمّا في أواخر الأبيات فالعرب وغيرهم لا ينفرون من جمع بين ساكنين»[2].

ويمكن التخلّص من اِجتماعهما بتحريك أحد الساكنين، وتحريك الساكن الأوّل هو القياس، إلاّ أنّه قد يُلجأ إلى تحريك الثاني، وغالباً ما يتمّ التخلّص من اِلتقاء الساكنين باِجتلاب صائتٍ معيّنٍ، وقد اِختلف العلماء فيه، يقول مهدي جاسم عبود: «وليس التخلّص من اِلتقاء الساكنين مقصوراً على اِجتلاب هذه الصوائت، وإنّما قد يكون بحذف أحد الساكنين؛ ويكون عادة الأوّل منهما، مثال ذلك حذف الواو من (كن)، أصلها: (كون)، فلمّا اِلتقى سكون الواو وسكون النون حذفت الواو لالتقاء الساكنين»[3].

ما تقدّم من تفسيرٍ غير مقبولٍ من الناحية الصّوتيّة، لأنّ الواو في هذا المثال لم تحذف وإنّما أنتقص من كميتها فاِستحالت ضمة قصيرة؛ إذ لا أصل للسكون فيها؛ فهي مدّ أبداً.

---

[1]- شرح المفصل، 120/9.

[2]- رسالة الصاهل والشاحج، ص 200.

[3]- مهدي جاسم عبيد، التقاء الساكنين وتاء التأنيث، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 2003م، ص 15.

ذهب أغلب العلماء إلى أنّ الكسر هو الصائت الأصليّ في التخلّص من اِلتقاء الساكنين، كما اختلفوا في أيّ الصوائت أسبق، "فقيل الكسرة هي الحركة الأصلية في الباب، وقيل: الفتح لكونه أخفّ الحركات. وقيل: يحرّك أحد الساكنين من غير تعيين حركةٍ خاصّةٍ تكون هي الأصل، ويكون تعيينها بناءً على وجه ما يخصّها[1]. وثمّة عاملان يتحكّمان في تعيين هذا الصائت[2]:

- إيثار بعض الأصوات لحركةٍ معيّنةٍ؛ كإيثار أصوات الحلق للفتح، وإيثار الميم للضم في قولهم: جزاؤهم العقاب، واخشوا القوم؛ وذلك لأنّ الضم بعض من الواو، والميم تستلزم إسهام الشفتين في نطقها بصورة تشبه إسهامها في نطق الواو.

- الميل إلى تجانس الصوائت المتجاورة، وهو أمرٌ يلجأ إليه المتكلّم دون قصدٍ تحقيقاً لمبدأ الاقتصاد في الجهد العضليّ.

وفيما يأتي سنحاول تقديم بعض الأمثلة ممّا أورده أبو حيان الأندلسي والّتي لجأ القراء فيها إلى التخلّص فيها من اِلتقاء الساكنين.

أ- التخلص من التقاء الساكنين بكسر الأول منهما:

من أمثلة التخلّص من اِلتقاء الساكنين بالكسر ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ **[المائدة: 49]**، يقول أبو حيان: «وقُرئ بضم النون من (وأن احكم) اِتباعاً لحركة الكاف، وبكسرها على أصل اِلتقاء الساكنين»[3]. أي إنّ حركة التخلّص من اِلتقاء الساكنين أتبعت حركة الكاف بعدها طلباً للتجانس والتشاكل.

[1] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 179/6 وابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت 769هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني للطباعة والنشر، جدة- المملكة العربية السعودية، 1985م، 338/3.

[2] إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط6، 1978م، ص 252- 253.

[3] تفسير البحر المحيط، 515/3.

وفي قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [الأنعام: 10]، "قرأ عاصم وأبو عمرو وحمزة بكسر دال: (ولقدِ استُهزئ) على أصل اِلتقاء الساكنين. وقرأ باقي السبعة بالضم اِتباعاً ومراعاة لضم التاء. إذ الحاجز بينهما ساكن، وهو حاجز غير حصينٍ[1]. وقريب من هذا قراءة قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 173].

فعلّة التحريك بالضم في هذا الموضع أيضاً هو طلب التناسب والتجانس بين صوائت ما هو كالكلمة الواحدة؛ إذ أتبعت حركة التخلص من اِلتقاء الساكنين حركة الصّوت الّذي يليها و لم يؤثّر الصّوت الساكن بعدها في ذلك لأنّ السكون حاجزٌ غير حصينٍ.

في الأمثلة السابقة يشير أبو حيان إلى ظاهرة التخلّص من اِلتقاء الساكنين بكسر الساكن الأوّل على ما تقتضيه الظاهرة، يقول: «واختلف القراء في حركة النون من قوله: ﴿فَمَنُ ٱضْطُرَّ﴾ [البقرة: 173] ﴿وَأَنِ ٱحْكُم﴾ [المائدة: 49] وشبهه، وحركة الدال من ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾ [الأنعام: 10]، والتاء من ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾ [يوسف:31]، وحركة اللام من نحو: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ﴾ ﴿أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء: 110]، فكسر ذلك عاصم وحمزة وحركّها أبو عمرو إلاّ في اللام والواو، وعباس ويعقوب إلاّ في الواو، وضم باقي السبعة، وتوجيه الكسر أنّه حركة اِلتقاء الساكنين والضم أنّه اِتباع، و لم يعتدّوا بالساكن؛ لأنّه حاجزٌ غير حصينٍ، أو ليدلّوا على أنّ حركة همزة الوصل المحذوفة كانت ضمة»[2].

ذكر أبو حيان الخلاف بين القراء في الصائت المجتلَب للتخلّص من اِلتقاء الساكنين بين الضم والكسر، وذلك كلّما اِلتقى ساكنان من كلمتين، وضمّ الثالث ضمّاً لازماً نحو: (ولقد استهزئ) و(قل ادعوا) و(قالت اخرج)، وفسّر أبو منصور الظاهرة بقوله: «هما لغتان، فمن كسر فلاجتماع

[1]- تفسير البحر المحيط، 85/4.
[2]- نفسه، 664/1- 665.

الساكنين، ومن ضم فلأنّ ألف الوصل كان حقها الضم لو ابتدى بها، فلما سقطت في الوصل نقلت ضمتها إلى الحرف الّذي قبلها»[1]. نفهم من هذا أنّ كلّ لهجةٍ تختص بصائتٍ في التخلّص من اِلتقاء الساكنين، ورغم أنّ الكسر هو الأصل إلاّ أنّ بعضها مال إلى الضم في هذه المواضع تدليلاً وإشارةً إلى أنّ أصل ألف الوصل الّتي سقطت في درج الكلام أن تحرك بالفتح.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ **[النساء: 58]**، يقول أبو حيان[2]: «أصل (نعِمَّا): (نَعِمَ مَا)، فقرأ الجمهور (نِعِمَّا) بكسر النون اِتباعاً لحركة العين[3]، وقرأ بعض القراء: (نَعِما) بفتح النون على الأصل[4]؛ إذ الأصل نَعِم على وزن شَهِد، ونُسب إلى أبي عمرو سكون العين، فيكون جمعاً بين ساكنين»[5].

أصل كلمة (نِعِمَّا) هي (نَعِمَا ما) بفتح النون وكسر العين، فأدغمت الميم الأولى في الثانية، وكسرت العين لالتقاء الساكنين، وبقيت النون مفتوحة على أصل الكلمة عنده، فيما كسر بعض القراء النون اِتباعاً لكسرة العين، أمّا قراءة أبي عمرو بسكون العين فيكون فيها جامعاً بين ساكنين في حشو الكلام وهذا لا يتأتّى نطقاً.

أمّا ابن عطية فيذكر أنّ أصل اللفظة: (نِعْمَ مَا) بكسر النون وسكون العين، يقول: «و(نعِمَّا)، أصله (نِعْمَ مَا)، سكنت الأولى، وأدغمت في الثانية، وحرّكت العين لالتقاء الساكنين، وخصّت بالكسر اِتباعاً للنون»[6].

---

[1]- معاني القراءات، 190/1.
[2]- تفسير البحر المحيط، 290/3.
[3]- السبعة في القراءات، ص 190.
[4]- نفسه، الصفحة نفسها.
[5]- تفسير البحر المحيط، 290/3 والسبعة في القراءات، ص191.
[6]- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 587/2.

في هذا المثال تمّ التخلّص من اِلتقاء الساكنين بكسر الأوّل منهما على عرف التخلّص من اِلتقاء الساكنين، وفي هذا الاختيار مناسبة للصائت الّذي يتقدّمه.

ب- التخلّص من اِلتقاء الساكنين بالضم:

من الشواهد الّتي أوردها أبو حيان عن ظاهرة التخلّص من اِلتقاء الساكنين ما جاء في قوله تعالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ **[البقرة: 16]**، قال أبو حيان[1]: «قرأ الجمهور: (اشتروا الضلالة) بضم الواو[2] - وذكر أنّ - لاعتلال ضمة الواو وجوه أربعة مذكورة في النّحو»[3]، والّتي بيّنها السمين الحلبي بقوله: «المشهور ضمّ واو (اشتروا) لالتقاء الساكنين، وإنّما ضمّت تشبيهاً بتاء الفاعل. وقيل للفرق بين واو الجمع والواو الأصلية، نحو: لو استطعنا. وقيل: لأنّ الضمة هنا أخفّ من الكسرة لأنّها من جنس الواو. وقيل حرّكت بحركة الياء المحذوفة، فلأنّ الأصل اِشتريوا. وقيل: هي للجمع فهي مثل: نحن»[4].

فالواو في (اشتروا) ساكنة، فإذا سقطت همزة الوصل للدرج اِلتقت الواو مع لام المعرفة الساكنة، وفي هذا اِلتقاء لساكنين، فوجب تحريك الأوّل منهما بأحد الصائتين: الفتح أو الكسر درءاً لهذا الاِلتقاء.

وذكر أبو علي الفارسي أنّ الضم أسبق من الكسر، وأتى بمجموعة من الأدّلة لتدعيم رأيه منها[5]:

- صار تحريك الواو بالضم أولى بها ليفصل بالضم بينهما وبين واو "أو" و"لو"، فحرّكت بالضم دون الكسر لذلك.

---

[1]- ينظر: تفسير البحر المحيط، 204/1.

[2]- السبعة في القراءات، 143 والمحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 54/1 والدر المصون، 151/1 والحجة للقراء السبعة، 371/1.

[3]- ينظر: تفسير البحر المحيط، 204/1.

[4]- ينظر: الدر المصون، 151/1 والمحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 55/1.

[5]- الحجة في علل القراءات، 378/1- 379.

وممّا يدلك على تقدم التحرّك بالضم على الكسر لالتقائهما: أنّهم قد حرّكوا هذه الواو في غير هذا الموضع بالضم لالتقاء الساكنين، واتّفق الجميع فيه على التحريك بالضم دون غيره؛ وذلك في قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ **[آل عمران: 186]**، و﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾ **[التكاثر: 6]** فدلّ اِتّفاقهم على تحريك هذه بالضم على أنّها في (اشتروا الضلالة) محركّة بالضم -أيضاً- لالتقاء الساكنين؛ كما حرّكت به في (لَتُبْلَوُنَّ) و(لَتَرَوُنَّ). وقد اتّفق ابن جني مع أبي علي الفارسي في عدّ الضم أفشى، يليه الكسر، ثمّ الفتح[1].

وبهذا أضاف أبو حيان إلى القراءتين قراءة الفتح وبيّن علّتها؛ يقول: «وقرأ أبو السمال اشتروا الضلالة بالفتح[2]، ووجّه التحريك بالفتح على أنّه اِتباع لحركة الفتح قبلها[3]، فيما أرجعها كلّ من ابن جني والسمين الحلبي إلى خفّة الفتحة[4].

فحركة التخلّص من اِلتقاء الساكنين في هذا الموضع تأثرت بفتحة الصّوت الّذي يتقدّمها فأتبعته لضربٍ من التجانس، وهذا فيه مماثلة تقدّميّة متصلة تامّة بين الصوائت.

وفي قوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً﴾ **[المزمل: 02]**، يقول أبو حيان: «قرأ الجمهور: (قمِ الليل) بكسر الميم على أصل اِلتقاء الساكنين[5]، وأبو السمال بضمّها[6] اِتباعاً للحركة من القاف. وقُرئ بفتحها طلباً للتخفيف»[7]، هذا ما نتبيّنه من قول ابن جني: «الغرض بالحركة الهروب من

[1] ينظر: المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها ، 54/1 والحجة للقراء السبعة، 371/1.
[2] الحجة في القراءات، 371/1- 372.
[3] ينظر: تفسير البحر المحيط، 204/1.
[4] ينظر: الدر المصون، 151/1 والمحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 55/1.
[5] المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها ، 336/2.
[6] نفسه، الصفحة نفسها.
[7] تفسير البحر المحيط، 353/8.

اِلتقاء الساكنين، فبأيّ حركة تحرك الحرف حصل الغرض[1]. أي إنّه لا مفاضلة بين الصوائت الّتي يُتخلّص بها من اِلتقاء الساكنين وإن كان الفتح أخفّها.

ت- التخلص من التقاء الساكنين بالفتح:

من أمثلة التخلّص من اِلتقاء الساكنين بالفتح ما جاء في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ **[آل عمران: 1-2]**؛ إذ قرأ السبعة: (ألم الله) بفتح الميم وألف الوصل ساقطة[2]، وروى أبو بكر في بعض طرقه عن عاصم: سكون الميم وقطع الألف، وذكرها الفراء عن عاصم[3]. فبيّن القراء تبايناً في الصائت الّذي تخلّصوا به من التقاء الساكنين في هذا الموضع.

اِختلف النّحويون في علّة فتح الميم، فذكر بعضهم أنّها فُتحت تخلّصاً من اِلتقاء الساكنين، وعلّة الفتح كونها سبقت بكسرةٍ ثمّ تلتها ياء، فإذا كسروا الميم الأخيرة حدث ثقلٌ في الكلمة لتوالي الأمثال؛ لذلك جيء بالفتح للتخلّص من اِلتقاء الساكنين، وهو ما يبيّنه أبو حيان بقوله: «حركّوا - يعني الميم - لالتقائها ساكنة مع لام التعريف؛ إذ لو لم يحركّوا لاجتمع ثلاث سواكن؛ وهو غير ممكن»[4]. ويضاف إلى ذلك أنّهم "لو كسروا لكان ذلك مفضياً إلى ترقيق لام الجلالة والمقصود تفخيمها للتعظيم فأوثر الفتح لذلك"[5].

كما جوز الأخفش كسر الميم على الأصل في اِلتقاء الساكنين[6]، ووصف الزجاج ذلك بالخطأ، معلّلاً إياه بأنّ قبل الميم ياء مكسور ما قبلها، فحقّها الفتح عند التقاء الساكنين، وذلك

---

[1]- ينظر، المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها ، 336/2.

[2]- ينظر: تفسير البحر المحيط، 391/1 والدر المصون، 6/3 والسبعة في القراءات، ص 200 والفراء، معاني القرآن، 9/1 ومعاني القرآن وإعرابه، 373/1.

[3]- ينظر: تفسير البحر المحيط، 391/1 والفراء، معاني القرآن، 9/1 ومعاني القرآن وإعرابه، 373/1.

[4]- تفسير البحر المحيط، 391/1.

[5]- الدر المصون، 6/3.

[6]- تفسير البحر المحيط، 389/2 والأخفش، معاني القرآن، 22/1 وشرح المفصل، 124/9.

لثقل الكسرة مع الياء[1]. ووافقه في ذلك أبو حيان بقوله: «والصواب الفتح قراءة جمهور النّاس»[2].

فقد اختيرت الفتحة في هذا الموضع لأسباب، هي: التخلّص من اِلتقاء الساكنين، والهروب من اِجتماع الأمثال، إضافة إلى المحافظة على تفخيم لفظ الجلالة: الله.

واختلفوا في فتحة الميم، فذهب سيبويه إلى أنّها حرّكت لالتقاء الساكنين، كما حرّكوا (من الله) وهمزة الوصل ساقطة للدرج كما سقطت في نحو: (من الرجل)، وكان الفتح أولى من الكسر لأجل الياء، كما قالوا (أين وكيف) ولزيادة الكسرة قبل الياء، فزال الثقل[3].

ففي هذه الأمثلة جميعاً لُجئ إلى صائت الفتح دون الكسر؛ لأنّ التخلّص من اِلتقاء الساكنين بالكسرة يستدعي توالي الأمثال ومثل هذا تنفر منه الصياغة العربيّة، فكان صائت الفتح هو الأمثل في مثل هذا الموضع.

ث- التخلّص من التقاء الساكنين بحذف التنوين:

من الشواهد الّتي ذكرها أبو حيان الأندلسي في تفسيره من حذف التنوين تخلّصاً من التقاء الساكنين ما جاء من قراءة في قوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ﴾ **[الأنعام: 96]**؛ إذ قرأ الحسن وعيسى وأبو رجاء: (الأصباح) بفتح الهمزة جمع صبح[4]، وقرأت فرقة بنصب: (الأصباح) وحذف تنوين (فالق)، وسيبويه إنّما يجوّز هذا في الشعر، نحو قوله: ولا ذاكر الله إلاّ قليلاً، حذف التنوين لالتقاء الساكنين، والمبرد يجوّزه في الكلام[5]. فالتنوين نون ساكنة، وحذفها أغنى عن اِجتلاب الصائت.

ومن أمثلة حذف التنوين ما جاء في قوله تعالى: ﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ **[النجم: 50]**، قرأ الجمهور: (عادًا الأولى) بتنوين (عاداً) وكسره لالتقائه ساكناً مع سكون لام (الأولى) وتحقيق الهمزة بعد

[1]- تفسير البحر المحيط، 389/2 ومعاني القرآن وإعرابه، 373/1.

[2]- تفسير البحر المحيط، 389/2.

[3]- نفسه، الصفحة نفسها.

[4]- الكشاف، 375/2 والدر المصون، 59/5 ومعاني القرآن الكريم، 460/2.

[5]- ينظر: تفسير البحر المحيط، 189/4 والدر المصون، 59/5.

اللام[1]. وقرأ نافع وأبو عمرو بإدغام التنوين في اللام المنقول إليها حركة الهمزة المحذوفة[2].

وبحذف التنوين قرأ أبو عمرو وغيرهم ﴿أَحَدُ ٱللَّهُ﴾ **[الإخلاص: 1-2]** بحذف التنوين لالتقائه مع لام التعريف، وهو موجود في كلام العرب وأكثر ما يوجد في الشعر نحو قوله [3]:

✿ وَلاَ ذَاكِرَ اللهِ إِلاَّ قَلِيلاَ [4].

وعلّل أبو علي الفارسي حذف التنوين بقوله: « القول في: (عاداً الأولى) أنّ من حقق الهمزة من الأولى، سَكَنَتْ لام المعرفة، فإذا سَكَنَتْ لام المعرفة والتنوين من قولك: (عاداً) المنصوب ساكن اِلتقى ساكنان: النون الّتي في (عاداً) ولام المعرفة، فحرّكت التنوين بالكسر لالتقاء الساكنين، فهذا وجه قول من لم يدغم، وقياس من قال: (أحدُ اللهُ) **[الإخلاص: 1-2]** فحذف التنوين لالتقاء الساكنين أن يحذفه هنا أيضاً، كما حذفه من (أحدُ الله)»[5].

ممّا تقدّم من أمثلة نلاحظ أنّ التنوين إمّا أن يحذف في اِلتقاء الساكنين؛ لأنّه نصف نون ساكنة، وإمّا أن يبقى ويحرك بالكسر.

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 166/8 والدر المصون، 108/10 والسبعة في القراءات، ص 615 والنشر في القراءات العشر، 410/1 وحجة القراءات، ص687 والحجة للقراء السبعة، 237/6 والحجة في القراءات السبع، ص337.

[2]- تفسير البحر المحيط، 166/8 والدر المصون، 108/10 والسبعة في القراءات، ص 615، النشر في القراءات العشر، 410/1 وحجة القراءات، ص687 والحجة للقراء السبعة، 237/6 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 296/2 والحجة في القراءات السبع، ص337.

[3]- تفسير البحر المحيط، 529/8- 530.

[4]-البيت لأبي الأسود الدؤلي وصدر البيت:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ✿ ولاَ ذَاكِرَ اللهِ إِلاَّ قَلِيلاَ

ينظر: الديوان، تحقيق: أبو سعد الحسن السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار الهلال، بيروت، لبنان، ط2، 1998م، ص 54.

[5]- الحجة للقراء السبعة، 238/6.

ج- التخلص من التقاء الساكنين بحذف صوت العلّة:

نجد في تفسير البحر المحيط أمثلة عديدة للتخلّص من التقاء الساكنين بحذف صوت العلّة لاستحالة تحريكه نظراً لثقل هذا القسم من الأصوات، ومثالاً لذلك نذكر ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ **[النساء: 146]**؛ قال أبو حيان[1]: «وكتب (يؤت) في المصحف بغير ياءٍ لّما حذفت في اللّفظ، حذفت في الخط[2] لالتقاء الساكنين[3]، ولهذا نظائر في القرآن[4]. ومثله قوله تعالى: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ **[العلق: 18]**، قرأ الجمهور: (سندع) بالنون مبنيا للفاعل. وكُتبت بغير واو؛ لأنّها تسقط في الوصل لالتقاء الساكنين»[5].

يفهم ممّا سبق أنّ مذهب أبي حيان هو الحذف لالتقاء الساكنين، وهو ما وافقه فيه الزجاج[6].
مع أنّ صوت العلّة لم يحذف وإنّما اجتزئ منه وانتقص من كميته؛ فالحذف تحقق رسماً لا نطقاً.

أمّا في قوله تعالى: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ **[البقرة: 35]**، يقول أبو حيان: «وشاء في وزنه خلاف، فنقل عن سيبويه أنّ وزنه فعِل بكسر العين: (شَيِئْتُمَا)؛ فنقلت حركتها إلى الشين فسكنت واللام ساكنة للضمير، فالتقى ساكنان فحذفت لالتقاء الساكنين وكسرت الشين لتدلّ على أنّ المحذوف هو ياء»[7]. فاختيار الكسرة في مثل هذا دون أختيها كان لغرضٍ، وهو التنبيه إلى أنّه وقع في الكلمة حذف، يتعلّق بالياء.

---

[1]- ينظر: تفسير البحر المحيط، 397/3.
[2]- الكافي في القراءات السبع، ص102 ومعاني القرآن وإعرابه، 125/2 والدر المصون، 132/4.
[3]- المصادر نفسها، الصفحات نفسها.
[4]- الدر المصون، 132/4.
[5]- تفسير البحر المحيط، 491/8 والكافي في القراءات السبع، ص 102، ومعاني القرآن وإعرابه، 125/2.
[6]- ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 125/2.
[7]- تفسير البحر المحيط، 309/1.

أمّا التعليل الصّوتيّ لحذف أصوات العلّة في الأمثلة السابقة فهو في نظر علماء اللّغة القدامى الفرار من اِلتقاء الساكنين؛ إذ يعدّونها أصواتاً ساكنةً، ولاستحالة التحريك نظراً لثقل أصوات العلّة.

بعدما أنهينا الحديث عن التخلص من التقاء الساكنين، ننتقل للحديث عن ظاهرة الوقف متقيّدين بما جاء في تفسير البحر المحيط.

7- الوقـــف:

يعدّ الوقف من الظواهر الصّوتيّة المشتركة بين علماء النّحو والتجويد؛ نظرا لما له من أهمية بالغة في تبيّن مقاصد الكلام، فيكون لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النظم في الشعر، ولتمام السجع في النثر[1].

فقد عرّفوه على أنّه هو قطع النطق عن آخر الكلمة اِستراحة من العمل، وجعلوا الإبتداء مقابلاً له[2]. كما أنّهم بيّنوا مواضعه وحدّدوا قواعده، وكان سيبويه من الّذين عنوا ببيان مواضعه وتحديد قواعده، فقد عقد له باباً في الكتاب سمّاه: "باب الوقف في آخر الكلم المتحرّكة في الوصل الّذي لا تلحقها زيادة في الوقف"[3].

وتبقى دراسة القراء لظاهرة الوقف أغنى وأشمل من غيرها؛ لأنّه اِرتبط أكثر بالقراءات القرآنيّة، يقول السيوطي: «أفرده بالتصنيف خلائق؟ منهم: أبو جعفر النحاس[4] وابن الأنباري

---

[1]- التصريف الملوكي، ص 101.

[2]- نفسه، ص 101.

[3]- الكتاب، 168/4.

[4]- النحاس، أبو جعفر بن محمّد (ت338هـ) القطع والائتناف، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2002م، ص 29.

(ت368ه)[1]، والزجاج، والداني[2]، والسجاوندي (ت620ه)[3] وغيرهم، وهو فنٌّ جليلٌ به يعرف كيفيّة أداء القراءة»[4] فالوقف يُعين على الأداء السليم والصحيح لآي القرآن الكريم.

وتتمثّل أهميّة الوقف في الأداء القرآني في قول ابن الجزري: «لـمّا لم يمكّن القارئ السورة أو القصّة في نفَس واحدٍ وجب اِختيار وقتٍ للتنفس والاِستراحة، وتحتّم ألاّ يكون ذلك ممّا يُخلّ بالمعنى، ولا يخلّ بالفهم؛ إذ بذلك يحصل الإعجاز ويحصل القصد، ولذلك حضّ الأئمة على تعلّمه ومعرفته»[5].

لقد اِعتمد العلماء المعنى في تحديد مواضع الوقف ووضع ضوابطه، هذا ما نتبيّنه من قول ابن الجزري: «وليس كلّ ما يتعسّفه بعض المعربين، أو يتكلّفه بعض القرّاء، أو يتأوّله بعض أهل الأهواء ممّا يقتضي وقفاً أو ابتداءً، ينبغي أن يعتمَد الوقف عليه، بل ينبغي تحرّي المعنى الأتمّ»[6]. فدلالة الآيات الكريمات هي الّتي تتحكم في موضع الوقف؛ فمع أنّ الوقف اِستراحة عند اِنقطاع النفس؛ إلاّ أنّه لا يجوز لنا الوقف متى حدث ذلك بل ينبغي أخذ المعنى بعين الاعتبار.

ومن أمثلة الوقف الّتي ذكرها أبو حيان في تفسيره ما وقف فيه على هاء السكت؛ إذ اِختلف القراء في إثبات الهاء وإسقاطها في قوله سبحانه وتعالى: ﴿كِتَـٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: 19]، ﴿حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: 26]، ﴿مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: 28]، ﴿سُلْطَـٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: 29]، ﴿مَا هِيَهْ﴾

---

[1]- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، ص 108.

[2]- الداني، المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987، ص 128 وما بعدها .

[3]- السجاوندي، علّل الوقوف، تحقيق: محمّد بن عبد الله بن محمد العبدي، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، ط2، 2006م، ص 101 وما بعدها.

[4]- الإتقان في علوم القرآن، 230/1.

[5]- النشر في القراءات العشر، 224/1- 225.

[6]- نفسه، 231/1- 232.

[القارعة: 10]، يقول: «قرأ الجمهور: (كتابيه) و(حسابيه) في موضعيهما، و(ماليه وسلطانيه)، وفي القارعة: (ماهيه) بإثبات هاء السكت وقفاً ووصلاً لمراعاة خطّ المصحف، وقرأ اِبن محيصن بحذفها وصلاً ووقفاً وإسكان الياء وذلك: كتابي، وحسابي، ومالي، وسلطاني، ولم ينقل ذلك فيما وقفت عليه في (ماهيه) في القارعة وابن أبي اسحاق، والأعمش بطرح الهاء فيهما في الوصل لا في الوقف، وطرحها حمزة في "مالي" و"سلطاني"، و"ما هي" في الوصل لا في الوقف، وفتح الياء فيهنّ، وما قاله الزهراوي من أنّ إثبات الهاء في الوصل لحنٌ، لا يجوز عند أحد علِمته ليس كما قال، بل ذلك منقول نقل التواتر فوجب قبوله»[1].

نقل لنا هذا النّص آراء مختلفة تتعلق بإثبات الهاء وإسقاطها في حالتي الوصل والوقف، ويمكن تلخيصها على النّحو الآتي:

- إثباتها في الوقف والوصل: وهي قراءة الجمهور.
- إسقاطها وقفاً ووصلاً مع إسكان الياء: وهي قراءة اِبن محيصن.
- إسقاطها وصلاً وإثباتها وقفاً: وهي قراءة ابن أبي إسحاق والأعمش وحمزة.
- إثباتها وصلاً وإسقاطها وقْفاً.

ومن خلال تتبّعنا لموقف العلماء من اِختلاف القراءات القرآنية في هذه الألفاظ وجدناهم يرجحون القراءة بإثبات الهاء في الوقف وإسقاطها في الوصل؛ لأنّها هاء سكت وإنّما زيدت لبيان الصائت، فالمبالغة في الوقف على الصوائت الطويلة قد يؤول بها إلى السكون؛ لذلك جيء بالهاء لبيانها.

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 319/8.

من أمثلة الوقف الأخرى الّتي أوردها أبو حيان الوقف بالإسكان ما جاء في سورة القيامة؛ ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: 27]؛ إذ وقف حفص على (من) وابتدأ بـــ (راق) وأدغم الجمهور[1].

نقل أبو حيان الأندلسي رأي أبي علي الفارسي في عدم إيجاده تفسيراً وتعليلاً لقراءة حفص، حيث نجده يقول: «قال أبو علي: لا أدري ما وجه قراءته، وكذلك قرأ: ﴿بَلْ رَانَ﴾[المطففين: 14]»[2].

وكان حفص يقف على (من) ثمّ يبتدأ بـــ: (راق)، وكذلك فعل في: (بل ران)، فكان يقف على (بل)، وذلك قصد تفويت الإدغام وإظهار اللام والنون؛ لئلا تنقلبا راء في الوصل؛ فلا يظن السامع أنّه يسمع كلمة واحدة، وهو ما تنبّه إليه أبو حيان؛ إذ يقول: «كأنّ حفصاً قصد أن لا يتوهّم أنّ (من راق) كلمة واحدة فسكت سكتاً لطيفاً ليشعر أنّهما كلمتان، وقال سيبويه: إنّ النون تدغم في الراء، وذلك نحو: من راشد، والإدغام بغنةٍ وبغير غنةٍ، ولم يذكر البيان لعلّ ذلك من نقل غيره من الكوفيين وعاصم شيخ حفص يذكر أنّه كان عالما بالنّحو، وأمّا (بل ران)، فقد ذكر سيبويه أنّ اللام البيانُ فيها مع الراء حسنان، فلما أفرط في شأن البيان في: (بل ران) صار كالوقف القليل»[3].

ووافقه في هذا ابن خالويه بقوله: «قوله تعالى: (بل ران على قلوبهم) اِتّفق القرّاء على إدغام اللام في الراء لقربها منها في المخرج، إلاّ ما رواه حفص عن عاصم من وقوفه على اللام وقفة خفيفة ثمّ يبتدئ: (ران على قلوبهم)، ليعلم بانفصال اللام من الراء؛ إذ إنّ كلّ واحدةٍ منها في كلمةٍ بذاتها، فرقاً بين ما ينفصل من ذلك فيوقَف عليه، وبين ما يتّصل فلا يوقف عليه، كقولك: (الرحمن الرحيم)»[4].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 381/8.

[2]- تفسير البحر المحيط، 381/8 والحجة للقراء السبعة، 385/6.

[3]- تفسير البحر المحيط، 381/8.

[4]- الحجة في القراءات السبع، ص365.

فالغرض من الوقف إظهار المعنى، يقول القرطبي (ت671ه): «أظهر عاصم وقوم النون في قوله: (من راق) واللام في قوله تعالى: (بل ران) ، لئلا يشتبها بمرّاق وهو بائع المرقة، وبرّان في تثنية البرّ»[1].

فالسكت في الآيتين ذو أثرٍ في المعنى؛ إذ إنّه فرّق بين دلالة السؤال عن الراقي، وهو المراد في الآية الكريمة، وبين ما قد يسببه الوصل من اِشتباه في المعاني كأن تكون (مرّاق) وهو بائع المرقة على رأي (القرطبي) ، أو صيغة مبالغة من المروق؛ وهو الهروب والمعنى ليس كذلك[2].

بناءً على ما تقدم نتبيّن أنّ حجة القراءة بالوقف كانت لغرضٍ دلاليٍّ؛ وهو الفصل بين الأداة والفعل التابع لها؛ حتّى لا يظهرا للسامع أنّهما كلمة واحدة. فالصوت الأخير من الأداة هو اللام وقد جاور صوت الراء الّذي هو الصّوت الأوّل من الفعل ران، وهذا التجاور يستدعي الإدغام لأنّ الراء من الأصوات الّتي لا تدغم في مقاربها ويدغم مقاربها فيها، ولو تمّ هذا الإدغام لاتّصلت الأصوات مع بعضها بعض وصارت نطقاً كلمة واحدة. وهذا من شأنه أن يخلق لبساً في الدّلالة لا تتحمّله الآية.

على أنّ هذا الرأي يحتمل المعارضة، يقول حسام النعيمي: «إنّ تنغيم الاِستفهام في: (من راق) على قراءة الإدغام وإرادة الراقي يختلف عنه في نطق: (مرّاق) من المروق على تقدير الاِستفهام، والمشافهة تُظهر ذلك، أو أجهزة الصوت، ويدفع المعارضة أنّ الإحساس بالاختلاف لا يلاحظ عند السامعين بسهولةٍ ويسرٍ، ولا سيما في القراءة المستمرّة وعدم التوقف للتأمل، وقد جربت ذلك مع عدد من السامعين على اِختلاف ثقافاتهم فلم يكن التمييز ميسوراً لهم»[3]، بمعنى أنّ التنغيم من شأنه أن يغني القارئ عن الوقف في هذا الموضع لو توضّح السّمع.

1- الجامع لأحكام القرآن، 434/21.

2- صائل رشدي شديد، عناصر تحقيق الدلالة في العربية: دراسة لسانية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004م، ص 99.

3- حسام سعيد النعيمي، أبحاث في أصوات العربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط1، 1998م، ص 72.

ويذكر حسام النعيمي أنّ من لهجة عاصم ألاّ يفصل، يقول: «ذكر سيبويه أنّ الإظهار لغة أهل الحجاز، ومعنى ذلك أنّ عاصماً فيما رواه عنه حفص إنّما قرأ بلغتهم ولم يفصل للعلّة الّتي ذكرها ابن خالويه، ومثال ذلك يقال فيما نقل من رواية قالون لقراءة نافع[1]. وهو ما ذكره أبو حيان في قوله: «قال سيبويه: فإذا كانت - يعني اللام - غير لام المعرفة، نحو لام هل وبل فإن أدغم في بعضها أحسنَ، وذلك نحو: هل رأيت، فإن لم تدغم فقلت: هل رأيت فهي لغة أهل الحجاز، وهي غريبة جائزة»[2]. أي إنّ حفص لم يقرأ بالوقف على لهجة أهل الحجاز في التفكيك وعدم الإدغام.

كما كان حفص يقف على قوله: ﴿عِوَجَا ۜ﴾ **[الكهف: 1]** سكتة خفيفة ثمّ يقول:﴿قَيِّمًا ﴾ **[الكهف: 2]**[3]، والغرض منه هو إيضاح المعنى؛ إذ سكت سكتة لطيفة على الألف المبدلة من التنوين، وذلك إشعاراً منه بأنّ (قيّماً) ليس متّصلاً بـــ (عوجاً) إنّما هو صفة الكتاب[4]، وكذا الرواية عن نافع وعاصم[5].

والحكمة من وجود السكتة المفصليّة بين كلمتي: (عوجاً) و(قيّماً) الفرار ممّا قد يوهمه الوصل؛ كون (قيّماً) وصفٌ لـــ (عوجاً)؛ إذ كيف للاعوجاج أن يكون مستقيماً، وقصد بيان أنّ (قيّماً) بعده ليس متّصلاً بما قبله في الإعراب، فيكون منصوباً بفعلٍ مضمرٍ تقديره: (أنزله قيّماً)، فيكون حالاً من الهاء في أنزله[6]. وخالف هؤلاء جماعة منهم: الأخفش (ت207هـ) ومجاهد؛ إذ

-1 أبحاث في أصوات العربية، ص 71.
-2 تفسير البحر المحيط، 433/8.
-3 نفسه، 94/6.
-4 الدر المصون، 435/7 .
-5 القطع والائتناف، ص 307.
-6 النشر في القراءات العشر، 338/2.

يقولون أنّ (عوجاً) رأس آية، والسكت يكون على (قيّماً)، وجعلوه على التقديم والتأخير، والمعنى عندهم: الحمد لله الّذي أنزل على عبده الكتاب قيّما و لم يجعل له عوجاً[1].

ويضاف إلى التعليلات الّتي ذكرنا سابقاً أنّ هذه السكتات تابعة للأثر والرواية[2]. فما تقدّم يؤكّد لنا أنّ الوقف لا يتمّ دون مراعاةٍ لدلالة ومعنى الآيات الكريمات.

وردّ عليهم أبو جعفر النحاس بقوله: «أمّا أقوال أهل التأويل المتقدّمين فإنّما هي تفسير، وليس يجوز أن يكون السكت على (قيّماً)؛ لأنّ بعده لام (كي)، ولابد من أن تكون متعلّقةً بما قبلها، ولست أدري كيف أغفل هذا من النّحويين ممن ذكرنا، والّذي قاله عاصم ونافع ومن تابعهما أبيَنُ وأولى، ويكون التقدير: الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب و لم يجعل له عوجاً، ثمّ قال عزّ وجلّ: (قيّماً) أي أنزله قيّماً»[3]. وهذه علّة أخرى قدّمها أبو جعفر النحاس في اِستحسان الوصل؛ إذ لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ما يأتي بعد اللفظة من كلامٍ، إضافة إلى مراعاة يتطلّبه إعرابه من أحكام.

أمّا فيما يخصّ إبدال التنوين ألفاً فيقول السمين الحلبي: «بعض القرّاء يطلق فيقول: يقف على عوجاً، و لم يقولوا يبدل التنوين ألفاً، فيحتمل ذلك، وهو أقرب في غرضه ممّا ذكرت، وقد نقل هذا من ابن غلبون - أعني الإطلاق - ثمّ قال: وفي ذلك نظر؛ أي إبدال التنوين ألفاً، فإنّه لو وقف على التنوين لكان أدلّ على غرضه، وهو أنّه واقف بنيّة الوصل، لا بنيّة الإعراض عن القراءة»[4]، فالوقف على عوجاً يستدعي إبدال التنوين ألفاً، لأنّها النون الخفيفة وهي شبيهة بتنوين الإعراب في الأسماء، ومثل هذا موجود كثيراً في كلام العرب.

---

[1]- الأخفش، معاني القرآن، ص 521 والقطع والائتناف، ص307.

[2]- الدر المصون، 436/7.

[3]- القطع والائتناف، ص 307- 308.

[4]- الدر المصون، 435/7.

وذلك في مثل الوقف على قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ **[ق: 41]**.

يقول أبو حيان: «قرأ ابن كثير: (المنادي) بالياء وصلاً ووقفاً. وقرأ نافع وأبو عمرو بحذف الياء وقفاً. وقرأ عيسى وطلحة والأعمش وباقي السبعة بحذفها وصلاً ووقفاً اِتباعاً لخطّ المصحف. ومن أثبتها فعلى الأصل، ومن حذفها وقفاً فلأنّ الوقف تغيير يبدَل فيه التنوين ألفاً نصباً، والتاء هاء، ويشدّد المخفّف، ويحذف الحرف في القوافي»[1]. أي إنّ حجة من حذف الياء اِتّباع رسم المصحف، أمّا حجة من أثبتها فهي اِعتماد الأصل.

ما قدّمناه من مادّة في هذا الفصل يبيّن لنا أنّ أبا حيّان عالج الصوائت نطقاً وتركيباً؛ غير أنّ دراسته للجانب التركيبيّ للصوائت طغت على الدّراسة النطقية لها؛ بحكم أنّ الكتاب هو كتاب تفسير للقرآن الكريم، اِستعان فيه هذا الأخير بالمعلومات الصّوتيّة بغية الوصول إلى تفسيرٍ دقيقٍ وشاملٍ لآياته الكريمات. وهو يفسر القرآن تفسيراً صوتيّاً عرض لمجموعة من الظواهر الصّوتيّة، منها: المعاقبة بين الصوائت وبين الصوائت والسكون، إضافة إلى بعض الظواهر المتعلقة بالضبط الحركي للكلمات، نحو: الإتباع وتحريك الصّوت الحلقيّ بالفتحة. دون أن نغفل ظاهرتي: الإمالة والوقف؛ اللّتان خصّهما باهتمام وعناية كبيرتين.

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 129/8.

وهذه الظواهر الّتي اِستعان بها أبو حيان في تفسير القرآن الكريم تنمّ بوضوحٍ عن الثقافة اللّغويّة الوفيرة الّتي اِمتلكها هذا العالم الفذّ الموقن بأنّ تفسير القرآن الكريم لا يتأتّى دون التسلّح بعلومٍ شتى، كان علم اللّغة بمختلف فروعه واحداً منها.

وسنحاول في الفصل الموالي أن نتتبّع الظواهر الصّوتيّة المرتبطة بالصوامت، متقيّدين بما أورده أبو حيان الأندلسي في متن تفسيره.

الفصل الثالث

الدّراسة الصّوتيّة للصوامت

سنتناول بالدّراسة في هذا الفصل الظواهر التركيبيّة الواردة في البحر المحيط، والّتي اعتمدها أبو حيان في تفسير مفردات القرآن الكريم؛ وذلك ببيان أهميتها في خدمة القرآن الكريم.

أوّلاً: الإعلال:

يعرّف الإعلال في اصطلاح الصرفيين بأنّه تغيير أصوات العلّة: أي الألف والواو والياء[1]، إلاّ أنّ بعض العلماء المحدثين يرون أنّ أصوات العلّة هي "الواو والياء دون الألف[2]، ذلك "أنّ الألف لا يكون أصلاً في المتمكن، لأنّ الألف في المتمكن يكون منقلباً إمّا عن واوٍ، أو ياءٍ[3].

فالإعلال يختصّ بصوتي العلّة الواو والياء، ونجد من العلماء من ضمّ إليهما الهمزة بما يعتريها من تغييرات[4].

وينقسم الإعلال إلى ثلاثة أقسام أوردها الأستراباذي في تعريفه، يقول: «الإعلال مختص بتغيير حرف العلّة، بالقلب، أو الحذف، أو الإسكان»[5].

ولا تختلف تقسيمات الإعلال بين القدامى والمحدثين، فهو عند المحدثين "يجمع: الإعلالَ بالقلب؛ وهو أن تحلّ أصوات العلّة محلّ بعض، أو سقوطها من الكلمة، وهو ما يعرف بالإعلال بالحذف، أو سقوط بعض عناصرها؛ وهو ما يعرف بالإعلال بالنقل أو الإسكان[6].

---

[1]- ينظر: الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت 686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاق، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1975م، 66/3.

[2]- تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، (د.ط)، 2001م، ص256 وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1980م، ص 185.

[3]- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616 هـ)، الكليات، دار الطباعة العامرة، بولاق، القاهرة، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ص 61.

[4]- عبد المقصود محمد عبد المقصود، دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ط)، 2007م، ص 320 وأثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، ص 167.

[5]- شرح الشافية، 66/3- 67.

[6]- دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، ص 320 وأثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة، ص 167.

أمّا عن الغرض المرجو من الإعلال فهو طلب الخفة والسهولة؛ يقول الشريف الجرجاني عن ذلك: «الإعلال هو تغيير حرف العلّة للتخفيف»[1].

فيما ذكر محمد جواد النوري أنّ "الإعلال ظاهرة من ظواهر التغيّرات الصّوتيّة الفونولوجية أو الوظيفيّة لتحقيق الانسجام بين الأصوات المتجاورة في داخل البنى اللّغويّة طلباً للخفة والسهولة في النطق[2].

عنى أبو حيان الأندلسي بشرح الألفاظ المعلّة في القرآن الكريم، والمواضع الّتي برزت فيها هذه العناية كثيرة وعديدة لا يمكن إيرادها جميعها، لذلك سنحاول فيما يأتي أن نعرض بعض الأمثلة الّتي استثمر فيها أبو حيان الأندلسي الدّراسة الصّوتيّة والقواعد النّحوية في تفسير التغيّرات الصرفيّة الّتي طرأت عليها، من ذلك تفسيره قراءة قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖۖ﴾ **[البقرة: 184]**.

فقد قرأ الجمهور (يُطِيقُونَه) وقرأ حميد (يَطُوقُونَه) فالقراءة الأولى من الفعل (أطاق) والثانية من الفعل (أطوق) [3]، وقد أشار أبو حيان الأندلسي أنّ تصحيح صوت العلّة في مثل هذا شاذّ، والقياس على المسموع أجود[4].

وقد عنى ابن عطية بشرح الإعلال الحاصل في هذه اللّفظة مشيراً إلى أنّ أصلها (يطوقونه)، فنقلت حركة الواو إلى الطاء، وقلبت ياء لانكسار ما قبلها[5].

---

[1]- ينظر: الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، تحقيق: محمد علي أبو العباس، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، ط1، 2013م، ص 25 وشرح شافية ابن الحاجب، 66/3 والكليات، ص 61.

[2]- محمّد جواد النوري، علم أصوات العربية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن، ط1، 1992م، ص320.

[3]- تفسير البحر المحيط، 41/2 والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 438/1.

[4]- تفسير البحر المحيط، 41/2- 42.

[5]- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 438/1.

ممّا تقدّم، نتبيّن أنّ علّة هذا الإعلال هو طلب التماثل ودرء الثقل الناتج عن التصحيح؛ إذ نلاحظ أنّ أصوات اللّفظة نحت نحو التماثل بأن نقلت أوّلاً كسرة الواو إلى الطاء الساكنة فأصبحت اللفظة على هذا النحو (يطوقونه) بعد هذا حدثت مماثلة ثانية تمثلت في قلب الواو الساكنة ياء لتناسب كسرة الطاء.

كما سبق وذكر أبو حيان الأندلسي، فإنّ القياس الإعلال، وإن كان التصحيح هو الأصل.

وللإعلال شواهد أخرى أوردها أبو حيان الأندلسي في تفسيره، من ذلك الإعلال في قوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ **[آل عمران: 28]**، قرأ الجمهور (تقاة) وقرأ يعقوب وحده (تقية) بفتح التاء وكسر القاف وتشديد الياء[1]. والأولى أشهر في العربية[2].

قال أبو حيان: «أصله (وقيّة) فأبدلت الواو تاء كما أبدلوها في تجاه وتكاه، وانقلبت الياء ألفاً بتحركها وانفتاح ما قبلها»[3].

نفهم من كلام أبي حيان الأندلسي أنّ أصل الكلمة هنا هو الفعل الثلاثي (وقى)، وبناء على هذا يمكن القول إنّ اللّفظة أصابها إبدال تبعه إعلال على النحو التالي:

الإبدال بأن أبدلت الواو تاء؛ أي إبدال صوت العلّة صوتاً صحيحاً؛ ذلك أنّه وقع فاء لافتعل وما تصرّف منها مناسبة لها. أمّا الإعلال، فتمثل في قلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالفتحة تناسبها الألف، والكسرة تطلب الياء في المناسبة، وهذا النوع من الإعلال يسمى إعلالاً بالقلب.

---

[1]- ينظر القراءات الواردة في جامع البيان في القراءات السبع، 118/2- 119 ومعاني القراءات، 249/1 والفراء، معاني القرآن، 205/1.

[2]- ينظر: الفراء، معاني القرآن، 205/1.

[3]- تفسير البحر المحيط، 442/2 والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 193/2.

قال الله تعالى: ﴿ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرۡضِيًّا ﴾ **[مريم: 55]**، وممّا قدّمه أبو حيان الأندلسي من تفسير لغويّ لقراءة هذه الآية الكريمة قوله: «وقرأ الجمهور مرضيًّا، وهو اسم مفعول؛ أي مرضوو، فأعلّ بقلب واوه ياء؛ لأنّها طرف بعد واو ساكنة والساكن ليس بحاجزٍ حصينٍ، فكأنّها وليت حركة، لأنّ الواو لا تكون طرفاً وقبلها متحرّك في الأسماء المتمكنة غير المتقيدة بالإضافة»[1].

نفهم من كلام أبي حيان أنّه قد أصاب اللّفظة إعلال بالقلب، حيث قلبت الواو ياء لأنّها تطرفت بعد واو ساكنة؛ لأنّ السكون لا يحمي الصّوت من التغيير. وطبعاً الواو الساكنة الّتي تحدّث عنها أبو حيان هي الواو الدّالة على الضمة الممدودة، أي نطقاً لا وجود قبل الواو المنقلبة.

وقد علّل الفرّاء قراءة لفظة (مرضيًّا) بالإعلال على أنّها كانت بناء على الفعل (رضيت)[2]، بناء على ما تقتضيه قواعد الإعلال، الّتي تقول بأنّ الواو تقلب ياءً إذا تطرّفت بعد كسرةٍ[3]. والفعل (رضي) أصله (رضو) ، جاءت الواو متطرفة بعد كسرة الضاد، فوجب إعلالها بالقلب طلباً للتناسب بين أصوات اللّفظة.

وما قدّمه ابن عطية من تفسير لهذه اللّفظة لا يبتعد كثيراً عمّا تقدّم، حيث تجده يقول أنّ مرضيًّا، أصله: مرضوي، لقيت الواو وهي ساكنة الياء، فأبدلت الياء وأدغمت، ثمّ كسرت الضاد للتناسب في الحركات[4].

1- تفسير البحر المحيط، 188/6.

2- ينظر: الفراء، معاني القرآن، 170/2.

3- جمال إبراهيم قاسم، النّحو الميسّر، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2012م، 482/2.

4- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 43/6.

ممّا تقدّم نتبيّن أنّ أصوات اللفظة نحت نحو التماثل، بأن تأثرت الواو المتطرفة بالكسرة قبلها وهذه مماثلة رجعية متّصلة جزئية وإلى جانب القراءة بالإعلال، ذكر أبو حيان الأندلسي أنّ ابن أبي عبلة قرأ (مرضوّا) بالتصحيح[1]. وهي لهجة الحجاز[2].

فقد حافظت هذه القراءة على الأصل الواوي للفظة.

ومثال هذا الإعلال أيضاً قراءة قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ دِينٗا قِيَمٗا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۚ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ **[الأنعام: 161]**، وقوله في سورة النساء: ﴿وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمٗا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلٗا مَّعْرُوفٗا﴾ **[النساء: 05]**، قرأ نافع وابن **عام**ر (لكم قيماً) وبغير ألف، وقرأ الباقون (قياماً) بالألف في النساء، وقرأ ابن كثير ونافع (ديناً قيّماً) مفتوحة القاف مشدّدة الياء، وقرأ الباقون (قيّماً) بكسر القاف خفيفة الياء في الأنعام[3].

وقد علّل أبو حيان الأندلسي القراءة بالإعلال بكون (قيّماً) مصدر بمعنى القيام، يقول: «وأجيب بأنّه ا تّبع فعله في الإعلال، فأعلّ لأنّه مصدر بمعنى القيام فكما أعلّ القيام أعلّ هو. وحكى الأخفش قيّماً وقوماً» [4].

إذن في كلام أبي حيان إشارة واضحة إلى أنّ (قيماً) لفظة معلّة من الفعل (قام)، فاعتلال الفعل كان موجباً لاعتلال المصدر حسب رأيه وبناء على هذا، فحجة من قرأ (قياماً) فهو من قول العرب: «هذا قِوَام الأمر؛ أي مِلاكه»[5].

---

[1]- الفراء، معاني القرآن، 170/2.

[2]- نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- معاني القراءات، 291/1- 397 و تفسير البحر المحيط، 264/4 والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 505/3.

[4]- تفسير البحر المحيط، 178/3.

[5]- معاني القراءات، 291/1.

وما أوجب الإعلال في هذا الموضع أنّ الواو وقعت حشواً بين كسرة وألف في مصدر الفعل الأجوف الّذي أعلّت عين فعله.

وقد شبّه ابن عطية إعلال اللّفظة في (قيّماً) بإعلالها في سيّد وميّت، يقول: «وأصله (قيوم) علّلت كتعليل سيّد وميّت»[1].

علّة هذا الإعلال اجتماع الواو والياء في كلمةٍ واحدةٍ. ودرءاً لهذا الثقل حدث إعلال بالتسكين، حيث نقلت حركة الواو إلى الياء الساكنة قبلها، ولم يكتف بهذا النقل، بل تعدّاه إلى قلب الواو ياء لأنّ الحركة المنقولة غير مجانسة للواو المقلوبة.

وقد أشار أبو حيان الأندلسي وغيره[2] أنّ القياس تصحيح الواو، وإنّما اعتلت اللّفظة على وجه الشذوذ، نحو قولهم جياذ في جواذ، وثيرة في جمع ثور. وطيال في جمع طويل[3].

والإعلال هنا شاذٌّ لأنّ (قيّماً) وردت مصدراً، والمصدر لا يجب إعلاله؛ لأنّه على غير مثال (وزن) الفعل[4].

وعلى كلّ، فإنّ قياماً لغة في قواماً، وهي تنسب لبني ضبة[5].

إذن الإعلال والتصحيح لغتان، وهذا يدلّ على أنّ الإعلال لم يكن ثابتاً في اللفظ، كما لم يكن قصراً على بيئة دون أخرى، ذلك أنّ الإعلال ظاهرة يتطلّبها السياق، والغرض منها: التخفيف والاقتصاد في الجهد.

---

[1]- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 805/3.

[2]- تفسير البحر المحيط، 178/3 والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 505/3 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 377/1.

[3]- تفسير البحر المحيط، 178/3.

[4]- تفسير البحر المحيط، 178/3 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 376/1.

[5]- الكشف عن وجوه القراءت وعللها وحججها، 377/1.

وممّا وقع في القرآن الكريم من الألفاظ المعلّة، قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ عِجۡلاً جَسَدًا﴾ **[الأعراف: 148]**، قرأ حمزة والكسائي (من حليّهم) بكسر الحاء، وقرأ الباقون بضم الحاء، وكذلك روى سائر الرواة عن حفص[1].

يرى أبو حيان أنّ الياء في (حليّهم) منقلبة عن واوٍ، وهذا ما نتبيّنه من قوله : «وهو جمع حليّ، نحو ثدى وثدي، ووزنه فعول، اجتمعت ياء وواو، وسبقت إحداها بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وكسر ما قبلها لتصحّ الياء»[2].

وهو الرأي الّذي أخذ به ابن عطية[3] والسمين الحلبي من قبله، الّذي شبّه جمع هذه اللّفظة بجمع فلوس في فلس، وثدوي في ثديّ[4].

كلّ الآراء الّتي تقدّمت تشير إلى أنّ اللفظة أصابها تغيّران، التغيّر الأوّل تمثل في الإعلال بالقلب، بأن قلبت الواو ياء؛ لاجتماع الصّوتين في كلمةٍ واحدةٍ، والسابق منهما ساكن، وهذا ما تقتضيه قواعد الإعلال، والتغيير الثاني الّذي لحق اللفظة تمثل في إدغام الواو المنقلبة في الياء.

أمّا حجة من كسر الحاء فهي أنّه لمـّا كسرت اللام طلباً للتناسب والتجانس بين حركات اللفظة، وأتت بعدها ياء مدغمة، أتبعوا الحاء ما بعدها من الكسرة والياء، ليعمل اللّسان عملاً واحداً في الكسرتين والياء بعدها[5]. فالقراءة بالكسر كانت لغرض الإتباع.

---

[1]- الأخفش، معاني القرآن، 337/1 ومعاني القراءات، 423/1 وجامع البيان في القراءات السبع، 257/2 وحجة القراءات، ص296 وتفسير البحر المحيط، 390/4.

[2]- تفسير البحر المحيط، 390/4.

[3]- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 49/4.

[4]- الدر المصون، 459/5.

[5]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 478/2 وحجة القراءات، ص296.

وإن كان مكي بن أبي طالب يرى أنّ كسر صوت اللام الّذي أصله السكون وقع أوّلاً، كي يصحّ انقلاب الواو إلى الياء[1].

والقراءة بالضم هي الأصل[2] مع أنّ القراءتين بضم الحاء وكسرها لهجتان، وبأيّهما قرئ فصحيح لا ستفاضة القراءة ولاتفاق معنييهما[3].

ممّا تقدّم من تفسيرٍ لهذه اللفظة نستنتج أنّ القياس إعلال اللّفظة تبعاً لما تقتضيه قواعد الإعلال عند اجتماع الواو والياء في كلمةٍ واحدةٍ، إضافة إلى أنّ ضم فاء المثال هو الأصل، لأنّها جمعت على فعول. والاتباع كان من باب المماثلة والمجانسة بين أصوات اللفظة.

بعدما أنهينا الحديث عن ظاهرة الإعلال، ننتقل لدراسة ظاهرة تحقيق الهمز وتسهيله، وذلك بذكر الأمثلة المختلفة التي وردت في تفسير البحر المحيط.

ثانياً: تحقيق الهمزة وتسهيلها:

الهمز في اللّغة يعني الشدّة والقوة والضغط[4]، وفي الاصطلاح يعني إعطاء الهمزة حقّها في النطق، وهو الأصل[5]، وتعدّ الهمزة من الأصوات الّتي تحتاج إلى جهدٍ عضليٍّ أكثر من الأصوات الأخرى؛ إذ ينتج بسبب انحباس الهواء عند المزمار انحباساً تامًّا، ثمّ انفجاره انفراجاً مفاجئا[6]. ولهذا السبب مالت بعض القبائل العربية إلى تخفيفها والفرار من تحقيقها قصد تيسير عملية النطق.

---

[1]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 478/2.

[2]- معاني القراءات، 423/1.

[3]- الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق: بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني، مؤسسة الرسالة، (د.ط)، (د.ت)، 117/3.

[4]- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق: أبو الوفا نصر الهويني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2007م، مادة [هــ م ز].

[5]- عبد البديع النيرباني، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سوريا، (د.ط)، 2006م، ص 148.

[6]- ينظر: في اللهجات العربية، ص 68 وإبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، ص77 واللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص 95.

ذكر ابن جني أنّ العرب قد اختلفت في الهمز، فمنهم من يهمز، ومنهم من لا يهمز، مبيِّنا أنّ من يهمز أكثر ممّن لا يهمز[1].

واتخذ العلماء القدامى والمحدثون ثلاثة أشكالٍ في تعاملهم مع الهمزة، وذلك بتحقيقها، أي النطق بها، وإمّا إبدالها صوتاً آخر كالهاء أو العين وإمّا التخلّص منها نهائياً، إذ إنّ ما سماه القدماء همزة "بين بين" ما هو إلاّ صوت جديد غير الهمزة وهو ما يسمى في الدّرس الصّوتيّ الحديث المزدوج الصّوتيّ[2].

يقول ابن يعيش: «تخفيفها كما ذكر بالإبدال والحذف وأن تجعل بين بين. فالإبدال بأن تزيل نبرها فتلين فحينئذ تصير إلى الألف والواو والياء على حسب حركتها وحركة ما قبلها ... وأمّا الحذف فإن تسقطها من اللفظ البتة. وأمّا جعلها بين بين أي بين الهمزة والواو وإذا كانت مكسورة بين الياء والهمزة»[3].

ومصطلح الهمز لم يكن مستخدماً قديماً، بل نجد مصطلح "النبر" هو الّذي كان مستعملاً وشائعاً، قال الخليل: «النبر بالكلام الهمز»[4]، أمّا في الدّراسات الحديثة العربية فإنّها استخدمت مصطلح (النبر)، وفي الفرنسية (Accent)، وفي الإنجليزية (Stress)[5].

وتحقيق الهمز في الكلام مالت إليه القبائل البدوية كقبائل تميم وأسد وعقيل وقيس، فيما مالت القبائل المتحضرة كالحجاز، وهذيل، وأهل المدينة والأنصار، وقريش، وكنانة وسعد بكر إلى التخلّص من الهمز[6]، تيسيراً لعملية النطق.

---

[1]- المنصف، ص 264- 265.

[2]- القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث، ص 104.

[3]- ابن يعيش، موفق الدين يعيش (ت 643هـ)، شرح المفصل، مطبعة المنيرية، مصر، (د.ط)، (د.ت)، 107/9.

[4]- العين، 182/4.

[5]- القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث، ص 21 .

[6]- اللهجات العربية في التراث في النظامين: الصّوتيّ والصرفيّ، 336/1 وفي اللهجات العربية، ص 68.

وقد وجه أبو حيان القراءات القرآنية الّتي تناولها في تفسيره توجيهاً لهجيًّا؛ فنسب تحقيق الهمز لتميم والتخفيف لأهل الحجاز[1].

وإذا تتبّعنا هذه الظاهرة عند أبي حيان وجدناه يعتمد في دراستها مصطلحَ: "تحقيق الهمزة"[2]والهمز"[3]، للدّلالة على إثبات الهمزة، ومصطلح "التخفيف"[4]، و"التسهيل"[5]، "تسهيل الهمزة بين بين"[6]، و"لا همز"[7]، وهذا ما سنبيّنه أكثر من الأمثلة الّتي سنتناولها بالدّراسة.

من أمثلة الهمز الّتي عنى أبو حيان بشرحها وتفسيرها، ما التقت فيه همزتان في كلمةٍ واحدةٍ، نحو قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ﴾ **[التوبة: 12]**، قال أبو حيان[8]: «قرأ الحرميان وأبو عمرو بإبدال الهمزة الثانية ياء، وروي عن نافع مد ا لهمزة، وقرأ السبعة وروي عن نافع بهمزتين»[9]، وأدخل هشام بينهما ألفاً.

وأصلها: أأممة على وزن أفعلة، جمع إمام أدغموا الميم في الميم، فنقلت حركتها إلى الهمزة قبلها[10].

1- الدر المصون، 110/1.
2- تفسير البحر المحيط، 17/5.
3- نفسه، 287/5.
4- نفسه، 128/1.
5- نفسه، 175/1.
6- نفسه، 516/1.
7- نفسه، 287/5.
8- نفسه، 17/5.
9- السبعة في القراءات، ص312 والنشر في القراءات العشر، 294/1 والأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسن بن مهران (ت381هـ)، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا- مصر، 2004م، ص 225.
10- تفسير البحر المحيط، 17/5.

يتّضح من قول أبي حيان أنّ هناك ثلاث مذاهب في القراءة، وهي: تحقيق الهمزتين، تسهيلها بين بين، وإبدالها ياء صريحة، وهذا المذهب الأخير لم يجز الزمخشري القراءة به، يقول: «فإن قلت: كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين، أي: بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن مقبولة عند البصريين؛ وأمّا التصريح بالياء، فليس بقراءةٍ ، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرّح بها فهو لاحن محرّف»[1].

وما ذكره الزمخشري من عدم تحقيق الهمزتين إذا التقتا، في نحو: (أئمة)، فهو مذهب جمهور البصرة[2]، يقول ابن جني: «ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي (أئمة) بالتحقيق فيهما، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمةٍ إلاّ أن تكونا عينين نحو سئآل وسئآر وجئآر. أمّا إذا التقتا في كلمةٍ واحدةٍ، فلابد من إبدال إحداهما، وما يحدث في نحو: (أئمة) هو تخفيف الهمزة الثانية، بجعلها ياء صريحة، فيقولون: (أيمّة) ، فأمّا التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف، وليس لحناً ... لكن التقاؤهما في كلمةٍ واحدةٍ غير عينين لحن»[3].

واحتج من خفف الهمزة الثانية بثقل اجتماع الهمزتين، يقول مكي بن أبي طالب: «حجة من خفف الثانية هو استثقال الهمزة المفردة، فتكريرها أعظم استثقالاً، وعليه أكثر العرب، وهو مذهب نافع وابن كثير وأبي عمر ، فإنّه لما رأى العرب، وكلّ القراء قد خففوا الثانية، إذا كانت ساكنة استثقالاً، كان تخفيفها إذا كانت متحرّكة أولى، لأنّ المتحرّك أقوى من الساكن وأثقل، فالعرب كرهوا اللفظ بالهمزة المفردة، فخففوها ساكنة ومتحرّكة، فكان تخفيفها إذا تكررت أولى وأقيس»[4].

---

[1]- الكشاف، 18/3 وتفسير البحر المحيط، 17/5.

[2]- ينظر: الكشاف، 18/3 والحجة للقراء السبعة، 4/170-172 والخصائص، 143/3 وشرح المفصل، 117/9 وشرح الشافية، 59/3.

[3]- الخصائص، ص 559.

[4]- ينظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 499/1.

وقرأ بتحقيق الهمزتين: حمزة، والكسائي، وعاصم[1]، وقد أجازها ابن أبي إسحاق الحضرمي، بينما عدّها سيبويه من القراءات الرديئة، إذ يقول: «وزعموا أنّ ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه، وقد تكلّم ببعضه العرب، وهو رديء»[2]. لكن كيف يكون رديئا وقد قرأ به علماء العربية الأفذاذ، كأبي إسحاق الحضرمي وهو من واضعي النّحو العربيّ، وأبي عمرو وابن كثير ونافع، وهم من القراء السبع، وهذا ما يراه أبو حيان، إذ لم يوافق الزمخشري، فيردّ عليه كعادته، بقوله: «وذلك دأبه في تلحين المقرئين، وكيف يكون ذلك لحناً وقد قرأ به رأس البصريين النحاة أبو عمرو بن العلاء، وقارئ مكة ابن كثير، وقارئ مدينة الرسول -(صلعم)- نافع»[3].

ونجد كثيراً من النّحاة يمنعون التسهيل بين بين، في (أئمة) بالرغم من ثبوت القراءة بها، لأنّهم يرون أنّ المسهلة بين بين في حكم الهمزة المحققة، وهم يمنعون تحقيق الهمزتين معاً[4]. لكن ثبوت الرواية به يؤكد جوازه، يقول ابن الجزري: «والصحيح ثبوت كلٍّ من الوجوه الثلاثة: التحقيق، وبين بين، والياء المحضة عن العرب، وصحته في الرواية، كما ذكرناه عمن تقدّم، ولكلّ وجه في العربية، سائغ قبوله والله أعلم»[5].

ومن المواضع الّتي أختلف فيها بين الهمز وتركه قوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَـٰفِلُونَ﴾ [يوسف:13]؛ إذ أبدلت الهمزة ياء، يقول أبو حيان: «قرأ الجمهور

---

[1]- السبعة في القراءات، ص312 والتيسير في القراءات، ص96 والنشر في القراءات العشر، 294/1.
[2]- الكتاب، 443/4 وشرح المفصل، 118/9.
[3]- تفسير البحر المحيط، 17/5.
[4]-معاني القرآن وإعرابه، 434/2- 435 والحجة للقراء السبعة، 170/4- 172 وشرح المفصل، 118/9.
[5]- النشر في القراءات العشر، 295/1.

(الذئب) بالهمز[1] وهي لغة الحجاز، وقرأ الكسائي وورش وحمزة إذا وقف بغير همزٍ، وقال نصر: سمعت أبا عمرو لا يهمز»[2].

وروى ورش عن نافع، أنّه لا يهمز[3]. وقال ابن مجاهد: «قرأ أبو عمرو: فأكله الذيب»[4].

نتبيّن من قول أبي حيان أنّ قراءة الكسائي وحمزة وأبي عمرو بتسهيل الهمزة وإبدالها ياء، ذلك أنّ "الهمزة المتوسطة لّما كانت ساكنة ضعفت، فلم تدبر نفسها، إذ لا حركة فيها، ولا قوة، فدبّرها أقرب الحركات منها، وهي الحركة الّتي قبلها، فلما انكسر ما قبلها أبدلت ياء ساكنة[5]، وقرأ ورش أيضاً بتخفيف الهمزة؛ إذ من أصله أن يحقّقها إذا وقعت عيناً للفعل، "وحجته أنّه خفّف همزة (الذئب) على لغة من قال: لا أصل له في الهمز، وقد قال الكسائي: لا أعرف أصله في الهمز، فلم يهمزه في قراءته[6].

أمّا قراءة الجمهور فكانت بالهمز، وهو الأصل، وعلّل مكي بن أبي طالب لذلك بقوله: « حجة من حقّقها في عين الفعل أنّه أتى بها على الأصل، فأظهرها محقّقة، وخفّ ذلك عليه وسهل لانفرادها، إذ ليس قبلها همزة، وزاده قوة أنّ كثيراً من العرب والقراء يحقّقونها، مع تكررها على أصلها، فكان تحقيقها وهي مفردة آكد وأخفّ وأقوى»[7].

ذكرنا أنّ قراءة نافع بدون همزٍ -ذلك - أنّه من بيئة حجازية[8]، ومن المتعارف أنّ الحجاز تميل إلى التخفيف، وذلك لسهولته على القارئ ولاستثقال الهمزة محققة، بينما نجد أبو حيان

-1 السبعة في القراءات، ص346 وتفسير البحر المحيط، 287/5.

-2 تفسير البحر المحيط، 287/5.

-3 السبعة في القراءات، ص346.

-4 نفسه، الصفحة نفسها.

-5 الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 102/1- 103.

-6 نفسه، 83/1.

-7 نفسه، الصفحة نفسها.

-8 أنظر: اللهجات العربية، 319/1.

نسب التحقيق لأهل الحجاز، وهو ما يؤكده سيبويه بقوله: «بلغنا أنّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التخفيف يحققون نبيء وبرية، وذلك قليلٌ رديءٌ»[1]، وهذا يعني أنّ تسهيل الهمز ليس ظاهرة عامة عند جميع أهل الحجاز، فمنهم من يحقّق ومنهم من يخفّف.

وأشار أبو حيان إلى تخفيف الهمزة وجعلها بين بين، ويكون ذلك بنطق الهمزة بين المحققة والحرف الّذي من جنس حركتها أو حركة ما قبلها، فالمفتوحة بين الهمزة والألف، والمضمومة بين الهمزة والواو، والمكسورة بين الهمزة والياء[2].

ومن أمثلة تسهيل الهمزة وجعلها بين بين قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُواْ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ **[البقرة: 108]**؛ إذ قرأ بعض القراء: بتسهيل الهمزة بين بين وضم السين، وقرأ الجمهور: وسيل، وقرأ أبو السمال، بكسر السين وياء[3].

ثقل الهمزة، وبعد مخرجها جعل العرب يميلون إلى تخفيفها، "والهمزة المتحرّكة إذا أريد تخفيفها فحكمها أن تجعل بين بين، أي بين مخرج الهمزة وبين مخرج الحرف الّذي منه حركة الهمزة، وهذا القياس في كلّ همزةٍ متحرّكةٍ لأنّ فيه تخفيفاً للهمزة بإضعاف الصّوت وتليينه وتقريبه من الحرف الساكن، وتبقى بقية من آثار الهمزة ليكون ذلك دليلاً على أنّ أصل الكلمة الهمز، فيكون فيه جمع بين الدّلالة على أصالة الهمزة، وبين التخفيف من وطأتها وشدّتها[4].

---

[1]- الكتاب، 555/3.

[2]- الأخفش، معاني القرآن، 202/1.

[3]- تفسير البحر المحيط، 516/1.

[4]- شرح المفصل، 111/9- 112.

أمّا عند المحدثين فيرون أنّ تسهيل الهمزة بين بين، هو سقوطها من الكلام، فتترك وراءها حركتها: فتحة، أو ضمة، أو كسرة، فتتصل حركة الهمزة المخففة بالحركة الّتي قبلها، فتجتمع حركتان: حركة كانت قبل الهمزة، وحركة الهمزة نفسها[1].

ومن أوجه تسهيل الهمز المفرد حذف الهمزة وإلقاء حركتها على الحرف الّذي يسبقها، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾ **[الأعراف: 97]**، يقول أبو حيان: «قرأ نافع و**الابنان** (أوْ أمن) بسكون الواو، وحذف ورش همزة (أمن) ونقل حركتها إلى الواو الساكنة، والباقون بهمزة الاستفهام بعدها واو العطف»[2].

وهذا النوع من التسهيل أي حذف الهمزة وإلقاء حركتها على الساكن قبلها، يكون قصد التخفيف من ثقلها، يقول سيبويه: «واعلم أنّ كلّ همزةٍ متحرّكة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفتها وألقيت حركتها على الساكن الّذي قبلها»[3].

ومن أمثلة هذا التسهيل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ **[البقرة: 220]**؛ إذ حذفت الهمزة وألقيت حركتها على اللام، يقول أبو حيان: «وقرأ الجمهور (لأعنتكم) بتحقيق الهمزة، وهو الأصل، وقرئ بطرح الهمزة وإلقاء حركتها على اللام»[4].

وذكر أبو عبد الله نصر بن علي المعروف بابن مريم أنّ القراءة بحذف الهمزة هو وهم، ذلك أنّ همزة القطع لا تسقط في الوصل، يقول: « لم يذكر ابن مجاهد هذا الحرف، وابن كثير لم يحذف الهمزة، وإنّما ليّنها وحقّقها، فتوهموا أنّها محذوفة، فإنّ الهمزة همزة قطع فلا تسقط حال

---

[1]- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، ص78 والقراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث، ص 105.

[2]- تفسير البحر المحيط، 351/4.

[3]- الكتاب، 545/3.

[4]- تفسير البحر المحيط، 172/2.

الوصل، كما تسقط همزات الوصل عند الوصل[1]. لكن أبا حيان لا يراها وهما ما دامت نقلت قراءة»[2].

وعدّ ابن خالويه هذه القراءة شاذة ونسبها إلى اليزيدي[3].

من أمثلة الهمز الّتي عنى أبو حيان بذكرها ما اجتمعت فيه همزتان في كلمةٍ واحدةٍ أو كلمتين، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾**[البقرة:06]**، يقول أبو حيان: «لغة تميم تحقيق الهمزتين في نحو أأنذرهم، وبه قرأ الكوفيون وابن ذكوان وهو الأصل، وأهل الحجاز لا يرون الجمع بينهما طلباً للتخفيف»[4]، فقرأ الحرميان وأبو عمرو وهشام بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، إلاّ أنّ أبا عمرو وقالون يدخلون بينهما ألفاً، و ابن كثير لا يدخل وروى تحقيقاً عن هشام وإدخال ألف بينهما هي قراءة ابن عباس وابن أبي إسحاق، وروى عن ورش كابن كثير وكقالون، وإبدال الهمزة الثانية ألفاً، وقرأ الزهري ابن محيصن أنذرهم بهمزةٍ واحدةٍ حذف الهمزة الأولى لدلالة المعنى عليها، ولأجل ثبوت ما عادلها وهو (أم) وقرأ أبي أيضاً بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الميم الساكنة قبلها[5].

وقد تنوعت القراءة في هذه الآية بين تحقيق الهمزتين وتخفيفهما، حتّى كادت أن تجمع تقريباً كلّ أوجه الأداء الخاصّة باجتماع الهمزتين، وهي:

-تحقيق الهمزتين، وهي لغة تميم وبها قرأ الكوفيون وابن ذكوان، وهو الأصل، ومن حققهما في كلمةٍ واحدةٍ " حجتهم في ذلك أنّ الهمزة حرف من حروف المعجم كغيره من سائر الحروف، صحّا بالجمع بينهما نحو ما يجتمع في الكلمة حرفان مثلان، فيؤتى بكلّ واحدٍ منهما

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 172/2.

[2]- ينظر: نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- ينظر: شواذ ابن خالويه، ص 13.

[4]- الدر المصون، 110/1.

[5]- تفسير البحر المحيط، 175/1.

صحيحاً على جهته من غير تغييرٍ ... فلا يستثقل اجتماعهما، بل يؤتى بكلّ واحدٍ منهما. فجعل الهمزتين كغيرهما من سائر الحروف[1].

بينما عدّهما مكي بن أبي طالب في حكم المنفصلتين، فحقّقهما لأجل ذلك، "وزاده قوة أنّ أكثر هذا النوع بعد الهمزة الثانية فيه ساكن، فلو خفّف الثانية، الّتي قبل الساكن، لقرب ذلك من اجتماع ساكنين، فلمّا خاف اجتماع الساكنين حقّق، ليسلم من ذلك، ولأنّه أتى بالكلمة على أصلها محقّقة[2].

- تسهيل الهمزتين، وهو مذهب أهل الحجاز، والّذي اتخذ وجوهاً عديدةً وهي:

- تحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وبه قرأ الحرميان وأبو عمرو[3]، وهي لغة الحجاز[4].

- تحقيق الأولى وتسهيل الثانية وإدخال ألف بينهما، وبه قرأ أبو عمرو وقالون وإسماعيل بن جعفر عن نافع[5]، وإن كان هذا التخفيف ليس إلاّ قراءة بهمزةٍ مطوّلةٍ، يقول مكي بن أبي طالب: «حجة من خفف الثانية من كلمة، وأدخل بين الهمزتين ألفاً، أنّه لّما كانت الهمزة المخففة بزنتها محققة قدّر بقاء الاستثقال على حاله مع التخفيف، فأدخل بينهما ألفاً ليحول بين الهمزتين بحائلٍ، يمنع من اجتماعهما»[6].

وهو ما أكده أبو زرعة بقوله: «قرأ نافع وأبو عمرو (آنذرهم)- فكانا- يهمزان ثمّ يمدان بعد الهمزة، وتقدير هذا أن تدخل بين ألف الاستفهام وبين الهمزة الّتي بعدها ألفاً ليبعد المثل عن المثل ويزول الاجتماع فيخف اللّفظ»[7].

---

[1]- حجة القراءات، ص 86.

[2]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 73/1.

[3]- تفسير البحر المحيط، 175/1 والسبعة في القراءات، ص136 والمبسوط في القراءات العشر، ص 123.

[4]- تفسير البحر المحيط، 175/1.

[5]- تفسير البحر المحيط، 175/1 والسبعة في القراءات، ص136 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 74/1.

[6]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 74/1.

[7]- حجة القراءات، ص 86.

تحقيق الهمزتين وإدخال ألف بينهما، وهو ما روي عن هشام، وهي قراءة ابن عباس وابن أبي إسحاق، "والحجة لمن حقّقهما وفصل بمدة بينهما: أنّه استجفى الجمع بينهما، ففصل بالمدّة، لأنّه كره تليين إحداهما، فصحّح اللّفظ بينهما، وكلّ ذلك من فصيح كلام العرب[1].

وذكر ابن الجزري أنّ المدّ مع الهمزة قدّره بعض القراء بألفين، ومنهم من قدّره بألفين ونصف، ومنهم من جعلها بمقدار ثلاث ألفاتٍ[2].

تحقيق الأولى وإبدال الثانية ألفا، وروي ذلك عن ورش، ولم يقبل الزمخشري هذه القراءة، وعدّها لحناً وخروجاً عن كلام العرب، وذلك لسببين[3]:

- الجمع بين ساكنين على غير حده.
- تخفيف الهمزة المتحرّكة المفتوح ما قبلها هو بالتسهيل بين بين.

ما ذكره الزمخشري هو مذهب البصريين، الّذين يرون أنّ تخفيف الهمزة بقلبها ألفاً يكون في الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها، بينما يجوّز ذلك الكوفيون لثبوت وصحّة الرواية به، وهو ما يؤكده أبو حيان؛ إذ يردّ على الزمخشري ويبيّن رأيه، بقوله: «وما قاله هو مذهب البصريين، وقد أجاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحدّ الّذي أجازه البصريون، وقراءة ورش صحيحة النقل لا تدفع باختيار المذاهب، ولكن عادة هذا الرجل إساءة الأدب على أهل الأداء ونقلة القرآن»[4].

وثبوت القراءة بالتواتر وصحّة النقل هو ما يعتمده أبو حيان كمنهجٍ له، وهو ما يؤكده بقوله: «والذي نذهب إليه أنّ ما صحّت الرواية به من إثبات القراءة وجب المصير إليه وإن

---

[1]- الحجة في القراءات السبع، ص 65.
[2]- النشر في القراءات العشر، 72/1.
[3]- تفسير البحر المحيط، 175/1 والكشاف، 163/1 والدر المصون، 110/1.
[4]- تفسير البحر المحيط، 175/1.

خالف أقوال البصريين ورواياتهم. وقد استقرأ هذا اللّسان البصريون والكوفيون فوجب المصير إلى ما استقرؤوه، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ»[1].

حذف الهمزة الأولى - أي همزة الاستفهام - وهي قراءة الزهري وابن محيصن، وعلّل أبو حيان ذلك بقوله: « قرئ بحذف الهمزة الأولى لدلالة المعنى عليها، ولأجل ثبوت ما عادلها وهو (أم)»[2]، وحذفوا الهمزة لكراهة اجتماع الهمزتين.

حذف همزة الاستفهام، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، وهي قراءة أبي، فتحذف الهمزة الأولى وتلقى فتحتها على الميم قبلها.

كما ذكرنا في بداية حديثنا في هذا المثال، فإنّه جمع تقريبا كلّ أنواع القراءات التي خصّت اجتماع الهمزتين.

وأمّا قوله تعالى:﴿قَالَ فِرۡعَوۡنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبۡلَ أَنۡ ءَاذَنَ لَكُمۡۖ﴾**[الأعراف: 123]**، **[الشعراء: 49]**، **[طه: 71]** ، فقد اختلف القراء في قراءة الهمز، فبعضهم قرأ بقراءةٍ واحدةٍ، وبعضهم قرأ في كلّ موضعٍ بخلاف الآخر، والقراءات على أربعة مراتب:

فقرأ حمزة والكسائي بالاستفهام وتحقيق الهمزة وبعدها ألف[3]، وذلك في السور الثلاث، وعلّل مكي بن أبي طالب هذه القراءة بقوله: « قرأوا بهمزتين محققتين، بعدهما ألف، بدل من همزة ساكنة، هي فاء الفعل، لأنّ أصله ثلاث همزات: همزة الاستفهام مفتوحة، وهمزة ألف القطع ألف الفعل مفتوحة، وهمزة هي فاء الفعل ساكنة، أبدل منها ألف على أصل بدلها في (آدم وآتى)

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 77/2.

[2]- نفسه، 175/1.

[3]- تفسير البحر المحيط، 365/4 وحجة القراءات، ص293 والحجة في القراءات السبع، ص161 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 473/1 والدر المصون، 420/5 والكافي في القراءات السبع، ص 117.

وشبهه، فهؤلاء قرأوا على الأصل، ولم يستثقلوا اجتماع همزتين محققتين، لأنّ الأولى كأنّها من كلمة أخرى، لأنّها دخلت زائدة قبل أن لم تكن»[1].

وقرأ العربيان ونافع بهمزة استفهام ومدة بعدها مطوّلة في تقدير ألفين إلاّ ورشاً فإنّه يسهل الثانية ولم يدخل أحد ألفاً بين المحققة والملينة وكذلك في طه والشعراء[2].

نفهم من قول أبي حيان أنّ القراء اتفقوا على عدم إدخال (ألف) بين الهمزتين، ذلك أنّ الهمزة المفتوحة المسهلة في أوّل الكلمة تشبه الألف، ويرجع ابن الجزري سبب ذلك إلى نفور العرب من توالي الأمثال واجتماع أربعة أحرف متشابهة، يقول: «ولم يدخل أحد بينهما ألفاً لئلا يصير اللّفظ في تقدير أربع ألفات: الأولى همزة الاستفهام، والثانية الألف الفاصلة الّتي تزاد، والثالثة همزة القطع، والرابعة المبدلة من الهمزة الساكنة، وذلك إفراط في التطويل، وخروج عن كلام العرب»[3].

وقرأ قنبل هنا بإبدال همزة الاستفهام واواً لضمة نون (فرعون) وتحقيق الهمزة بعدها، أو تسهيلها أو إبدالها أو إسكانها أربعة أوجه. وقرأ في (طه) مثل حفص. وفي (الشعراء) مثل البزي[4].

اختلفت قراءة قنبل من سورةٍ إلى أخرى، فقرأ في "الأعراف" بإبدال همزة الاستفهام واواً في حال الوصل، وذلك لانضمام ما قبلها، وهي مفتوحة، يقول السمين الحلبي: «قرأ قنبل حال الوصل (قال فرعون وأمنتم) بإبدال الأولى واواً وتسهيل الثانية بين بين وألف بعدها: وذلك أنّ

1- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 473/1.

2- تفسير البحر المحيط، 365/4 والدر المصون، 420/5- 421 وحجة القراءات، ص 293 والحجة في القراءات السبع، ص161.

3- النشر في القراءات العشر، 64/2 والكافي في القراءات السبع، ص117.

4- تفسير البحر المحيط، 365/4 والدر المصون، 420/5 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 474/1 والحجة في القراءات السبع، ص 161 والكافي في القراءات السبع، ص 117.

الهمزة إذا كانت مفتوحة بعد ضمة جاز إبدالها واواً سواء كانت الضمة والهمزة في كلمة نحو: ويواخذكم و موجّلاّ أم في كلمتين كهذه الآية»[1].

وقرأ في سورة "طه" كقراءة حفص: أعني بهمزة بعدها ألف، وفي سورة الشعراء كقراءة رفيقه البزي فإنّه ليس قبلها ضمة فيبدلها واواً في حال الوصل[2].

وذكر أبو حيان في تفسيره بعض الأمثلة الّتي كان العرب يبدلون فيها أحرف المد همزة، منها: همز الواو المكسورة الّتي تقع فاء للكلمة، في نحو قوله تعالى:﴿مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾**[يوسف: 76]**، يقول: «قرأ الحسن (من وعاء) بضم الواو، وجاء كذلك عن نافع، وقرأ ابن جبير (من إعاء)[3] بإبدال الواو المكسورة همزة، كما قالوا: إشاح وإسادة في وشاح ووسادة»[4].

وقد نسب أبو حيان الظاهرة إلى هذيل، يقول: «يبدلون من الواو المكسورة الواقعة أولاً همزة، وذلك مطرّد في لغة هذيل»[5]، ويرجع علماء اللّغة هذا الإبدال إلى استثقالهم الكسرة على الواو، كما استثقلوا الضمة عليها، وهو ما يؤكده سيبويه بقوله: «ولكن ناسا كثيرا يجرون الواو - إذا كانت مكسورة - مجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة، إذا كانت أولا. كرهوا الكسرة فيها، فمن ذلك قولهم: إسادة، وإعاء»[6].

1- الدر المصون، 421/5 وحجة القراءات، ص293 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 474/1.

2- الدر المصون، 421/5 والكافي في القراءات السبع، ص 117 وتفسير البحر المحيط، 365/4 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 474/1 والحجة في القراءات السبع، ص 161.

3- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 348/1.

4- تفسير البحر المحيط، 328/5 والكشاف، 309/3 والدر المصون، 532/6 والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 345/9.

5- تفسير البحر المحيط، 328/5.

6- الكتاب، 331/4.

وذكر أبو حيان ما أبدلت ألفه همزة، كقوله تعالى: ﴿وقِيلَ لَهَا ٱدْخُلِي ٱلصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا﴾ [النمل:44]، من ذلك قراءة ابن كثير (عن سأقيها) بالهمز[1]، قال أبو علي: «وهي ضعيفة، وكذلك في قراءة قنبل ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: 42] وأمّا همز السؤق وعلى سؤقه فلغة مشهورة في همز الواو الّتي قبلها ضمة، حكى أبو علي: أنّ أبا حية النميري كان يهمز كلّ واو قبلها ضمة وأنشد[2]:

أَحَبُّ المُؤْقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى[3].

ذلك أنّ الواو المضمومة تقلب همزة»[4] نحو: وجوه، ووقتت، فقدّروا الضمة الّتي قبل الواو كأنّها عليها؛ إذ لا فاصل بينهما، يقول السمين الحلبي: «قراءة قنبل (بالسّؤق)، و(على سؤقه) - وجهه من القياس أنّهم - أجروا الواو الساكنة المضموم ما قبلها مجرى المضمومة»[5]، فهمزوا الواو، وهذه الظاهرة عرفت عند بعض العرب وعدّها أبو حيان لغة، وإن لم تكن متفشية في كلامهم.

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 76/7 والكشاف، 458/4 والسبعة في القراءات، ص 483 والحجة للقراء السبعة، 391/5 والدر المصون، 619/8.

[2]- تفسير البحر المحيط، 76/7 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 160/2 والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 692/7 والدر المصون، 619/8.

[3]- البيت لجرير، وجاء في الديوان:

لَحَبَ الوَافِدَانِ إِلَى مُوسَى ✿ وَجَعْدَه لَوْ أَضَاءَهُمَا الوُقُود

ينظر: جرير، الديوان، تحقيق: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد، (د.ط)، 1975م، ص 116.

[4]- الحجة في علل القراءات السبع، 48/5- 49.

[5]- الدر المصون، 101/1، 619/8.

وقد أنكر مكي بن أبي طالب هذه القراءة؛ إذ يقول: «همز هذه الكلمات بعيدٌ في العربية، وخارجٌ عن القياس؛ لأنّه إنّما يجوز همز الواو المضمومة أمّا من همز على توهم الضمة الّتي قبل الواو، كأنّه همز الواو لانضمامها، فبعيد في التأويل، غير قويّ في النظر»[1].

وقد ضعّف أبو حيان قراءة (سأقيها) موافقاً بذلك رأي أبي علي الفارسي، وإن كان من العلماء من يرى أنّ همز (سأقيها) يوافق لغة بعض العرب "لغة من يقلب الألف همزة، وعليه لغة العجّاج في العألم والخأتم[2]. وأنشد:

فَخِنْدِفٌ هَامَةُ هَذَا العَأْلَمِ [3].

فيما علّل بعض العلماء إحلال الهمزة محل الألف الساكنة أنّ هذه الأخيرة "قد جاورت الفتحة الّتي قبلها، والحرف الساكن إذا كان مجاوراً للحركة فقد تنزله العرب منزلة المتحرّك بها، والألف إذا أرادوا تحريكها حولوها إلى الهمزة؛ فلهذا همزت الألف هاهنا[4].

ومن أمثلة التقاء الهمزتين في كلمتين قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ **[عبس:22]**، قرأ بعض القراء بتحقيق الهمزتين[5]، وجاء في كتاب اللوامح: (شاء نشره) بغير همزٍ قبل النون، وهما لغتان في الأحياء[6].

أشار أبو حيان إلى أنّ مذاهب القراء تختلف في الهمزتين المجتمعتين في كلمتين، فمنهم من يحقّقهما ومنهم من يحذف إحداهما.

---

[1]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 161/2.

[2]- الدر المصون، 620/8.

[3]- البيت للعجاج وقبله: مُبَارَكٍ للأَنْبِيَاءِ خَأْتَمِ

ينظر: العجاج، الديوان، دار الكتب العلمية، (د.ط)، (د.ت)، ص 120.

[4]- ينظر، الخصائص، 147/3.

[5]- السبعة في القراءات، ص140 والنشر في القراءات العشر، 299/1.

[6]- تفسير البحر المحيط، 420/8 والكشاف، 316/6.

وحجة من حقّق الهمزتين أنّ كلّ واحدة منهما في كلمةٍ برأسها، فلم تلتقيا متلاصقتين بل كانت كلّ واحدة منهما منفصلة عن الأخرى[1]. وتحقيق الهمزتان حسن لأنّه الأصل، وإن كان سيبويه وجمهور النحاة يفضلون تحقيق إحداهما وتسهيل الثانية، يقول سيبويه: «واعلم أنّ الهمزتين إذا التقتا، وكانت كلّ واحدةٍ منهما من كلمةٍ، فإنّ أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى، وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو، وذلك قولك: (فقد جا أشراطها) (محمد: الآية: 18) ، و(يا زكريا إنّا نبشرك) (مريم: الآية: 7).

ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك: (فقد جاء أشراطها)، و(يا زكرياء أنّا) وقال[2]:

كُلُّ غَرَّاءِ إِذَا مَـــا بَرَزَتْ ✿ تُرْهَبُ العَيْنُ عَلَيْهَا وَالحَسَد

سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا»[3].

أمّا عن تخفيف الهمزتين فمال إليه أكثر العرب، ذلك أنّ العرب تخفف الهمزة المفردة فما بالك باجتماع همزتين.

أمّا ما ذكره أبو حيان عن القراءة بدون همز قبل النون فهو إحدى وجوه تخفيف الهمزتين، ذلك أنّ العرب تخفف الهمزة المفردة لاستثقالهم إياها، فإن اجتمعتا كان الثقل أكبر، فمالوا إلى تسهيلها طلباً للتخفيف؛ إذ قرأ بعضهم بحذف الهمزة الثانية، لكن نجد من القراء من يرى أنّ الهمزة الساقطة هي الأولى، ويظهر بذلك الخلاف في المد. من رأى أنّ - الهمزة - الساقطة الأولى،

1- ينظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 7273/1 وشرح المفصل، 118/9 وشرح الشافية، 65/3.

2- البيت ذكر بدون نسبة في الكتاب، 549/3 وشرح المفصل، 118/9.

3- الكتاب، 549/3.

فإنّ المد من قبيل المنفصل، ومن رأى أنّ الساقطة هي الهمزة الثانية الثانية، فالمد يكون من قبيل المتّصل.

أمّا عن حذف الهمزة فنجد من العرب من حذفها دون قياس؛ إذ حذفت دون ترك أثر لها، وقد أورد أبو حيان أمثلة لذلك، منها قوله تعالى: ﴿أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ **[القصص:7]**، يقول: «قرأ عمرو بن عبد العزيز (أن ارضعيه) بكسر النون بعد حذف الهمزة على غير قياس، لأنّ القياس فيه نقل حركة الهمزة وهي الفتحة إلى النون كقراءة ورش»[1].

يشير أبو حيان إلى أنّ التخفيف القياسي في الآية الكريمة يكون بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها وهو حرف النون، وهو مذهب ورش، لكن القارئين حذفا الهمزة، فلما التقى ساكنان النون والراء تخلّصوا منه بكسر النون، فأصبحت: (أن ارضعيه).

ومن الأمثلة الّتي أوردها أبو حيان عن الهمز المفرد، قوله تعالى: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ **[التوبة: 30]**؛ إذ قرأ عاصم: (يضاهئون) بالهمزة وباقي السبعة بغير همزٍ[2].

اختلف القراء في كلمة (يضاهئون) بين تحقيق الهمز وتخفيفه، "وحجة من حقّقها في فاء الفعل وعينه ولامه أنّه أتى بها على الأصل، فأظهرها محقّقة، كما يفعل بسائر الحروف، وخفّ عليه وسهل لانفرادها، وزاده قوة أنّ كثيراً من العرب والقراء يحققونها، مع تكررها على أصلها، فكان تحقيقها وهي مفردة آكد وأخفّ وأقوى، وحجة من خفّف الهمزة أنّه استثقلها محققة فخفّفها[3] ؛ ذلك أنّها حرف بعيد المخرج صعب التلفظ فمالت العرب إلى تخفيفه لتسهيل النطق.

بعدما أتممنا حديثنا عن ظاهرة تحقيق الهمز وتسهيله ، ننتقل في المبحث الموالي لدراسة ظاهرة الإدغام.

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 100/7.

[2]- نفسه، 32/5.

[3]- ينظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 498/1- 499.

ثالثا: الإدغـــام:

يعدّ الإدغام من الظواهر الصّوتيّة الّتي حازت على اهتمام كثيرٍ من العلماء، وقد جعلها النحاة القدامى مدخلاً لدراسة الأصوات العربية، فعرّفها الداني بقوله: «الإدغام تخفيف وتقريب، وهو وَصْلُكَ حرفاً ساكناً بحرفٍ آخر متحرّك من غير أن يُفصل بينهما بحركةٍ أو وقف؛ فيصيران بتداخلهما كحرف واحدٍ، يرتفع اللّسان عنهما رفعة واحدة، ويلزم موضعاً واحدا، ويشتدّ الحرف»[1].

وعرّف أبو حيان الأندلسي في كتابه ارتشاف الضرب الإدغام بقوله: «رفع اللّسان بالحرفين رفعة واحدة، والوضع بهما موضعاً واحداً إذا التقى المثلان في كلمة والأول ساكن، وكانا همزتين والأولى تلي الفاء»[2]. ويشترط في هذين الصّوتين أن يكونا متشابهين تماماً أو متقاربين في الصفة والمخرج[3].

كما اهتم بظاهرة الإدغام علماء القراءات، إذ أفردوا له باباً ذكروا فيه تعريفه وشروطه وأحكامه[4].

أمّا عند المحدثين فتعريف الإدغام عندهم لا يختلف عن القدامى؛ فعرفوه بأنّه "تحويل صوتين متباينين إلى صوتٍ واحدٍ طويلٍ[5]؛ ويوضح عملية الإدغام الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بقوله: «فإذا أدغم حرف في آخر ابتدأ الناطق بهما بحبس النفس وبما أنّ موضعهما واحد فإنّه لا يحتاج إلى أن يطلق نفسه لينتقل إلى مخرج الحرف الآخر، بل يبقى احتباسه وتكون مدّته أطول ممّا هو في الحرف الواحد ثمّ يطلق نفسه؛ فبزيادة المدّة في توتر العضلات يظهر الحرفان كأنّهما حرف واحد

---

[1]- ينظر: الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان (ت444هـ)، الإدغام الكبير، تحقيق: عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، 2003م، ص 92.

[2]- ارتشاف الضرب من لسان العرب، 337/1.

[3]-ينظر: الخصائص، ص 399.

[4]- ينظر: النشر في القراءات العشر، 274/1 وما بعدها.

[5]- محمّد علي الخولي، معجم علم الأصوات، مطابع الفرزدق التجارية، ط1، 1982م، ص 14.

مشدّد»[1]. أي النطق بالصّوتين المثلين أو المتقاربين صوتاً واحداً، وغالباً ما يكون الصّوت الأوّل ساكناً والثاني متحركاً، فيدغم الأول في الثاني.

ويحدث الإدغام في الأصوات المتجاورة - متماثلة أو متقاربة في الصفة - بعضها في بعض، وقد يتأثر الأوّل بالثاني، ويسمى بالتأثر الرجعي، وقد يتأثر الثاني بالأوّل ويسمى بالتأثر التقدمي، وهو قليلٌ في اللّغة العربية[2].

والهدف من عملية الإدغام هو التخفيف، وذلك لاستثقالهم عمل اللّسان من موضعٍ ثمّ العودة إليه، يقول سيبويه في ذلك: «... وذلك لأنّه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضعٍ واحدٍ، ثمّ يعودوا له، فلمّا صار ذلك تعبا عليهم أن يداركوا في موضعٍ واحدٍ، ولا تكون مهلة، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعة واحدة»[3]. فالاقتصاد في الجهد العضلي هو الغرض المرجو منه.

ووجه أبو حيان القراءات القرآنية الّتي تناول فيها ظاهرة الإدغام توجيهاً لهجياً، ونسبها إلى متكلّميها، يقول: «الإظهار لغة الحجازيين، وبعض تميم، والإدغام لغة بعض تميم»[4]. وهذه الأخيرة تعدّ من القبائل البدوية الّتي عرف عنهم السرعة في الأداء؛ في مقابل البيئات المتحضرة التي مالت إلى الإظهار أو الفك ميلاً إلى التأني في النطق[5].

1- أنواع الإدغام:

ينقسّم الإدغام عند أبي حيان الأندلسي وفق ما ذكر في كتابه ارتشاف الضرب، وبحسب الحرفين المدغمين إلى قسمين:

---

[1]- الحاج عبد الرحمن صالح، مسائل في مصطلحات التجويد، عدد: 6، ص 18.

[2]- ينظر: مجدي وهبة وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللّغة والأدب، مكتبة لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص 22 وإبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، ص 109.

[3]- الكتاب، 417/4.

[4]- ارتشاف الضرب من لسان العرب، 350/1.

[5]- ينظر: في اللهجات العربية، ص 63.

- الأوّل: إدغام المثلين.

- الثاني: إدغام المتقاربين.

وقد كانت عناية علماء العربية بظاهرة الإدغام في القرآن الكريم كبيرة، وذلك لارتباطها بالأداء الصحيح للنّص القرآني، وهو ما نتبيّنه من دراسة أبي حيان للإدغام في تفسيره؛ إذ أوضح أوجه القراءة سواء أكانت متواترة أم شاذة، مبيّناً اختلاف القراءات، مع تعليله في بعض الأحيان وترجيحه لبعض القراءات.

أ- إدغـــام المتماثلين:

وممّا أورده أبو حيان في هذا الباب قوله عزّ وجلّ: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا﴾ **[البقرة:233]**، يقول: « قرأ ابن كثير وأبو عمرو، ويعقوب، وأبان عن عاصم (لا تضارّ) بالرفع أي برفع الراء المشددة وهذه القراءة مناسبة لما قبلها من قوله (لا تكلّف نفس إلاّ وسعها) لاشتراك الجملتين في الرفع وإن اختلف معناهما لأنّ الأولى خبرية لفظاً ومعنى وهذه خبرية لفظاً نهيية في المعنى»[1].

وقرأ باقي السبعة لا تضار بفتح الراء جعلوه نهياً فسكنت الراء الأخيرة للجزم وسكنت الراء الأولى للإدغام فالتقى ساكنان فحرّك الأخير منهما بالفتح لموافقة الألف الّتي قبل الراء لتجانس الألف والفتحة[2].

ويذكر أبو حيان أنّه "روي عن ابن عباس (لا تضارر) بفك الإدغام وكسر الراء الأولى وسكون الثانية، وقرأ ابن مسعود (لا تضارر) بفك الإدغام أيضاً وفتح الراء الأولى وسكون الثانية

[1]- تفسير البحر المحيط، 225/2 والحجة للقراء السبعة، 334/2 وإعراب القرآن، 317/1 وحجة القراءات، ص 136 والحجة في القراءات السبع، ص 97.

[2]- تفسير البحر المحيط، 225/2 والحجة للقراء السبعة، 334/2 وحجة القراءات، ص 136 والحجة في القراءات السبع، ص 97.

والإظهار في نحو هذين المثلين لغة الحجاز[1]، وهو الأصل، فأدغموا الراء في الراء، ونسب الإدغام لتميم، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ **[البقرة: 282]**.

فيما " قرأ أبو جعفر الصفار لا تضار بالسكون مع التشديد، أجرى الوصل مجرى الوقف، وروي عنه لا تضار بإسكان الراء وتخفيفها وهي قراءة الأعرج من ضار يضير، وهو مرفوع أجرى الوصل فيه مجرى الوقف، وقال الزمخشري أنّه اختلس الضمة فظنّه الراوي سكوناً[2].

ويعترض أبو حيان على موقف الزمخشري من هذه القراءة، ويؤكد على صوابها، يقول: « وهذا على عادته في تغليط القراء وتوهيمهم ولا نذهب إلى ذلك ووجه هذه القراءة بعضهم بأن قال: حذف الراء الثانية فراراً من التشديد في الحرف المكرر وهو الراء وجاز أن يجمع بين الساكنين إمّا لأنّه أجرى الوصل مجرى الوقف أو لأنّ مدة الألف تجري مجرى الحركة»[3].

وذكر أبو حيان في تفسيره قراءة نافع ﴿مَنْ حَيَّ﴾ **[الأنفال: 42]**، بالفك وباقي السبعة بالإدغام، والفك والإدغام لغتان مشهورتان[4].

وكذلك قرأ الجمهور ﴿أَفَعَيِينَا﴾ **[ق: 15]** بياءٍ مكسورةٍ بعدها ياء ساكنة ماضي (عيي) كرضي، وقرأ ابن أبي عبلة بتشديد الياء من غير إشباع في الثانية[5].

وقد حاول أبو حيان تعليل هذه القراءة، فقال: «وفكرت في توجيه هذه القراءة، إذ لم يذكر أحد توجيهها، فخرجتها على لغة من أدغم الياء في الياء في الماضي، فقال عي في عيي، وحي في حيي، فلما أدغم ألحقه ضمير المتكلّم المعظم نفسه ولم يفك الإدغام فقال: عيّنا، وهي

---

[1] تفسير البحر المحيط، 225/2 والتبيان، 185/1- 186 والحجة للقراء السبعة، 334/2 وحجة القراءات، ص 136 والحجة في القراءات السبع، ص 97.

[2] تفسير البحر المحيط، 225/2 والنشر في القراءات العشر، 227/2.

[3] تفسير البحر المحيط، 225/2.

[4] نفسه، 497/4.

[5] نفسه، 122/8.

لغة لبعض بكر بن وائل، يقولون في: رددت: ورددنا: ردت وردنا، فلا يفكون، وعلى هذه اللّغة تكون الياء المشدّدة مفتوحة، فلو كان (نا) ضمير نصب لاجتمعت العرب على الإدغام»[1].

وحجة من قرأ بالإظهار أنّه الأصل، والأصل لا يعلّل له، وحجة من أدغم: أنّه استثقل اجتماع ياءين متحركتين، فأسكن الأولى، وأدغمها في الثانية[2]، وقد زاد هذا الثقل ظهور الكسرة على حرفٍ مجانسٍ لها، وهي الياء الأولى، في: (حيي، وعيي)[3]، ولذلك طلبوا التخفيف من هذا الثقل، بأن أدغموا أحد المثلين في الآخر، فصارت: (حيّ، وعيّ)[4].

وتعرض أبو حيان إلى قوله تعالى: ﴿أَتُحَآجُّونَنَا﴾ **[البقرة: 139]**، فقال: «قرأ الجمهور بنونين إحداهما نون الرفع والأخرى الضمير، وقرأ ابن محيصن بإدغام النون في النون، ووجه هذه القراءة أنّه لما التقى مثلان، وكان قبل الأوّل حرف مدّ ولين جاز الإدغام كقولك: هذه دار راشد، لأنّ المدّ يقوم مقام الحركة في نحو جعل لك»[5].

أمّا في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ﴾ **[الأنعام: 80]**، فقرأ نافع بتخفيف النون، وأصله بنونين، الأولى: علامة الرفع، والثانية نون الوقاية[6].

ويذكر أبو حيان أنّ من النّحويين من خطّأ القراءة بالحذف، فيعقب على ذلك بقوله: «وقد لحن بعض النّحويين من قرأ بالتخفيف. وأخطأ في ذلك. وقال مكي: الحذف بعيدٌ في العربية، قبيحٌ مكروهٌ. وإنّما يجوز في الشعر للوزن. والقرآن لا يحتمل ذلك فيه إذ لا ضرورة تدعو

1- البحر المحيط، 122/8.

2- الحجة في القراءات السبع، ص 171.

3- الدر المصون، 615/5.

4- ينظر: الفراء، معاني القرآن، 411/1 ومعاني القرآن وإعرابه، 418/2.

5- تفسير البحر المحيط، 585/1.

6- نفسه، 174/4.

إليه. وقول مكي ليس بالمرتضى. وقيل: التخفيف لغة غطفان، وقرأ باقي السبعة بتشديد النون. فأدغموا هروباً من استثقال المثلين المتحرّكين، ولم يقرأ هناك بالفك وإن كان هو الأصل»[1].

ومن أمثلة إدغام المتماثلين، إدغام التاء في أختها، قرأ الجمهور﴿فَلَا تَتَنَـٰجَوۡاْ﴾ [المجادلة: 09]، وأدغم ابن محيصن التاء في التاء[2]، وكذلك قرئ قوله تعالى: (فتفرق) بتشديد التاء[3].

ومن القراء المشهورين بإدغام التاء في التاء "البزي"؛ إذ قرأ قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلۡقَفُ مَا يَأۡفِكُونَ﴾ [الأعراف: 117]، بإدغام تاء المضارعة في التاء في الأصل، وقرأ باقي السبعة (تلقف) بحذف إحدى تاءيه إذ الأصل (تتلقف)[4]، وقرأ قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ﴾ [البقرة: 267] بتشديد التاء، أصله (تتيمموا) فأدغم التاء في التاء، وقد ذكر ابن الجزري أنّه كان يقرأ بإدغام التاء في التاء في مواضع كثيرة من القرآن حتّى صارت تعرف بتاءات البزي[5].

ويضيف أبو حيان أنّ من القراء من يذكر أنّ البزي قرأ بتخفيف التاء، يقول: «روي عن البزي تخفيف التاء كباقي القراء، وهذه التاءات منها ما قبله متحرّك نحو (فتفرّق بكم) (فإذا هي تلقف) ومنها ما قبله ساكن من حرف المد واللين نحو (ولا تيمموا) ومنها ما قبله ساكن غير حرف مدّ ولين نحو (فإن تولوا) (نارا تلظى)»[6].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 174/4.
[2]- نفسه، 234/8.
[3]- نفسه، 254/4.
[4]- نفسه، 363/4.
[5]- النشر في القراءات العشر، 303/1.
[6]- تفسير البحر المحيط، 331/2.

ب- إدغام المتقاربين:

1) إدغام القاف في الكاف:

الكاف والقاف يدغم أحدهما في الآخر لقربهما مخرجاً وصفةً، ولا يدغمان في غيرهما، ولا غيرهما فيهما، والبيان حسن[1]. وتدغم القاف في الكاف بإبدالها كافاً[2]، وممّا ورد فيه إدغام القاف في الكاف قوله تعالى: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ **[المائدة:64]** ووردت في أحد عشر موضعاً، والكاف تدغم في القاف في نحو: ﴿قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ **[البقرة: 30]** ووردت في اثنين وثلاثين موضعاً[3].

قال أبو حيان عند تفسيره قوله تعالى: ﴿قَالُواْ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَٱبْعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ﴾ **[الكهف: 19]** قرأ أبو رجاء بكسر الواو وإسكان الراء وإدغام القاف في الكاف، وعن ابن محيصن أيضاً كذلك إلاّ أنّه كسر الراء ليصح الإدغام، وقال الزمخشري، وقرأ ابن كثير (بورقكم) بكسر الراء وإدغام القاف في الكاف[4]. قال أبو الفتح: «هذا ونحوه عند أصحابنا مخفى غير مدغم، لكنّه أخفى كسرة القاف إلى القاف فظنها القراء مدغمة - ومعاذ الله - لو كانت مدغمة لوجب نقل كسرة القاف إلى الراء كقولهم يردّ...وللقراء في نحو هذا عادة أن يعبّروا عن المخفي بالمدغم، وذلك للطف ذلك عليهم»[5]. وكذلك قرأ أبي عمرو

1- الكتاب، 452/4.

2- شرح الشافية، 278/3.

3- النشر في القراءات العشر، 292/1.

4- تفسير البحر المحيط، 58/6.

5- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 24/2.

وابن محيصن ﴿فَيُغْرِقَكُمْ﴾ **[الإسراء: 69]** بإسكان الغين وإدغام القاف في الكاف[1]. وقرأ أبو عمرو في رواية ابن عباس بإدغام القاف في الكاف[2].

من الأمثلة السابقة وما يماثلها، يتضح لنا أنّه أثر عن أبي عمرو إدغام القاف في الكاف، نحو: (بورقكم، يغرقكم، طلقكنّ) ، ولتحقيق قراءة أبي عمرو ومن سار على نهجه اشترط القدماء شرطان هم:

- أن يتحرك ما قبل القاف، مثل: (خلقكم).
- أن تكون الكاف مع ضمير الجمع المذكر، أو ضمير الجمع المؤنث، مثل (رزقكم، طلقكنّ) ، وذلك لثقل الجمع، والتأنيث، ولكثرة الحركات والجمع[3].

كما أجاز القراء إدغام القاف في الكاف إذا كانت القاف ساكنة قبل الكاف، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾ **[المرسلات:20]**.

فيما امتنع أبو عمرو من إدغام القاف في الكاف في مثل قوله عزّ وجلّ: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكَ﴾ **[طه: 132]**، قال صاحب اللوامح: «إنّما امتنع أبو عمرو من إدغام مثله بعد إدغامه (نرزقكم) ونحوها لحلول الكاف منه طرفاً وهو حرف وقف، فلو حرّك وقفاً لكان وقوفه على حركة وكان خروجاً عن كلامهم، ولو أشار إلى الفتح لكان الفتح أخف من أن يتبعض، بل خروج بعضه كخروج كلّه، ولو سكن لأجحف بحرفٍ، ولعلّ من أدغم ذهب مذهب من يقول: جعفر وعامر وتفعّل فيشدد وقفاً، أو أدغم على شرط أن لا يقف بحال فيصير الطرف كالحشو»[4].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 58/6.

[2]- نفسه، 287/8.

[3]- النشر في القراءات العشر، 1/ 224 - 225.

[4]- تفسير البحر المحيط، 270/6.

ورغم قوة القاف بالاستعلاء والجهر إلاّ أنّ النحاة استحسنوا إدغامها في الكاف، يقول أبو علي الفارسي: «أمّا إدغام القاف في الكاف فحسن، وذلك نحو قولك: الحق كلدة»[1]، وأضاف قائلا: « ولإدغام القاف في الكاف من المزية في الحسن أنّ القاف أدخل في الحلق، وهو أوّل مخارج الفم، والكاف أ خرج إلى الفم، والإدغام فيما كان أقرب إلى الفم أحسن»[2].

2) إدغام الفاء في الباء:

لا تدغم الفاء في واحد من مقارباها باتفاق لأنّ فيها تفشيًّا، فلو أدغمتها لذهب ذلك التفشي[3]، وقد تدغم فيها الباء لا غير[4].

قال أبو حيان: «أدغم الكسائي الفاء في الباء في قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأۡ نَخۡسِفۡ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ **[سبأ: 9]**، قال أبو علي: «وذلك لا يجوز، لأنّ الباء أضعف في الصّوت من الفاء فلا تدغم فيها، وإن كانت الباء تدغم في الفاء نحو اضرب فلاناً. وهذا كما تدغم الباء في الميم. كقولك اضرب مالكاً ولا تدغم الميم في الباء، كقولك: اصمم بك، لأنّ الباء انحطت عن الميم بفقد الغنة الّتي في الميم»[5].

لم يجز النحاة البصريون إدغام الفاء في الباء وعدّوها قراءة شاذّة، ذلك أنّ الفاء من الحروف الّتي لا تدغم في مقاربها، وإنّما يدغم مقاربها فيها[6]، ويجمعها قولك: (ضمّ شفر)[7]، وكذلك كلّ حرف فيه زيادة صوت فلا يجوز إدغامه فيما هو أنقص منه صوتاً[8].

---

[1]- الحجة في علل القراءات السبع، 136/5.

[2]- نفسه، 136/5.

[3]- ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدّين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط1، 1996، ص 449.

[4]- الكتاب، 448/4.

[5]- تفسير البحر المحيط، 7/ 251.

[6]- ينظر: الكتاب، 447/4 – 449.

[7]- سر صناعة الإعراب، 213/1.

[8]- شرح المفصل، 133/10 – 134، شرح الشافية، 3/ 270.

فيما عدّ القرّاء وبعض النحاة الكوفيين هذه القراءة جائزة كونها ممّا تبث تواترها، فنجد مكي بن أبي طالب قد أجاز هذا الإدغام الّذي تفرد به الكسائي وحجته في ذلك ضعف الفاء، لهمسها ورخاوتها واشتراكها مع الباء في مخرج الشفة[1]، إلاّ أنّه رجح القراءة بعدم الإدغام؛ لإجماع القرّاء على الإظهار، يقول: «والإظهار في ذلك أحسن؛ لأنّه الأصل، وأيضاً فإنّ القراء غير الكسائي أجمعوا على الإظهار وإجماعهم حجة»[2].

ويختم أبو حيان حديثه في هذه المسألة بالرّد على أبي علي والزمخشري، فقال: «والقراءة سنّة متّبعة ويوجد فيها الفصيح والأفصح، وكلّ ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر، فلا التفات لقول أبي علي والزمخشري»[3].

3) إدغام دال (قد) في الشين والسين والتاء:

ذكر ابن الجزري في نشره أنّ القراء اختلفوا في إدغام دال (قد) في ثمانية أحرف هي: الجيم والدال والزاي والسين والشين والصاد والضاد والظاء، فأدغمها أبو عمرو والكسائي وحمزة، وأدغمها ورش في الضاد والظاء[4].

جاء مثل هذا الإدغام مرة واحدة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ **[يوسف: 30]**؛ إذ أدغم **النّحويان** دال (قد) في شين شغفها[5]، وحجّة من أدغمهما المؤاخاة الّتي بينهما في المخرج - كما جاز إدغام دال (قد) - في الشين لما في الشين من التفشي الّذي يقويها، والجهر الّذي يزول من الدال عند الإدغام أقوى من التفشي الّذي في الشين[6]. أمّا من أظهر وهو

[1]- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 127/1.
[2]- نفسه، 127/1.
[3]- تفسير البحر المحيط، 251/7.
[4]- النشر في القراءات العشر، 34/2.
[5]- تفسير البحر المحيط، 301/5.
[6]- الكشف عن وجوه القراءات، 1/ 145 – 146.

الأصل "لأنّهنّ منفصلات بعضهنّ من بعض، ولأنّهنّ قد اختلفنّ في القوة، ولأنّ الإدغام يحدث في الأوّل ضعفاً بعد قوة إذا أدغمت في الشين[1].

كما أدغمت دال (قد) في السين عند قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ **[المجادلة: 01]**، "فقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بالإدغام، وقال الكسائي من قرأ (قد سمع) فبيّن الدال عند السين فلسانه أعجميّ، ليس بعربيّ، ولا يلتفت إلى هذا فالجمهور على البيان[2].

وقد احتج من أدغم أنّ صوتا السين والدال متقاربان في المخرج عند القدامى؛ إذ تخرج السين من طرف اللسان مع فويق الثنايا، في حين تخرج الدال من طرف اللّسان وأصول الثنايا[3]، ينضاف إلى ذلك تساويهما في صفات الانفتاح، والاستفالة، والاصمات[4]. وإن كان هذا الإدغام يحوّل الدال من الجهر والشدّة إلى الهمس والرخاوة، ولذلك قيل: لولا الصفير الذّي يقوي السين لما جاز إدغام الدال فيها[5].

كما ذكر أبو حيان أنّ الجمهور على إدغام دال (قد) في تاء (تبيّن) من قوله عزّ وجلّ: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ﴾ **[البقرة: 256]**، وقرئ شاذاً بالإظهار[6].

والمعروف أنّ الإدغام بين الدال والتاء غير لازمٍ، حتّى وإن تقاربا من حيث المخرج والصفات، ممّا يسهل إدغام كلٍّ منهما في صاحبه؛ إذ لا يفرق بينهما غير الجهر والهمس، وقد

---

[1]- الكشف عن وجوه القراءات، 145/1 – 146.

[2]- تفسير البحر المحيط، 230/8.

[3]- الكتاب، 433/4 وسر صناعة الإعراب، 47/1 والأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت577هـ) أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، (د.ط)، (د.ت)، ص421.

[4]- شرح المفصل، 129/10 – 130.

[5]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 145/1 – 146.

[6]- تفسير البحر المحيط، 292/2.

جوّز العلماء الإظهار والإدغام بينهما، لكن استحسان الإدغام لا يعني أنّ الإظهار شاذ كما ذكر أبو حيان.

4) إدغام الراء في اللام:

تعرض أبو حيان الأندلسي في تفسيره إلى مسألة إدغام الراء في اللام، وروى الخلاف القائم حولها بين البصريين والكوفيين وبين النّحاة والقراء، فذكر أنّ الجمهور قرأ قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ **[آل عمران: 31]**، بالإظهار، وروي عن أبي عمرو إدغام راء (يغفر) في لام (لكم)[1].

نتبيّن من المثال السابق أنّ في مسألة إدغام الراء في اللام مذهبان، وقد أوردهما أبو حيان وهما:

- **الأوّل**: فالجمهور من نحاة البصرة لم يجيزوا إدغام الراء في اللام، يقول أبو حيان: « ذهب الخليل وسيبويه وأصحابه إلى أنّه لا يجوز إدغام الراء في اللام من أجل التكرير الذي فيها»[2]. وذهبوا إلى أنّ الحرف الّذي فيه زيادة لا يجوز أن يدغم فيما هو أنقص منه، وهو ما يؤكده ابن جني بقوله: « واعلم أنّ الراء لما فيها من التكرير لا يجوز إدغامها فيما يليها من الحروف لأنّ إدغامها في غيرها يسلبها ما فيها من الوفور بالتكرير، فأمّا قراءة أبي عمرو (يغفر لكم) بإدغام الراء فمدفوع عندنا وغير معروف عن أصحابنا، إنّما هو شيء رواه القراء، ولا قوة له في القياس»[3].

ثمّ يذكر أبو حيان في موضعٍ آخر في تفسيره ما ذهب إليه بعض أتباع سيبويه الداعي إلى تخطئة الراوي، فينقل رأي الزمخشري القائل: «مدغم الراء في اللام مخطئ خطأً فاحشاً، وراويه عن أبي عمرو مخطئ مرتين، لأنّه يلحن وينسب إلى أعلم النّاس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم،

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 377/2.

[2]- نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- الحجة في القراءات السبع، ص 80.

والسبب في نحو هذه الروايات قلّة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية ولا يضبط نحو هذا إلاّ أهل النّحو»[1].

لكنّ أبا حيان يردّ كعادته على الزمخشري، ويتّهمه برفض الرواية وتخطئة القراء، يقول: « وذلك على عادته في الطعن على القراء وأمّا ما ذكر أنّ مدغم الراء في اللام لاحن مخطئ خطأً فاحشاً إلى آخره، فهذه مسألة اختلف فيها النّحويون، فذهب الخليل وسيبويه وأصحابه إلى أنّه لا يجوز إدغام الراء في اللام من أجل التكرير الّذي فيها»[2].

– **الثاني**: وهو مذهب القراء، ورؤساء الكوفة كالفراء، والكسائي، وبعض البصريين كأبي عمرو بن العلاء[3]. وهو يجيز إدغام الراء في اللام، وهذا النوع من الإدغام يبيحه نزوح المتكلّم إلى التخفيف، وممّا يحتج به لأبي عمرو وغيره ممّن أدغم الراء في اللام أنّ الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاماً، ولفظ اللام أسهل وأخف من أن تأتي بـــ (راء) فيها تكرير، وبعدها (لام) وهي مقاربة للراء فيصير كالنطق بثلاثة أحرفٍ من مخرجٍ واحدٍ، فطلب التخفيف بذلك[4].

ثمّ يذكر أبو حيان في موضعٍ آخر من تفسيره ما ذهب إليه بعض أتباع سيبويه، لكنّ قاعدة القراء تعتمد على صحة الرواية والسماع عن العرب، فكيف تكون القراءة غير صحيحة يقول الزجاج، وقد رويت عن إمام عظيم الشأن في القراءة، وهو أبو عمرو بن العلاء، ولا أحسبه قرأ بها، إلاّ وقد سمعها عن العرب[5].

فأبو حيان يميل إلى رأي البصريين المعتمد على صحة الرواية والسماع، يقول: «وأجاز ذلك الكسائي والفراء وحكياه سماعاً ووافقهما على سماعه رواية وإجازة أبو جعفر الرؤاسي،

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 377/2.

[2]- نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- نفسه، الصفحة نفسها.

[4]- شرح المفصل، 143/10 وإبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، ص 130.

[5]- تفسير البحر المحيط، 377/2.

وهو إمام من أئمة اللّغة العربية من الكوفيين، وقد وافقهم أبو عمرو على الإدغام رواية وإجازة كما ذكرناه»[1].

5) إدغام اللام في الراء:

قرئ قوله عزّ وجل: ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: 14]، بإدغام اللام في الراء، وبالإظهار، وذكر أبو حيان أنّ أبا جعفر بن الباذش، قال أنّ القراء أجمعوا على إدغام اللام في الراء إلاّ ما كان من سكت حفص على (بل) ثمّ يقول (ران)، وقد وقف حمزة على (بل) وقفاً خفيفاً يسيراً لتبيين الإظهار[2]. ووجه السكت في هذه الآية إظهار (اللام) كي لا تنقلب راء في الوصل فيظنّ أنّهما لفظ واحد، يقول ابن خلويه: «قوله تعالى: (بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم) اتفق القرّاء على إدغام اللام في الراء لقربها منها في المخرج، إلاّ ما رواه حفص عن عاصم من وقوفه على اللام وقفة خفيفة ثمّ يبتدئ: (رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم)، ليعلم بانفصال اللام من الراء؛ إذ إنّ كلّ واحدة منها في كلمةٍ بذاتها، فرقاً بين ما ينفصل من ذلك فيوقف عليه، وبين ما يتّصل فلا يوقف عليه»[3].

وليس إدغام اللام في الراء إجماعاً بين القراء كما ذكر ابن الباذش، "ففي كتاب اللوامح عن قالون من جميع طرقه إظهار اللام عند الراء نحو قوله: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾ [النساء: 158]، ﴿بَل رَّبُّكُمۡ﴾ [الأنبياء: 56]، وفي كتاب ابن عطية: قرأ نافع (بل ران) غير مدغم، وقرأ أيضاً بالإدغام[4]، ويبيّن سيبويه أنّ الإدغام والإظهار حسنان إلاّ إذا كانت لام التعريف فإنّها تدغم في الراء، فيقول: « فإذا كانت غير لام المعرفة، نحو لام هل وبل فإن أدغم في بعضها أحسن، وذلك نحو: هل رأيت فإن لم تدغم فقلت هل رأيت فهي لغة لأهل الحجاز، وهي غريبة جائزة»[5]. وإن

[1]- تفسير البحر المحيط، 377/2.
[2]- نفسه، 377/2 و 433/8.
[3]- الحجّة في القراءات السبع، ص 338.
[4]- تفسير البحر المحيط، 433/8.
[5]- نفسه، الصفحة نفسها.

كانت لغير تعريف فتدغم فيها لاشتراكهما في المخرج، يقول مكي بن أبي طالب: «إدغام اللام في الراء حسن في قوله تعالى: (بل ران) لأنّك تبدل من اللام حرفاً أقوى من اللام بكثير، فذلك ممّا يقوي جواز الإدغام، وربّما لم يجز غيره»[1].

6) إدغام التاء في الدال:

ومثاله قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ **[النساء: 82]**، يقول أبو حيان : «قرأ ابن محيصن بإدغام التاء في الدال[2]، وقرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿فَٱدَّٰرَٰءۡتُمۡ فِيهَا﴾ **[البقرة: 72]**، بالإدغام، وقرأ أبو حيوة (فتدارأتم) على وزن تفاعلتم وهو الأصل»[3]، فأدغمت التاء في الدال، فتعذر الابتداء بمدغمٍ، فجلبت ألف الوصل[4]. ولأنّ هذا الإدغام يتطلّب إسكان الصّوت الأوّل، وهذا منافٍ لقواعد اللّغة العربية، إذ لا يُبتدأ فيها بساكن، جلبت ألف وصل، وقد وضّح السمين الحلبي التماثل الّذي طرأ على اللّفظ بقوله: «وأصل "ادارأتم": تدارأتم تفاعلتم من الدرء، وهو الدفع، فاجتمعت التاء مع الدال، وهي مقاربتها، فأريد الإدغام فقلبت التاء دالاً وسكّنت لأجل الإدغام، ولا يمكن الابتداء بساكنٍ فاجتلبت همزة الوصل ليبدأ بها فبقي ادَّارأتم، والأصل: ادْدَارَأْتم فأدغم وهذا مطّردٌ»[5] في كلّ فعل على تفاعل أو تفعّل فاؤه دال[6].

---

[1]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 158/1.

[2]- تفسير البحر المحيط، 317/3.

[3]- نفسه، الصفحة نفسها.

[4]- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 253/1.

[5]- الدر المصون، 434/1.

[6]- نفسه، 507/6.

والكلام نفسه ينطبق على قوله تعالى: (بل ادّارك)، يقول أبو حيان: «بنفس القراءة قرأ الجمهور ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ **[النمل: 66]**، أصله (تدارك) فأدغمت التاء في الدال فسكنت فاجتلبت همزة الوصل»[1].

7) إدغام النون في الراء:

ممّا أورده أبو حيان في هذا الباب ما جاء في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَقِيلَ مَنۡۜ رَاقٖ﴾ **[القيامة:27]** ، حيث أدغم الجمهور النون في الراء وذلك لقرب المخرجين يقول ابن خالويه: «قوله تعالى: (من راق) أجمع القراء على قراءتها بالوصل والإدغام إلاّ ما رواه حفص عن عاصم بقطعها، وسكتة عليها، ثمّ يبتدئ (راق)»[2].

ويحاول أبو حيان بيان سبب هذه السكتة وتوجيه هذه القراءة، فيقول: «كأنّ حفص قصد أن لا يتوهم أنّها كلمة واحدة فسكت سكتاً لطيفاً ليشعر أنّهما كلمتان»[3]، وهو ما علّل به ابن الجزري هذه القراءة أيضاً؛ إذ قال: «وجه السّكت في (مَنْ رَاقٍ) قصد بيان اللّفظ ليظهر أنّهما كلمتان»[4]، ذلك أنّ العرب تدغم النون في الراء، يقول سيبويه (ت180هـ): «النّون تدغم مع الرّاء لقرب المخرجين على طرف اللّسان...نحو قولك: من راشد، ومن رأيت، وتدغم بغنّةٍ وبلا غنّةٍ»[5].

فيما يذكر الدكتور حسام النعيمي أنّ عاصماً لم يفصل لعلّة إنّما هي لغته، يقول: «ذكر سيبويه أنّ الإظهار لغة أهل الحجاز، ومعنى ذلك أن عاصماً فيما رواه عنه حفص إنّما قرأ

1- ينظر: تفسير البحر المحيط، 87/3.

2- الحجة في القراءات السبع، ص 330.

3- تفسير البحر المحيط، 381/8.

4- النّشر في القراءات العشر، 2/ 338.

5- الكتاب، 453/4.

بلغتهم»[1]. ولم يفصل للعلّة الّتي ذكرها أبو حيان والّتي كان الغرض منها بيان اللّفظ ليظهر أنّهما كلمتان لا كلمة واحدة. فالقراءة ببيان النون من الراء ساعد على بيان دلالة السّؤال عن الرّاقي، وهو المراد في الآية الكريمة، وبين ما قد يسبّبه الوصل من اشتباه في المعاني كأن تكون (مرّاق) وهو بائع المرقة على رأي (القرطبي)[2]، أو صيغة مبالغة من (المروق) وهو الهروب والمعنى ليس كذلك[3].

8) إدغام التاء في السين:

أدغم القراء التاء في السين للمقاربة الموجودة بينهما، ومن القراءات الواردة بهذا الإدغام قوله تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾ **[النساء: 01]**، يقول أبو حيان: «قرأ الكوفيون بتخفيف السين وأصله تتساءلون، قال ابن عطية: وذلك لأنّهم حذفوا التاء الثانية تخفيفاً، وهذه تاء تتفاعلون تدغم في لغة، وتحذف في أخرى، لاجتماع حروف متقاربة، قال أبو علي: وإذا اجتمعت المتقاربة خففت بالحذف والإدغام والإبدال - فيما - قرأ الجمهور من السبعة (تسّاءلون)»[4]، فأبدلت التاء الثانية سيناً وأدغمت في السين وهذه قراءة ابن كثير ونافع[5]، وقد شدّدوا على هذا الإدغام لأنّه الأصل "لأنّ التاء والسين من حروف طرف اللّسان وأصول الثنايا، ولأنّهما مهموسان، ولأنّ التاء تنتقل إلى قوة مع الإدغام، لأنّك تبدل منها حرفاً فيه صفير، وذلك قوة في الحرف[6].

---

[1]- أبحاث في أصوات العربيّة، ص 71.

[2]- وهو ما قاله القرطبي رضي الله عنه: "أظهر عاصم وقوم النون في قوله: (مَنْ رَاقٍ)، لئلا يشتبها بمرّاق وهو بائع المَرَقَة"، ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 434/21.

[3]- عناصر تحقيق الدّلالة في العربيّة: دراسة لسانيّة، ص 99.

[4]- تفسير البحر المحيط، 164/3.

[5]- الحجة في علل القراءات السبع، 335/2.

[6]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 375/1.

وقد احتج من قرأ بالتخفيف وحذف تاء (تتفاعلون) باستثقال اجتماع الأمثال، يقول مكي بن أبي طالب: «قرأ الكوفيون (تساءلون) مخففاً، على حذف إحدى التاءين، اللّتين هما أصله، تخفيفاً، لأنّه اجتمع مثلان، والسين قريبة منهما، فكان ثلاثة أمثال»[1]، ودرءاً لهذا الثقل حذفت التاء الثانية.

كما أدغم القراء التاء في السين في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا﴾ **[مريم: 25]**، يقول أبو حيان: «قرأ الجمهور (تسّاقط) بفتح التاء والسين وشدّها»[2]؛ إذ أسكنوا التاء الثانية، وأدغموها في السين وشدّدوا لذلك.

وقرأ أبو السمال (تتساقط) بتاءين - فيما - قرأ الأعمش وطلحة وحمزة كذلك إلاّ أنّهم خففوا السين[3]. وأرادوا (تساقط) ثمّ حذف التاء لاجتماع تاءين وحجته قوله: (فأنت له تصدى) (عبس: 06) (فأنت عنه تلهى) (عبس: 10)، والأصل تتلهى وتتصدى[4]، يقول ابن خالويه: «الحجة لمن خفف: أنّه حذف التاء تخفيفاً، لأنّه يثقل عليهم اجتماع حرفين متجانسين، متحركين، فمنهم من يخفف بالإدغام، ومنهم من يخفّف بالحذف»[5].

9) إدغام التاء في الزاي:

في مثل قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمۡسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهۡفِهِمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ﴾ **[الكهف: 17]**، قال أبو حيان: «قرأ الحرميان وأبو عمرو بإدغام تاء تتزاور في الزاي، وقرأ

1- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 375/1.

2- تفسير البحر المحيط، 175/6 والحجة للقراء السبعة، 198/5 والحجة في القراءات السبع، ص237.

3- المصادر نفسها، الصفحات نفسها.

4- حجة القراءات، ص 443.

5- الحجة في القراءات السبع، ص 238.

الكوفيون، وجماعة بتخفيف الزاي إذا حذفوا التاء، وقرأ ابن أبي إسحاق (تزوّر) على وزن (تحمّر)، وقرأ أبو رجاء (تزوار) على وزن (تحمار)»[1].

وحجة من شدّد: أنّه أراد: تتزاور فأسكن التاء وأدغمها في الزاي لأنّها تفضلها بالصفير. والحجة لمن خفف: أنّه أراد: تتزاور أيضاً بـــ "تاءين"، فثقل عليه اجتماعهما، فحذف إحداهما، واكتفى بما أبقى ممّا ألقى[2].

وقرأ الجمهور: ﴿وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفۡسِهِۦ﴾ **[فاطر: 18]**، بالإظهار، وقرأ العباس عن أبي عمرو (ومن يزكى فإنّما يزكى) بالياء وشدّ الزاي وأصلهما (يتزكى)، أدغمت التاء في الزاي، وقرأ (ومن ازكى) بإدغام التاء في الزاي واجتلاب همزة الوصل في الابتداء[3].

وبمثل القراءة الأخيرة قرأ الجمهور ﴿وَٱزَّيَّنَتۡ﴾ **[يونس: 24]**، وأصله وتزينت فأدغمت التاء في الزاي، فاجتلبت همزة الوصل لضرورة تسكين الزاي عند الإدغام[4]، أبدلت التاء زاياً ولأنّ الإدغام يتطلّب إسكان الصوت الأوّل، والعربية لا تبدأ بساكن، أحتيج إلى ألف وصل ليتمكن من النطق بالصّوت المدغم، يقول سيبويه: «فإن وقع حرف مع ما هو من مخرجه أو قريب من مخرجه مبتدأ أدغم وألحقوا الألف الخفيفة، لأنّهم لا يستطيعون أن يبتدئوا بساكنٍ»[5].

ومن الأمثلة السابقة نجد أبا حيان أشار إلى إدغام التاء في الزاي، ذلك أنّ هذان الصّوتان متقاربان في المخرج، فهما من أصوات طرف اللّسان، تختص التاء بأصول الثنايا العليا وتختص الزاي بفويق الثنايا السفلى[6]، وإن وجدت بعض الفروق الصّوتيّة إلاّ أنّ الزاي باعتبارها من

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 104/6.

[2]- الحجة في القراءات السبع، ص 222 وحجة القراءات، ص 413.

[3]- تفسير البحر المحيط، 294/7.

[4]- نفسه، 145/5.

[5]- الكتاب، 475/4.

[6]- ينظر: الكتاب، 433/4 والنشر في القراءات العشر، 160/1.

حروف الصفير ساعدت على هذا الإدغام، "فالزاي تتقوى بالجهر والصفير، وممّا يحسّن هذا الإدغام ويقويه، لأنّك تنقل صوت التاء - بالإدغام - من الضعف إلى القوة[1].

10) إدغام الذال في التاء:

أدغم جمهور القراء الذال في التاء في قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ﴾ **[البقرة: 51]**، فيما قرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص بالإظهار[2]، فأتوا بالكلمة على أصلها، فلم يدغموا لاختلاف الصّوتين في المخرج وكذا الجهر والهمس، أمّا حجة من أدغم على رأي ابن خالويه: أنّ الثاء والذال مخرجهنّ من طرف اللّسان، وأطراف الثنايا العلى فوجب الإدغام لمقاربة المخرج والمجانسة[3].

وممّا أورده أبو حيان عن إدغام الذال في التاء، قوله تعالى: ﴿إِذۡ تَلَقَّوۡنَهُۥ﴾ **[النور: 15]**، يقول أبو حيان: «قرأ الجمهور (تلقونه) بفتح الثلاث وشذ القاف وشد التاء البزي وأدغم ذال (إذ) في التاء النّحويان وحمزة[4]، واحتج من أظهر أنّه أتى به على الأصل، أمّا علّة الإدغام فمقاربة الصّوتين في المخرج.

وقرأ ابن كثير (إذ تّلقّونه) بتشديد التاء وإظهار الذال[5]، وهو غير مقبول لجمعه بين ساكنين، يقول أبو علي الفارسي: «ابن كثير قد يدغم أحد المثلين في الآخر في الابتداء كما قال: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلۡقَفُ مَا يَأۡفِكُونَ﴾ **[الأعراف: 117]**، يريد (تتلقف) ولا يجوز أن يدغم ههنا: (إذ تتلقونه) كما أدغم في قوله: (تلقف) لأنّ الذال من (إذ) ساكنة فإذا أدغمها التقى ساكنان على وجه لا يستحسن، ألا ترى أنّ الذال من (إذ) ليس بحرف لين كالألف في (لا تناجوا) فإذا كان

---

[1]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 1/150- 151.

[2]- تفسير البحر المحيط، 1/354.

[3]- الحجة في القراءات السبع، ص 77.

[4]- تفسير البحر المحيط، 6/402.

[5]- الحجة للقراء السبعة، 5/316 والحجة في القراءات السبع، 260، النشر في القراءات العشر، 2/ 174- 175.

كذلك لم يجز إدغام الذال من (إذ) في التاء، وأمّا إذا حذفت التاء الثانية من (تلقونه) وأنت تريد تتلقونه فبقيت تاء واحدة لم يمتنع أن يدغم الذال من (إذ) في التاء من (تلقونه) فتصير تاء مشددة»[1].

11) إدغام اللام في الثاء:

جاء مثل هذا الإدغام في قوله سبحانه:﴿هَلۡ ثُوِّبَ ٱلۡكُفَّارُ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ **[المطففين:36]**؛ فقرأ النّحويان وحمزة بإدغام لام (هل) في الثاء[2]، وذلك لتقاربهما في المخرج، فالثاء من أطراف الثنايا، واللام من حروف طرف اللّسان[3].

فيما قرأ الجمهور (هل ثوّب) بإظهار لام (هل)[4]، وهو الأصل، واعتبر لام (هل) مختلفة عن لام التعريف، فلا يجوز الإدغام، يقول مكي بن أبي طالب: «حجة من أظهر أنّ لام (هل) منفصلة من الكلمة الّتي بعدها، ففارقت لام التعريف المتصلة بما بعدها، والانفصال أبدا يقوى معه الإظهار، لأنّك تقف على الحرف الأوّل، فلا يجوز غير الإظهار»[5].

12) إدغام اللام في السين والصاد:

تحدث أبو حيان عن إدغام اللام في كلّ من السين والصاد، حيث قال: «قرأ أبان بن ثعلب ﴿قُلۡ صَدَقَ﴾ **[آل عمران: 95]** بإدغام اللام في الصاد، و﴿قُلۡ سِيرُواْ﴾ **[الأنعام: 11]** بإدغام اللام في السين، وأدغم حمزة والكسائي ﴿بَلۡ سَوَّلَتۡ﴾ **[يوسف: 18]**»[6].

---

[1]- الحجة للقراء السبعة، 317/5.

[2]- تفسير البحر المحيط، 435/8.

[3]- الكتاب، 458/4، شرح الشافية، 279/3.

[4]- تفسير البحر المحيط، 435/8.

[5]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 154/1.

[6]- تفسير البحر المحيط، 6/3.

اقتبس أبو حيان تعليل هذا الإدغام من ابن جني؛ إذ يقول: «وهو فشو هذين الحرفين وانتشارهما في الفم حتّى قاربتا مخرج اللام، فلذلك أدغمت فيهما»[1]، وقد وافق ابن جني في رأيه العديد من العلماء[2]، حيث ألحقوا الصاد والسين بالشين في التفشي[3]، فقاربوا بذلك مخرج اللام فجاز الإدغام.

فالتفشي ساهم في إدغام اللام في السين والصاد، إضافة إلى إلحاق لام (قل وبل وهل) بلام التعريف في جواز إدغامها فيما تدغم فيه لام التعريف، وهو ما استحسنه بعض العلماء، فيما لم يستحسنه البعض الآخر، لأنّ سكون لام (قل) ليس كسكون لام (هل وبل) ولا كسكون لام التعريف، يقول مكي بن أبي طالب: «حجة من أدغم أنّ (هل وبل) لـمّا لزم لامهما السكون أشبهتا لام التعريف، فجاز فيهما من الإدغام معهن ما لا يجوز في لام التعريف إلّا هو، ألا ترى أنّه لم تدغم لام (قل)، وتبدل لأنّ سكونها غير لازم، ففارقتا مشابهة لام التعريف، فجاز فيهما من الإدغام معهن ما لا يجوز في لام التعريف إلاّ هو، ألا وسكونها عارض، وذلك لشبهها بلام التعريف في اللفظ بالسكون، والإدغام فيها قبيحٌ، لأنّ سكونها عارض»[4].

13) إدغام الدال في التاء:

مثل أبو حيان لهذا الإدغام بقوله عزّ وجلّ: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ **[الملك: 08]**، فقرأ الضحاك (تمايز) على وزن تفاعل وأصله (تتمايز) بتاءين، وقرأ الجمهور (تميز) بتاء واحدة خفيفة، وقرأ البزي بشدّ (تّميّز) وطلحة بتاءين (تتميز)، وقرأ أبو عمرو بإدغام الدال في التاء[5]، وذلك أنّ الصّوتين متحدان في المخرج، ويشتركان في العديد من الصفات، لا يفرق بينهما إلاّ الجهر

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 6/3، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 162/3.
[2]- النشر في القراءات العشر، 163/1.
[3]- نفسه، الصفحة نفسها.
[4]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 153/1.
[5]- تفسير البحر المحيط، 294/8.

والهمس، وهذا التجانس الصّوتيّ سهّل إدغام الدال في التاء، إلاّ أنّ إدغام التاء في الدال أحسن من إدغام الدال في التاء[1]، لأنّه إدغام الأقوى في الأضعف[2]، ذلك أنّ الدال قوية بجهرها، والتاء ضعيفة بهمسها، لكن هذا لا يمنع إدغامهما.

14) إدغام التاء في الصاد:

ممّا أورده أبو حيان بإدغام التاء في الصاد قوله سبحانه: ﴿وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِۖ﴾ **[الأعراف: 20]**، يقول: «قرأ الجمهور (يخصفان) من (خصف). وقرأ مجاهد وابن وثاب (يخصفان) بفتح الياء وكسر الخاء والصاد وشدّها، وقرأ غيرهم (يخصّفان) بالتشديد، أصلها (يختصفان) فأدغمت التاء في الصاد ونقلت حركتها إلى الفاء، وكذلك القراءة بكسر الخاء...»[3].

وقرأ ابن كثير: ﴿يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ﴾ **[الأنعام: 125]**، مضارع (صعد)، وقرأ أبو بكر (يصّاعد) أصله (يتصاعد) فأدغم، وقرأ باقي السبعة (يصّعد) بتشديد الصاد والعين - وأصله - (يتصعد) وبهذا قرأ الأعمش[4]، فأدغموا التاء في الصاد لقربها منها، فمن شدّد أراد: يتصعد، فأسكن التاء وأدغمها في الصاد تخفيفاً، فشدّد لذلك، وكذلك الحجة في إثبات الألف مع التشديد[5].

1- شرح المفصل، 146/10.
2- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 63/16.
3- تفسير البحر المحيط، 281/4.
4- نفسه، 220/4.
5- الحجة في القراءات السبع، ص 149.

15) إدغام النون في اللام:

تدغم النون في خمسة أحرفٍ هي اللام والراء والميم والياء والواو، يجمعها قولك: "يرملون" ، منها حرفان بلا غنة وهما اللام والراء، ولا يكون ذلك إلّا في كلمتين[1].

وممّا ساعد على هذا الإدغام "القرب المخرجي - عند القدامى - مع الاتحاد في صفتي الجهر، والا نفتاح، والاستفالة، والتوسط بين الشدة والرخاوة[2].

ورغم جواز إدغام النون في اللام عند النحاة إلاّ أنّ أبا حيان، يقول: «قرئ شاذًّا ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾ **[البقرة: 189]** - وذلك - بإدغام (نون) عن في (لام) الأهلة بعد النقل والحذف»[3].

ولم يذكر أبو حيان سبب شذوذها، فنقل الحركة وحذف الهمزة معروف عن ورش، والتحريك واجبٌ وهي قراءة الجمهور، لكن نجده أجاز إدغام النون في اللام في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ **[الأنفال:1]**، يقول: «قرأ ابن محيصن (علنفال) نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف، وحذف الهمزة، واعتد بالحركة المعارضة فأدغم، نحو ﴿وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم﴾ **[العنكبوت: 38]**»[4].

أمّا في سورة النجم في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ **[النجم: 50]**، فقد أجاز إدغام الصّوتين، واستشهد بجواز القراءة، يقول: «قرأ الجمهور (عاداً الأولى) بتنوين (عاداً) وكسره لالتقائه ساكناً مع سكون لام (الأولى)، وقرأ نافع وأبو عمرو بإدغام التنوين في اللام

---

[1]- الكتاب، 452/4.

[2]- الكتاب، 433/4- 434 وسر صناعة الإعراب، 47/1- 60- 62.

[3]- تفسير البحر المحيط، 69/2.

[4]- نفسه، 453/4.

المنقول إليها حركة الهمزة المحذوفة، وعاب هذه القراءة المازني والمبرد، وقالت العرب في الابتداء بعد النقل: الحمر والحمر، فهذه القراءة جاءت على لحمر، فلا عيب فيها»[1].

من ا لمحتمل أن يكون أبو حيان قد تراجع عن موقفه من إدغام النون في اللام، ووصف ذلك بالشذوذ، فغير رأيه إلى الأفضل ووافق رأيه رأي النحاة، إذ نجده أجاز ذلك في سورتي الأنفال والنجم، واستشهد بجواز القراءة بإدغامهما بلغة العرب.

16) إدغام النون في الواو:

قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾ **[القلم: 01]** بسكون النون وإدغامها في واو القلم بغنةٍ[2]، وقوم بغير غنةٍ، وأظهرها حمزة، وأبو عمرو، وابن كثير، وحفص[3].

ذكر أبو حيان أنّ من القراء من أظهر النون عند الواو، ومن أدغمها بغنةٍ وبغير غنةٍ، وحجة من أظهر أنّها: حرف هجاء، وحكمه أن ينفصل عمّا بعده، فبني الكلام فيه على الوقف، والسكوت مقدّر على كلّ حرفٍ منها[4].

وحجة من أدغم بدون غنةٍ أنّه قرأ على أصل الإدغام، وعلّة من أدغم بغنةٍ هي ما بين هذه الأصوات من التشابه، ذلك أنّ الغنة الّتي في النون تشبه اللّين في الواو[5].

ممّا سهل هذا الإدغام التشابه الّذي بينهما، فالغنة الّتي تتصف بها النون، تشبه اللّين الّذي تتسم به الواو، فالغنة فضيلة في صوت النون، كما أنّ اللّين فضيلة في صوت الواو[6].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 166/8.

[2]- نفسه، 302/8.

[3]- نفسه، الصفحة نفسها.

[4]- الحجة في القراءات السبع، ص 297 والحجة للقراء السبعة، 35/6 وحجة القراءات، ص 717.

[5]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 164/1.

[6]- سر صناعة الإعراب، 434/1- 436.

17) إدغام الضاد في الطاء:

جاء مثل هذا الإدغام في قوله عزّ وجلّ: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ **[البقرة: 173]**، قال أبو حيان: «قرأ ابن محيصن (فمن اطّر) بإدغام الضاد في الطاء»[1].

في هذا المثال حدث إبدال تاء الافتعال بالطاء، ذلك أنّ العرب تميل إلى التقريب بين أصوات الكلمة الواحدة، فأبدلوا التاء إلى أقرب الأصوات إليها وهي الطاء الّتي من مخرجها، وهي موافقة للضاد في الإطباق والاستعلاء[2]، ثمّ أدغموا الضاد في الطاء، فصارت (اطّر)، وذلك لما بينهما من روابط صوتيّة قويّة، فكلا الصّوتين يتّسم عند القدامى بالإطباق والاستعلاء والإصمات والجهر[3]، أمّا عند المحدثين فهما من المخرج الصّوتيّ نفسه، فهما من الأصوات الأسنانيّة اللّثويّة، بالإضافة إلى اتصافهما بالإطباق والاستعلاء، لكنّهم خصّصوا الجهر للضاد، والهمس للطاء[4].

لكن بعض علماء اللّغة لم يستحسنوا هذا الإدغام لأنّ فيه انتقال بصوت الضاد من القوة إلى الضعف، فالضاد تتسم بالاستطالة والفشو والانتشار، والإدغام مذهب بهذه الصفة، كما أنّ الضاد من الأصوات الّتي لا تدغم في مقاربها، وإنّما يدغم مقاربها فيها[5].

18) إدغام التاء في الذال:

إدغام التاء في الذال كثير في القرآن الكريم، فقرأ حفص والأخوان (تذكرون) حيث وقع - بتخفيف الذال -...وقرأ حمزة والكسائي (يذّكرون) مشدّداً إذا كان بالياء و(تذكرون) مخففاً إذا

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 492/3.

[2]- ينظر: الخصائص، ص 229.

[3]- الكتاب، 434/4- 436 وسر صناعة الإعراب، 60/1- 62 والنشر في القراءات العشر، 161/1.

[4]- إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، ص46- 63.

[5]- الكتاب، 470/4 والمحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 106/1.

كان بالتاء[1]، وروى حفص عن عاصم (تذكرون) خفيفة الذال في كلّ القرآن[2].

وعلّة من أدغم التاء في الذال تقاربهما في المخرج، فكلاهما من طرف اللّسان، وتختص التاء بأصول الثنايا العليا، والذال بأطراف الثنايا العليا[3]، وممّا ساعد على التماثل اتصاف صوت الذال بالجهر والرخاوة، وصوت التاء بالهمس والشدة.

وقانون المماثلة بين الأصوات يقتضي - عند التقاء الصّوتين المتقاربين في المخرج والمختلفين في صفتي الجهر والهمس، أو في الشدّة والرخاوة - أن ينجذب أحدهما إلى الآخر، حتّى يتماثلا في جميع الصفات، أو في بعضها[4].

ويشير أبو حيان إلى أنّ العلماء اختلفوا في التاء المحذوفة، هي تاء المضارعة أو تاء تفعل، وأغلب الظن أنّ التاء الثانية هي المقصودة بالحذف لأنّها هي الّتي تدغم، أمّا تاء المضارعة فجيء بها لمعنى الصيغة.

ويشير أبو علي الفارسي إلى أنّ المعنى واحد في كلتا القراءتين سواء بالحذف أو بالإدغام، يقول: «والقول في ذلك أنّ التخفيف مثل التشديد في المعنى، إنّما هو (تتذكرون) فحذف لاجتماع المتقاربة بالحذف كما خففه غيره بالإدغام، ويمكن أن يقال: إنّ الحذف أولى لأنّه أخفّ في اللّفظ، والدّلالة على المعنى قائمة»[5].

بعدما ختمنا دراستنا عن ظاهرة الإدغام، ننتقل في المبحث الموالي لدراسة ظاهرة الإبدال.

1- الحجة للقراء السبعة، 424/3.

2- نفسه، 430/3.

3- الكتاب، 433/4 وسر صناعة الإعراب، 47/1 والنشر في القراءات العشر، 159/1- 160 وأسرار العربية، ص421.

4- التطور اللّغوي، ص 30.

5- الحجة للقراء السبعة، 430/3.

رابعاً: الإبدال:

قال أبو حيان: «قال شيخنا أبو الحسن الضائع: قلّما تجد حرفاً إلاّ وقد جاء فيه البدل إلاّ نادرا»[1].

يعدّ الإبدال من الظواهر الصّوتيّة الفونولوجية أو الوظيفية، وعرّف في الدّراسات القديمة "بأنّه إقامة حرفٍ مقام حرفٍ، إمّا ضرورة وإمّا استحساناً وصنعةً"[2].

وقد اهتم العلماء القدامى بالإبدال وخصّوه بالدّراسة، فأفردوا له فصولاً في كتبهم كما خصّوه بمؤلفاتٍ مستقلةٍ، منها: كتاب "القلب والإبدال" لابن السكيت (ت244هـ)، وكتاب "الإبدال" لأبي الطيب اللّغوي (ت351هـ).

وقد كان من سنن العرب، إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض، حيث كانوا يقولون: مدحه ومدهه، وهذا فرس رفل ورفن[3].

والعرب لم تتعمد هذا الإبدال لكن طبيعة أدائهم حتمت أن تكون لبعض كلماتهم صور متعدّدة بتعدّد قبائلهم، وفي ذلك قال أبو الطيب اللّغوي: «ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتعمد إبدال حرفٍ من حرفٍ ، وإنّما هي لغات مختلفة لمعاني متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتّى لا تختلفا إلاّ في حرفٍ واحدٍ»[4].

ولا نجد اختلافاً كبيراً في تعريف الإبدال بين القدامى والمحدثين، فقد عرّفه المحدثين بأنّه: «إحلال صوتٍ مكان آخر في الكلمة نتيجة لتطور صوتيٍّ حدث على مرّ العصور بشرط الاتحاد

---

[1]- المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، 461/1.
[2]- ينظر: سر صناعة الإعراب، 83/1.
[3]- الصاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص 154.
[4]- المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، 460/1.

في المعنى»[1]، فيما عرّفه آخرون بأنّه: «التعديلات التكييفية للصّوت بسبب مجاورته لأصوات أخرى»[2].

وظاهرة الإبدال يكون الهد ف منها التقريب بين الأصوات في المخرج أو في الصفة نتيجة تجاور الأصوات وتأثيرها وتأثرها ببعضها؛ إذ يؤثر "صوت أكثر قوة على صوت أكثر ضعفاً فيحيله شبيهاً به[3]، وذلك تيسيراً لعملية النطق، واقتصاداً في الجهد العضلي.

فالصّوت يتأثّر بالأصوات الأخرى الّتي تليه أو تتقدّمه في المخرج، فيتحوّل إلى الصّوت النظير المجهور، أو النظير القريب من المخرج، ويكون هذا الإبدال عادةً نتيجة التطور الصّوتي"[4]، وتلجأ اللّغة العربيّة إلى التخلّص من التنافر الّذي يصيب أصواتها داخل التركيب، وذلك قصد تحقيق التوافق والانسجام بينها وطلباً للسهولة في النطق.

كما ينبغي أن يكون اللفظان المبدلان يحملان الدّلالة ذاتها؛ لأنّ اختلافه يدلّ على انعدام الصلّة بينهما غالباً، وعلى استقلال كلّ منهما بوضعه، إلاّ إذا وجدنا أنّ الأصل واحد، ولكن التطور الصّوتيّ الّذي طرأ عليها ساعد على اختلاف معنى أحدهما عن الآخر بالزيادة أو النقص[5].

وقد استخدمت عدّة مصطلحات للدّلالة على الإبدال، منها: التعاقب[6]، فيما أطلق عليه المحدثون مصطلح المماثلة[7].

---

[1]- ينظر: معجم المصطلحات العربية في اللّغة والأدب، ص10 و عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط1، 1987م، ص269-271.

[2]- أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغوي، عالم الكتب، ط1، 1999م، ص 378.

[3]- أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربي، ص 232.

[4]- ينظر: عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصّوتيّ في الدّراسات العربية، دار الفكر، دمشق، سوريا، (د.ط)، 1998م، ص230- 231.

[5]- ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربي، ص269.

[6]- ينظر: مولاي عبد الحفيظ طالبي، تعاقب في اللهجات العربية القديمة، مجلة كلية الآداب، تلمسان، العدد1، 2000م، 775/1 والخصائص، ص 219.

[7]- إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، ص130.

ويمثل اللفظان المبدلان لهجتين مختلفتين وتنسب إلى قبائلها، غير أنّ الأغلب منها رُوي على أنّه لهجات غير منسوبة، سواء ما كان الإبدال فيه بين صوتين متقاربين أو متباعدين، إلاّ أنّ الإبدال بين المتباعدين، إمّا أن يكون من باب الترادف الّذي صحبه جناس، أو يكون من باب ما أُبدل للمخالفة بين صوتين متماثلين[1]. لكن لا يمكن الجزم أنّ هذين اللفظين يمثلان أصلين في لهجتين مختلفتين وأنّه لم يتطور أحدهما عن الآخر.

1) إبدال الثاء من الفاء:

تبدل الثاء من الفاء لتقاربهما في المخرج، يقول الخليل: «ولانحياز الفاء إلى حيز الثاء بالمجاورة يبدل منها»[2].

قرئ بإبدال الثاء فاء قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾ **[يس:51]**، ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ **[القمر: 07]**، يقول أبو حيان: «الجدث: القبر، وتبدل ثاؤه فاء، فيقال: جدف، كما أبدلوا في ثمّ، فقالوا: فمّ»[3].

والإبدال بين هذين الصّوتين كثير في كلام العرب، وقد أورد ابن السكيت كثيراً من الكلمات الّتي رويت بالثاء والفاء مثل الحفالة والحثالة والفناء والثناء والأرفة والأرثة والمغافير والمغاثير وعافور وعاثور والفروة والثروة والأثافي والأثاثي، والثاء لغة تميم[4].

كما قرأ الجمهور بالفاء بدل الثاء قوله تعالى: ﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾ **[البقرة: 61]**، قال الكسائي والفراء وغيرهم، الفوم هو الثوم، أبدلت

1- أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنّحو العربيّ، ص 299.

2- تذكرة النحاة، ص28.

3- تفسير البحر المحيط، 170/8.

4- المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، 465/1.

الثاء فاء كما قالوا في مغفور: مغثور، وفي جدث: جدف، وفي عاثور، عافور[1]. وبيّنته قراءة ابن مسعود وثومها بالثاء وهو المناسب للبقل والعدس والبصل[2]، وروي ذلك -أيضاً- عن ابن عباس على أنّ البدل لا يقاس عليه[3].

2) إبدال الحاء من العين:

تبدل العين من الحاء لقرب مخرجيهما، فلولا الجهر وبعض الشدّة لكانت العين حاءً، ولولا الهمس والرخاوة لكانت الحاء عيناً، والإبدال بينهما كثير في كلام العرب، ومنه قولهم: ضبحت الخيل وضبعت[4]، والحرجلة في لغة تميم بدل العرجلة عند غيرهم، والعرجلة: القطيع من الخيل[5]، وهذه الظاهرة تعرف بـــ "الفحفحة"[6]، وهي غير مستحبة في قراءة القرآن الكريم، وعدت من اللهجات الهابطة، يقول عبد الصبور شاهين: «إنّ قراءات القرآن على اختلافها لم يرد فيها ما يتصل بالظواهر اللهجيّة الهابطة كالعنعنة والكشكشة والفحفحة والعجعجة والاستنطاء، فقد آل أغلب ذلك إلى الانقراض، بل اشتملت على الظواهر الراقية الّتي تتناسب وفصاحة اللّسان العربيّ وقداسة القرآن العربيّ، وذلك كالإمالة والإدغام والهمز والإسكان وغيرها من الظواهر»[7].

وممّا ورد في القرآن الكريم من إبدال الحاء عيناً قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾ **[يوسف:35]**، فقد قرأ ابن مسعود (عتى) بإبدال حاء حتى عيناً، وهي لغة هذيل[8] وهي قراءة لا يؤخذ بها، فكتب إليه عمر (ض) يأمره أن يقرئ بلغة قريش

1- تفسير البحر المحيط، 395/1 والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 228/1.
2- تفسير البحر المحيط، 395/1.
3- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 228/1.
4- المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، 368/1.
5- لسان العرب، مادة: عرجل.
6- المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، 182/1.
7- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص 9.
8- تفسير البحر المحيط، 307/5.

(حتى) لا بلغة هذيل[1] ، وهذا الإبدال تسوغه القرابة المخرجية بين هذين الصّوتين، والعين أنسب للبداوة من الحاء المهموس الّذي يلائم أهل الحضر، وهو ما يؤكده عبد القادر عبد الجليل بقوله: «ومسوغ الإبدال بين الحاء والعين القرابة الصّوتيّة بينهما، فهما صوتان متجانسان من الحلق، والفرق بينهما هو جهر العين وهمس الحاء، وللبيئة أثر في هذا الإبدال، حيث يلتقي ورغبة البدويّ في عملية الإظهار، والوضوح الصّوتيّ فجر بالحاء للقوة الإسماعية الّتي تتطلّبها الحياة الصحراوية»[2].

كما أبدلت العين حاء في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ﴾ **[العاديات: 9]**، وهي قراءة عبد الله بن مسعود[3]، وبعثرت وبحثرت لغتان بمعنى واحد، يقال: بحثروا متاعهم وبعثروه[4].

3) إبدال الدال من التاء:

ذكر أبو حيان مثل هذا الإبدال عند تفسيره قوله تعالى: ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنقَلِبُواْ خَآئِبِينَ﴾ **[آل عمران: 127]**، يقول: «قرأ الجمهور (أو يكبتهم) بالتاء، وقرأ- بعضهم- أو يكبدهم بالدال مكان التاء»[5]. وقد جاء مثل هذا الإبدال في كلام العرب، فقالوا هوت الثوب وهوده إذا حرقه، وسبت رأسه وسبده إذا حلقه، وكذلك كبت العدو وكبده، أي أصاب كبده[6].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 307/5.

[2]- عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللّغوية، دار صفاء، عمان، الأردن، (د.ط)، 2005م، ص 133.

[3]- تفسير البحر المحيط، 502/8.

[4]- ينظر: لسان العرب، مادة: بحثر وبعثر.

[5]- تفسير البحر المحيط، 55/3.

[6]- نفسه، الصفحة نفسها.

وهذا الإبدال نتج عن اتحاد الحرفين في المخرج فهما صوتان أسنانيان لثويان، لا يفرق بينهما إلاّ جهر الدال، وهمس التاء.

4) إبدال العين من النون:

ممّا أورده أبو حيان من أمثلة عن هذا الإدغام قراءة الحسن ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ **[الكوثر: 01]**، بالنون بدل العين، يقول: «قرأ الجمهور أعطيناك بالعين، وابن محيصن (أنطيناك) بالنون، وهي قراءة مرويّة عن رسول الله (ص)، قال التبريزي: هي لغة للعرب العاربة من أولى قريش ومن كلامه (ص): (اليد العليا المنطية واليد السفلى المنطاة). ومن كلامه أيضاً - عليه الصلاة والسلام - "وأنطوا النيحة". وقال الأعشى[1]:

جِيَادُكَ خَيْرُ جِيَادِ المـــُلُوكِ ✿ تُصَانُ الجِلَالَ وَتُنْطَى الشَعِيرَا.

ممّا سبق نتبيّن أنّ أبا حيان نسب قراءة (أنطيناك) إلى الحسن البصري وإلى رسولنا الكريم - صلعم - وهي لهجة من لهجات العرب، لكنّه لم ينسبها إلى بيئةٍ معيّنةٍ، فيما نسبها الزمخشري إلى اليمن، فقال: الإنطاء: الإعطاء يمانية[2]. وينسبها بعضهم إلى هذيل وقيس والأنصار وسعد بن بكر، كما أنّه منتشر في اللّهجات العامية بالعراق في العصر الحاضر[3]، كما أنّها لا تزال شائعة في لهجة بعض الأعراب بصحاري مصر، ومنهم بعض أعراب الفيوم، ويقال إنّ أصلهم من بني سعد[4].

---

[1]- الأعشى، الديوان، تحقيق: محمّد حسين، المطبعة النموذجية، (د.ط)، (د.ت)، ص 12.

[2]- اللسان العرب، مادة: نطا، المصباح المنير، مادة: نطا.

[3]- صبري الأشوح، إعجاز القراءات القرآنية "دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء، مكتبة وهبة القاهرة، مصر، ط1، 1998، ص 122.

[4]- في اللهجات العربية، ص 140.

وهذه الظاهرة سمّاها اللّغويون الاستنطاء: وهي قلب العين الساكنة نوناً إذا كانت مجاورة للطاء[1]، إلاّ أنّها لا يزال يكتنفها الغموض؛ إذ أنّها تدور حول لفظٍ واحدٍ هو (أعطى)، فيما ذهب إبراهيم أنيس إلى القول: «بأنّ ظاهرة (الاستنطاء) لم يحسن القدامى وصفها على حقيقتها، إذ لا يقتصر الأمر على (أعطى)، بل يتعلّق بنطق العين مطلقاً، سواء كانت الطاء موالية لها، أو غير مواليةٍ، فلربّما كانت القبائل تنطق العين نطقاً أنفمياً، فيخرج الصّوت من الأنف والفم معاً، ممّا أشكل على الرواة، فلم يستطيعوا وصفها لنا بدقة»[2].

أمّا من الناحية الصّوتيّة إبدال العين نوناً غريب بسبب البعد المخرجي، فالعين صوت حلقي والنون لثوي من مقدم الفم، لكن يمكن تعليل ذلك بالصفات المشتركة بين الصّوتين، "فالعين والنون - حسب وصف القدامى وبعض المحدثين - من الأصوات المجهورة، والمتوسطة بين الشدة والرخاوة[3].

5) إبدال اللام من النون:

قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿يَـٰبَنِىٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ **[البقرة: 40]**، بهمزة بعد الألف وياء بعدها - لام - وقرأ ابن أبي إسحاق وغيرهم وإسرائن بنون بدل اللام[4].

يقول أبو حيان: « كما قالوا سجيل وسجين ورفل ورفن وجبريل وجبرين أبدلت بالنون كما أبدلت النون بها في أصيلان»[5]، وهو ما يؤكده الخليل بقوله: «إنّما هو أصيلان، أبدلوا اللام منها، وتصديق ذلك قول العرب: آتيك أصيلان[6]، وذكر سيبويه أنّ هذا الإبدال قليل جداً»[7].

---

[1]- المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، 222/1 وفصول في فقه اللّغة، ص 120.

[2]- ينظر: في اللهجات العربية، ص 124.

[3]- الكتاب، 434/4 - 435 وإبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، ص64 ، 65 ، 67 ، 89.

[4]- تفسير البحر المحيط، 326/1.

[5]- نفسه، 326/1.

[6]- الكتاب، 537/3.

[7]- نفسه، 362/4.

6) إبدال السين:

يذكر أبو حيان أنّ القراء اختلفوا في قوله تعالى: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ **[الفاتحة: 06]**، فقرأ قنبل بالسين[1]، وهو أصل الكلمة.

وقرأ الجمهور بإبدال السين صاداً وهي الفصحى وهي لغة قريش، وبها كتبت في المصحف الإمام[2]، وهذا بدل السين بالصاد لتناسبها مع الطاء في الإطباق فيحسنان في السمع، وحكاها سيبويه لغة[3].

قال أبو علي: « روي عن أبي عمرو السين والصاد والمضارعة بين الزاي والصاد رواه عنه العريان عن أبي سفيان وروى الأصمعي عن أبي عمرو أنّه قرأها بزاي خالصة»[4].

من قرأ بالسين (السراط)، فقد رمى إلى أصل الكلمة، لأنّه لو مال إلى جعلها صاداً لم يعلم أصلها[5]، يقول أبو حيان: «(الصراط) الطريق وأصله بالسين من السرط وهو الفم[6]، ومنه سمي الطريق الواضح بالسراط، لأنّه يبتلع السالكين فيه كابتلاع الأكل الطعام[7]، وهي لغة عامة العرب، إذ كانوا يجعلونها سيناً»[8]، وذلك لخفتها نظرا لاتصافها بالهمس والرخاوة، والصاد مجهورة مطبقة، فيؤدي استعمال السين إلى التخفيف من ثقل الكلمة.

أمّا من قرأ (السراط) بالصاد فقد أبدل السين صاداً، والمغزى من هذا الإبدال هو طلب الخفة، ليجري اللّسان على وتيرةٍ واحدةٍ، فالسين والصاد تبدلان من بعضهما لاتحادهما في

1- الكتاب، 143/1.

2- نفسه، الصفحة نفسها.

3- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 86/1.

4- تفسير البحر المحيط، 143/1.

5- الحجة للقراء السبعة، 49/1 والحجة في القراءات السبع، ص 62.

6- تفسير البحر المحيط، 143/1.

7- لسان العرب، مادة: سرط.

8- تفسير البحر المحيط، 144/1.

المخرج، فهما ممّا بين طرف اللّسان، وفويق الثنايا[1]، كما تتوافقان في صفات الهمس والرخاوة والصفير، فتشاركهما في هذا، وتناسب الصاد مع الطاء في الإطباق والاستعلاء هو الّذي سوّغ إبدال السين صاداً.

وذكر أبو حيان أنّ الصاد تبدل من السين جوازاً إن وليها غين، أو خاء، أو قاف، أو طاء، تقول في سغب، وسخّر، وسقر، وسطع: صغب، وصخّر، وصقر، وصطع؛ فإن فصل حرف: نحو: أسبغ، أو حرفان نحو السّراط، أو ثلاثة حروف نحو: مساليخ، فكذلك تقول: أصبغ، والصراط، ومصاليخ[2]، ونسب هذا الإبدال إلى بني العنبر[3].

وأمثلة إبدال السين صاداً كثيرة في القرآن الكريم، خاصّة إن وليتها هذه الحروف الأربعة، فقد روي عن قالون أنّه قرأ ﴿ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾ بالصاد، أبدلت السين صادا لمجاورة الطاء[4]، وذلك طلباً للتخفيف، وسببه تأثير الأقوى في الأضعف، ومن أمثلته أيضاً قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾[سبأ: **11]**، قرئ (صابغات) بالصاد بدلاً من السين[5]، والسبب جذب حروف الاستعلاء السين من سفلها إلى علوّها، فتردها صاداً[6].

[1]- الكتاب، 433/4و سر صناعة الإعراب، 223/1- 224.

[2]- ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، 324/1- 325، التصريف الملوكي، ص 78، المفصل في صنعة الإعراب، ص 493، سر صناعة الإعراب، 223/1.

[3]- ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 324.

[4]- تفسير البحر المحيط، 251/2.

[5]- نفسه، 253/7.

[6]- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 54/7.

وروي عن قطبة بن مالك عن النبي (صلعم) أنّه قرأ (والنخل باسقات) (ق: 10) بالصاد، وهي لغة لبني العنبر، يبدلون من السين صاداً إذا وليتها، أو فصل بحرفٍ أو حرفين خاء، أو غين، أو قاف، أو طاء، والجمهور (باسقات بالسين)[1].

ويضيف أبو حيان أنّ من القراء من أشم الصاد صوت الزاي، يقول: «روى أبو علي عن أبي عمرو السين والصاد والمضارعة بين الزاي والصاد، وإشمامها زاياً لغة قيس»[2]، وهذه القراءة المتمثلة في إشمام الصاد صوت الزاي فيها تكلّف وصعوبة، قال أبو بكر بن مجاهد: «وهذه القراءة تشير إلى أنّ قراءة من قرأ بين الزاي والصاد تكلف حرفٍ بين حرفين، وذلك صعب على اللّسان، وليس بحرفٍ ينبني عليه الكلام، ولا هو من حروف المعجم ولست أدفع أنّه من كلام فصحاء العرب إلاّ أنّ الصاد أفصح وأوسع»[3].

وعلّل مكي بن أبي طالب هذا الإشمام بقوله: «لما رأى الصاد فيها مخالفة للطاء في الجهر، لأنّ الصاد حرف مهموس، والطاء حرف مجهور، أشمّ الصاد لفظ الزاي للجهر الّذي فيها، فصار قبل الطاء حرف يشابهها في الإطباق وفي الجهر؛ الّذين هما من صفة الطاء، وحسن ذلك، لأنّ الزاي من مخرج السين، والصاد مؤاخية لها في الصفير»[4].

ومن أمثلة إشمام الصاد زاياً قراءة حمزة والكسائي ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ﴾ **[النساء: 87]**، وكذا فيما كان مثله، من صاد ساكنة بعدها دال، نحو: ﴿هُمْ يَصْدِفُونَ﴾**[الأنعام:46]** و﴿تَصْدِيَةً﴾ **[الأنفال:35]** فإذا تحركت الصاد تقوّت بالحركة فصعب إبدالها.

1- تفسير البحر المحيط، 8/121- 122.
2- نفسه، 1/143.
3- نفسه، 1/144.
4- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 1/123.

أمّا قراءة (الصراط) بالزاي خالصة[1]، وهي لغة لعذرة وكعب وبني القين[2]، والعرب القدامى أبدلوا السين زاياً إذا كان بعدها - أيضاً - قاف أو دال، نحو قولهم في: يسدل ثوبه، يزدل ثوبه، وفي التسدير، التزدير[3]، ومن ذلك قولهم: مسّ زقر، في مسّ سقر[4].

والعلّة الصّوتيّة وراء هذا الإبدال هو أنّ السين في هذه الأمثلة: (الصراط، السقر، يسدل، تسدير) أبدلت زاياً خالصة محضة، لكون السين قد اجتمعت مع الحروف المجهورة في كلمة واحدة، وهي: الطاء، والقاف، والدال، والأصوات المجهورة إذا جاورت صوتا مهموسا، فإنّها تجعله عرضة للتبدل والتغير[5]؛ ولذلك وجدنا السين قد تحولت إلى صوت مجهور وهو الزاي التي هي نظيرها في الصفير والمخرج[6].

ويبقى طلب الانسجام والتناسب بين الأصوات السبب الأساس من هذا الإبدال، فالعربي كره الانتقال من نطق السين المهموسة إلى الطاء المستعلية المطبقة المجهورة، والكلام نفسه يقال عن الأمثلة التي تلتها القاف المستعلية المجهورة والدال الشديدة المجهورة، فلجأوا إلى تقريب أحد الحرفين من الآخر فأبدلوا السين زايا لمؤاخاتها الطاء والقاف والدال في الجهر وتناسبها مع السين في المخرج والصفير والاستفالة.

7) إبدال التاء من الهاء:

ورد مثل هذا الإبدال في قوله تعالى: ﴿ٱلتَّابُوتُ﴾ **[البقرة: 248]**، يقول أبو حيان: «لغة في التابوه بالهاء آخراً ويجوز أن تكون الهاء بدلاً من التاء كما أبدلوها منها في الوقف في مثل

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 143/1 والحجة في القراءات السبع، 139/1 والجامع لأحكام القرآن، 148/1 وحجة القراءات، ص 80.

[2]- تفسير البحر المحيط، 143/1.

[3]- الكتاب، 478/4 479 وشرح المفصل، 52/10.

[4]- سر صناعة الإعراب، 223/1 وشرح شافية ابن الحاجب، 233/3 وارتشاف الضرب من لسان العرب، 325/1.

[5]- أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربي، ص 280.

[6]- الكتاب، 433/4 - 464.

طلحة»[1] ، إذن اعتبرها أبو حيان لهجة في التابوت، وقد ذكرها السيوطي بقوله: «قال القاسم بن معين: لم تختلف لغة قريش والأنصار في شيء من القرآن، إلاّ في التابوت، فلغة قريش بالتاء ولغة الأنصار بالهاء»[2].

وهذا الإبدال يسوغه من الناحية الصّوتيّة تقارب التاء والهاء، يقول أبو حيان: «جعلوا الهاء بدلاً من التاء لاجتماعهما في الهمس، وأنّهما من حروف الزيادة»[3]، بالإضافة إلى أنّ العرب اقتضت لغتهم انقلاب التاء هاء في بعض الأوضاع اللّغويّة الخاصّة كالوقف على تاء التأنيث الّتي تنقلب هاء، مثل قولهم: (فاطمة، وطلحة)[4] ، فأجروا الوصل مجرى الوقف بإبدال التاء هاء.

8) إبدال القاف من الكاف:

القاف والكاف متجاوران في المخرج تجمع بينهما صفة الشدّة إلاّ أنّ الكاف مهموسة والقاف مجهورة عند علماء العربية[5] ، لذلك يبدلان من بعضهما البعض، وهما كثيراً ما يتعاقبان في الكلمة كقولهم: عربيّ قح وكح[6]، وبإبدال الكاف قافاً قرأ عبد الله بن مسعود[7] قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾ **[الإنسان:05]**، وقوله سبحانه: ﴿وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتْ﴾ **[التكوير: 11]**، والعرب تقول: «القافور والكافور، والقف والكف، فإذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللّغات، كما يقال: جدف وجدث»[8].

1- تفسير البحر المحيط، 269/2.

2- المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، 60/2.

3- تفسير البحر المحيط، 269/2.

4- الممتع في التصريف، ص 267.

5- الكتاب، 452/4.

6- تفسير البحر المحيط، 387/8.

7- نفسه، 387/8، 425.

8- الفراء، معاني القرآن، 241/3.

ونسبت القراءة بالكاف إلى قريش، والقاف إلى تميم وقيس وأسد، ذلك أنّ القبائل البدوية كتميم تميل إلى التشديد والجهر في كلامها، وهذا يتناسب مع طبيعتها البدوية الخشنة، فيما تميل القبائل الحضرية إلى الأصوات المهموسة كالكاف.

لا يفوتنا أن نذكر أنّ عبد الله بن مسعود قرأ أيضاً بإبدال القاف كافاً في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾ **[الضحى: 09]** يقول أبو حيان: «قرأ الجمهور (تقهر) بالقاف، وابن مسعود بالكاف بدل القاف، وهي لغة بمعنى قراءة الجمهور»[1]. وقراءته هذه تدفعنا إلى التساؤل ما سبب اختلاف ابن مسعود في قراءته بالكاف مرة وبالقاف مرة؟.

يبدو أنّ إبدال القاف كافاً، والكاف قافاً في قراءة ابن مسعود غرضها التناسب بين أصوات الكلمة الواحدة، فالكاف في كلمة (كشطت) تلتها الشين والطاء، فأبدلت قافاً مجهورة لتناسب الطاء المطبقة المستعلية.

وكذلك القاف في (تقهر) أبدلت كافاً لتتناسب مع الهاء المهموسة، خاصّة وأنّ القاف صوت مجهور عند القدامى.

يقول إبراهيم أنيس: «يمكن أن يجاب بأنّ هذيلاً حلقة وسط بين القبائل البدوية والحضرية، فهي حجازية تتفاعل مع محيطها»[2]، فبادلت في نطقها بين القاف والكاف.

9) إبدال الألف من الياء:

عند قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ **[الأنعام: 162]**، قال أبو حيان[3]: «روي عن نافع و(محياي) بكسر الياء، وقرأ ابن أبي إسحاق، ومحيٍّ على لغة هذيل، كقول أبي ذؤيب:

[1]- تفسير البحر المحيط، 482/8.

[2]- ينظر: في اللهجات العربية، ص 69.

[3]- تفسير البحر المحيط، 262/4.

سَبَقُوا هَوَيَّ[1] ....

وفي قوله سبحانه: ﴿قَالَ يَـٰبُشْرَىٰ هَـٰذَا غُلَـٰمٌ﴾ **[يوسف: 19]**، فقرأ ابن أبي إسحاق (يا بشري)[2] بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء الإضافة[3]. وذلك طلباً للتخفيف.

وهذه القراءة عدّها ابن عطية ظاهرة منتشرة بكثرةٍ في القبائل العربية، يقول: «قلب الألف ياء لغة فاشية»[4]، في حين نسبها أبو حيان إلى هذيل[5]، والطبري إلى طيئ[6].

وشهرة هذه اللّغة عند العرب لم تشفع لأنْ يُقرأ بها في القرآن الكريم، يقول الطبري: «وأمّا التشديد والإضافة في الياء، فقراءة شاذّة، لا أرى القراءة بها وإن كانت لغة معروفة؛ لإجماع الحجّة من القَرَأَةِ على خلافها»[7].

وعلة إبدال الألف ياء، وإدغامها فيها هو: أنّ الألف حرف خفي، والياء -أيضاً- خفيّة، فلما أرادوا التبيان، وراموا إلى الخفة، مع الميل إلى الوضوح في السمع؛ قلبوا الالف ياءً، ثمّ أدغموها في الياء، فصارتا حرفاً واحداً مشدداً، والنطق بذلك أخف عليهم[8]. ذلك أنّ أصوات المدّ في آخر الكلمة تحتاج وقتاً أكثر، قصد بيانها والحفاظ على مدّها.

1- هذا جزء من بيت وتمامه: سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا أَهْوَاهُم ❀ فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ
ينظر: ديوان الهذليين، تحقيق: أحمد الزين، ومحمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، (د.ط) 1965م، ص 2.

2- تفسير البحر المحيط، 291/5 والفراء، معاني القرآن، 39/2 والمحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 336/1 والكشاف، 305/2 وجامع البيان عن تأويل آي القرآن، 03/16.

3- تفسير البحر المحيط، 291/5.

4- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 58/5.

5- تفسير البحر المحيط، 262/4.

6- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 03/16.

7- نفسه، 04/16.

8- الكتاب، 414/3.

10) إبدال الواو من الألف:

تبدل الواو ألفاً في مثل قولهم: (ياجل) في (يوجل)، وعلى هذه اللّهجة قرئ: (لا تاجل) في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾ **[الحجر: 53]** وهي قراءة الجمهور، وذلك بإبدال الواو ألفاً، كما قالوا تابة في توبة[1]. وهي لغة نسبها ابن يعيش إلى قومٍ من أهل الحجاز[2].

وعلّة هذا الإبدال دفع الثقل وطلب التخفيف، ذلك أنّ الواو من أثقل حروف العلّة، وهو ما أكده ابن جني في سر الصناعة بقوله: «ذلك أنّهم رأوا أنّ جمع الياء والألف أسهل عليهم من جمع الياءين، والياء والواو»[3].

وللغرض ذاته أبدلت الواو ألفاً في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ **[النساء: 02]**؛ إذ قرأ بعض القراء (إنّه كان حاباً كبيراً)، فيما قرأ الجمهور (حوباً) بضم الحاء، والحسن بفتحها، وكلّها مصادر[4]، وقراءة الحسن البصري بفتح الحاء تتناسب مع قلب الواو ألفاً وذلك طلباً للتخفيف والانسجام الصّوتيّ في الكلمة.

11) إبدال الهاء من الياء:

عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ **[البقرة: 35]**، قال أبو حيان: «يقال هذي بالياء والهاء أبدل منها»[5]، فالياء في (هذي) هي الأصل، يقول ابن عطية:

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 446/5

[2]- شرح المفصل، 63/10.

[3]- سر صناعة الإعراب، 668/2.

[4]- تفسير البحر المحيط، 169/3.

[5]- نفسه، 306/1.

«وقرأ ابن محيصن (هذي) على الأصل، والهاء في هذه بدل من الياء، وليس في الكلام هاء تأنيث ما قبلها مكسور غير هذه»[1].

ذكر أبو حيان إبدال الياء هاء، لكنّه لم يفصّل كلامه؛ إذ أنّ هذا الإبدال متعلّق بالوقف، ثمّ أبدلت في الوصل، وظاهرة إبدال الياء وقفاً ووصلاً لهجة الحجاز وقيس، وفي هذه الآية اُعتبرت شاذة، يقول سيبويه: «وأبدلت من الياء في: (هذه)، وذلك قليلٌ في كلامهم، وهو شاذّ»[2].

والعلّة من هذا الإبدال أنّ الياء حرف خفيٌّ، فإذا وقف عندها ازدادت خفاء خاصّة إذا اجتمعت مع الكسرة، يقول سيبويه: «الكسرة مع الياء أخفى، فإذا خفيت الكسرة ازدادت الياء خفاءً، كما ازدادت الكسرة، فأبدلوا مكانها حرفاً من موضع أكثر الحروف بها مشابهة، وتكون الكسرة معه أبيّن»[3]، وذلك طلباً للوضوح.

12) إبدال الجيم من الياء:

ورد مثل هذا الإبدال في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ **[البقرة: 35]**، فقرئ (الشِيرة) بكسر الشين والياء المفتوحة بعدها[4].

وذكر القرطبي أنّ الشجرة والشيرة ثلاث لغات[5]. وهو ما وافقه فيه العكبري؛ إذ يقول: «... وهي لغة أبدلت الجيم فيها لقربها منها في المخرج»[6].

---

[1]- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 183/1.
[2]- الكتاب، 182/4، 238.
[3]- نفسه، 182/4
[4]- تفسير البحر المحيط، 310/1.
[5]- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 454/1.
[6]- التبيان في علوم القرآن، 52/1.

وقال أبو حيان: « كره أبو عمرو هذه القراءة وقال يقرأ بها برابر مكة وسودانها، وينبغي أن لا يكرهها لأنّها لغة منقولة فيها، قال الرياشي سمعت أبا زيد يقول كنا عند المفضل وعنده أعراب فقلت إنّهم يقولون شيرة فقالوا نعم، فقلت: قل لهم: يصغرونها فقالوا شُيَيْرَة [1].

وذكر ابن جني أنّ الياء في (شيرة) أصل وليست بدلاً من الجيم لأمرين، وأتى بأدلةٍ تؤكد رأيه، وأرجع ذلك لأمرين:

أولهما ثبات الياء في تصغيرها في قولهم: شُيَيْرَة، والتصغير يرجع الألفاظ إلى أصولها، والثاني أنّ شين (شَجرة) مفتوحة وشين (شِيرة) مكسورة، والبدل لا تغيّر فيه الحركات، إنّما يوقع حرف موضع حرف[2].

ويمكن الردّ عليه أنّ إبدال الياء والجيم قد وقعت في الفصحى ولهجاتها القديمة، كما ظهرت أيضاً في اللهجات العربية الحديثة في شمال الجزيرة العربية والقبائل الّتي تسكن أدنى الفرات، كما وقعت الظاهرة في الساحل الشرقيّ لبلاد العرب فشملت الأهواز والكويت والبحرين وقطر ودبي وأبي ظبي والشارقة، وفي الجنوب في لهجة ظفار أيضاً[3].

ومن جهة أخرى، أنّ كسرة الشين موجودة في الأصل، فقراءة هارون الأعور (الشجرة)[4]، كما أنّ (شجرة) أكثر استعمالاً من (شيرة) فلم نسمع (أشيار) كما سمعنا (أشجار)، وهذا يدلّ على أنّ الجيم هو الأصل[5].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 310/1.

[2]- لسان العرب، مادة: شجر.

[3]- اللهجات العربية في التراث، 461/2.

[4]- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 73/1 74 والكشاف، 273/1 و تفسير البحر المحيط، 310/1.

[5]- ينظر: اللّهجات العربية في التراث، 460/2.

13) إبدال الواو من الهمزة:

تبدل الواو المضمومة أو المكسورة همزة، وجاء مثل هذا الإبدال في قوله عزّ وجلّ: ﴿مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: 76]، فقرأ الحسن (من وُعاء) بضم الواو، وجاء كذلك عن نافع، وقرأ ابن جبير (من إِعاء) بإبدال الواو المكسورة همزة، كما قالوا: إشاح وإسادة في وشاح ووسادة، وذلك مطرّد في لغة هذيل، يبدلون من الواو المكسورة الواقعة أولاً همزة[1]، وقد ذكر ابن عطية إنّ إبدال الواو المكسورة همزة شائع إلاّ أنّه أكثر في المضمومة وأقلّ مع المفتوحة[2].

واشترط اللّغويون أن تكون ضمة أو كسرة الواو أصلية، يقول مكي بن أبي طالب: «إنّما يقع الهمز في الواو، إذا كانت ضمتها أو كسرتها أصلية، نحو: وجوه ووشاح»[3].

وجاء مثل هذا الإبدال في قوله تعالى: ﴿وُۥرِىَ عَنۡهُمَا مِن سَوۡءَٰتِهِمَا﴾ [الأعراف: 20]؛ إذ قرأ الجمهور (ووري)، وقرأ عبد الله (أوري) بإبدال الواو همزة وهو بدل جائز[4]، وفي قوله أيضاً: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ﴾ [المرسلات: 11]، حيث أبدلت الواو همزة، وبها قرأ الجمهور[5]، وقرأ أبو عمرو (وقتت) بالواو[6]، وبها قرأ أبو الأشهب وعيسى وعمرو بن عبيد. قال عيسى: وهي لغة سفلى مضر، والواو في هذا كلّه أصل والهمزة بدل[7].

1- تفسير البحر المحيط، 328/5.
2- ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 123/5.
3- الدر المصون، 83/8.
4- تفسير البحر المحيط، 280/4.
5- نفسه، 397/8.
6- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 456/2 والفراء، معاني القرآن، 222/3 والحجة في القراءات السبع، ص742- 743.
7- تفسير البحر المحيط، 396/8- 397.

ومبرر هذا الإبدال ثقل الضمة مع الواو، يقول الفراء: «وإنّما همزت لأنّ الواو إذا كانت أوّل حرفٍ، وضمّت همزت، وذلك لأنّ ضمة الواو ثقيلة كما أنّ كسرة الياء ثقيلة»[1]، وهو إبدال جائز حسن عند ابن جني.

بعدما أتممنا حديثنا عن ظاهرة الإبدال، ننتقل في المبحث الموالي لبيان أهمية الأصوات في بنية الكلمة، وبيان أثرها في اختلاف المعنى.

خامساً: أهمية الأصوات في بنية الكلمة:

تتألف الكلمة العربية من صوامت وصوائت، فتؤدي الصوامت المعنى الأصلي للكلمة، وتقوم الصوائت بتعديل المعنى وذلك بتحديد الصيغ المختلفة للكلمة، "فالصائت قوة الحرف وحياته[2]، فهو يحرّك الصامت ويظهر هيئته لأنّه "مجهول ما لم يحرّك، فإنّ حُرِّك ميِّز بالحركة الّتي تتعلّق به من رفع ونصب وخفض[3].

وبالصوائت نفرّق بين المعاني المختلفة، فنفرق بها بين الفعل المبني للمعلوم، والفعل المبني للمجهول، وبين اسم الفاعل واسم المفعول.

كما يظهر أثر الصوائت في دلالة المشتقات والمصادر؛ إذ تتناسب مع المعنى المقصود الّذي يريده المتكلّم، نذكر منها:

- مرافقة الصوائت الأقوى المعاني الأقوى.
- تسهم الصوائت في تحقيق العدول الّذي يهدف إلى المبالغة في المعنى.
- نجد مصدرين مختلفين يؤدّيان الدّلالة نفسها.

---

[1]- الفراء، معاني القرآن، 222/3.

[2]- رسالة الصاهل والشاحج، ص 440.

[3]- ابن عربي، الفتوحات المكية، تحقيق: عثمان يحيى، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالتعاون مع معهد الدّراسات العليا في السوربون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994م، 277/1.

وقد ارتبطت الأصوات بالدّرس الدّلاليّ واهتم علماؤنا القدامى ببيان الصوامت في الدّلالة دون إغفال أثر الصوائت في اختلاف المعنى.

ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ **[التكوير: 24]**، يقول أبو حيان[1]: «قرأ من السبعة النحويان وابن كثير (بظنين) بالظاء[2]، وقرأ عثمان وابن عباس أيضاً والحسن وجماعة غيره وباقي السبعة بالضاد»[3].

واحتج من قرأوا بالضاد أنّه أراد به ما هو ببخيلٍ، أمّا من قرأ بالظاء فأراد به ما هو بمتّهم، وهو ما بيّنه أبو حيان بقوله: «(بظنين) بالظاء، أي بمتّهمٍ، وهذا نظير الوصف السابق بـــ (أمين)، وقيل: معناه بضعيف القوة على التبليغ من قولهم بئر ظنون إذا كانت قليلة الماء، وكذا هو بالظاء في مصحف عبد الله. و(بضنين) أي ببخيل يشح به لا يبلغ ما قيل له وينحل كما يفعل الكاهن حتّى يعطي حلوانه. قال الطبري: وبالضاد خطوط المصاحف كلّها»[4].

نتبيّن من قول أبي حيان أنّ قراءة كلمة (ضنين) بصوتين مختلفين (الضاد والظاء) أدّى إلى تغيير دلالة الكلمة، وشرحه يتفق مع المفهوم المعجمي للكلمتين؛ إذ جاء في لسان العرب: الظنين: المتّهم الّذي تظن به التّهمة، ومصدره الظّنّة، والجمع الظّنن، ورجل ظنين متّهم[5]، بينما الضّنين: الضّنّة والضّنّ والمضنّة والمضنّة، كلّ ذلك رجل ضنين بخيل[6].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 426/8،

[2]- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 551/8 والسبعة في القراءات، ص 673 وحجة القراءات، ص 752 والحجة في القراءات السبع، ص364 والدر المصون، 707/10.

[3]- المبسوط في القراءات العشر، ص 280 والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 551/8 والسبعة في القراءات، ص 673 وحجة القراءات، ص752 والدر المصون، 707/10.

[4]- تفسير البحر المحيط، 426/8.

[5]- لسان العرب، مادة: ظنن.

[6]- نفسه، مادة: ضنن.

ورجّح مكي بن أبي طالب أن تكون قراءة الظاء هي الأصوب، يقول: «قوله: (بضنين) بالظاء، على معنى (متّهم)، أي: ليس محمد بمتّهمٍ في أن يأتي من عند نفسه بزيادة فيما أوحي إليه أو ينقص منه شيئاً، ودلّ على ذلك أنّه لم يتعدّ إلاّ إلى مفعولٍ واحدٍ، قام مقام الفاعل، وهو مضمر فيه، و(ظننت) إذا كانت بمعنى (اتهمت) لم تتعدّ إلاّ إلى مفعولٍ واحدٍ، وقرأ الباقون بالضاد على معنى (ببخيل)، أي: ليس محمد ببخيلٍ في بيان ما أوحي إليه وكتمانه، بل يبثه ويبيّنه للناس، وقد روت عائشة رضي الله عنها أنّ النبي صلى الله عليه وسلّم كان يقرأ: (بظنين) تعني بالظاء»[1].

وإن كان بعض العلماء يرون أن لا فرق بين القراءتين وأنّ جميع المصاحف كتبت بالضاد، وقد فنّد هذا القول السمين الحلبي بقوله: «نقل الطبري أنّ بالضاد خطوط المصاحف كلّها، وليس كذلك لما مرّ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلّم يقرأ بهما، وهذا دليلٌ على التّمييز بين الحرفين، خلافاً لمن يقول: « إنّه لو وقع أحدهما موقع الآخر لجاز، لعسر معرفته. وقد شنّع الزمخشري على من يقول ذلك، وذكر بعض المخارج وبعض الصفات، بما لا يليق التطويل فيه»[2].

ومن القبائل الّتي لا تفرّق بين الضاد والظاء قبيلة بني ضب؛ إذ أنّها تبدل الواحدة بدل الأخرى، يقول المبرد: «وحدثني أبو عثمان المازني قال: كلّ العرب يقولون: فاظت نفسه إلاّ بني ضبّة يقولون: فاضت نفسه»[3].

وما يبرر هذا الإبدال من الناحية الصّوتيّة هو كون الصّوتان متقاربان في المخرج وفي الصفات.

---

[1]- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 364/2.

[2]- الدر المصون، 707/10.

[3]- المبرد، أبو العباس، (ت 285هـ)، الكامل في اللّغة والأدب، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993م، 330/1.

وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَـٰيَتِهِم مِّن شَىۡءٍ﴾ **[الأنفال: 72]**، يقول أبو حيان[1]: « قرأ حمزة (ولايتهم) بكسر الواو[2] وباقي السبعة والجمهور بالفتح»[3] وهما لغتان قاله الأخفش ولحن الأصمعي الأخفش في قراءته بالكسر، وأخطأ في ذلك، لأنّها قراءة متواترة.

أورد أبو حيان اختلاف القراء في تحريك لفظة (ولايتهم) بين الفتح والكسر، وبيّن أنّ هذا الاختلاف نشأ عنه اختلاف في الدّلالة؛ إذ ذكر أنّ منهم من جعل قراءة الفتح بمعنى النصرة، وقراءة الكسر بمعنى الإمارة والسلطان، يقول: «قال أبو عبيدة بالكسر من ولاية السلطان، وبالفتح من المولى». وقال الزجاج: « بالفتح من النصرة والنسب، وبالكسر بمنزلة الإمارة »[4].

فيما يرى بعض المتقدمين أنّ الأصل هو الفتح، وكسرت الواو لأنّ في الولاية معنى الحرفة وكلّ ما دلّ على هذه الأخيرة يكون مكسوراً، وهو رأي كلّ من الزمخشري والزجاج، يقول أبو حيان: «وقال الزجاج: ويجوز الكسر، لأنّ في تولي بعض القوم بعضاً جنساً من الصناعة والعمل، وكلّ ما كان من جنس الصناعة مكسور، مثل: القِصارة والخِياطة». وتبع الزمخشري الزجاج، فقال: «وقرئ (من ولايتهم) بالفتح والكسر. أي من توليهم في الميراث، ووجه الكسر أن تولي بعضهم بعضاً شبه بالعمل والصناعة، كأنّه بتوليه صاحبه، يزاول أمراً ويباشر عملاً»[5].

وقال أبو عبيدة: «والّذي عندنا الأخذ بالفتح في هذين الحرفين، نعني هنا، وفي الكهف لأنّ معناهما من الموالاة. لأنّها في الدّين»[6]، فيما يرى الفراء عكس ذلك؛ يقول: «يريد: من

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 518/4.

[2]- السبعة في القراءات، ص 309 ومعاني القراءات، 445/1 وحجة القراءات، ص 314 والدر المصون، 640/5.

[3]- المصادر نفسها، الصفحات نفسها.

[4]- تفسير البحر المحيط، 518/4.

[5]- نفسه، الصفحة نفسها.

[6]- نفسه، الصفحة نفسها.

مواريثهم، فكسر الواو أوجب إليّ من فتحها، لأنّها إنّما تفتح إذا كانت نصرة، وكان الكسائي يذهب بفتحها إلى النصرة، وقد ذكر الفتح والكسر في المعنيين جميعاً»[1].

أمّا أبو حيان فلم يرى فرقاً بين المعنيين؛ وعدّ القراءتين لهجتين دون أن ينسب أيًّا منهما إلى قبيلةٍ معيّنةٍ، وليس هذا رأي أبي حيان وحده؛ إذ لم يستبعد العلماء الّذين فرقوا بين القراءتين على أساس دلاليٍّ أن يكونا يحملان دلالة واحدة، يقول الفراء: «وقد سمعناهما بالفتح والكسر في معناهما جميعاً»[2].

قال الله تعالى: ﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ **[الإسراء: 24]**، قال أبو حيان[3]: «قرأ الجمهور من (الذُّل) بضم الذال[4]، وقرأ ابن عباس وابن وثاب وثابت بكسر الذال»[5].

وإذا عدنا إلى المعنى اللّغوي لكلّ من كلمتي الذّل بالضم والذّل بالكسر، نجد:

- الذُّلّ بالضم: والذُّلُّ نقيض العِزِّ، ذَلَّ يَذِلُّ ذُلاًّ و ذِلَّةً و ذَلاَلَةً و مَذَلَّةً، فهو ذليلٌ بيِّنُ الذُّلِّ، والذُّلُّ الخِسَّةُ[6].

---

[1]- تفسير البحر المحيط، 518/4.

[2]- الفراء، معاني القرآن، 1/ 419.

[3]- تفسير البحر المحيط، 26/6.

[4]- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 463/5 - 464 والكشاف، 508/3 والدر المصون، 343/7.

[5]- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 5/ 463 - 464 ومعاني القرآن الكريم، 652/2 والكشاف، 508/3 والدر المصون، 343/7.

[6]- لسان العرب، مادة [ذلل].

- أما الذِّلّ بالكسر: السّمحُ عنهما، يقال: رجلٌ ذليلٌ بيّن الذّلِّ: إذا كان سمحاً ليّناً مواتياً[1]. والذُّلُّ والذِّل ضدّ الصّعوبة، وبالكسر الرّفق والرّحمة[2]. وذلّ يذلُّ ذُلاًّ وذِلاًّ يكون في الإنسان والدّابة[3].

اختلاف الصائت في كلمة (الذّلّ) بين الضم والكسر ولّد اختلافاً في الدّلالة.

- فاحتج من قرأوا بالضم أنّ الآية تحمل معنى: كن لهما بمترلة الذّليل المقهور، إكراماً وإعظاماً وتبجيلاً[4] ، وناسب الضم معنى الآية، فالضم فيه ارتفاع للسان وتفخيم، فناسب بصفاته المكانة الرفيعة والعظيمة الّتي خص الله بها الوالدين، وفي ذلك قال العكبري: «بالضم وهو ضمير العزّ»[5].

فالضم بتفخيمه وارتفاعه أُختير للرفعة والعزّة، وهو ما ذكره أبو حيان؛ إذ جعل الضم للإنسان باعتباره أرفع مترلة من الحيوان الّذي جعل له الكسر، يقول: «قرأوا (الذّلّ) بكسر الذال، وذلك على الاستعارة في الناس، لأنّ ذلك يستعمل في الدواب في ضد الصعوبة، كما أنّ الذّل بالضم في ضد الغير من الناس»[6]، وهو ما ذكره ابن جني أيضاً؛ إذ يقول: «الذِّلُّ في الدّابة ضدّ الصّعوبة، ولا ذُلّ للإنسان، وهو ضدّ العزّ، وكأنّهم اختاروا للفصل بينهما الضّمة للإنسان والكسرة للدّابة، لأنّ ما يلحق الإنسان أكبر قدرًا ممّا يلحق الدّابة، واختاروا الضّمة لقوّتها للإنسان والكسرة لضعفها للدّابة»[7].

---

[1]- معاني القرآن الكريم، 2/ 652.

[2]- القاموس المحيط، مادة: [ذلّ].

[3]- لسان العرب، مادة: ذلّ.

[4]- معاني القرآن الكريم، 652/2.

[5]- معجم القراءات، 47/5.

[6]- تفسير البحر المحيط، 26/6.

[7]- نفسه، 5/ 47.

أمّا من قرأوا بالكسر فاحتجوا بأنّ معنى الآية: أطع والديك ولا تمتنع من شيءٍ أراداه[1]. وإذا جعلنا الذّل بمعنى الرّفق والرحمة، وهو ما يقوله أبو حيان: «الحامل لك على خفض الجناح هو رحمتك لهما إذ صارا مفتقرين لك حالة الكبر، كما كنت مفتقراً إليهما حالة الصغر»[2]. فجعل خفض الجناح كناية عن التواضع واللّين.

كما أنّ الكسر على رأي أبي حيان يكون للدواب، وهو صحيح، خاصّة وأنّ الجناح يكون للطائر وهو من الدواب.

فيما يرى فخر الدين الرازي "أنّ معنى الآية مأخوذ من أنّ الطّائر إذا أراد ضمّ فرخه إليه للتربية خفض له جناحه، ولهذا السّببِ صار خفض الجناح كنايةً عن حُسْنِ التّربية، فكأنّه قال للولد: اُكفل والديك بأن تضمّهما إلى نفسك كما فعلا ذلك بك حال صغرك؛ فصار خفض الجناح كناية عن فعل التّواضع[3].

وفي قوله تعالى: ﴿يَقُولُ ٱلْإِنسَـٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ﴾ **[القيامة: 10]**، نجد أنّ القراءات اختلفت حول كلمة (المفرّ) ، فقرئت بفتح الميم والفاء، وقرئت بفتح الميم وكسر الفاء، كما قرئت بكسر الميم وفتح الفاء، ونتج عن هذه الاختلافات في الصوائت اختلاف في الدّلالة، وهو ما ذكره أبو حيان؛ إذ يقول[4]: «وقرأ الجمهور (المفرّ) بفتح الميم والفاء أي أين الفرار؟»[5]، وقرأ ابن عباس ومجاهد بكسر الفاء وهو موضع الفرار[6] ، وقرأ الحسن بكسر الميم وفتح الفاء، ونسبها

---

[1]- معاني القرآن الكريم، 652/2.

[2]- تفسير البحر المحيط، 26/6.

[3]- التّفسير الكبير، 20/ 156.

[4]- تفسير البحر المحيط، 377/8.

[5]- المحتسب في تبيين شواذ القراءت والإيضاح عنها، 341/2.

[6]- المحتسب في تبيين شواذ القراءت والإيضاح عنها، 341/2- 342 والدر المصون، 569/10.

ابن عطية للزهري، أي الجيّد الفرار[1]. وأكثر ما يستعمل هذا الوزن في الآلات وفي صفات الخيل[2] نحو قوله:

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا[3]

ومن المواضع الّتي نشأ فيها تغيّر في الدّلالة نتيجة اختلاف في القراءات، ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ **[الطلاق: 6]**، قرأ الجمهور (من وُجدكم) بضم الواو[4]، والحسن بفتحها، ويعقوب بكسرها[5].

ووجه أبو حيان القراءات على أنّها لهجات ولم يعزّ أيًّا منها إلى قبيلةٍ معيّنةٍ، يقول: «وهي لغات بمعنى الوسع[6]. وهو ما ذكره الزمخشري أيضاً، فيما نسب الفراء قراءة الفتح لبني تميم»[7].

وقد نشأ عن اختلاف الصائتين بين الضم والكسر اختلاف في الدّلالة، وقد بيّنه أبو حيان؛ إذ يقول: « والوَجد بالفتح يستعمل في الحزن والغضب والحب، ويقال: وجدت في المال ووجدت على الرجل وجداً وموجدةً، ووجدت الضالة وجداناً، والوُجد: بالضم الغنى والقدرة، يقال: افتقر الرجل بعد وجد»[8].

---

[1]- الدر المصون، 570/10 والمحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 341/2- 342

[2]- الدر المصون، 570/10.

[3]- صدر بيت لامرئ القيس من معلقته، وعجز البيت:

.... ✿ كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ.

[4]- تفسير البحر المحيط، 281/8 والفراء، معاني القرآن، 164/3 والدر المصون، 357/10.

[5]- تفسير البحر المحيط، 281/8 والدر المصون، 357/10.

[6]- تفسير البحر المحيط، 281/8 والكشاف، 148/6.

[7]- الفراء، معاني القرآن، 164/3.

[8]- تفسير البحر المحيط، 281/8.

خاتـــمة

بعد الجهد الذي بذلناه في بحثنا الموسوم بـــ الجهود الصّوتيّة عند أبي حيان الأندلسي- تفسير البحر المحيط أنموذجا- ، ارتأينا أن نسجل أهمّ النتائج والملحوظات الّتي توصلنا إليها في هذا البحث:

– يعدّ تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي تفسيراً غنيًّا بالمادة الصّوتيّة، وذلك لاعتماد أبي حيان الأندلسي على بعض التعليلات الصّوتيّة في تفسير مفردات القرآن الكريم.

– درس أبو حيان الأصوات اللّغويّة بشقيها الوظيفيّ والأصواتيّ، وإن كان الشق الأخير من الدّراسة لم يحظ بدراسةٍ وافيةٍ، وذلك راجع إلى أنّ علم الأصوات في زمن أبي حيان كان قد استقلّ كعلمٍ قائمٍ بذاته، فكانت دراسة الأصوات من حيث عدد مخارجها وبيان صفاتها وفروعها قد توضحت معالمه واكتملت، أضف إلى ذلك أنّ الغاية المرجوة من كتابة التفسير لم تكن دراسة الأصوات إنّما تفسير كتاب الله تعالى باعتماد اللّغة بجميع مستوياتها.

– تبيّن معنا من خلال البحث أنّ المادة الصّوتيّة الواردة في تفسير البحر المحيط محدودة، لا يمكن لها أن تؤسّس لدرسٍ صوتيٍّ مستقلٍّ يمكن موازنته بما وقر في الدّرس الصّوتيّ القديم عند المشارقة، أو بما وقر في الدّرس اللّسانيّ الحديث، ذلك أنّ أبا حيان كان مقيّداً بالقرآن الكريم وما ورد فيه من قراءاتٍ؛ أضف إلى ذلك أنّ أبا حيان لم يكن في موضع تنظيرٍ، وإنّما كان في موضع تفسيرٍ واستثمارٍ لما نُظّر في اللّغة، وهذا ما أدّى إلى غياب الدّراسة الأصواتيّة.

– كما استثمر أبو حيان الدّراسة الصّوتيّة في تفسير كثيرٍ من القضايا الصرفصوتية، نحو الإعلال والإبدال، فكما تقدم معنا؛ ولولا معرفته الدّقيقة بالخصائص النطقيّة لكلّ صوتٍ لما أمكنه تفسير تلك التّغيرات الّتي طرأت على كثيرٍ من ألفاظ القرآن الكريم، وتوجيه القراءات الواردة بها، وهو بهذا العمل أكّد أنّ المستوى الصّوتيّ للغة هو الأول والأساس في ولوج أيٍّ مستوى آخر

– ربط أبو حيان العديد من التغيرات الصّوتيّة الّتي تصيب بعض المفردات كالتناوب بين الصوائت بالدّلالة؛ إذ علّل العديد من الظواهر الصّوتيّة كالمعاقبة بين الصوائت وأرجع أسبابها لأغراضٍ دلاليّةٍ.

– اعتمد أبو حيان على اللهجات في توجيه كثيرٍ من الظواهر الصّوتيّة؛ إذ لم يعلّل العديد من التغيرات الصّوتيّة الّتي تعتري بعض الألفاظ بالاعتماد على التعليل الصّوتيّ، إنّما وجهها على أساس لهجيٍّ مع عزوه كلّ لهجة إلى قبيلتها، وقد جاءت آراؤه متوافقة مع كثيرٍ من آراء القدامى والمحدثين، وهذا يدلّ على الثقافة اللّغويّة الواسعة الّتي تميّز بها أبو حيان الأندلسي.

– توافقت المصطلحات الّتي اعتمدها أبو حيان الأندلسي في تفسيره باعتباره واحداً من أعلام المدرسة الأندلسيّة للتدليل على الظواهر الصّوتيّة عامّة مع مصطلحات النحاة واللّغويين المشارقة، والّتي لم تختلف عن مصطلحات الدّرس الصّوتيّ الحديث.

– لم يتوافق المنهج الّذي اعتمده أبو حيان مع متطلّبات الدّراسة الصّوتيّة الّتي تعتمد المنطوق أساساً لها، فهو وإن اعتمد القراءات القرآنية الّتي تُنوقلت مشافهة إلاّ أنّه اعتمد أيضاً كلام العرب من شعرٍ ونثرٍ، وهذا الأخير خضع لما في الكتابة من قصورٍ في ضبط جميع الظواهر الأدائيّة.

– ونحن بهذا لا ندّعي أنّنا أوفينا الموضوع حقّه من البحث، إنّما ثمّة جوانب أخرى تحتاج إلى مزيدٍ من العناية والدّراسة، على أمل أن نستوفيها فيما يستقبل من بحثٍ.

و في الختام نسأل الله التوفيق والسداد.

الفهارس

فهرس الشواهد القرآنية

السورة	الآية الكريمة	رقمها	الصفحة
الفاتحة	﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾	02	130
	﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾	03	85
	﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾	04	77
	﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾	05	142
	﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾	06	68-90-268
	﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾	07	138-171
البقرة	﴿ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ ﴾	02	77
	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾	06	224
	﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗاۖ ﴾	10	161
	﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾	15	167
	﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ ﴾	16	194
	﴿ أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾	19	167
	﴿يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡۖ ﴾	20	148-183
	﴿ يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡ ﴾	21	
	﴿قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾	30	240
	﴿ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾	33	139
	﴿ وَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾	35	81-145
	﴿وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	35	276-277
	﴿وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا حَيۡثُ شِئۡتُمَا﴾	35	121-152-199

البقرة	﴿ يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾	40	268
	﴿ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَـٰلِمُونَ ﴾	51	253−88
	﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَـٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ ﴾	54	72−68
	﴿فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾		−181−179 182
	﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾	55	151
	﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ ﴾	61	84
	﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾	61	264
	﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾	67	181
	﴿ فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا ﴾	72	248
	﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾	75	80
	﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَـٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾	79	89
	﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾	83	
	﴿ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَـٰنُكُمْ ﴾	93	138
	﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾	106	73−69
	﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ﴾	108	223
	﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ﴾	109	82
	﴿ ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾	126	144
	﴿ أَتُحَآجُّونَنَا ﴾	139	238
	﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾	143	89
	﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ﴾	143	128
	﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾،	173	259−192

البقرة	﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِي ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾	179	87
	﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾	184	211
	﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ﴾	189	257–79
	﴿ ٱلشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ بِٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ ﴾	194	132
	﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾	207	168
	﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾	208	131
	﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾	220	224
	﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾	233	97
	﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا ﴾	233	236
	﴿ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ ﴾	236	124
	﴿ٱلتَّابُوتُ﴾	248	272
	﴿ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى﴾	249	151
	﴿ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ ﴾	256	245
	﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ﴾	267	239
	﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾	271	140
	﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾	273	100
	﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾	280	127–110
	﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾	282	237
	﴿ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ ﴾	283	188
	﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ ﴾	285	86
	﴿ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾	286	86
آل عمران	﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾	2–1	196
	﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾	19	78
	﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ﴾	28	212–163

245	31	﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾	آل عمران
165	39	﴿ فَنَادَتۡهُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٞ يُصَلِّي فِي ٱلۡمِحۡرَابِ ﴾	
134	41	﴿ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمۡزٗاۗ ﴾	
180	75	﴿ مَّنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِدِينَارٖ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ إِلَّا مَا دُمۡتَ عَلَيۡهِ قَآئِمٗاۗ ﴾	
103	81	﴿وَأَخَذۡتُمۡ عَلَىٰ ذَٰلِكُمۡ إِصۡرِيۖ ﴾	
76	92	﴿لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ ﴾	
255	95	﴿قُلۡ صَدَقَ﴾	
94	97	﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾	
76	101	﴿ وَمَن يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدۡ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾	
146	106	﴿ يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ﴾	
266	127	﴿ لِيَقۡطَعَ طَرَفٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡ يَكۡبِتَهُمۡ فَيَنقَلِبُواْ خَآئِبِينَ﴾	
166	133	﴿ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ ﴾	
156	140	﴿ إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٞ فَقَدۡ مَسَّ ٱلۡقَوۡمَ قَرۡحٞ مِّثۡلُهُۥۚ ﴾	
117	151	﴿ سَنُلۡقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعۡبَ﴾	
105	157	﴿ وَلَئِن قُتِلۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوۡ مُتُّمۡ لَمَغۡفِرَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ﴾	
133	183	﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيۡنَآ أَلَّا نُؤۡمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأۡتِيَنَا بِقُرۡبَانٖ تَأۡكُلُهُ ٱلنَّارُۗ ﴾	
195	186	﴿لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ﴾	
250	01	﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾	النساء
276	02	﴿ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبٗا كَبِيرٗا ﴾	
214	05	﴿ وَلَا تُؤۡتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ قِيَٰمٗا وَٱرۡزُقُوهُمۡ فِيهَا وَٱكۡسُوهُمۡ وَقُولُواْ لَهُمۡ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ﴾	
161	09	﴿ وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةٗ ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيۡهِمۡ ﴾	
78	17	﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٖ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمٗا ﴾	

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
النساء	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴾	58	193
	﴿ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ﴾	69	120
	﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ﴾	82	248–2
	﴿ وَمَنۡ أَصۡدَقُ ﴾	87	271
	﴿ فَإِنَّهُمۡ يَأۡلَمُونَ ﴾	104	148
	﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾	142	109
	﴿ مُّذَبۡذَبِينَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ ﴾	143	135
	﴿ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرۡكِ ٱلۡأَسۡفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمۡ نَصِيرًا ﴾	145	124
	﴿ وَسَوۡفَ يُؤۡتِ ٱللَّهُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَجۡرًا عَظِيمٗا ﴾	146	199
	﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ ﴾	158	248
المائدة	﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ ﴾	03	78
	﴿ وَمَا عَلَّمۡتُم مِّنَ ٱلۡجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾	04	79
	﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾	49	192–191
	﴿ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ ﴾	64	240
	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمۡ ﴾	87	81
	﴿ مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ ﴾	99	86
	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ ﴾	101	86
	﴿ قَدۡ سَأَلَهَا قَوۡمٞ مِّن قَبۡلِكُمۡ ثُمَّ أَصۡبَحُواْ بِهَا كَٰفِرِينَ ﴾	102	162
	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ... ﴾	106	80
الأنعام	﴿ وَلَقَدِ ٱسۡتُهۡزِئَ بِرُسُلٖ مِّن قَبۡلِكَ ﴾	10	192–191
	﴿قُلۡ سِيرُواْ﴾	11	255
	﴿ وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾	17	90
	﴿هُمۡ يَصۡدِفُونَ﴾	46	271
	﴿ وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡۖ ﴾	54	83

الأنعام	﴿ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴾	61	167
	﴿ قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾	71	68
	﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ﴾	71	167
	﴿ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ ﴾	80	239
	﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا﴾	81	132
	﴿وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	86	90
	﴿ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾	92	71
	﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ ﴾	96	197
	﴿ يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ ﴾	125	257
	﴿ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ﴾	141	97
	﴿ قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۚ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾	161	214
	﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	162	274
الأعراف	﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ۖ ﴾	20	256
	﴿ وُۥرِىَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا ﴾	20	279
	﴿ وَخُفْيَةً ۚ ﴾	55	73
	﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾	56	67
	﴿ وَقَطَعْنَا دَابِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا ۖ وَمَا كَانُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾	72	88
	﴿ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ ﴾	89	4
	﴿ فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ ﴾	93	145
	﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴾	97	223
	﴿ فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴾	117	239–254
	﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ ﴾	123	228
	﴿ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُونَ ﴿١٣٧﴾ وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْاْ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ ﴾	137–138	107

الأعراف	﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾	145	174
	﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا﴾	148	216
	﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث﴾	176	78
الأنفال	﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾	01	257
	﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾	24	141
	﴿تَصْدِيَةً﴾	35	271
	﴿مَنْ حَيَّ﴾	42	238-113
	﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ﴾	72	282–95
	﴿فَتَفْشَلُوا۟﴾	46	70
التوبة	﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾	03	18
	﴿فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾	12	219
	﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾	30	233
	﴿وَلْيَجِدُوا۟ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾	123	115
يونس	﴿وَٱزَّيَّنَتْ﴾	24	252
	﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ﴾	88	148
هود	﴿فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾	17	102
	﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾	28	172
	﴿وَغِيضَ﴾	44	187
	﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ﴾	72	165
	﴿سِىٓءَ﴾	77	187
	﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾	105	178
يوسف	﴿قَالَ يَٰبُنَىَّ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ﴾	05	163
	﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَ۫نَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾	11	179
	﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَٰفِلُونَ﴾	13	221

يوسف	﴿ بَلْ سَوَّلَتْ ﴾	18	255
	﴿قَالَ يَـٰبُشْرَىٰ هَـٰذَا غُلَـٰمٌ ۚ ﴾	19	274
	﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾	30	244
	﴿ وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ ﴾	31	192
	﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾	35	265
	﴿ نَبْغِى ۖ هَـٰذِهِۦ بِضَـٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ۖ ﴾	65	104
	﴿ مِن وِعَآءِ أَخِيهِ ۚ ﴾	76	229
إبراهيم	﴿ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ ﴾	37	175
الحجر	﴿ قَالُوا۟ لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَـٰمٍ عَلِيمٍ ﴾	53	275
النحل	﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلْأَنْعَـٰمِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ ﴾	80	157–122
الإسراء	﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴾	24	284
	﴿فَيُغْرِقَكُم﴾	69	241
	﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ ﴿ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ ﴾	110	192
الكهف	﴿عِوَجَا ۜ﴾	01	205
	﴿ قَيِّمًا ﴾	02	205
	﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾	05	120
	﴿ وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ ﴾	17	252
	﴿ قَالُوا۟ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَٱبْعَثُوٓا۟ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَـٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ ﴾	19	240
	﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ۚ ﴾	64	177
	﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ ﴾	90	98
مريم	﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾	01	169
مريم	﴿ وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَـٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾	25	251
	﴿وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا﴾	55	213
	﴿ ءَامَنتُمْ ۖ ﴾	71	228

طه	﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴾	82	67
	﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ ﴾	131	152
	﴿ نَّحْنُ نَرْزُقُكَ ﴾	132	241
الأنبياء	﴿ بَل رَّبُّكُمْ ﴾	56	248
الحج	﴿ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ ﴾	05	143
	﴿ وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ ﴾	27	94
النور	﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ ﴾	02	78
	﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ ﴾	15	253
	﴿ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ﴾	31	136
	﴿ أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ أَوْ صَدِيقِكُمْ ﴾	61	141
النمل	﴿ وَقِيلَ لَهَا ٱدْخُلِي ٱلصَّرْحَ ۖ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا ﴾	44	230
	﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِي ٱلْءَاخِرَةِ ﴾	66	249
الشعراء	﴿ طسٓمٓ ﴾	01	170
	﴿ ءَامَنتُمْ ۖ ﴾	49	228
	﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾	193 194 195	2
القصص	﴿ أَنْ أَرْضِعِيهِ ﴾	07	233
العنكبوت	﴿ وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمْ ۖ ﴾	38	258
الروم	﴿ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ۚ ﴾	30	77
	﴿ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ ۖ فَهَٰذَا يَوْمُ ٱلْبَعْثِ ﴾	56	150
الأحزاب	﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾	10	35
	﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾	33	100
سبأ	﴿ إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ ﴾	09	242
	﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾	11	270
	﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ ۖ ﴾	15	99

سبأ	﴿ وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾	37	131
	﴿وَحِيلَ﴾	54	187
فاطر	﴿ وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦ﴾	18	18
يس	﴿ مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾	49	184–148
	﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾	51	263
الصافات	﴿ عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴾	44	111
ص	﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾	29	2
الزمر	﴿ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾	07	174
	﴿وَجِاْيٓءَ﴾	69	187
	﴿وَسِيقَ﴾	73	187
فصلت	﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِيٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾	16	128
الحجرات	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾	04	132
ق	﴿ أَفَعَيِينَا ﴾	15	238
	﴿وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾	41	207
الطور	﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ سُرُرٍ مَّصْفُوفَةٍ ﴾	20	111
النجم	﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾	50	258–198
القمر	﴿ فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾	19	128
الرحمن	﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾	22	84
	﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾	31	143
الواقعة	﴿ عَلَىٰ سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ ﴾	17	111
	﴿عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾	37	118
المجادلة	﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ ﴾	01	244
المجادلة	﴿فَلَا تَتَنَٰجَوْاْ﴾	09	239
الطلاق	﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ ﴾	06	286–115

الملك	﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ﴾	08	256
	﴿سِيٓـَٔتْ﴾	27	187
القلم	﴿نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾	01	258
	﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾	07	263
	﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾	42	230
الحاقة	﴿ كِتَـٰبِيَهْ ﴾	19	202
	﴿ حِسَابِيَهْ ﴾	26	202
	﴿ مَالِيَهْ ۜ ﴾	28	202
	﴿ سُلْطَـٰنِيَهْ ﴾	29	202
الجن	﴿ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴾	26	65
المدثر	﴿ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ﴾	5	102
المزمل	﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	02	195
القيامة	﴿ يَقُولُ ٱلْإِنسَـٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ﴾	10	286
	﴿ وَقِيلَ مَنْ ۜ رَاقٍ ﴾	27	249–203
	﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾	40	179
الإنسان	﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴾	05	273
المرسلات	﴿ وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾	11	279
	﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾	20	241
عبس	﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾	22	232
التكوير	﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ ﴾	2–1	91
	﴿ وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتْ ﴾	11	273
	﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾	24	280
المطففين	﴿بَلْ ۜ رَانَ ﴾	14	247–203
	﴿ هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾	36	254

الأعلى	﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴾	18	119
الفجر	﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ﴾	03	96
القدر	﴿ سَلَـٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾	05	98
الضحى	﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾	09	273
العلق	﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾	18	199
الزلزلة	﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾	7–8	173
العاديات	﴿ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ﴾	06	183
	﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِى ٱلْقُبُورِ﴾	09	265
القارعة	﴿ مَا هِيَهْ ﴾	10	201
التكاثر	﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ﴾	06	195
الفيل	﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾	05	150
الكوثر	﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَـٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾	01	266–78
الإخلاص	﴿ أَحَدٌ ٱللَّهُ ﴾	1–2	198

- **قائمة المصادر والمراجع:**
- **القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

أوّلاً: الكتب المطبوعة:

1- إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، مطبعة نهضة مصر، (دط)، (د،ت).

2- (ــــ، ــــ)، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر،(د،ط)، 2003م.

3- (ــــ، ــــ)، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط6، 1978م.

4- إبراهيم عبد الله رفيدة، النّحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ط3، 1990م.

5- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط ، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، تركيا، ط2، 1982م.

6- أحمد أمين، ظهر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، مصر، ط2، 1959م.

7- أحمد بن حنبل، المسند، حقّقه وخرج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط1، 1995م.

8- أحمد خالد شكري، أبو حيان ومنهجه في تفسير البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه، دار عمار للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ط1، 2006م.

9- أحمد علم الدّين الجندي، اللهجات العربية في التراث في النظامين: الصّوتي والصرفي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، طبعة جديدة، 1983م.

10- أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م.

11- (ــــ، ــــ)، دراسة الصوت اللّغوي، عالم الكتب، ط1، 1999م.

12- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1990م.

13- إخوان الصفا وخلان الوفا، الرسائل، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

14- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد: القراءات وعلل النحويين فيها، تحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، ط1، 1991م.

15- (ـــــ، ـــــ)، معاني القراءات، تحقيق: عيد مصطفى درويش وعوض بن حمد القوزي، دار المعارف، مصر، ط1، 1991م.

16- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن ،شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزقزاق، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، (د،ط)، 1975م.

17- أبو الأسود الدؤلي، الديوان، تحقيق: أبو سعد الحسن السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار الهلال، بيروت، لبنان، ط2، 1998م.

18- الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسن بن مهران (ت381هـ)، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: جمال الدّين محمّد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، 2004م.

19- الأعشى، الديوان، تحقيق: محمّد حسين، المطبعة النموذجية، (د.ط)، (د.ت).

20- ألبير حبيب مطلق، الحركة اللّغوية في الأندلس، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، 1967م.

21- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، (د،ط)، (د،ت).

22- (ـــــ، ـــــ)، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللّغة العربية بدمشق، (د.ط)، 1971م.

23- (ـــــ، ـــــ)، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د،ط)، 2003م.

24- أنخل خنثالث بالنثيا ، تاريخ الفكر الأندلسي، نقله إلى العربية: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، (د،ط)، 2006م.

25- أوس بن حجر، الديوان، تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت، لبنان، 1967م، (د.ط)، (د،ت).

26- بدر الدين العتبي، شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبد الستار جواد، (د.ط)، (د.ت).

27- برجشتراسر، التّطور النّحوي للّغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1994م.

28- (ـــــ، ـــــ)، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه، دار الهجرة، (د.ط)، (د،ت).

29- الترمذي، سنن الترمذي، تخريج وترقيم وضبط: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د،ط)، 2005م.

30- تمام حسان، الأصول "دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللّغوي العربي"، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (د،ط)، 1991م.

31- (ـــــ، ـــــ)، اللّغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، (د.ط)، 2001م.

32- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع: عبد الرحمن بن محمد قاسم، المكتب التعليمي السعودي، المغرب، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب، (د،ط)، (د،ت).

33- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت255هـ)، البيان والتبيين، وضع حواشيه: موفق شهاب الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2003م.

34- جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، مركز الدّراسات والبحوث، تونس، (د.ط)، 1966م.

35- الجرجاني، عبد القاهر علي بن محمد بن علي، التعريفات، تحقيق: محمد علي أبو العباس، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2013م.

36- (ـــــــ، ـــــــ)، دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1989م.

37- جرير، الديوان، تحقيق: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد، (د.ط)، 1975م.

38- ابن الجزري، شمس الدّين محمد بن محمد، التمهيد في علم التجويد، خرّج أحاديثه: فارس بن فتحي بن إبراهيم، دار ابن الهيثم، (د،ط)، 2006م.

39- (ـــــــ، ـــــــ)، شرح متن الجزرية في معرفة تجويد الآيات القرآنية، شرح: عبد الفتاح القاضي، قصر الكتب، البليدة، (د.ط)، (د.ت)

40- (ـــــــ، ـــــــ)، غاية النهاية في طبقات القراء، طبعة جديدة مصححة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.

41- (ـــــــ، ـــــــ)، النشر في القراءات العشر، تقديم و تعليق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1، 2002م.

42- جمال إبراهيم قاسم، النّحو الميسر، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2012م.

43- ابن جني، أبو الفتح عثمان، التصريف الملوكي، تحقيق: عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، (د،ط)، 2005م.

44- (ـــــــ، ـــــــ)، الخصائص، تحقيق: محمّد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د،ط)، 2006م.

45- (ـــــــ، ـــــــ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2005م.

46- (ـــــــ، ـــــــ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1994م.

47- (ـــــ، ـــــ)، المنصف ، محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1999م

48- (ـــــ، ـــــ)، المنصف شرح كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999م.

49- ابن حامي، ابن ابراهيم بن سيدي أحمد، ملاحن القراء، تحقيق: محمّد عبد الله بن عمر، دار الفكر، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

50- ابن حزم، رسائل ابن حزم، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدّراسات والنشر، القاهرة، مصر، ط1، 1983م.

51- حسام البهنساوي، علم الأصوات، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2004م.

52- حسام سعيد النعيمي، أبحاث في أصوات العربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط1، 1998م.

53- (ـــــ، ـــــ)، الدّراسات اللّهجية والصّوتية عند ابن جني، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، (د.ط)، 1980م.

54- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف الغرناطي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.

55- (ـــــ، ـــــ)، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1986م.

56- (ـــــ، ـــــ)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوض .بمشاركة: زكريا عبد المجيد النوتي وأحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.

57- (ـــــ، ـــــ)، تقريب المقرّب، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، لبنان، ط1، 1982م.

58- (ـــــ، ـــــ)، الديوان، تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، بغداد، العراق، ط1، 1969م.

59- (ـــــ، ـــــ)، سبك المنظوم في المختوم، تحقيق: عدنان محمد سلمان وفاخر جبر مطر، دار البحوث للدّراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط1، 2004م.

60- (ـــــ، ـــــ)، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م.

61- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط3، 1979م.

62- خديجة الحديثي، أبو حيان النّحوي، مكتبة النهضة، بغداد، العراق، ط1، 1966م.

63- الخفاجي، ابن سنان أبو محمد عبد الله الحلبي، سر الفصاحة، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، 1982م.

64- ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد ، المقدّمة، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، دمشق، سوريا، ط1، 2004م.

65- ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1970م.

66- خليل إ براهيم العطية، في الدّرس الصّوتي عند العرب، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، (د.ط)، 1973م.

67- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، (د.ط)، (د.ت)

68- الداني، أبو عمرو بن عثمان بن سعيد، الإدغام الكبير، تحقيق: عبد الرحمن حسن العارف، عالم كتب، 2003م.

69- (ــــ، ــــ)، التحديد في صنعة الإتقان والتجويد، تحقيق: فرغلي سيّد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، 2003م.

70- (ــــ، ــــ)، التيسير القراءات السبع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996م.

71- (ــــ، ــــ)، الجامع البيان في القراءات السبع، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني ويحيى مراد، دار الحديث، مصر، (د.ط)، 2006م.

72- (ــــ، ــــ)، الفتح والإمالة، تحقيق: أبو سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ط)، 2002م.

73- (ــــ، ــــ)، المحكم في نقط المصحف، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق ــ سوريا، (د.ط)، 1960م.

74- (ــــ، ــــ)، المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987م.

75- الدمشقي، شهاب الدين عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1986م.

76- الرازي، فخر الدين محمد بن عمرو بن الحسن بن الحسن ابن علي التميمي البكري، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، تحقيق: عماد زكي البارودي، المكتبة التوقيفية، مصر، (د،ط)، (د.ت).

77- ابن رشد، تلخيص الخطابة، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ودار القلم، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

78- (ــــ، ــــ)، الضروري في صناعة النّحو، تحقيق: منصور علي عبد السميع، تقديم: محمد إبراهيم عبادة، دار الفكر العربي، (د.ط)، 2008م.

79- رمضان عبد التواب، التطور اللّغوي: مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1990م.

80- (ـــــ، ـــــ)، فصول في فقه العربية ، دار الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1980م.

81- الزبيدي، أبو بكر محمّد بن الحسن، طبقات النّحويين واللّغويين، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ، دار المعارف، مصر، ط2، (د.ت).

82- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم السّري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1988م.

83- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، كتاب الجمل في النّحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1996م.

84- أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط5، 1997م.

85- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د،ط)، (د،ت).

86- الزمخشري، أبو القاسم جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض وشاركهم: فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، ط1، 1998م.

87- (ـــــ، ـــــ)، المفصل في صنعة الإعراب، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1999م.

88- أبو زيد الأنصاري، النوادر في اللّغة، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط1، 1981م.

89- ا سبكي، تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

90- السجاوندي، علّل الوقوف، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العبدي، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط2، 2006م.

91- ابن سراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985م.

92- سعيد الأفغاني، من تاريخ النّحو، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

93- ابن سكيت، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، (د.ط)، (د.ت).

94- سميح عاطف الزين، الإعراب في القرآن، دار الكتب اللبناني، بيروت، ط1، 1985م.

95- سمير شريف استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللّغوية: منهج لساني معاصر، عالم الكتب الحديث، اربد، المملكة الأردنية الهاشمية، 2005م.

96- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ط)، (د.ت).

97- سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط2، 1982م.

98- سيد محمد بن علوي المالكي الحسني، زبدة الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، (دط)، (دت).

99- ابن سيده، المخصص ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

100- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م.

101- ابن سينا، الحيوان، راجعه وقدمه: إبراهيم مدكور، تحقيق: عبد الحليم منتصر، سعيد زايد، عبد الله إسماعيل، (د.ط)، (د.ت).

102- السيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2003م.

103- (ـــ، ـــ)، الأشباه والنظائر في النّحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

104- (ـــ، ـــ)، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979م.

105- (ـــ، ـــ)، الدر المنثور، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د،ط)، 1403هـ.

106- (ـــ، ـــ)، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، شرح: محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، (د،ط)، 2004م.

107- (ـــ، ـــ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (د،ط)، 1400هـ.

108- الشافعي، تقي الدين ابن قاضي شهبة الأسدي، طبقات النحاة واللّغويين، تحقيق: محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، (د.ط)، 1974م.

109- ابن شريح، أبو عبد الله محمّد شرف، الكافي في القراءات، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000 معلّل الوقوف، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العبدي، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط2، 2006م.

110- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر، الملل والنحل، تحقيق: أمير علي مهنا، وعلي حسن فاعور، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1997م.

111- شوقي ضيف، المدارس النّحوية، دار المعارف، القاهرة ـــ مصر، (د.ط)، (د.ت).

112- صالحة راشد غنين آل غنيم، اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية، دار المدني للطباعة والنضر والتوزيع، جدة، السعودية، ط1، 1985م.

113- صائل رشدي شديد، عناصر تحقيق الدلالة في العربية: دراسة لسانية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004م.

114- صبري الأشوح، إعجاز القراءات القرآنية "دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء، مكتبة وهبة القاهرة، مصر، ط1، 1998م.

115- صلاح الدين بن أيبك الصفدي، نكت الهميان في نكت العميان، وقف على طبعه: أحمد زكي بك، المطبعة الجمالية، القاهرة، مصر، 1911م.

116- صلاح الدين محمد قناوي، التفكير الصوتي عند العرب بين الأصالة والتحديث، دار الفكر، دمشق، سوريا، (د.ط)، 2008م.

117- الضبي، المفضليات، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط3، 1964م.

118- الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، تحقيق: بشار عواد معروف، عصام فارس الحرستاني، مؤسسة الرسالة، (د.ط)، (د.ت).

119- ابن طحان، عبد العزيز الاشبيلي السماتي المقرئ ، شرح كتاب الإنباء في تجويد القرآن، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، 2009م.

120- طرفة بن العبد، ديوانه، تحقيق: عبد الرحمن المصطفاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.

121- أبو الطيب اللّغوي، عبد الواحد بن علي، مراتب النّحويين، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، 2002م.

122- عبد البديع النيرباني، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سوريا، (د.ط)، 2006م.

123- عبد الحميد السيد، دراسات في اللّسانيات العربية، دار الحامد، ط1، 2004م.

124- عبد الحميد محمد عبد الحميد، فضل المقال في الوقف والإمالة وزيادة همزة الوصل والإبدال والإعلال، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، ط1.

125- عبد الرحمان علي الحجي، التاريخ الأندلسي الإسلامي حتى سقوط غرناطة، دار القلم، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

126- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، موفم للنشر، الجزائر، (د.ط)، 2007م.

127- عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987م.

128- (ـــــ، ـــــ)، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1966م.

129- (ـــــ، ـــــ)، المنهج الصّوتيّ للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1980م.

130- عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، (د.ط)، 1998م.

131- عبد العزيز عبد الله، تطور الفكر واللّغة في المغرب الحديث، دار لسان العرب، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1969م.

132- عبد القادر رحيم الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1993م.

133- عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللّغوية، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 1998م.

134- عبد الله شريط، تاريخ الثقافة والأدب في المشرق والمغرب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط3، 1983م.

135- عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1975م.

136- عبد المقصود محمد عبد المقصود، دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ط)، 2007م.

137- عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (د.ط)، 1996م.

138- العجاج، الديوان، دار الكتب العلمية، (د.ط)، (د.ت).

139- ابن عربي،الفتوحات المكية، تحقيق: عثمان يحيى، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالتعاون مع معهد الدراسات العليا في السوربون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994م.

140- العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي محمد ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

141- ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي "الشرح الكبير"، تحقيق: صاحب أبوجناح، (د.ط)، 1982م.

142- (ـــــــ، ـــــــ)، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدّين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996م.

143- ابن عطية أبو محمّد عبد الحق، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري والسيّد عبد العال السيّد إبراهيم ومحمّد الشافعي الصادق العناني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، طبعة جديدة، 2007م.

144- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني للطباعة والنشر، جدة، المملكة العربية السعودية، 1985م.

145- (ـــــــ، ــــــــ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

146- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمّد البجاوي، نشر البابي الحلبي وشركاؤه، (د.ط)، 1976م.

147- (ـــــــ، ــــــــ)، الكليات، دار الطباعة العامرة، بولاق، القاهرة، مصر، (د.ط)، (د.ت).

148- ا العلي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة ــ مصر، (د.ط)، 2005م.

149- أبو علي الفارسي، الحسن بن عبد الغفار، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض وأحمد عيسى حسن المعصراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2007م.

150- (ـــــــ، ــــــــ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجالي، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، (د.ط)، (د.ت).

151- عيد محمد الطيب، لهجات العرب وامتدادها إلى العصر الحاضر، القاهرة، 1994م.

152- غالب فاضل المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، وزارة الثقافة والفنون، العراق، 1985م.

153- غانم قدوري الحمد، الدّراسات الصّوتية عند علماء التجويد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2008م.

154- الغزالي، أبو حامد، جواهر القرآن، تحقيق: محمد رشيد رضا الفياتي، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1986م.

155- الفارابي، أبو نصر، كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان (د.ط)، 1970م.

156- (ــــــ، ــــــ)، الموسيقى الكبير، تحقيق وشرح: غطاس عبد الملك خشب، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، (د.ط)، (د.ت).

157- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م.

158- الفاكهي النحوي، عبد الله بن أحمد النحوي المكي (ت972هـ)، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، (د.ط)، 1993م.

159- فخري محمد صالح، اللّغة العربية أداء ونطقا وكتابة وإملاء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

160- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1983م.

161- فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، منهج المدرسة الأندلسية في التفسير صفاته وخصائصه، مكتبة التوبة، ط1، 1997م.

162- الفيروز أبادي، البلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 2000م.

163- (ــــ، ــــ)، القاموس المحيط، تحقيق: أبو الوفا نصر الهويني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2007م.

164- القرطبي، أبو القاسم عبد الوهاب بن محمد الأنصاري المغربي، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السّنة وآي الفرقان، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وشاركه محمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط1، 2006م.

165- (ــــــ، ــــــ)، الموضح في التجويد، ضبط: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 2006م.

166- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، أنباه الرواة على إنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

167– ابن كثير، الديوان، شرح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1972م.

168– الكلبي، ابن جزي أبو القاسم محمد بن أحمد، التسهيل لعلوم التنزيل، ضبط: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1995م.

169– (ـــــ، ـــــ)، المختصر البارع في قراءة نافع، تحقيق: محمد الطبراني، مراجعة: توفيق بن أحمد العبقري، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، (د.ط)، 2003م.

170– كمال بشر، علم اللّغة العام، دار غريب للطباعة والنشر، (د.ط)، 2000م.

171– المبرّد، أبو العباس محمّد بن يزيد، الكامل في اللّغة والأدب، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993م.

172– (ـــــ، ـــــ)، المقتضب، محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، 1994م.

173– ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، (د،ط)، 1972م.

174– مجدي وهبة وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللّغة والأدب، مكتبة لبنان، (د.ط)، (د.ت).

175– محفوظ بن أحمد الكلوذاني الحنبلي، التمهيد لأبي الخطاب، تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة، دار المدني، مصر، ط1، 1406هـ.

176– محمّد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النّحوي، دار البيان العربي، جدةّ، ط1، 1985م.

177– (ـــــ، ـــــ)، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النّحو، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، ط1، 1980م.

178– محمّد أحمد خاطر، اتباع الحركة في القراءات، مجلة كلية اللّغة العربية، جامعة الأزهر، العدد: 8، 1990م.

179- محمّد بن علي بن محمد الشوكاني فتح القدير: تحقيق: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط4، 2007م.

180- محمّد بن محمّد أبي شهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، مصر، 1982م.

181- محمّد جواد النوري، علم أصوات العربية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن، ط1، 1992م.

182- محمّد حسين آل ياسين، الدّراسات اللّغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط1، 1980م.

183- محمّد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، (د.ط)، (د.ت).

184- (ـــــــ، ـــــــ)، علم التفسير، دار المعارف، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

185- محمّد داود، الصّوت والمعنى في العربية "دراسة دلاليّة ومعجم"، دار غريب، القاهرة، مصر، (د.ط)، 2001م.

186- محمّد رشاد الحمزاوي، المصطلحات اللّغوية الحديثة في اللغة العربية، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م.

187- محمّد صالح الضالع: علم الأصوات عند ابن سينا، دار المعرفة الجامعية، مثير الإسكندرية، (د.ط)، (د.ت).

188- محمّد عبد الرحمن مرحبا: من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية، "موسوعة فلسفية شاملة"، منشورات عويدات، بيروت، باريس، (د.ط)، 2000م.

189- محمّد عبد الله عنان، عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 1964م.

190- محمد عبد المنعم خفاجة، قصة الأدب في الأندلس، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1962م.

191- محمّد علي الخولي، الأصوات اللّغوية، مكتبة الخريجي، ط1، 1987م.

192- (ـــــ، ـــــ) ، معجم علم الأصوات، مطابع الفرزدق التجارية، ط1، 1982م.

193- محمّد ناصر ا لدين بن الحاج نوح الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة الموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1992م.

194- محمود السعران، علم اللّغة، مقدمة للقارئ العربي، مطبعة دار المعارف، مصر، ط1، 1962م.

195- المرادي، الحسن بن قاسم:توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرّحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، ط1، 1975م.

196- مساعد بن سليمان ناصر الطيار: التفسير اللّغوي للقرآن الكريم، دار ابن الجوزي، (د.ط)، (د.ت).

197- المعري، أبو العلاء، رسالة الصاهل والشاحج، تحقيق: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1984م.

198- (ـــــ، ـــــ)، رسالة الغفران، وضع حواشيه: علي حسين فاغور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 2001م.

199- مكي الصقلي، تثقيف اللّسان وتنقيح الجنان، تحقيق: عبد العزيز مطر، القاهرة، 2004م.

200- مكي، بن أبي طالب القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، (د.ط)، (د.ت).

201- (ـــــ، ـــــ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللّغة العربية، دمشق، سوريا، (د.ط)، 1974م.

202- ابن منظور، لسان العرب، مؤسسة التاريخ العربي وإحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1993م.

203- مهدوي، أحمد أبو العباس، شرح الهداية، تحقيق: حازم سعيد حيدر، دار الرشد، الرباط، ط1، 1995م.

204- مهدي، المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، دار الرائد العربي، (د.ط)، 1986م.

205- (ـــــ، ـــــ)، عبقري من البصرة، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.

206- مهدي جاسم عبيد، التقاء الساكنين وتاء التأنيث، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 2003م.

207- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، العراق، (د،ط)، 1977م.

208- (ـــــ، ـــــ)، القطع والائتناف، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2002م.

209- (ـــــ، ـــــ)، معاني القرآن الكريم، تحقيق: محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، ط1، 1988م.

210- ابن النديم، أبو الفرج محمّد بن أبي يعقوب إسحاق، الفهرست، ترجمة: يوسف علي طويل وأحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1997م.

211- الهذليين: ديوانهم، تحقيق: أحمد الزين، ومحمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، (د.ط) 1965م.

212- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1.

213- يحياوي حفيظة، إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدّرس النّحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، (د.ط)، 2011م.

214- ابن يعيش، موفق الدّين علي بن يعيش، شرح المفصل، مطبعة المنيرية، مصر، (د.ط)، (د.ت).

215- (ـــــ، ـــــ)، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، سوريا، ط1، 1973م.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

- **رسائل الدكتوراه:**

216- سميرة رفاس، نظرية الأصالة والتفريع الصوتية في الآثار العربية، رسالة تقدمت بها الطالبة لنيل شها دة الدكتوراه في الصوتيات، جامعة سيدي بلعباس، 2007- 2008م.

217- عبد العزيز علي مطلك الدليمي، الدّراسات النحويّة واللّغويّة في البحر المحيط، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللّغة العربية، بغداد، 1992م.

218- فرح ديدوح ، الدّرس الصّوتيّ عند المفسرين في القرن السادس الهجري، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية أنموذجاً، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الصّوتيات العربية، جامعة تلمسان، 2016م.

219- فوزي الشايب، أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة العربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللّغة العربية وآدابها ، جامعة عين شمس، 1983م.

220- محمد بن صالح الفوزان، البسيط للواحدي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، (د،.ط)، (د.ت).

221- محمد عبد المنعم الشافعي، أبو حيان المفسّر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، القاهرة، مصر، 1972م.

222- مكي درار، الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، السانية، جامعة وهران، 2002-2003م.

- **رسائل الماجستير:**

223- جزاء محمّد المصاروه، دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية عند أبي حيان الأندلسي في تفسير البحر المحيط ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللّغة العربية وآدابها، جامعة: مؤتة، الأردن، 2000م.

224- فاطمة بورحلة، الظواهر الصوتية والأدائية عند ابن سينا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الصوتيات العربية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2008 – 2009م.

225- فتيحة باريك، الجوانب اللّغوية في رسائل ابن حزم الأندلسي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللّغةالعربية، تلمسان- الجزائر، 2008-2009م.

226- نيء كاملة نور بنت نيء عبد الغني، الظواهر الصّوتية في شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة: آل البيت، 2000م.

ثالثاً: المجلات والدوريات:

227- إبراهيم أنيس، صيغ الاسم الثلاثي المجرد، مجلة مجمع اللّغة العربية، القاهرة، مصر، العدد:10.

228- الحاج عبد الرحمن صالح، مسائل في مصطلحات التجويد، العدد: 6.

229- عبد الفتاح المصري، الصوتيات عند ابن جني في ضوء الدّراسات اللّغوية العربية المعاصرة، مجلة التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، العدد: 13 – 14.

230- لطيفة عبّو، اللحن الجليّ والخفي في علم التجويد، مجلة الأثر " مجلة جامعية محكمة"، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد: 8 ماي 2002م.

231- محمد أحمد خاطر، اتباع الحركة في القراءات، مجلة كلية اللّغة العربية، جامعة الأزهر، العدد: 8، 1990م.

232- محمد بلقاسم، الدّرس الصّوتي في سر صناعة الإعراب لابن جني، مجلة الأثر، مجلة دورية أكاديمية تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ورقلة، الجزائر، العدد:4، ماي 2005م.

233- مولاي عبد الحفيظ طالبي، تعاقب في اللهجات العربية القديمة، مجلة كلية الآداب، تلمسان، العدد1، 2000م.

إهداء

الشكر

مقدمة .... أ-ج

تمهيد: علاقة علم التفسير بعلوم اللّغة 2-13

الفصل الأول: أبو حيان وبوادر الدّرس الصّوتيّ عند علماء المشرق والأندلس

أولاً: بوادر الدّرس الصّوتيّ عند علماء المشرق والأندلس.......................... 15

1- بوادر الدّرس الصّوتيّ عند علماء المشرق 16

2- بوادر الدّرس الصّوتيّ عند علماء الأندلس 35

ثانياً: أبو حيان الأندلسي وتفسيره البحر المحيط 45

أ-أبو حيان الأندلسي ومكانته العلميّة 45

1. اسمه وكنيته ولقبه 45
2. مولده 46
3. ارتحاله 46
4. ثقافته ومكانته العلميّة 50
5. مناصبه 52
6. شيوخه 52
7. وفاته 57
8. مصنفاته 58

ب- تفسير البحر المحيط، مصادره ومنهجه 63

1. تفسير البحر المحيط وقيمته العلميّة 63

2. زمن تأليف التفسير 64
3. مصادر التفسير 66
4. منهج أبي حيان في التفسير 74

الفصل الثاني: الدّراسة الصّوتيّة للصوائت

أوّلاً: الدّراسة الأصواتيّة للصوائت 93
ثانيا: الدّراسة الوظيفيّة للصوائت 93
1- التناوب بين الصوائت 93
أ- التناوب بين الفتح والكسر في الأسماء 94
ب-التناوب بين الفتح والكسر في الأفعال 100
ت-التناوب بين الكسر والضم في الأسماء 102
ث-التناوب بين الكسر والضم في الأفعال 104
ج- التناوب بين الفتح والضم في الأسماء 109
ح- التناوب بين الفتح والضم في الأفعال 112
خ- التناوب بين الكسر والضم والفتح 113
2- الإسكان 117
أ- التسكين في المضموم الأصل 117
ب- التسكين في المفتوح الأصل 121
ت- التسكين في المكسور الأصل 127
3- المماثلة بين الصوائت 129
أ- الإتباع 130
ب- كسر حروف المضارعة 142

ت- التحريك لأجل أصوات الحلق 149
4- الإمالة 159
5- المدّ والقصر في الصوائت 171
أ- المدّ في الصوائت 171
ب- القصر في الصوائت 177
- الاختلاس 180
- الإشمام 185
6- صائت التخلّص من التقاء الساكنين 190
أ- التخلّص من التقاء الساكنين بكسر الأول منهما 191
ب- التخلّص من التقاء الساكنين بالضم 194
ت- التخلّص من التقاء الساكنين بالفتح 196
ث- التخلّص من التقاء الساكنين بحذف التنوين 197
ج- التخلّص من التقاء الساكنين بحذف صوت العلّة 199
7- الوقف 200

الفصل الثالث: الدّراسة الصّوتيّة للصوامت

أولاً: الإعلال 210
ثانياً: تحقيق الهمزة وتسهيلها 217
ثالثاً: الإدغام 235
1- أنواع الإدغام 236
أ- إدغام المتماثلين 237
ب- إدغام المتقاربين 241

رابعاً: الإبدال 262

خامساً: أهمية الأصوات في بنية الكلمة 280

خاتمة 289

الفهارس:

1) فهرست الشواهد القرآنية 292

2) قائمة المصادر والمراجع 304

3) فهرست الموضوعات 326

الملخــــــــص:

يتناول هذا الموضوع الجهود الصّوتية عند أبي حيان الأندلسي – تفسير البحر المحيط أنموذجاً–، محاولة منّا تتبع جهوده في الميدان الصّوتيّ، والكشف عن منهجه كمفسّرٍ للقرآن الكريم في توظيف المعارف الصّوتيّة، وتحديد ضوابط التعامل مع هذه الظواهر الصّوتيّة في تفسير القرآن الكريم.

الكلمات المفتاحية: الجهود الصوتية، أبو حيان الأندلسي، التفسير، البحر المحيط.

Résumé :

Ce sujet traite les efforts phonologiques chez ***Abou Hayan El Andaloussi*** dans son livre « ***l'explication du bahr el mouhit*** » à titre d'exemple. C'est une tentative de notre part de suivre ses efforts dans le domaine acoustique, on essayant de détecter son approche dans l'interprétation du Saint Coran dans l'emploi des connaissances acoustiques, en plus de déterminer la façon de traiter ces phénomènes dans l'interprétation du saint Coran.

Mots clés: les efforts phonologiques- ***Abou Hayan El Andaloussi***- l'interprétation ***-Elbahr el mouhit*** .

Abstract:

This research turns around the phonetic efforts of –***Abou Hayan El Andaloussi*** as an example ***bahr el mouhit*** ; attempting to highlight his efforts in the phonetic field, and to unveil his approach in applying the phonetic knowledge as an interpreter of the holy Quran. Additionally, it aims at specifying the way in which these phenomena should be dealt with when interpreting the holy Quran.

Key words: the phoneticefforts- ***AbouHayan El Andaloussi***- l'interprétation **-** ***Elbahr el mouhit*** .